كلية الدراسات الإفريقية العليا
قسم السياسة والاقتصاد

التنافس المغربي – الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي منذ عام 1999

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الأفريقية

(سياسة)

إعداد

محمد ربيع محمد إبراهيم الشرقاوي

إشراف

أ.م. د/ محمود زكريا محمود إبواهيم
أستاذ العلوم السياسية المساعد
كلية الدراسات الإفريقية العليا

د/ نادية عبدالفتاح عشماوي السيد
مدرس العلوم السياسية
كلية الدراسات الإفريقية العليا

2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}

صدق الله العظيم

(سورة المجادلة – الآية 11)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

تم مناقشة رسالة الماجستير المقدم من الطالب/محمد ربيع محمد إبراهيم الشرقاوى

وموضوعه:

((التنافس المغربي- الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي منذ عام ١٩٩٩))

فى الساعة الثانية ظهرا يوم الأحد الموافق ٢٠٢٦/٦/٢٨وقد منحت اللجنة للطالب درجة الماجستير فى الدراسات الأفريقية من قسم السياسة والاقتصاد (تخصص سياسة) بتقدير (ممتاز)

وتكونت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من السادة :

أ.د/صبحى على قنصوه
أستاذ العلوم السياسية بالكلية (عضوا)

أ.د/اسامة فاروق مخيمر عبد الهادى
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة بنى سويف (عضوا)

أ.م.د/محمود زكريا محمود
أستاذ العلوم السياسية المساعد بالكلية (مشرفا)

إهداء

إلى أبي وأمي:

عرفانًا بجميل عطائهما، وتقديرًا لدعائهما الذي كان خير معينٍ في كل خطوة.

إلى زوجتي:

شكرًا لكل حب قدمتيه، ودعم منحتيه، وصبر عشناه سويًا حتى وصلنا إلى هذه اللحظة.

إلى ابني:

سأترك لك ما يجعل تفخر بي طوال حياتك وبعد مماتي.

إلى إخوتي وأصدقائي:

شكرًا لكل دعمٍ وصبرٍ وتشجيعٍ منحني القوة لمواصلة هذا الطريق.

إلى أساتذتي:

تقديرًا لما بذلوه من علمٍ وتوجيه، فكان لهم الأثر في هذه الرحلة العلمية.

وإلى كل من آمن بي وساندني:

أهدي هذا العمل، سائلًا الله أن يجعله نافعًا ومثمرًا.

شكر وتقدير

إن الحمد لله تعالى، الذي وفق الخطى بهداه، فكان هذا العمل بعونه وتوفيقه، فهو نعم المولى ونعم المعين، وبعد شكر الله وحمده، أتقدم بالشكر لأبي وأمي، فالله سبحانه هو القائل سبحانه ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾.

ويطيب لي أن أتقدم بخالص كلمات الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة والحكم، وأخص بالشكر السادة الأساتذة، الذين لم يدخرا جهدًا ولا نصيحة، وما قدماه لى من توجيهات، كان لها الأثر الكبير في خروج هذا العمل، وهما الدكتور محمود زكريا محمود إبراهيم، أستاذ العلوم السياسية المساعد بالكلية، والدكتورة نادية عبد الفتاح عشماوي السيد، مدرس العلوم السياسية بالكلية، الذين أتما معي الرسالة.

كما يسعدني أن أتقدم بعظيم شكرى وامتناني لكل من: الأستاذ الدكتور صبحي علي قنصوه، أستاذ العلوم السياسية بالكلية، والأستاذ الدكتور أسامة فاروق مخيمر، أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، لتفضلهما بالموافقة على المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لكل أستاذ، ومعلم، وزميل، عايشتهم خلال رحلتي الدراسية داخل كلية الدراسات الأفريقية العليا بجامعة القاهرة العريقة، ولكل من لم يبخل بأي جهد أو مشورة وتحمل معي عناء الدراسة، ولكافة العاملين بهذا الصرح العلمي، حتى أتممت ما أفاض الله به عليّ، فهو نعم المولى ونعم النصير.

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي منذ عام 1999، باعتباره أحد أبرز أنماط التنافس الإقليمي في القارة الإفريقية، في ظل تزايد الأهمية الجيوسياسية للإقليم، وتصاعد التحديات الأمنية وتنامي التنافس الدولي عليه. وتمثلت إشكالية الدراسة في تحليل أثر هذا التنافس على طبيعة العلاقات في منطقة الساحل، من خلال الوقوف على محدداته، وأدواته، وأبعاده، وانعكاساته على استقرار الإقليم، كما اعتمدت الدراسة على منهج "المصلحة الوطنية"، لتحليل سياسات كل البلدين تجاه منطقة الساحل. وتوصلت الدراسة إلى أن التنافس بين البلدين أسهم في تعقيد البيئة الإقليمية، وتعزيز حالة الاستقطاب، وإضعاف فرص التنسيق الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة، مع تباين واضح في أدوات التنافس.

كلمات مفتاحية: المغرب، الجزائر، منطقة الساحل، التنافس الإقليمي، الأمن الإقليمي، الصحراء الغربية.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل منذ عام 1999، بوصفه أحد أبرز أنماط التنافس الإقليمي في القارة الإفريقية، في ظل التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية والسياسية بالإقليم، وتصاعد أهمية منطقة الساحل باعتبارها مجالًا حيويًا للأمن والنفوذ وامتدادًا مباشرًا لدوائر التأثير الاستراتيجي لكل من المغرب والجزائر. وجاء هذا التنافس في سياق سعي الدولتين إلى تعزيز مكانتهما الإقليمية وتأمين مصالحهما الاستراتيجية، بالتزامن مع تنامي التهديدات الأمنية، وتزايد انخراط القوى الإقليمية والدولية في المنطقة.

وانطلقت الدراسة من تساؤل رئيس مفاده: كيف أثّر التنافس المغربي _ الجزائري منذ عام 1999 على طبيعة العلاقات في منطقة الساحل؟ كما اعتمدت الدراسة على "منهج المصلحة الوطنية"، لتفسير سلوك الدولتين في إدارة التنافس، من خلال تحليل محددات التنافس لكل منهما، وتباين أولوياتهما الاستراتيجية.

وتوصلت الدراسة إلى أن التنافس المغربي _الجزائري أسهم في تعقيد البيئة الإقليمية بمنطقة الساحل، من خلال تعدد المبادرات، وتعزيز حالة الاستقطاب، وإضعاف فرص بناء مقاربة إقليمية موحدة لمواجهة التحديات الأمنية والتنموية. كما كشفت عن تباين واضح في أدوات التنافس، إذ اعتمد المغرب على الدبلوماسية الاقتصادية والقوة الناعمة، في حين ركزت الجزائر على المقاربة الأمنية والعسكرية، فضلًا عن إسهام هذا التنافس في توسيع نطاق انخراط القوى الدولية بالمنطقة، مع استمرار قضية الصحراء الغربية بوصفها أحد أبرز العوامل المغذية له.

وتخلص الدراسة إلى أن مستقبل منطقة الساحل سيظل مرتبطًا بطبيعة العلاقة بين المغرب والجزائر، باعتبار أن هذا التنافس يمثل أحد المحددات الرئيسة لاستقرار الإقليم، وفي ضوء ذلك تطرح ثلاثة سيناريوهات محتملة تتمثل في استمرار التنافس التصاعدي، وهو السيناريو الأكثر ترجيحًا، أو إدارة التنافس بصورة منضبطة، أو التحول نحو تعاون إقليمي محدود يرتبط بمتغيرات سياسية وضغوط إقليمية ودولية قد تدفع نحو تقارب نسبي بين الطرفين.

كلمات مفتاحية: المغرب، الجزائر، منطقة الساحل، التنافس الإقليمي، الأمن الإقليمي، الصحراء الغربية، النفوذ الإقليمي.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	**1 – 28**
الفصل الأول: محددات التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي	**29 – 76**
المبحث الأول: المحددات الداخلية للتنافس المغربي _ الجزائري	**30 – 56**
المطلب الأول: المحددات الداخلية للمغرب	**31**
المطلب الثاني: المحددات الداخلية للجزائر	**45**
المبحث الثاني: المحددات الخارجية للتنافس المغربي _ الجزائري	**57 – 75**
المطلب الأول: المحددات الخارجية للمغرب	**58**
المطلب الثاني: المحددات الخارجية للجزائر	**66**
الفصل الثاني: أدوات ومظاهر التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي	**76– 117**
المبحث الأول: أدوات ومظاهر التنافس السياسي	**77 – 85**
المطلب الأول: الأدوات والمظاهر السياسية للمغرب	**78**
المطلب الثاني: الأدوات والمظاهر السياسية للجزائر	**81**
المبحث الثاني: الأدوات والمظاهر الاقتصادية والثقافية	**86 – 104**
المطلب الأول: الأدوات والمظاهر الاقتصادية والثقافية للمغرب	**87**
المطلب الثاني: الأدوات والمظاهر الاقتصادية والثقافية للجزائر	**97**
المبحث الثالث: أدوات ومظاهر التنافس الأمني والعسكري	**105 – 117**
المطلب الأول: الأدوات والمظاهر الأمنية المغربية	**106**
المطلب الثاني: الأدوات والمظاهر الأمنية الجزائرية	**113**
الفصل الثالث: قضايا التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي	**118 – 169**
المبحث الأول: قضايا التنافس السياسي بين المغرب والجزائر	**119 – 136**
المطلب الأول: التنافس الدبلوماسي على الزعامة الإقليمية	**120**
المطلب الثاني: إدارة الأزمات السياسية	**125**
المطلب الثالث: التنافس داخل المنظمات الإقليمية	**132**

المبحث الثاني: قضايا التنافس الاقتصادي بين المغرب والجزائر	**150 – 137**
المطلب الأول: التنافس على النفوذ الطاقوي	**138**
المطلب الثاني: مشروعات الربط الإقليمي في مجال الغاز الطبيعي	**143**
المطلب الثالث: التنافس على النفوذ الاقتصادي	**147**
المبحث الثالث: قضايا التنافس الأمني بين المغرب والجزائر	**170 – 151**
المطلب الأول: قضية الصحراء وأثرها على الاستقرار الإقليمي	**152**
المطلب الثاني: الإرهاب العابر للحدود	**155**
المطلب الثالث: الهجرة اللا نظامية	**161**
الفصل الرابع: مواقف الأطراف الخارجية من التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي	**215 - 171**
المبحث الأول: مواقف الأطراف الإقليمية	**193 - 172**
المطلب الأول: مواقف المؤسسات الإفريقية	173
المطلب الثاني: مواقف الدول العربية	181
المطلب الثالث: مواقف الدول الإفريقية الفاعلة بالساحل	188
المبحث الثاني: مواقف الأطراف الدولية	**216 – 196**
المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا	196
المطلب الثاني: موقف روسيا والصين	204
المطلب الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي	211
خاتمة	**225 – 217**
قائمة المراجع	**251 - 226**

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

أ. قائمة الجداول

رقم	اسم الجدول	صفحة
1	البعثات الدبلوماسية للمغرب في دول الساحل حتى عام 2025	121
2	البعثات الدبلوماسية للجزائر في دول الساحل حتى عام 2025	124

ب. قائمة الأشكال

رقم	اسم الشكل	صفحة
1	نسب طلاب معهد محمد السادس لتكوين الأئمة من دول الساحل عام 2018	96

ج. قائمة الخرائط

رقم الخريطة	اسم الخريطة	صفحة
1	موقع المغرب والجزائر بالنسبة لمنطقة الساحل الأفريقي	4
2	موقع مخيمات تندوف في الجزائر	163
3	طرق الهجرة الرئيسية من وسط وغرب أفريقيا إلى أوروبا عبر المغرب والجزائر 2025	166

مقدمة

أولًا – موضوع الدراسة:

دفع التصاعد في الخلاف بين دولتي المغرب والجزائر إلى تعزيز حالة التنافس بين البلدين في إطار محيطهما الإقليمي والدولي، بما يضمن لكل منها تفوقاً على الآخر، وتحقيق الريادة الإقليمية، وتأمين وتعزيز المصالح والموارد، وهو الأمر الذي زاد المشهد تعقيدًا، وظهر في تحركاتهما تجاه القارة الأفريقية. وتتجلى ملامح التنافس بين البلدين في القارة الأفريقية في عدة أقاليم، بدءً من غرب أفريقيا، حيث يسعى المغرب إلى توسيع حضوره السياسي والاقتصادي؛ من خلال شراكات استراتيجية واستثمارات ضخمة، مرورًا بمنطقة شمال أفريقيا والتي تسعى فيها الجزائر إلى لعب دور المهيمن العسكري والسياسي، وتعمل على تقديم نفسها كداعم رئيس في محاربة الإرهاب وحفظ الاستقرار في الساحل الأفريقي، فيما يعتمد المغرب على توسيع شبكة علاقاته الدبلوماسية على مستوى الاتحاد الأفريقي واستقطاب دعم دولي لقضاياه، وخاصة قضية الصحراء.

ومنذ تسعينات القرن الماضي، انتقلت حالة التنافس إلى منطقة الساحل، وتحديدًا مع تصاعد الأزمات الأمنية، وتنامي نفوذ الجماعات المسلحة، وتزايد المخاطر المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة، حيث تزايدت أهمية المنطقة استراتيجيًا لكلا البلدين، وهو ما تزامن مع تصاعد حالة التنافس الدولي، لتصبح المنطقة أرضية خصبة للتنافس بينهما، حيث ركز المغرب، من خلال سياسته الخارجية القائمة على الاقتصاد والدبلوماسية الناعمة على إقامة شراكات تنموية، إلى تقديم نفسه كدولة مستقرة، لديها نموذجًا اقتصاديًا واجتماعيًا لدول الساحل، بينما ركزت الجزائر على أبعاد أمنية وعسكرية أكثر وضوحاً، مرتكزةً على خبراتها العسكرية في مكافحة الإرهاب، وتاريخها في دعم حركات التحرر ضد الاستعمار، بما يمكنها من لعب دور رئيس في تشكيل سياسات الأمن الإقليمي في المنطقة.

وبالتالي أسهمت هذه الأشكال المختلفة من التنافس في تعميق الانقسامات داخل دول الساحل الأفريقي نفسها، حيث أصبح دعم إحدى الدولتين بمثابة تقليص فرص التحالف مع الأخرى، على سبيل المثال، بعض دول الساحل، كموريتانيا، تتبنى مواقف موازنة بين الطرفين، فيما تسعى دول أخرى كتشاد إلى استغلال هذا التنافس لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية.

وانعكست هذه التنافسية بين المغرب والجزائر أيضاً في شكل مبادرات متناقضة وأحياناً متقاطعة على مستوى المساعدات الإنسانية والتنموية، والتعاون في مكافحة الإرهاب، مما أدى إلى تعددية في المبادرات الإقليمية التي قد تكون في بعض الأحيان سبباً في إضعاف التنسيق الفعّال بين دول الساحل الأفريقي في مواجهة التحديات المشتركة، ليسهم هذا المشهد المركب في تأجيج حالة عدم الاستقرار بالمنطقة، حيث أصبحت دول الساحل غير قادرة على تبني استراتيجية موحدة لمواجهة أزماتها نتيجة الضغوط الخارجية والتنافس بين الفاعلين الإقليميين، والذي لا يزال مرشحًا للتصاعد، خاصة مع استمرار وتصاعد التوتر بين البلدين وتنامي التحديات الأمنية والاقتصادية في المنطقة.

ثانيًا – مشكلة الدراسة:

على الرغم من الأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها منطقة الساحل ودورها المحوري في استقرار شمال وغرب إفريقيا، فإنها أصبحت منذ عام 1999 إحدى الساحات الرئيسة للتنافس الإقليمي بين المغرب والجزائر، حيث يوظف كل منهما محدداته الداخلية وأدواته السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية لتعزيز نفوذه داخل الإقليم، وقد امتدت آثار هذا التنافس لتشمل مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، في ظل تزايد تأثير الأطراف الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل موازين القوى داخل المنطقة.

ورغم تزايد الأدبيات التي تناولت العلاقات المغربية _ الجزائرية أو أوضاع منطقة الساحل، فإن العلاقة بين محددات التنافس وأدواته وأبعاده، ودور الأطراف الخارجية في توجيه مساراته داخل منطقة الساحل، ما تزال بحاجة إلى دراسة تحليلية متكاملة، ومن ثم، تتمثل المشكلة البحثية في محاولة تفسير الكيفية التي أسهمت بها محددات التنافس المغربي _ الجزائري، والأدوات التي وظفها الطرفان، والقضايا التي يدور حولها هذا التنافس، إلى جانب مواقف الأطراف الخارجية، في تشكيل ديناميات التنافس داخل منطقة الساحل منذ عام 1999، وانعكاسات ذلك على استقرار الإقليم. **ومن ثم فإن التساؤل البحثي الرئيسي، هو:**

كيف أثر التنافس المغربي – الجزائري منذ عام 1999 على طبيعة العلاقات في منطقة الساحل؟

وينبثق عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية:

1. ما هي محددات التنافس بين المغرب والجزائر في منطقة الساحل؟
2. ما أهم الأدوات والمظاهر التي اتبعها كلاً من المغرب والجزائر لتعزيز نفوذهما في منطقة الساحل؟
3. ما هي قضايا التنافس المغربي – الجزائري في منطقة الساحل؟
4. ما هي مواقف الأطراف الدولية ودول الساحل من هذا التنافس؟

ثالثًا – أهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية:

تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إسهامها في تعميق الفهم النظري للتنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أ. إثراء الفهم العلمي لديناميكيات التنافس الإقليمي في منطقة الساحل، من خلال تناول التفاعلات بين المغرب والجزائر في إطارها السياسي والأمني والدبلوماسي، بما يسهم في توسيع المعرفة المتعلقة بأنماط التنافس الإقليمي وانعكاساته على الاستقرار والأمن.

ب. الإسهام في تطوير الأطر النظرية المفسرة للنزاعات الإقليمية، عبر تقديم معالجة تجمع بين الأبعاد السياسية والأمنية والدبلوماسية والمؤسسية.

ج. سد جانب من الفجوة البحثية في الأدبيات العربية المتعلقة بالتنافس المغربي – الجزائري في منطقة الساحل، في ظل محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بصورة متكاملة.

د. توضيح الترابط بين التنافسات الإقليمية وأوضاع الاستقرار في دول الجوار، من خلال إبراز الكيفية التي تمتد بها آثار التنافس إلى البيئة الإقليمية المحيطة، مما يضيف بعدًا تفسيرياً لفهم التفاعلات الأمنية والسياسية في منطقة الساحل.

2. الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية لدراسة التنافس المغربي الجزائري في منطقة الساحل من خلال عدة جوانب رئيسية:

أ. دعم صانعي القرار بتقديرات تحليلية تساعد على فهم انعكاسات التنافس المغربي – الجزائري على الاستقرار الإقليمي وشبكة التحالفات في منطقة الساحل.

ب. توفير أساس علمي يمكن الاستناد إليه عند بلورة سياسات ومقاربات للتعامل مع التحديات الأمنية والسياسية الناجمة عن التنافس الإقليمي.

ج. إبراز مجالات التعاون الممكنة بين المغرب والجزائر بما يسهم في دعم المبادرات الرامية إلى الحد من التوترات وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

د. تقديم رؤية تطبيقية للعلاقة بين التنافس الإقليمي وتصاعد تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة، بما يفيد في تطوير سياسات أكثر تنسيقًا لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود.

رابعًا – الإطار المكاني والزماني:

1. **الإطار المكاني:** يتمثل في منطقة الساحل الأفريقي.

تثير هذه المنطقة إشكالية تعريفية في الأدبيات السياسية والجغرافية بسبب تباين تحديد حدودها تبعًا للاعتبارات التاريخية والجيوسياسية؛ إذ تُعرَّف أحيانًا بوصفها حزام التماس بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وأحيانًا أخرى وفق نطاق جغرافي يمتد بين خطي عرض 12° و22°، مع اختلاف حول الدول الداخلة ضمنه تبعًا للمقاربات البحثية أو التنظيمات الإقليمية. وإزاء هذا التباين، يتبنى الباحث تعريفًا مكانيًا ضيقًا للساحل يقتصر على دول: السنغال، وموريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتم إضافة نيجيريا، وتشاد بما يخدم متطلبات التحليل في الدراسة، وتشير **الخريطة رقم (1)** لموقع المغرب والجزائر بالنسبة لمنطقة الساحل الأفريقي.

خريطة رقم (1)

موقع المغرب والجزائر في إطار منطقة الساحل الأفريقي



المصدر: محمد زكريا أبو فضل، الساحل الإفريقي وصراع القوى الدولية: الدوافع والمآلات، منصة أفروبوليسي (إسطنبول: المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2024) تم الاطلاع في 29 يونيو 2026، متاح على الرابط: https://afropolicy.com/

2. الإطار الزماني:

تتمثل نقطة البداية الزمنية للموضوع في عام 1999، حيث تزامن تولي "الملك محمد السادس" مقاليد الحكم في المغرب في هذا العام مع تولي الرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" السلطة في الجزائر، حيث بدأت تظهر استراتيجيات جديدة لكلا البلدين، بهدف تحقيق التفوق الإقليمي في القارة الأفريقية ككل، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الساحل.

خامسًا – منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة "منهج المصلحة الوطنية"، بوصفه أحد المفاهيم المحورية في النظرية الواقعية الكلاسيكية، بهدف تفسير طبيعة التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل، وينطلق هذا المنهج من افتراض أن المصلحة الوطنية تمثل الغاية العليا للسياسة الخارجية، وأن سلوك الدولة الخارجي يُصاغ ويُوجَّه وفقًا لأولوياتها الاستراتيجية وتقديرها لمصادر القوة والتهديد.

وفي إطار هذه الدراسة، يُعد منهج المصلحة الوطنية الأداة الأنسب لتحليل التنافس المغربي _ الجزائري في الساحل الأفريقي، نظرًا لما تتسم به سياسات الدولتين من ديناميكية وتباين في الأهداف والأدوات تبعًا لأولويات كل منهما داخل الإقليم، كما يتيح قياس درجة كثافة الانخراط الاستراتيجي، وفهم أنماط السلوك الخارجي، فضلًا عن توفير إطار مقارن يسمح بتحليل تفاعلات دولتين في سياق إقليمي واحد، سواء اتسمت العلاقة بينهما بالتنافس أو التقاطع المرحلي في المصالح.

وتعرف "المصلحة الوطنية" لغويًا، وفق القاموس الفرنسي: "Le Petit Larousse" كلمة "intérêt" بأنها "كل ما يحقق الفائدة، أو ما يرتبط مباشرة بتحقيق الأفضلية"، بينما تعرفها الموسوعة العلمية " The ENCARTA: "المصلحة الوطنية: شيء يعود بالنفع على الأمة، وتشمل الأفعال، والظروف، والقرارات التي تعتبر مفيدة لأمة معينة.

- (National interest: Thing of benefit to nation, Actions, Circumstances, and decisions regarded as benefiting aparticular nation)

وهناك مجموعة من المفاهيم التي صاغها رواد هذا المنهج:

أولى رواد المدرسة الواقعية اهتمامًا بالغًا بمصطلح "المصلحة الوطنية"، كونه أداة تحليل رئيسية لرسم وفهم السياسات الدولية:

– **جيمس روزنو:** أداة تحليلية تعتبر وسيلة تستخدم في وصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، أما كونها أداة للعمل السياسي توظف لتبرير واستنكار أو اقتراح سياسة ما.

– **هانس مورغنثو:** القوة المرتبطة بقضية البقاء القومي.

– **صامويل هنتنغتون:** المصلحة الوطنية يستلزم انسجامها مع طبيعة الدولة والتي تحدد مصلحتها حسب هويتها، والمصلحة الوطنية هي الأفضل أو الغالب لدى الأمريكيين يبزل في سبيل الدفاع عنها الدم والمال وعادة ما تجمع الوطنية ما بين الأمن والمصالح المادية من جهة والأخلاق من جهة أخرى".

– **هايم شيكد:** هي مواصلة الحفاظ على استقلال الدولة مع مؤسساتها وحماية قيمها وتحقيق الرفاهية

– **جاك بلانو:** مفهوم عام يمتد للعناصر التي تتعلق بالحاجات الرئيسية للدولة، فهو يشمل بقاء الدولة والاستقلال وسلامة الإقليم والأمن والرفاهية الاقتصادية".

– **دونالد نوشترلين:** "الحاجات والرغبات المتصورة لدى دولة مستقلة وعلاقاتها بالدول الأخرى المستقلة والتي تشكل بيئتها الدولية".

_ أنواع المصلحة الوطنية:

يقدم دونالد نوشترلين تقسيماً لأنواع المصلحة الوطنية يتوافق مع أهدافها:

1. المصلحة الدفاعية: تتعلق بحماية الدولة ومواطنيها من أي تهديد عنيف من طرف خارجي، سواء لسلامتها وسلامة مواطنيها المادية، أو لاستقرار نظامها السياسي.

2. المصالح الاقتصادية: تتعلق بتعزيز الرفاهية الاقتصادية لشعب في علاقاتها بالدول الأخرى، لتحقيق معدلات نمو جيدة.

3. النظام الملائم (العالمي/ إقليمي): تتعلق بتعزيز نظام سياسي أو اقتصادي عالمي، تشعر فيه الدولة بالأمن ويمكن الدولة من العمل سلميًا في إطاره.

4. تعزيز القيم (الأيديولوجية): وتتعلق بحماية وتعزيز منظومة القيم الذي يعتنقها مواطنو الدولة، ويعتقدون صلاحية هذه المنظومة القيمية على المستوى العالمي.

وتختلف أنواع المصلحة الوطنية لكل دولة في درجة أولوياتها، والتي حددها دونالد نوشترلين بـ 4 أقسام:

1. "مصيرية survival": وتعنى وجود خطر داهم يهدد بقاء الدولة ذاتها، وتتطلب اتخاذ إجراءات قوية فورية بما فيها العمل العسكري.
2. "حيوية vital": وتعنى وجود ضرر كبير محتمل يهدد أمن ورفاهية سكان الدولة ويتطلب اتخاذ إجراءات قوية بما فيها العمل العسكري ولكن لا تجد الدولة نفسها مضطرة لاتخاذ هذه الإجراءات في وقت قصير من الزمن.
3. "كبري major": وتعنى وجود ضرر كبير محتمل يهدد أمن ورفاهية سكان الدولة مالم يتم اتخاذ إجراء لتغيير الظروف غير الملائمة في البيئة الخارجية للدولة.
4. "صغرى أو هامشية minor peripheral": وتعنى احتمال وجود ضرر قليل أو عدم وجود ضرر إذا لم تتخذ الدولة أي إجراء واتبعت سياسة الترقب والانتظار.

سادسًا – الإطار المفاهيمي:

تتناول الدراسة المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي، وفي مقدمتها مفهوما التنافس والصراع، لما لهما من أهمية في تفسير طبيعة التفاعلات الإقليمية، مع توضيح أوجه التداخل والاختلاف بينهما، وصولًا إلى تحديد المقصود بكل منهما إجرائيًا في هذه الدراسة.

أ. مفهوم التنافس:

يُشتق مفهوم التنافس في اللغة العربية من كلمة "نَفَسَ"، ويُقصد به التسابق إلى الشيء المرغوب فيه، والرغبة في الظفر به، أما في الاصطلاح، فقد تعددت تعريفاته تبعًا لاختلاف الحقول المعرفية التي تناولته، إذ يكتسب دلالات متباينة وفقًا للسياق الذي يُوظف فيه، سواء في الاقتصاد أو العلوم السياسية أو علم الاجتماع أو الدراسات الاستراتيجية.

وبوجه عام، يُعرف التنافس بأنه حالة من التفاعل بين طرفين أو أكثر، يسعى كل منهم إلى تعظيم مصالحه أو تحقيق أهدافه أو تعزيز نفوذه في مجال معين، في ظل وجود مصالح متعارضة أو موارد محدودة، ومن دون أن يستلزم ذلك بالضرورة اللجوء إلى المواجهة المباشرة، ومن ثم، يُمثل التنافس نمطًا من أنماط التفاعلات الدولية يقع بين التعاون والصراع، إذ يجمع بين التباين في المصالح واستمرار التفاعل بين الأطراف، مع بقاء احتمالات التعاون أو التصعيد قائمة وفقًا لطبيعة البيئة المحيطة.

– الإطار التفسيري لنظرية التنافس

قدمت أدبيات العلاقات الدولية تفسيرات متعددة لظاهرة التنافس الدولي، استنادًا إلى اختلاف منطلقات المدارس النظرية وافتراضاتها بشأن طبيعة النظام الدولي وسلوك الدول، وفي هذا السياق، تتناول الدراسة أبرز مرتكزات كل من الاتجاه الواقعي والاتجاه الليبرالي في تفسير ظاهرة التنافس الدولي.

أ. الاتجاه الواقعي في تفسير التنافس الدولي:

ينطلق الاتجاه الواقعي من افتراض رئيس يتمثل في أن التنافس يمثل سمة ملازمة للعلاقات الدولية، باعتبار أن النظام الدولي يقوم على حالة من الفوضى الناجمة عن غياب سلطة مركزية عليا قادرة على تنظيم سلوك الدول أو ضمان أمنها، وفي ظل هذه البيئة، تصبح الدولة الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وتسعى إلى الحفاظ على بقائها وتعظيم مصالحها الوطنية من خلال تنمية عناصر قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

ومن بين أبرز رواد هذا الاتجاه "هانز مورجنثاو"، و"كينيث والتز"، إذ يرى الأول أن السياسة الدولية ليست سوى صراع مستمر من أجل القوة، إذ تمثل المصلحة القومية المحددة بمفهوم القوة المحرك الأساسي لسلوك الدول، بينما يؤكد "والتز" أن البنية الفوضوية للنظام الدولي تدفع الدول إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية لضمان أمنها، الأمر الذي يجعل التنافس نتيجة طبيعية لاختلاف المصالح وتباين موازين القوى بين الوحدات الدولية.

ويفسر الاتجاه الواقعي التنافس الدولي باعتباره وسيلة تسعى من خلالها الدول إلى تعظيم مكاسبها النسبية ومنع المنافسين من تحقيق تفوق قد يخل بتوازن القوى القائم؛ ومن ثم، فإن الدول لا تنظر إلى التعاون بوصفه غاية في ذاته، وإنما تقيسه بمدى انعكاسه على مصالحها وأمنها القومي، ومدى تأثيره في موازين القوة مع الدول الأخرى، ويؤدي هذا الإدراك إلى استمرار سباقات التسلح، وتكوين التحالفات، والتنافس على مناطق النفوذ والموارد الاستراتيجية، باعتبارها أدوات رئيسة لتعزيز المكانة الدولية.

كما تؤكد "الواقعية الجديدة" أن طبيعة النظام الدولي، وليس فقط خصائص الدول، هي التي تفرض هذا السلوك التنافسي، إذ يدفع غياب الثقة بين الدول إلى تبني سياسات الاعتماد على الذات، بما يجعل التنافس سلوكًا مستمرًا حتى في فترات الاستقرار النسبي.

وفي ضوء هذه المرتكزات، يوفر الاتجاه الواقعي إطارًا تحليليًا مناسبًا لفهم أنماط التنافس الإقليمي، إذ يفسر سعي الدول إلى توسيع نفوذها وتعزيز مكانتها في البيئات الإقليمية التي تشهد تداخلًا في المصالح وتعددًا في التهديدات.

ومن هذا المنطلق، يمكن تفسير التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي بوصفه امتدادًا لمنطق تعظيم القوة وحماية المصالح الاستراتيجية، حيث يسعى كل طرف إلى توسيع حضوره السياسي والأمني والدبلوماسي، وتعزيز شبكة تحالفاته الإقليمية، بما يحافظ على مكانته ويحد من تنامي نفوذ الطرف الآخر.

وبذلك، ينظر الاتجاه الواقعي إلى هذا التنافس باعتباره انعكاسًا لطبيعة النظام الدولي والإقليمي، أكثر من كونه نتاجًا لعوامل داخلية أو اعتبارات أيديولوجية، وهو ما يجعله من أكثر الاتجاهات قدرة على تفسير التفاعلات المرتبطة بموضوع هذه الدراسة.

ب: الاتجاه الليبرالي في تفسير التنافس الدولي

ينطلق الاتجاه الليبرالي من رؤية مغايرة للاتجاه الواقعي في تفسير التنافس الدولي، إذ يفترض أن العلاقات الدولية لا تقتصر على الصراع والمنافسة على القوة، وإنما تتضمن أيضًا فرصًا للتعاون وتحقيق المصالح المشتركة.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الدول، رغم سعيها إلى حماية مصالحها الوطنية، تدرك أن تحقيق هذه المصالح قد يكون أكثر فاعلية من خلال التعاون والاعتماد المتبادل، لا سيما في ظل تزايد الترابط الاقتصادي والتجاري وتنامي دور المؤسسات الدولية، كذلك لا يقتصر هذا الاتجاه على اعتبار الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بل يمنح أهمية متزايدة للمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الاقتصادية، وغيرها من الفواعل غير الحكومية التي تؤثر في طبيعة التفاعلات الدولية.

ويؤكد رواد هذا الاتجاه، وفي مقدمتهم روبرت كيوهين وجوزيف ناي، أن التنافس لا يتعارض بالضرورة مع التعاون، بل يمكن أن يتزامن معه في إطار قواعد ومؤسسات دولية تنظم العلاقات بين الدول وتحد من احتمالات التصعيد.

ومن هذا المنطلق، تنظر الليبرالية إلى المؤسسات الدولية باعتبارها أدوات لتقليل حالة عدم اليقين، وتعزيز الثقة، وخفض تكاليف الصراع، بما يسمح للدول بتحقيق مكاسب مطلقة من خلال التعاون، بدلًا من

التركيز على المكاسب النسبية كما يرى "الاتجاه الواقعي"، كما تربط الليبرالية بين انتشار الديمقراطية، واحترام القانون الدولي، والانفتاح الاقتصادي، وبين بناء بيئة دولية أكثر استقرارًا، يكون فيها التنافس منظمًا ومحكومًا بقواعد قانونية ومؤسسية تحد من تحوله إلى صراع.

وفي ضوء هذه المرتكزات، يفسر الاتجاه الليبرالي التنافس الإقليمي بوصفه عملية يمكن إدارتها من خلال تعزيز التعاون المؤسسي، وتوسيع مجالات الاعتماد المتبادل، وتفعيل دور المنظمات الإقليمية والدولية في معالجة الخلافات، وانطلاقًا من ذلك، في حال النظر إلى التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي من منظور ليبرالي، فإنه سيكون حالة قابلة للاحتواء إذا ما توفرت أطر مؤسسية فاعلة، وآليات للتنسيق والتعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل: مكافحة الإرهاب، وإدارة الحدود، والتنمية الاقتصادية، والهجرة غير النظامية، حيث يرى الاتجاه الليبرالي أن تعزيز الحوار والتعاون المؤسسي من شأنه الحد من الآثار السلبية للتنافس، وتحويله إلى منافسة أكثر تنظيمًا بما يسهم في دعم الاستقرار الإقليمي، دون أن يلغي استمرار تباين المصالح بين الدول.

_ التنافس والصراع:

يُعد مفهوم الصراع أكثر المفاهيم ارتباطًا وتداخلًا مع مفهوم التنافس في أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إذ يشترك المفهومان في كونهما يعبران عن حالة من تعارض المصالح أو الأهداف بين طرفين أو أكثر، مع اختلافهما في درجة الحدة وطبيعة الوسائل المستخدمة.

يرى "جيمس وروبرت" أن الصراع يشير إلى وضع تنخرط فيه مجموعة من الأفراد أو الجماعات، سواء كانت قبلية أو عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى، نتيجة سعي كل طرف إلى تحقيق أهداف متناقضة، أو تبدو كذلك.

ويعرّف "حسين قادري"، مفهوم الصراع بأنه حالة من الصدام بين طرفين أو أكثر، من القوى أو الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، يسعى فيها كل طرف إلى تحقيق أهدافه، مع العمل في الوقت ذاته على منع الطرف الآخر من تحقيق أهدافه، وذلك باستخدام وسائل متعددة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، سلمية أو مسلحة، ظاهرة أو كامنة.

ويذهب بعض الباحثين إلى النظر إلى الصراع باعتباره صورة متقدمة من صور التنافس، ومن أبرز رواد هذا الاتجاه "لويس كوزر"، إذ يرى أن الصراع يمثل تنافسًا على القيم والقوة والموارد، يكون الهدف فيه تحييد الخصوم أو إضعافهم أو الإضرار بهم لتحقيق المكاسب المنشودة.

ويتطور التنافس إلى صراع عندما تسعى الأطراف إلى تعزيز مراكزها على حساب الآخرين، أو تعمل على الحيلولة دون تحقيقهم لأهدافهم، أو تحييدهم وإقصائهم، بل وربما تدميرهم في بعض الحالات، كما قد يتخذ الصراع صورًا متعددة؛ فقد يكون عنيفًا أو غير عنيف، مستمرًا أو متقطعًا، قابلًا للإدارة أو خارجًا عن نطاق السيطرة، كما قد يكون قابلًا للحل أو غير قابل له وفقًا لطبيعة الظروف المحيطة.

سابعًا – الدراسات السابقة:

تعتمد هذه الدراسة على عدد من الأدبيات السابقة التي سبق وتحدثت عن التنافس المغربي – الجزائري في منطقة الساحل، وتم تقسيمها إلى 3 اتجاهات:

الاتجاه الأول – محددات التنافس المغربي _ الجزائري على إقليم الساحل الأفريقي:

1) Samuel Herize, "Morocco aims to become the regional leader needed in the Sahel", **Global Affairs and Strategic Studies,** (Madrid: University of Navarra, Center for Global Affairs&Strategic Studies (GASS), February 2024).

تناقش الورقة البحثية جهود المغرب لملء الفراغ الدبلوماسي في منطقة الساحل، والذي نشأ نتيجة لتراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة، حيث يسعى المغرب إلى تعزيز مكانته كقوة إقليمية مؤثرة من خلال تطوير علاقات اقتصادية وأمنية مع دول الساحل.

واعتمدت الورقة على التحليل السياسي والجيوسياسي للأوضاع الحالية في منطقة الساحل، وركزت على أن ضعف القيادة الفرنسية خلق فراغًا دبلوماسيًا، مما أتاح للمغرب فرصة للتوسع في المنطقة، وبالتالي يسعى المغرب لتقديم نفسه كحلقة وصل تربط منطقة الساحل بالمحيط الأطلنطي، مستغلاً ضعف المؤسسات في تلك المنطقة للترويج لنفسه كنموذج للتنمية والاستقرار.

وأوضحت الدراسة أن قدرة المغرب على ترسيخ حضوره في المنطقة تظل مرتبطة بمدى نجاحه في تحويل علاقاته الثنائية إلى أطر مؤسسية أكثر استدامة، بما يعزز من موقعه كشريك إقليمي في مجالي

التنمية والأمن، وخلصت إلى أن مستقبل هذا الدور سيعتمد بدرجة كبيرة على قدرة المغرب على التكيف مع طبيعة التوازنات القائمة، وتجنب الانخراط في صراعات نفوذ مباشرة داخل الإقليم.

وأشارت الورقة إلى أن التحرك المغربي في منطقة الساحل يتم ضمن بيئة إقليمية ودولية معقدة، تتداخل فيها مصالح قوى إقليمية ودولية متعددة، من بينها الجزائر وروسيا والصين، وهو ما يفرض تحديات إضافية على مسار التمدد الدبلوماسي المغربي.

وأوصت الورقة بضرورة تركيز المغرب على معالجة عدم الاستقرار المؤسسي في منطقة الساحل، مع الحذر من الانخراط في مواجهات مدعومة من قوى خارجية مثل روسيا والجزائر، وتجنب التدخلات المباشرة التي ثبت فشلها في تجارب دول أخرى مثل فرنسا، حيث خلصت إلى أن المغرب قد ينجح في ترسيخ سياسته الخارجية في منطقة الساحل، إلا أن مستقبل مشروع "المغرب الكبير" لا يزال غير واضح، وسيعتمد على مدى قدرة المغرب على تحقيق أهدافه الطموحة في المنطقة.

2) Noamane Cherkaoui, Youssef Tobi, "The Maghreb's outlook towards the Sahel: An analysis of Morocco, Algeria, and Mauritania standpoints" **Policy Center for the New South** (Rabat: Mohammed VI Polytechnic University, October 2021).

تتناول الدراسة منظور دول المغرب العربي، المتمثلة في المغرب والجزائر وموريتانيا، تجاه منطقة الساحل، مركّزةً على الاستراتيجيات المتنوعة التي تعتمدها هذه الدول لتعزيز نفوذها وتحقيق الاستقرار في المنطقة، وتنطلق من التأكيد على الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل، والتي تُعتبر بؤرة لعدة تحديات أمنية واقتصادية.

وتبرز الدراسة كيف تلعب دول المغرب العربي دورًا حاسمًا في معالجة هذه التحديات، حيث سلطت الضوء على السياسة الخارجية لكلا من المغرب والجزائر وموريتانيا في منطقة الساحل، حيث تعتمد الرباط على ما أسمته مبدأ "الانخراط البناء"، بينما دور الجزائر يتمحور حول تعزيز الأمن ودعم الاستقرار، بينما تُبرز دور موريتانيا كوسيط رئيسي في منطقة الساحل.

وكشفت الدراسة عن أدوار متباينة لدول المغرب العربي في منطقة الساحل، حيث تعكس هذه الأدوار طبيعة المصالح الجيوسياسية لكل دولة وإمكاناتها، بما ينعكس على كيفية تكيف كل دولة مع التحديات المحلية والإقليمية، مع الإشارة إلى أن حالة التنافس بين الجزائر والمغرب تعتبر عائقًا رئيسيًا أمام التعاون الإقليمي في الساحل، مما يعيق تحقيق التكامل في منطقة المغرب العربي ويؤثر سلبًا على الاستقرار في المنطقة.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل برنامج الاستثمار ذي الأولوية التابع لمجموعة دول الساحل الخمس بشكل أكبر، حيث يُعَد هذا البرنامج أداة حيوية لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة، وأهمية دور الاتحاد الأوروبي في دعم التعاون بين دول المغرب العربي ودول الساحل الأفريقي، من خلال برامج التنمية، بما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.

3) ناصر بو علام، " نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة إحياء الدور الريادي في منطقة الساحل"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني** (الجزائر: جامعة الجزائر، المجلد 4، العدد 2، يوليو 2019).

تناولت هذه الدراسة مفهوم نظرية الدور كأداة تحليلية لفهم السياسة الخارجية الجزائرية، مع تركيز خاص على توظيف هذه النظرية في تفسير دور الجزائر في منطقة الساحل، حيث سلطت الضوء على تأثير العوامل الدولية والإقليمية، فضلًا عن المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الجزائرية، في تشكيل طبيعة الدور الذي تضطلع به البلاد داخل هذه المنطقة الاستراتيجية.

واعتمدت الدراسة على مدخل تحليل الأدوار، الذي يقوم على افتراض أن سلوك الدول في النظام الدولي يتحدد وفق الأدوار التي تتبناها وتسعى إلى تجسيدها، حيث سعت للإجابة عن مجموعة من التساؤلات المرتبطة بطبيعة الأدوار التي تطمح الجزائر إلى أدائها في منطقة الساحل، والعوامل المؤثرة في اختيارها لهذه الأدوار، ومدى انعكاس ذلك على سلوكها الإقليمي.

وكشفت الدراسة عن مجموعة من المحددات التي أسهمت في تشكيل الدور الجزائري في منطقة الساحل، من بينها طبيعة النظام الدولي وتوازنات القوى الكبرى، إلى جانب العوامل الإقليمية المرتبطة

بالتحديات الأمنية وقضايا التنمية والصراع على النفوذ، فضلًا عن محددات داخلية تمثلت في المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية، والمصالح الوطنية، والإمكانات المتاحة.

وأوضحت الدراسة أن تبني الجزائر لأدوار متعددة في منطقة الساحل يعكس سعيها لتحقيق توازن بين متطلبات الأمن القومي ومسؤولياتها الإقليمية، حيث تتحرك بين أدوار الوساطة والدعم الأمني والحفاظ على الاستقرار. كما أشارت إلى أن فعالية هذا الدور تظل مرتبطة بقدرة الجزائر على التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية، وتوظيف أدواتها الدبلوماسية والأمنية بشكل متكامل.

وخلصت الدراسة إلى أن مقاربة "تعدد الأدوار" تمثل إطارًا تفسيرياً لفهم السلوك الجزائري في المنطقة، بما يعكس مرونة سياستها الخارجية في التعامل مع بيئة إقليمية معقدة.

وأوصت الدراسة بضرورة مواصلة الجزائر لجهودها الدبلوماسية والأمنية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، مع التأكيد على أهمية تعزيز التعاون مع الفاعلين الإقليميين والدوليين، والعمل على معالجة الأسباب الجذرية للأزمات، بما يسهم في تحقيق استقرار مستدام في المنطقة.

4) زكرياء أقنوش، "مرتكزات الدبلوماسية الملكية لاستعادة إشعاع المغرب داخل القارة الإفريقية"، **المجلة المغربية للسياسات العمومية** (مراكش: العدد 19، ديسمبر 2016).

تتناول الدراسة الأسس التي اعتمدت عليها الدبلوماسية المغربية لتعزيز وجودها وتأثيرها في إفريقيا، وتحدد مساعي الرباط لاستعادة مكانتها التاريخية والسياسية من خلال اتباع استراتيجية دبلوماسية تهدف إلى التعاون تعزيز الاقتصادي، الديني، والثقافي مع دول القارة.

واستخدمت الدراسة منهجاً تحليلياً تاريخيًا، حيث قامت بتحليل السياسة الخارجية للمغرب في السياق الإفريقي عبر العقود الأخيرة، واعتمدت على تقييم الخطوات الدبلوماسية المغربية عبر الفترات المختلفة وربطها بالتغيرات الإقليمية والدولية، مركزةً على دور العاهل المغربي في قيادة هذه التحركات.

وخلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الملكية المغربية تعتمد على مجموعة من المرتكزات، منها إحياء العلاقات التاريخية والتقارب الديني، وتعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال اتفاقيات التعاون، والانفتاح على الدول الإفريقية عبر المساعدات الإنسانية، والتعليم، والتدريب الديني.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تركز على ضرورة استمرار المغرب في تعزيز وجوده في القارة الأفريقية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية والدينية، وتوسيع التعاون في مجالات الطاقة المتجددة والأمن الغذائي، وزيادة الاستثمارات، واستغلال التعليم والتكوين المهني في إفريقيا لتحقيق نتائج إيجابية على المدى الطويل.

5) Lotfi Sour, "The Strategy of Securitization in African Sahel: Regional Arrangements and Transnational Security Challenges", **International Journal of Political Science** (Andhra Pradesh: Vol. 1, No. 2, 2015).

تناقش الدراسة تحديات التأمين في منطقة الساحل التي تشهد اضطرابات أمنية معقدة تهدد الأمن الإقليمي بشكل متزايد، وذلك من خلال تقديم تحليل معمق للبيئة الجغرافية والاجتماعية والسياسية في المنطقة، وتكشف عن التحديات الأمنية المتعددة التي تواجهها، مثل التطرف، والصراعات العرقية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وتعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي يمكن استنباطه من خلاله القراءة، حيث تُقدم نظرة تحليلية للأوضاع من خلال عرض الظروف المؤثرة وتحليل السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والدولية، وتستعرض الأدوار التي لعبتها القوى الكبرى، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في مواجهة تلك التحديات في منطقة الساحل.

وأبرزت الدراسة العوامل الرئيسية لزعزعة استقرار منطقة الساحل، من بينها الإرث الاستعماري، وتنامي الجماعات المتطرفة ذات الأيدلوجية الدينية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ونشاط الشبكات الإجرامية، ومطالبات قبائل الطوارق بالاستقلال ناهيك عن حالة التنافس الدولي والتدخلات الأجنبية.

وخلصت الورقة إلى أن معالجة الأزمة في منطقة الساحل تتطلب مقاربة شاملة تركز على معالجة الأسباب الجذرية للأزمات مثل الفقر والتهميش، إلى جانب تعزيز الدولة الوطنية، مع عدم إغفال دور التعاون الإقليمي والدولي في مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، كما أوصت بضرورة دعم القدرات الأمنية والعسكرية لضمان التعامل مع التهديدات الأمنية، وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يعزز قدرات دول الساحل في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة.

الاتجاه الثاني– قضايا التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل:

1) د. محمود العلاوي، "الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية للمبادرة الأطلسية المغربية لدول الساحل والصحراء"، **آفاق استراتيجية** (القاهرة: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد 9، يوليو 2024).

ركزت الدراسة على تحليل الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية للمبادرة الأطلسية المغربية لدول الساحل والصحراء، من خلال المنهج الوصفي التحليلي، حيث قدمت وصفاً للمبادرة الأطلسية المغربية، وحللت أبعادها، وحددت أهدافها التي تتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الأمني في المنطقة.

وبحسب الدراسة، فإن المبادرة تعكس جهود المغرب لتعزيز مكانته ونفوذه في القارة الأفريقية، وتساهم في جعله نموذجًا يحتذى به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في دول المنطقة، وفتح آفاق واعدة لتعزيز الاندماج والتعاون الإقليمي.

وتشير الدراسة إلى أن المبادرة تمثل تحركًا استراتيجيًا من المغرب لتأسيس توازنات جيوسياسية جديدة في المنطقة، حيث تستهدف تعزيز التنمية وتحقيق الازدهار في دول الساحل الإفريقي، معتبرة أن المبادرة بمثابة تحول في السياسة الخارجية المغربية من رد الفعل إلى الفعل، حيث تقدم نموذجاً للشراكات (جنوب/ جنوب) القائمة على المصالح المتبادلة، بما يحقق تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل دول الساحل والصحراء، وتحقيق قدر من الاستقرار النسبي في المنطقة، فضلًا عن استعادة أهمية القوى البحرية في سياق المنافسة الاستراتيجية العالمية.

وفي هذا السياق، توضح الدراسة أن المبادرة الأطلسية لا تقتصر على بعدها الاقتصادي والتنموي، بل تمتد لتشمل بعدًا جيوسياسيًا يرتبط بإعادة توجيه دول الساحل نحو الواجهة الأطلسية، بما يسهم في تقليل حدة العزلة الجغرافية التي تعاني منها تلك الدول، كما تشير إلى أن هذه المبادرة ترتبط بمحاولة المغرب إعادة تشكيل أنماط الربط الإقليمي، من خلال توفير منافذ بحرية بديلة وتعزيز شبكات النقل والتجارة، وهو ما من شأنه دعم اندماج دول الساحل في الاقتصاد الإقليمي والدولي.

وخلصت الدراسة إلى أن هذا التوجه يعكس سعي المغرب إلى توظيف موقعه الجغرافي كبوابة استراتيجية نحو الأطلسي، بما يعزز من دوره كفاعل محوري في إعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة.

2) Oksana Voytyuk, "New Gas Pipelines as an Element of the Geopolitical Competition of Algeria and Morocco in Africa", **African Journal of Economics Politics and Social Studies** (Poland: Torun, June, 2023).

تناولت الدراسة المنافسة الجيوسياسية بين المغرب والجزائر على موارد الغاز الطبيعي في إفريقيا، مع تركيز خاص على مشروعين رئيسيين: خط أنابيب الغاز عبر الصحراء (نيجيريا– الجزائر) وخط أنابيب الغاز الأطلسي (نيجيريا– المغرب).

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن في تقييم نقاط القوة والضعف لكل من المشروعين، مع مراعاة جملة من العوامل، من بينها الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة، والاعتبارات الجيولوجية، إلى جانب متطلبات السوق الأوروبية، كما أبرزت أهمية هذين المشروعين في سياق التحولات الجارية في سياسات الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي، الذي يسعى إلى تنويع مصادره وتقليل الاعتماد على الإمدادات التقليدية.

وتناولت الدراسة أبعاد التنافس الجيوسياسي بين الجزائر والمغرب، موضحةً سعي كل طرف إلى تحقيق مكاسب استراتيجية عبر تعزيز موقعه كممر رئيسي لنقل الطاقة في القارة الإفريقية، وفي هذا الإطار، أشارت إلى أن المشروع المغربي اتخذ طابعًا سياسيًا بدرجة كبيرة، بهدف توسيع النفوذ في غرب إفريقيا وموازنة التحركات الجزائرية، في حين ارتكزت الجزائر على شبكة من التحالفات الإقليمية القائمة، مستفيدةً من علاقاتها مع نيجيريا لدعم مشروع العبور عبر الصحراء.

وبيّنت الدراسة أن التحدي الأبرز أمام هذه المشروعات يتمثل في هشاشة البيئة الأمنية، لا سيما في مناطق الساحل والصحراء الكبرى، الأمر الذي يستدعي تعزيز مستويات التعاون الدولي لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية لكلا الطرفين.

وخلصت الدراسة إلى أن مشروعات خطوط أنابيب الغاز لم تعد مجرد أدوات اقتصادية، بل تحولت إلى وسائل للتأثير الجيوسياسي وتكريس النفوذ داخل القارة الإفريقية، بالإضافة إلى أن الجزائر اعتمدت على خبراتها المتراكمة في قطاع الطاقة وتحالفاتها التقليدية، مقابل توجه المغرب إلى توظيف موقعه الجغرافي الاستراتيجي لإعادة تشكيل توازنات النقل الطاقوي.

3) هشام صاغور، "التهديدات الأمنية اللاتماثلية من الساحل الإفريقي إلى المغرب العربي: دراسة حالة الهجرة غير النظامية 2010–2020"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية** (الجزائر: المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، معهد العلوم القانونية والإدارية، المجلد 8, العدد 1، يونيو 2023).

تتناول الدراسة التحديات الأمنية التي تواجه دول المغرب العربي، نتيجة للهجرة غير الشرعية من منطقة الساحل بين عامي 2010 و2020، وتركز على تأثير الهجرة على الأمن الإقليمي والدولي، مع التركيز على الجزائر باعتبارها دولة عبور رئيسية نحو أوروبا.

واستخدم الباحث المنهج التحليلي لدراسة الظاهرة، متناولاً النظريات الاقتصادية والاجتماعية التي تفسر أسباب الهجرة غير النظامية، وتحليل التشريعات الوطنية في منطقة المغرب العربي التي تسعى إلى الحد من الهجرة غير النظامية عبر قوانين ولوائح صارمة.

وأشارت الدراسة إلى أن ظاهرة الهجرة غير النظامية من منطقة الساحل لا ترتبط فقط بالدوافع الاقتصادية والاجتماعية، بل تتقاطع أيضًا مع التهديدات الأمنية العابرة للحدود، مثل تنامي شبكات التهريب والجريمة المنظمة، وهو ما يزيد من تعقيد المشهد الأمني في دول المغرب العربي، كما توضح أن موقع الجزائر كدولة عبور رئيسية يجعلها أكثر عرضة لهذه التحديات، بما يفرض ضغوطًا إضافية على قدراتها الأمنية والمؤسسية.

وخلصت الدراسة إلى أن التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب تبني مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية، من خلال الربط بين سياسات التنمية في دول المصدر، وتعزيز آليات التنسيق الإقليمي، بما يسهم في الحد من تدفقات الهجرة غير النظامية ومعالجة تداعياتها الأمنية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات سلبية للهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي والاجتماعي لدول المغرب العربي، وأوصت بضرورة تعزيز التعاون بين دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة، وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة الهجرة غير النظامية، بما في ذلك تعزيز الرقابة الحدودية، وتشديد العقوبات على المتورطين في شبكات التهريب، والتعاون مع الاتحاد الأوروبي لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة.

4) هاجر بن العربي، " دراسة مقارنة للسياسة الخارجية الجزائرية المغربية تجاه أفريقيا 1999 – 2019"، **مجلة مدارات سياسية** (الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 6، العدد: 2، ديسمبر 2022).

تُقدم الدراسة دراسة مقارنة للسياسة الخارجية الجزائرية والمغربية تجاه إفريقيا خلال الفترة ما بين 1999 و2019، وتُسلط الضوء على التوجهات الرئيسية لكل من البلدين، وكيفية تفاعلهما مع القضايا الإقليمية والدولية، وأهم التحديات التي تواجههما في المنطقة.

وحددت الدراسة أهداف السياسة الخارجية لكل من البلدين تجاه أفريقيا، والتي تشابهت في عدد من النقاط، منها تعزيز التنمية، والدفاع عن مصالح القارة، وتعزيز الاستثمار والتعاون الاقتصادي، ناهيك عن الوساطة وحل النزاعات.

وأشارت الدراسة إلى أن التباين بين المقاربتين الجزائرية والمغربية لا يقتصر على مستوى الأهداف، بل يمتد ليشمل أدوات التنفيذ وآليات التحرك داخل القارة الإفريقية، حيث تميل الجزائر إلى توظيف الأطر متعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية في تعزيز حضورها، في حين يعتمد المغرب بشكل أكبر على التحركات الثنائية والشراكات الاقتصادية المباشرة مع دول القارة، كما توضح الدراسة أن هذا الاختلاف يعكس تباينًا في تصور كل دولة لدورها الإقليمي، بين مقاربة ذات طابع سياسي – تاريخي تقودها الجزائر، وأخرى براغماتية اقتصادية يتبناها المغرب.

وخلصت الدراسة إلى أن هذا التباين في الأدوات والتوجهات يسهم في تشكيل نمط تنافسي متداخل داخل إفريقيا، يجمع بين التعاون الظاهري والتنافس الضمني على النفوذ والمصالح.

وتوصلت الدراسة من خلال المنهجين الوصفي التحليلي المقارن والإحصائي إلى اتفاق الجزائر والمغرب على أهمية القارة الإفريقية، وسعي كل منهما إلى تعزيز علاقاته مع دول القارة وتحقيق مصالحه، مع اعتماد كل من الدولتين على مقاربات مختلفة لتحقيق تلك الأهداف.

كما توصلت الدراسة إلى وجود اختلافات جوهرية بين البلدين في سياستهما الخارجية تجاه إفريقيا، من حيث الأولويات والتحديات والأدوات المُتبعة، بما يعكس رؤية كل بلد لمصالحه الاستراتيجية في القارة الإفريقية؛ فعلى مستوى الأولويات، تركز الجزائر على الدفاع عن مصالح إفريقيا على الصعيد الدولي انطلاقًا

من ذاكرتها التاريخية في دعم حركات التحرر، بينما يركز المغرب على استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة وتعزيز علاقاته التجارية والاستثمارية مع دول القارة، اعتمادًا على مبدأ المنفعة المتبادلة والربح المشترك.

5) Lofti Sour, "Algeria's Role in the African Sahel: Toward a New Security Paradigm", **scientific article** (Slovenia: Piran, Emuni University, Vol. 15, No 2, Dec., 2022).

تتناول الدراسة دور الجزائر كقوة إقليمية محورية في منطقة الساحل، حيث تركز على اعتمادها على استراتيجية أمنية تعتمد أساسًا على الحلول السياسية والدبلوماسية بدلاً من التدخل العسكري المباشر.

وأشارت الدراسة إلى أن التنافس المتزايد بين الجزائر والمغرب يسهم في تعقيد التعاون الأمني في منطقة الساحل، حيث تعتبر الجزائر أن المغرب يمثل منافسًا إقليميًا، وتخشى أن يؤدي انضمامه إلى مبادرات أمنية إقليمية إلى تعزيز نفوذه على حساب الجزائر، ويُظهر هذا التنافس بوضوح من خلال موقف الجزائر الرافض لانضمام المغرب إلى مجموعة الساحل الخمس، حيث ترى الجزائر أن المغرب ليس جزءًا من دول الساحل وأن اعترافها بذلك يتعارض مع موقفها من قضية الصحراء.

واعتمدت الدراسة على "نظرية الدور"، وخلصت إلى عدة نقاط أساسية، منها أن الجزائر تُفضل استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية في مواجهة التحديات الأمنية، مع التحذير من مخاطر التدخل العسكري الأجنبي الذي قد يزيد من تعقيد الأوضاع، بالإضافة إلى التركيز على إيجاد حل سياسي للأزمة في مالي من خلال تشجيع الحوار بين الحكومة المالية والجماعات المسلحة، ومعارضةً الحلول العسكرية، وضرورة معالجة الأسباب الجذرية للصراع في منطقة الساحل، والتي تشمل الفقر، والتخلف، والتهميش.

وأوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل سياسي شامل للأزمة في مالي، ودعم جهود التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الأمني الإقليمي بين دول منطقة الساحل، بما يسهم في تنسيق الجهود لمكافحة التهديدات الأمنية، والاستمرار في مكافحة الجماعات الإرهابية، مع ضرورة مراعاة حقوق الإنسان خلال العمليات الأمنية.

6) عبدالودود بن داية، عبدالرؤوف بلحسن، "الجزائر: المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الإفريقي"، **رسالة ماجستير** (الجزائر: جامعة 8 مايو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012).

تتناول الدراسة المنظور الأمني الجزائري تجاه منطقة الساحل، وتستعرض أهم التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر والدول المجاورة لها في تلك المنطقة، بهدف تحليل استراتيجيات الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية والدولية، مع التركيز على التهديدات الناتجة عن الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة والهجرة غير النظامية.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، بالإضافة إلى مجموعة من المقاربات السياسية (الجيوسياسي، الأمن القومي، والإنساني، والتحليل النسقي)، حيث تم تحليل القرارات السيادية والسياسات المتبعة من قبل الجزائر تجاه دول المنطقة، لفهم تأثير هذه القرارات.

وأشارت الدراسة إلى أن المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل تتسم بطابع وقائي يركز على منع انتقال التهديدات إلى الداخل الجزائري، من خلال تأمين الحدود الجنوبية وتعزيز آليات التنسيق مع دول الجوار. كما توضح أن الجزائر تميل إلى تبني سياسة عدم التدخل المباشر، مع الاعتماد على أدوات الدعم اللوجستي والتعاون الاستخباراتي، في إطار الحفاظ على توازن دقيق بين حماية الأمن القومي واحترام سيادة الدول.

وخلصت الدراسة إلى أن هذه المقاربة تواجه تحديات متزايدة في ظل تصاعد نشاط الجماعات المسلحة وتزايد انخراط القوى الدولية في المنطقة، بما يفرض على الجزائر إعادة تقييم أدواتها الأمنية بما يتناسب مع طبيعة التهديدات المتغيرة.

وتوصلت الدراسة إلى اعتماد الجزائر على مقاربة أمنية قائمة على التعاون الإقليمي، وتسعى إلى الحفاظ على استقرار المنطقة عبر مشاريع تنموية وإصلاحات اقتصادية، في ظل تحديات قائمة مرتبطة بتزايد دور الفاعلين من القوى الأجنبية في المنطقة، خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون الأمني بين دول الساحل الإفريقي، وتعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية،

بالإضافة إلى ضرورة مواجهة التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة من خلال تطوير الاستراتيجيات التنموية والبنية التحتية في تلك المناطق.

الاتجاه الثالث: مواقف الأطراف الخارجية من التنافس المغربي – الجزائري في منطقة الساحل

1) Riccardo Fabiani, "Algeria and Morocco in Africa: Between Normal Competition and Diplomatic Escalation", **IEMed Mediterranean Yearbook 2023** (Barcelona: European Institute of the Mediterranean, 2023).

ناقشت الدراسة التوترات المتصاعدة بين الجزائر والمغرب، والتي تجاوزت حدود الدولتين لتُلقي بظلالها على القارة الأفريقية ككل، وذلك من خلال تركيزها على التأثيرات السياسية والاقتصادية لهذه التوترات في مختلف مناطق القارة، بما في ذلك المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء والاتحاد الأفريقي.

وأجابت الدراسة على التساؤلات المتعلقة بكيف أثّر التنافس بين المغرب والجزائر على علاقاتهما بدول الجوار، وكيف لجأ المغرب إلى تعزيز علاقاته مع تونس، في مقابل توجه الجزائر نحو توثيق علاقاتها مع موريتانيا، فضلًا عن الكيفية التي وجدت بها بعض الدول نفسها مضطرة إلى الانحياز لأحد الطرفين في هذا التنافس.

وأشارت الدراسة إلى أن هذا التنافس لم يقتصر على الأبعاد السياسية والاقتصادية، بل امتد ليشمل إعادة تشكيل أنماط الاصطفاف الإقليمي داخل القارة الإفريقية، بما انعكس على توازنات القوى داخل المنظمات الإقليمية، كما أوضحت أن استمرار حالة الاستقطاب بين البلدين أسهم في تعقيد مسارات التعاون الإقليمي، وأضعف من فرص بناء مواقف إفريقية موحدة تجاه القضايا المشتركة.

وأشارت الدراسة، التي استخدمت منهجي التحليل التاريخي والسياسي، إلى تصاعد المنافسة الاقتصادية بين البلدين في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة من خلال مشروعات الطاقة، وعلى رأسها مشروع خط أنابيب الغاز الذي يربط نيجيريا بأوروبا عبر الجزائر أو المغرب، في ظل سعي كل طرف إلى حشد دعم دبلوماسي من دول إفريقية أخرى لتنفيذ المشروع.

وتوصلت الدراسة إلى هيمنة التوتر على العلاقات بين البلدين، مع التأكيد على أن قضية الصحراء شكّلت العقبة الرئيسية أمام تطبيع العلاقات، فضلًا عن تصاعد التنافس داخل القارة الإفريقية من خلال المشاريع الاقتصادية والمنافسة على المواقع القيادية داخل الاتحاد الإفريقي، وتأثير ذلك على الدول المجاورة في منطقة المغرب العربي، خاصة تونس وموريتانيا، كما خلصت إلى أن هذه الديناميكيات التنافسية عززت من حالة السيولة في البيئة الإقليمية، بما جعل الدول الإفريقية أكثر عرضة لضغوط التوازن بين الطرفين.

2) عصام عاشور، "إشكالية منطقة الساحل والصحراء وتداعياتها على الجوار العربي: الواقع – التحديات – المأمول"، **مجلة شؤون عربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، العدد 189، مارس 2022).

تناولت هذه الدراسة إشكالية منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الدول العربية المجاورة، حيث ركزت على الواقع والتحديات والفرص المتاحة في المنطقة، مع تسليط الضوء على التهديدات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها، وتأثيرها على الأمن القومي العربي.

ولم تذكر الدراسة صراحةً المنهج المستخدم، بينما خلصت إلى وجود علاقة وثيقة بين استقرار منطقة الساحل والصحراء وأمن الدول العربية المجاورة، وأنّ التحديات التي واجهت المنطقة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، شكّلت تهديداً مباشراً على الأمن القومي العربي، مشيرة إلى أن تعقيدات المشهد في منطقة الساحل والصحراء لم تقتصر على طبيعة التهديدات الأمنية، بل ارتبطت أيضاً بضعف البُنى المؤسسية وهشاشة الأوضاع الاقتصادية في عدد من دول المنطقة، وهو ما حدّ من قدرة هذه الدول على الاستجابة الفعالة لتلك التحديات.

كما أوضحت أن تداخل الأبعاد الأمنية والتنموية فرض تبني مقاربات شاملة أخذت في الاعتبار الترابط بين الأمن والاستقرار الاقتصادي، بما يعزز من فرص تحقيق الاستقرار المستدام، وخلصت الدراسة إلى أن تعزيز الدور العربي في المنطقة ظل مرهونًا بمدى القدرة على بناء شراكات فاعلة مع دول الساحل، تقوم على دعم التنمية وتكثيف التنسيق الأمني في مواجهة التهديدات المشتركة.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون العربي الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية في منطقة الساحل والصحراء، ودعم جهود التنمية المستدامة في المنطقة لتحقيق الاستقرار

والأمن، مؤكدةً على أهمية منطقة الساحل بالنسبة للدول العربية، باعتبارها حلقة وصل بين العالم العربي وإفريقيا جنوب الصحراء، وتمثل عمقاً استراتيجياً للدول العربية.

3) Francis Ghilès, "Escalating rivalry between Algeria and Morocco closes the Maghreb-Europe pipeline", **CIDOB Nots Internacionals** (Barcelona: Centre of Global Thinking, NO. 260, November 2021).

استعرضت هذه الدراسة التنافس طويل الأمد بين المغرب والجزائر، والذي امتد لنحو ستة عقود، وتأثيره السلبي على التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي في منطقة المغرب العربي، حيث تجلّى ذلك في عدة جوانب، على رأسها الصراع على النفوذ الإقليمي، إذ سعى كل طرف إلى فرض هيمنته على المنطقة، وهو ما أعاق تحقيق تعاون اقتصادي فعّال بين دولها، في ظل استمرار الفجوة بين تونس وموريتانيا من جهة، والمغرب والجزائر من جهة أخرى.

وأشارت الدراسة إلى أن قضية الصحراء ظلّت محور الخلاف الرئيسي بين البلدين، حيث دعمت الجزائر جبهة البوليساريو المطالبة باستقلال الإقليم، في حين اعتبر المغرب الصحراء جزءًا من أراضيه، فضلًا عن تصاعد التنافس بينهما على جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاع الطاقة.

وأشارت الدراسة إلى أن استمرار هذا النمط من التنافس لم يقتصر تأثيره على الأبعاد الاقتصادية، بل امتد ليشمل إضعاف البُنى الإقليمية المشتركة وتقليص فرص بناء سوق مغاربية متكاملة، بما انعكس على قدرة دول المنطقة على التكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية، كما أوضحت أن غياب التنسيق بين البلدين أسهم في تعزيز الاعتماد الفردي على الشركاء الخارجيين بدلًا من بناء شراكات إقليمية متماسكة، وهو ما عزز من حالة التجزئة داخل الإقليم، وأضعف من فرص تحقيق تنمية مستدامة قائمة على التكامل والتعاون المشترك.

وتوصلت الدراسة إلى أن هذا التنافس انعكس على علاقات البلدين مع الاتحاد الأوروبي، حيث أدى إلى إغلاق خط أنابيب الغاز المغربي _ الأوروبي، الذي كان ينقل الغاز الجزائري عبر المغرب إلى إسبانيا والبرتغال، وهو ما أسهم في خلق تداعيات على أمن الطاقة الأوروبي، وأثار تساؤلات حول استقرار إمدادات الطاقة في المنطقة، فضلًا عن تأثيره السلبي على طبيعة العلاقات الثنائية مع الشركاء الأوروبيين.

كما خلصت الدراسة إلى أن التنافس بين البلدين ترتبت عليه تداعيات اقتصادية وتنموية سلبية في منطقة المغرب العربي، تمثلت في تعثر مسارات التكامل الاقتصادي، وتفويت فرص نمو مشتركة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، خاصة بين فئة الشباب، إلى جانب تكريس حالة من عدم الاستقرار والتوتر السياسي داخل الإقليم.

4) Morten Bøås, "The Sahel crisis and the need for international support", **NAI Policy Dialogue** (Uppsala: Nordiska Afrika institutet, No. 15, 2019)

تناولت الدراسة أزمة الساحل الإفريقي متعددة الأبعاد، مع التركيز على الحاجة إلى دعم دولي موجه بشكل صحيح، مجادلةً بأن التدخلات الحالية التي تركز على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لا تعالج الأسباب الجذرية للصراع، وقد تزيد الأوضاع سوءًا في بعض الأحيان.

وأكدت الدراسة، من خلال دراسة الحالة (مالي، موريتانيا، بوركينا فاسو، والنيجر)، أن ضعف الدولة في تقديم الأمن والخدمات الأساسية يُعد سببًا رئيسيًا للصراع في المنطقة، إلى جانب الصراع على الموارد مثل الأراضي والمياه، والتي تستغلها الجماعات المسلحة لتحقيق أهدافها، مشيرةً إلى أن التدخلات الدولية التي تركز على الجانب الأمني فقط قد تقوض مؤسسات الدولة بدلًا من تعزيزها.

وتشير الدراسة إلى أن معالجة أزمة الساحل تتطلب إعادة توجيه أولويات التدخل الدولي من المقاربة الأمنية الضيقة إلى مقاربة تنموية _ مؤسسية أكثر شمولًا، بما يعزز من قدرة الدول على استعادة وظائفها الأساسية في تقديم الخدمات وبسط السيطرة على أراضيها، كما توضح أن غياب هذا التوازن بين الأمن والتنمية يسهم في إطالة أمد الصراع ويُضعف من فعالية الجهود الدولية المبذولة.

وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار في المنطقة يظل مرهونًا بمدى نجاح الفاعلين الدوليين والإقليميين في تبني استراتيجيات متكاملة تعالج جذور الأزمة بدلًا من الاكتفاء بإدارة تداعياتها.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني نهج شامل يتضمن تعزيز قدرات الدول، ومعالجة الفقر وعدم المساواة والصراع على الموارد، وتكثيف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التأكيد على أهمية التنسيق بين

الأطراف الدولية لتحقيق أهداف مشتركة في المنطقة، رغم أنها تُلمّح إلى دور الجزائر كدولة ضمن منطقة الساحل دون تقديم تحليل معمق لدورها في حل الأزمة.

5) Djallil Lounnas, Nizar Messari, "Algeria–Morocco Relations and their Impact on the Maghrebi Regional System**", Menara Working Papers** (Roma: Istituto Affari Internazionali, Oct. 2018).

ناقشت الدراسة العلاقة المُعقدة بين الجزائر والمغرب، والتي تُعد مُشكلًا رئيسيًا يعيق تحقيق التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي، من خلال تسليط الضوء على التاريخ المُشترك بين البلدين، مع التركيز بشكل خاص على مُشكلة إقليم الصحراء باعتبارها أبرز نقاط الخلاف، وكيف أثّرت هذه العلاقات على إمكانات التكامل الإقليمي في المنطقة.

وأشارت الدراسة إلى تفاقم حالة التنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب، حيث يسعى كل منهما إلى بسط نفوذه في منطقة الساحل وليبيا، بما يترتب عليه انعكاسات سلبية على استقرار المنطقة، ويُعيق إمكانية إيجاد حلول فعالة للأزمات الأمنية والسياسية المتزايدة.

وأوضحت الدراسة أن استمرار حالة الجمود بين البلدين لا يقتصر تأثيره على تعطيل مسارات التكامل الاقتصادي، بل يمتد ليشمل إضعاف فاعلية الأطر الإقليمية المشتركة، وتقليص قدرة دول المغرب العربي على التنسيق في مواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود، كما تشير إلى أن هذا التنافس يُسهم في إعادة إنتاج حالة الانقسام داخل الإقليم، بما يعزز من هشاشة البيئة الإقليمية ويحدّ من فرص بناء منظومة تعاون جماعي فعّالة. وخلصت الدراسة إلى أن مستقبل التكامل في منطقة المغرب العربي يظل مرهونًا بمدى قدرة الطرفين على تجاوز الخلافات السياسية القائمة، وإعادة تفعيل قنوات الحوار بما يسمح بإعادة إحياء آليات العمل الإقليمي المشترك.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ الوضع الراهن بين الجزائر والمغرب يُمثل مُعوّقًا كبيرًا لتحقيق التكامل في منطقة المغرب العربي، حيث تسببت العلاقات المتوترة بين البلدين في آثار سلبية متعددة على النظام الإقليمي، من بينها شلل اتحاد المغرب العربي منذ عام 1994، إلى جانب إعاقة التبادل التجاري وتدفق

الاستثمارات بين الدولتين، مما أدى إلى تقييد فرص إنشاء منطقة تجارة حرة مغاربية موحدة، وانعكس ذلك بدوره على معدلات النمو في بقية دول المنطقة التي كانت تعتمد على التعاون الاقتصادي المشترك.

6) Yahia Zoubir, "Algerian-Moroccan relations and their impact on Maghribi integration", **The Journal of North African Studies** (Arizona: Affiliated with the American Institute for Maghrib Studies, Vol.5, No.3, Sep. 2000).

ناقشت هذه المقالة العلاقات الجزائرية–المغربية وعلاقتها بتكامل منطقة المغرب العربي، إذ بيّنت أن العلاقات بين البلدين اتسمت تاريخيًا بالتوتر، في ظل صراعات حدودية وخلافات مرتبطة بقضية الصحراء، فضلًا عن تباينات سياسية وأيديولوجية، وركزت المقالة بصورة خاصة على هذه القضية، موضحةً أثرها المباشر في تشكيل طبيعة التفاعلات بين الطرفين، وما ترتب عليها من إعاقة لمسارات التكامل في المغرب العربي.

كما أبرزت الدراسة، المعتمدة على منهج التحليل التاريخي، دوافع تصاعد التنافس بين البلدين عقب مرحلة الاستعمار، حيث اعتبرت المغرب التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر تهديدًا لتوجهاتها، وهو ما انعكس في المواجهة الحدودية المعروفة بـ"حرب الرمال"، التي أسهمت في ترسيخ الخلاف وتوسيعه ليشمل أبعادًا متعددة. وتناولت الدراسة محددات التوتر بين البلدين، وفي مقدمتها قضية الصحراء باعتبارها العائق الأبرز أمام تطبيع العلاقات، إلى جانب التنافس على النفوذ الإقليمي والسعي لقيادة منطقة المغرب العربي، وهي معطيات رأت الدراسة أنها تنطوي على تداعيات سلبية مستمرة تعوق جهود التنمية والتكامل.

وعلى صعيد محاولات التسوية، أوضحت الدراسة محدودية نتائج الجهود الرامية إلى تقريب وجهات النظر، بدءً من تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989 لتعزيز التعاون، وصولًا إلى المبادرات والمساعي الدبلوماسية اللاحقة، التي لم تُفضِ إلى تقدم ملموس، مشيرة إلى أن أي تحسن في العلاقات ظل مرتبطًا بإيجاد حل نهائي لقضية الصحراء، إلى جانب بناء الثقة المتبادلة وتجاوز إرث الخلافات، مع تغليب منطق المصالح المشتركة.

وبيّنت الدراسة أن استمرار هذا التوتر كرّس نمطًا من التنافس الصفري داخل الإقليم، الأمر الذي انعكس سلبًا على فاعلية الأطر المؤسسية، وقلّص من قدرتها على التعامل الجماعي مع التحديات الإقليمية،

كما أسهم هذا الوضع في إضعاف مستويات التنسيق السياسي والاقتصادي بين دول المنطقة، بما حدّ من فرص بلورة مواقف موحدة، وانتهت إلى أن تجاوز هذه الحالة يظل رهينًا بإعادة تنشيط قنوات الحوار السياسي، بما يمهّد لإعادة توجيه العلاقات نحو مسارات أكثر تعاونًا.

وإجمالاً يمكن القول: إن الدراسات التي سبق عرضها، تطرقت إلى حالة التنافس بين المغرب والجزائر في منطقة الساحل، وشملت كافة محاور التناول من خلال الاتجاهات الثلاثة التي تم تقديمها، حيث قدمت تحليلًا لطبيعة العلاقات، وأبرزت أسباب الصراع بين الدولتين، مع التركيز على أبعاد التنافس في منطقة الساحل، واستعراض تأثيرات التوتر بين البلدين، بينما أغفل البعض منها دور القوى الدولية في منطقة المغرب العربي، وتأثيره على طبيعة التنافس.

وقدمت الدراسات السابقة مقارنة شاملة بين السياسات الخارجية للمغرب والجزائر تجاه إفريقيا، وغطت مختلف جوانب السياسة الخارجية للبلدين تجاه إفريقيا، لكنها أغفلت بعض التطورات الهامة في العلاقات بين الجزائر والمغرب والساحل الأفريقي، مثل عودة المغرب للاتحاد الأفريقي في عام 2017، كذلك ركزت بعض الدراسات على الجوانب الأمنية والعسكرية والاقتصادية لدور الدولتين في منطقة الساحل، بينما أغفلت دور الأبعاد الأخرى التنموية والاقتصادية.

وقدمت الدراسات المتعقلة بمنطقة الساحل حالة لوضع الإقليم والتحديات التي يواجهها، سواء تلك المتعلقة بالتحديات الأمنية وتصاعد حالة التنافس الدولي من جهة، أو التحديات الاقتصادية والتنموية من جهة أخرى، وسنبين في دراساتنا أثر التنافس بين البلدين على منطقة الساحل، وتداعياته على المنطقة، واستعراض أدوات كلا الدولتين في المنطقة، وتحديد مدى كفايتها في تحقيق أهداف الدولتين، وفقاً لمرتكزات كل دولة، وتحديد حجم الاستفادة والضرر من ذلك، مع تقديم رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات بين الدولتين، وتسليط الضوء على قنوات الاتصال التي بإمكانها البناء عليها نحو إيجاد علاقات تعاون بين البلدين.

الفصل الأول

محددات التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي

الفصل الأول

محددات التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي

يحتل التنافس المغربي _ الجزائري موقعًا مركزيًا في معادلات التوازن الإقليمي في منطقة شمال أفريقيا، بوصفه أحد أنماط التنافس استمرارية وتأثيرًا في محيطه الجغرافي المباشر، كونه لم يقتصر على حدوده الثنائية التقليدية، بل امتد تدريجيًا إلى المناطق الإقليمية المجاورة، وفي مقدمتها منطقة الساحل، التي تحولت إلى ساحة مفتوحة لتقاطع المصالح، وإعادة إنتاج النفوذ، واختبار الأدوات السياسية والدبلوماسية لكل من البلدين.

وتُعد منطقة الساحل من أكثر الأقاليم الأفريقية حساسية من الناحية الجيوسياسية، لما تتمتع به من عمق جغرافي استراتيجي، وارتباط مباشر بقضايا الأمن الإقليمي، والهشاشة المؤسسية، وتنامي أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين فيها، وهي خصوصية أفضت إلى جعلها مجالًا حيويًا لتوسيع النفوذ غير المباشر، وفضاءً ملائمًا لتنافس القوى الإقليمية الساعية إلى ترسيخ أدوار قيادية داخل القارة الأفريقية، وفي مقدمتها المغرب والجزائر.

وشهدت مقاربات كل من المغرب والجزائر تجاه منطقة الساحل منذ عام 1999 م تحولات ملحوظة، انتقلت فيها من أنماط التفاعل المحدود إلى سياسات أكثر انخراطًا وتمايزًا، تحكمها جملة من المحددات السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والمؤسساتية، مدفوعة في ذلك باعتبارات متعددة، من بينها السعي إلى تأمين العمق الاستراتيجي، وتعزيز الحضور داخل المؤسسات الأفريقية، وموازنة نفوذ الطرف المنافس، فضلًا عن توظيف قضايا الاستقرار والتنمية في الساحل كأدوات لإعادة صياغة الشرعية الإقليمية.

وفي هذا السياق، لا يمكن فهم طبيعة التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي بمعزل عن المحددات التي تؤطر سياسات الطرفين، سواء تلك المرتبطة بالبيئة الداخلية لكل دولة، أو تلك المتصلة بالمتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة بالإقليم الساحلي، كونها تشكل الإطار التفسيري الرئيس لفهم أنماط السلوك، وحدود الحركة، وآليات التأثير التي يعتمدها كل طرف في إدارة هذا التنافس.

ويناقش هذا الفصل محددات التنافس بين البلدين من خلال مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأول: المحددات الداخلية للتنافس المغربي _ الجزائري
- المبحث الثاني: المحددات الخارجية للتنافس المغربي _ الجزائري

المبحث الأول

المحددات الداخلية للتنافس المغربي _ الجزائري

تشهد منطقة المغرب العربي منذ عقود حالةً من التنافس الإقليمي المستمر بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تجاوزت مظاهره القضايا الثنائية التقليدية، وفي مقدمتها الحدود وقضية الصحراء، لتمتد إلى أقاليم ذات أهمية جيوسياسية، وعلى رأسها منطقة الساحل، التي أصبحت إحدى الساحات الرئيسة للتنافس على النفوذ وإعادة تشكيل موازين القوة الإقليمية.

وينعكس هذا التنافس في اختلاف المحددات الداخلية لكل من المغرب والجزائر، بما تشملُه من مقومات جغرافية، وإرث تاريخي، وبنية سياسية، وإمكانات اقتصادية، وامتداد ثقافي، إذ لا تقتصر هذه المحددات على توجيه عملية صنع القرار، بل تتحول عند توظيفها في السياسة الخارجية إلى مرتكزات فاعلة لتعزيز الحضور الإقليمي، وبناء الشراكات، وتوسيع مجالات التأثير داخل منطقة الساحل، بما يعكس تباين مقاربات البلدين في إدارة النفوذ والتعامل مع التحولات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها الإقليم.

ومن هذا المنطلق، يشكل تحليل المحددات الداخلية مدخلًا أساسيًا لفهم أنماط التنافس المغربي _الجزائري في منطقة الساحل، من خلال بيان الكيفية التي يوظف بها كل طرف مقوماته الداخلية في دعم أهدافه الاستراتيجية وتعزيز موقعه الإقليمي.

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث المحددات الداخلية لكل من المغرب والجزائر تجاه منطقة الساحل، من خلال خمسة محددات رئيسة هي: الجغرافي، والتاريخي، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي، مع معالجة كل دولة على حدة، بما يراعي خصوصية بنيتها الداخلية واختلاف مقارباتها الاستراتيجية في إدارة التنافس داخل الإقليم. وذلك من خلال مطلبين رئيسيين:

- المطلب الأول: المحددات الداخلية للمغرب
- المطلب الثاني: المحددات الداخلية للجزائر

المطلب الأول

المحددات الداخلية للمغرب

توظف المملكة المغربية محدداتها الداخلية باعتبارها أحد المرتكزات الرئيسة في إدارة التنافس الإقليمي داخل منطقة الساحل، مستندة إلى ما تمتلكه من مقومات جغرافية، وإرث تاريخي، وبنية سياسية، وإمكانات اقتصادية، وامتداد ثقافي، بما يعزز قدرتها على توسيع نفوذها وترسيخ حضورها في الإقليم.

ولا تقتصر أهمية هذه المحددات على تشكيل عملية صنع القرار، بل تمتد إلى توظيفها كمرتكزات عملية لإنتاج النفوذ، وبناء الشراكات، وتوسيع مجالات التأثير، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للمغرب في بيئة إقليمية تتسم بتصاعد التنافس على النفوذ.

وفي هذا الإطار، تعتمد الرباط على استثمار هذه المحددات بصورة متكاملة، بما يعزز حضورها في دول الساحل، ويوسع هامش حركتها، ويدعم موقعها في معادلة التنافس الإقليمي مع الجزائر.

أولاً – المحدد الجغرافي:

يوظف المغرب موقعه الجغرافي بوصفه أحد أبرز محددات تعزيز حضوره في منطقة الساحل، مستفيدًا من موقعه الذي يربط بين أوروبا وإفريقيا، وتعدد واجهاته البحرية، وامتداده الصحراوي، فضلًا عن الروابط التاريخية التي تجمعه بدول الساحل وغرب إفريقيا، وهو ما أتاح للمملكة صياغة سياسة مرنة تدعم موقعها في إطار التنافس الإقليمي مع الجزائر، حيث تقوم على توسيع حضورها الدبلوماسي والاقتصادي داخل الإقليم، مع تجنب الانخراط المباشر في الصراعات الأمنية، بما يعزز قدرتها على بناء نفوذ تدريجي ومستدام.

وأسهم هذا الموقع في منح المغرب هامشًا أوسع للحركة داخل محيطه الإقليمي، من خلال توظيف امتداده المتوسطي والأطلسي والصحراوي لربط شمال إفريقيا بعمقها الإفريقي، وتعزيز دوره بوصفه بوابة لعبور الاستثمارات والتجارة ومشروعات الربط الإقليمي نحو دول الساحل. وبهذا المعنى، لم يعد العامل الجغرافي مجرد محدد ثابت للسياسة الخارجية المغربية، وإنما تحول إلى مورد استراتيجي يُستخدم لتعزيز

الحضور السياسي والاقتصادي، وتوسيع شبكة العلاقات مع دول الساحل، بما يخدم أهداف المملكة في تعزيز نفوذها داخل الإقليم. [1]

ويمتلك المغرب موقعاً جغرافياً فريداً على الزاوية الشمالية الغربية للقارة الإفريقية بين خطي العرض 21 و36 درجة، بواجهتين بحريتين تمتدان على نحو 3446 كلم؛ 512 كلم على طول الساحل المتوسطي من السعيدية إلى رأس سبارطيل، و2934 كلم على المحيط الأطلنطي ، إلى جانب حدود برية مع الجزائر شرقاً وموريتانيا جنوباً، ومساحة إجمالية للتراب الوطني تبلغ 701850 كلم² تشمل مناطق جبلية مرتفعة، أبرزها الأطلس المتوسط والأطلس الكبير بارتفاعات تتراوح بين 2000 و4000 متر، وهذه الخصائص المغرب تمنح قدرات تحكم طبيعية في الممرات البحرية والنقاط الحدودية، وتتيح له النفوذ عبر الأبعاد الثلاثة، بما يؤهله للعب دور محوري في السياسة الإفريقية وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص. [2]

ويبرز التحليل الاستراتيجي لهذا الموقع أن المغرب يمثل حلقة وصل بين القارتين الأوروبية والإفريقية، ومفترق طرق بين الحضارات المتوسطية والعربية والإسلامية، ما يفسر الاهتمام المغربي بمناطق الساحل، حيث يمكن الاستفادة من الجوار الحدودي مع موريتانيا ودول الساحل لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي، وتوسيع الشراكات التنموية والأمنية بعيداً عن صراعات الشرق الأوسط، ويظهر ذلك في رؤية القيادة السياسية المغربية، التي استندت إلى التوازن بين الانخراط الإفريقي وتوطيد العلاقات مع أوروبا، كما عبر عنها الملك الراحل الحسن الثاني: "بلدنا هذا لم ينكمش قط ولم ينغلق، بل كان بمثابة الشجرة، جذورها في أعماق الأرض الإفريقية وأغصانها ممتدة نحو أوروبا". [3]

---

[1] جليل اقنين، " السياسة الخارجة المغربية: المحددات والأبعاد"، **مجلة شؤون استراتيجية** (الرباط: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، العدد 6، يونيو 2019) ص ص 90 – 91.

[2] نادية الرامي، "محددات ومبادئ السياسة الخارجية المغربية"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية و الإدارية** (الرباط: مركز المنارة للدراسات والأبحاث، العدد 16، 2016) 255.

[3] عائشة البصري، " المغرب العربي والساحل الأفريقي بين التقارب، والتنافس، وإعادة التموضع"، **تقييم حالة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2025) ص 2 تم الاطلاع في 6 يناير 2025، متاح على الرابط: (https://www.dohainstitute.org/)

ويتعزز هذا المحدد الجغرافي من خلال توظيفه ضمن التوجه الإفريقي الجديد الذي أطلقه الملك محمد السادس منذ مطلع الألفية الثالثة، والقائم على إعادة تموضع المغرب داخل عمقه الإفريقي، ليس فقط بوصفه امتدادًا جغرافيًا، بل باعتباره مجالًا حيويًا للمصالح الاستراتيجية، بما عزز الحضور المغربي في منطقة الساحل ووسع هامش حركته في إطار التنافس الإقليمي مع الجزائر، وهو توجه اقترن بالعودة إلى الاتحاد الإفريقي عام 2017، بعد انسحاب دام ثلاثة وثلاثين عامًا منذ عام 1984، بما عكس إدراكًا رسميًا لأهمية الانخراط المؤسسي في إدارة التفاعلات المرتبطة بالساحل وغرب إفريقيا. [1]

وفي السياق ذاته، يُعد البعد الأطلنطي عنصرًا حاكمًا في الاستراتيجية المغربية تجاه الساحل، حيث يسعى المغرب إلى توظيف واجهته الأطلنطية لتعزيز الربط اللوجستي والتجاري مع دول الساحل غير الساحلية، من خلال مبادرات موجهة لتمكين هذه الدول من الولوج إلى المحيط الأطلنطي عبر الموانئ والبنى التحتية المغربية، ومن بين هذه المشاريع مشروع أنبوب الغاز نيجيريا – المغرب، الممتد على طول الساحل الغربي الإفريقي، بوصفه تجسيدًا واضحًا لهذا التصور الجيوستراتيجي الاقتصادي، إذ يتجاوز كونه مشروعًا طاقويًا ليشكل أداة لإعادة هندسة المجال الاستراتيجي في غرب أفريقيا وربطه بالمشهد الأطلنطي تحت مظلة تعاون (جنوب – جنوب).[2]

كما أن الموقع المغربي عند مدخل مضيق جبل طارق يمنحه قدرة تأثير غير مباشرة على التوازنات الأمنية في غرب المتوسط، ما يضيف بعدًا تفاوضيًا في علاقاته مع الفاعلين الأوروبيين، خاصة في ملفات الهجرة والأمن البحري ومكافحة الإرهاب، وهي قضايا تتقاطع بدورها مع ديناميات الساحل، فالتداخل بين الأمن المتوسطي وأمن الساحل جعل من المغرب فاعلًا وسيطًا بين أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء، مستفيدًا من موقعه كجسر جغرافي وحضاري.[3]

---

[1] محمود العلاوي، "الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية للمبادرة الأطلسية المغربية لدول الساحل والصحراء"، **آفاق استراتيجية** (القاهرة: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد 9، يوليو 2024). ص ص 50 – 52.

[2] **المرجع السابق**، ص ص 53 – 54.

[3] محمد لحرير، "دور المغرب في التعاون الأمني لتحقيق الأمن الجماعي في الفضاء المغاربي"، **مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية** (الرباط: المجلد 1، العدد 6، السنة الأولى، سبتمبر 2024) ص ص 575 – 577.

ثانيًا – المحدد التاريخي:

يعتمد المغرب على رصيده التاريخي بوصفه أحد محددات توجيه سياسته الخارجية وأحد مرتكزات تعزيز نفوذه في منطقة الساحل، من خلال استثمار الروابط السياسية والدينية والتجارية التي تشكلت عبر قرون مع دول غرب إفريقيا، حيث يشكل هذا الإرث رصيدًا تراكميًا من الخبرات السياسية، والروابط الدينية، والتفاعلات الاقتصادية، والتجارب الدبلوماسية، أسهم في إعادة صياغة إدراك صانع القرار المغربي لأهمية الجنوب باعتباره عمقًا استراتيجيًا يرتبط بالأمن القومي والاستقرار الداخلي للمملكة، بما أتاح للسياسة المغربية تقديم حضورها في منطقة الساحل بوصفه امتدادًا لعلاقات تاريخية متجذرة، وليس مجرد استجابة لتحولات التنافس الإقليمي المعاصر مع الجزائر.

اتجه المغرب منذ تولي الملك محمد السادس العرش عام 1999 إلى إعادة بناء حضوره داخل القارة الإفريقية، في إطار مراجعة شاملة لخيارات المرحلة السابقة وتداعيات الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية عام 1984، وهو ما تجسد مع مطلع الألفية الثالثة في تبني مقاربة أكثر انفتاحًا تجاه الدول الإفريقية، تقوم على تجاوز سياسة القطيعة التي اتُّبعت خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين مع عدد من الدول التي اعترفت بجبهة البوليساريو، بعدما تبيّن أن هذه المقاربة أسهمت في تعميق العزلة الدبلوماسية والاقتصادية للمغرب داخل القارة، وقلّصت من قدرته على التأثير في مواقفها داخل الأطر الإقليمية، الأمر الذي دفع الرباط إلى إعادة توظيف رصيدها التاريخي في استعادة حضورها وتعزيز نفوذها، ولا سيما في منطقة الساحل وغرب إفريقيا. [1]

ومن ثم تبنت الرباط رؤية أكثر براجماتية تقوم على استعادة قنوات التواصل السياسي، وتفعيل أدوات التعاون الاقتصادي والديني، باعتبارها مدخلًا لإعادة بناء الثقة مع العواصم الإفريقية، وتوظيف الانخراط التنموي والاستثماري كوسيلة لتعزيز الحضور طويل الأمد بدل الاكتفاء بالمقاربات السياسية الظرفية، وهو ما أسهم في إعادة تموضع المغرب داخل غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، وتوسيع هامش حركته في القضايا

---

[1] يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء: الثوابت والمتغيرات"، **سياسات عربية** (الدوحة: معهد الدوحة للدراسات العليا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 2، العدد 10، سبتمبر 2014) ص 75.

الإقليمية، وصولًا إلى العودة إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017، التي مثلت تتويجًا لمسار تدريجي أعاد إدماج المملكة مؤسسيًا داخل فضائها القاري. [1]

وفي هذا الإطار، شهد عام 2002 تحركًا سياسيًا لافتًا تمثل في رعاية المغرب لقاءً مشتركًا بين رؤساء غينيا وليبيريا وسيراليون (لانسانا كونتي، شارل تايلور، وأحمد تيجان كباح)، في محاولة لإعادة تثبيت الدور المغربي كفاعل وسيط في أزمات غرب إفريقيا، وبما يعكس توظيف الذاكرة التاريخية للمغرب كقوة استقرار إقليمية في محيط الساحل، كما تعزز هذا التوجه عبر تكثيف الزيارات الملكية إلى دول غرب إفريقيا، ولا سيما السنغال منذ بداية العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث حافظت الرباط على علاقات استراتيجية ثابتة مع داكار، مقابل علاقة أكثر تذبذبًا مع موريتانيا، خاصة خلال الفترة الممتدة بين 2009 وما بعدها، حين شهدت العلاقات فتورًا ملحوظًا عقب توجه الرئيس الموريتاني المنتخب آنذاك محمد ولد عبد العزيز إلى الجزائر في أول زيارة خارجية له. [2]

وبالعودة إلى المرحلة السابقة، وتحديدًا خلال فترة حكم الملك الحسن الثاني (1961– 1999)، اتسم الحضور المغربي في إفريقيا بطابع أمني وديني وسياسي أكثر منه اقتصاديًا، ففي سياق الحرب الباردة، سعى المغرب إلى لعب دور محور الاعتدال الإفريقي، وشارك عسكريًا إلى جانب فرنسا في أزمات متعددة، أبرزها أزمة إقليم شابا في زائير خلال عامي 1977 و1978، فضلًا عن تدخلات في ساحل العاج، والغابون، وأفريقيا الوسطى، وتوغو، باعتبارها دولًا صديقة ضمن التصور الاستراتيجي المغربي آنذاك [3]، غير أن هذا الدور تزامن مع تصاعد التنافس المغربي – الجزائري داخل القارة الإفريقية، حيث نجحت الجزائر في حشد دعم دبلوماسي مكّن جبهة البوليساريو من الحصول على اعتراف 26 دولة إفريقية عام 1981، ثم القبول عضوًا في منظمة الوحدة الإفريقية خلال قمة أديس أبابا عام 1984، وهو ما دفع المغرب إلى الانسحاب من المنظمة، في قرار شكّل نقطة تحول سلبية في حضوره القاري.[4]

---

[1] **المرجع السابق**، ص 76.

[2] **المرجع السابق**، ص 76.

[3] يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا..."، **مرجع سبق ذكره**.

[4] Alain Antil, "le royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique sub-saharienne," **Institut français des relations internationales** (paris : novembre 2003) P 34.

وتعود العلاقة المغربية بمنطقة الساحل إلى العصر الوسيط، وتحديدًا إلى عهد الدولة المرابطية في القرن الحادي عشر الميلادي، حين نشأت هذه الدولة من رحم منطقة الصحراء على يد قبائل صنهاجة، وتمكنت بقيادة عبد الله بن ياسين من توحيد المجال الصحراوي وربطه بالمغرب الأقصى وبلاد السودان الغربي، وقد أسهم المرابطون في ترسيخ المذهب المالكي، وتأمين طرق التجارة العابرة للصحراء، بما جعل الجنوب ركيزة أمنية واقتصادية في بناء الدولة، وتواصل هذا الامتداد خلال العصر الموحدي، ثم في عهد الدولة السعدية ابتداءً من عام 1510، حيث مثّل التوجه نحو "بلاد السودان الغربي" خيارًا استراتيجيًا واعيًا هدف إلى تأمين العمق الجنوبي، والسيطرة على الموارد الاقتصادية، وقطع الطريق أمام التغلغل البرتغالي والإسباني في المجال الصحراوي والساحلي، وفي القرن الثامن عشر، أكدت رسائل السلطان المولى سليمان إلى مناطق "توات" و"تكرار" امتداد سلطة المخزن إلى تخوم الساحل، بينما استمرت هذه الروابط السياسية حتى القرن التاسع عشر، كما تعكسه مراسلات السلطان عبد الرحمن بن هشام (1822–1859)، ثم محاولات السلطان الحسن الأول (1873– 1894) للتدخل دبلوماسيًا وعسكريًا في "تنبكتو" قبيل اشتداد السيطرة الاستعمارية الفرنسية. [1]

ثالثًا – المحدد السياسي:

يوفر المحدد السياسي للمغرب أحد أهم مرتكزات بناء النفوذ في منطقة الساحل، إذ تمنح البنية السياسية للمملكة، القائمة على مركزية عملية صنع القرار والدور المحوري للمؤسسة الملكية، قدرًا كبيرًا من الاتساق والاستمرارية في إدارة التحرك المغربي داخل الإقليم، وهو ما انعكس في تعزيز فعالية الدبلوماسية المغربية، وتوسيع شبكة الشراكات السياسية، وبناء حضور إقليمي أكثر استدامة، بما يدعم موقع المملكة في إطار التنافس الإقليمي مع الجزائر.

تُعد المؤسسة الملكية المحدد السياسي الأكثر مركزية في توجيه التحرك المغربي داخل منطقة الساحل، إذ يحتل الملك موقع الصدارة في البنية الدستورية والسياسية للدولة، مدعومًا بمكانته الدينية بوصفه "أمير المؤمنين"، بما يجعله الفاعل الرئيس في رسم التوجهات الاستراتيجية وإدارة الملفات الخارجية، وفي ظل هذا

---

[1] علي بن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس** (الرباط: المطبعة الملكية، ط ٢، ١٩٩٩)، ص ٣٣.

البناء المؤسسي، يتراجع تأثير الفاعلين غير الرسميين، بما في ذلك الرأي العام، لصالح المؤسسة الملكية، وهو ما ينسجم مع مقاربات تحليل صنع القرار التي تربط السلوك الخارجي للدولة بخيارات صانع القرار باعتباره المعبر الرئيس عن مصالحها وتوجهاتها. [1]

وفي الحالة المغربية، تبرز المؤسسة الملكية بوصفها الإطار المرجعي الأعلى الذي تُستمد منه مختلف السلطات، وتتحرك ضمنه الأجهزة التنفيذية والدبلوماسية، وقد كرس "دستور 2011" هذا الدور، من خلال إعادة تأكيد الصلاحيات الواسعة للملك في مجال العلاقات الدولية، بما يشمل المبادرة، والتمثيل، والتوجيه الاستراتيجي، خاصة في القضايا المصنفة ضمن المجالات الحيوية والمصيرية للدولة، ويعزز هذا الدور الجمع بين الصفة السياسية والرمزية للملك، باعتباره رئيس الدولة من جهة، وأميرًا للمؤمنين وفق (الفصل 41) من الدستور من جهة أخرى، وهو ما يضفي على موقعه في بعدًا مؤسسيًا ممتدًا تاريخيًا، يتجاوز الإطار الدستوري الضيق. [2]

وتكشف قراءة نصوص دستور عام 2011 عن استمرار مركزية القرار في القضايا الخارجية والاستراتيجية داخل المؤسسة الملكية، دون إدخال تغييرات جوهرية على توزيع الاختصاصات مقارنة بالدساتير السابقة، إذ يظل الملك الفاعل الرئيس في تحديد التوجهات الاستراتيجية للمملكة، بينما تمارس الحكومة، عبر أجهزتها الوزارية، اختصاصات تنفيذية ومفوضة لا تمس جوهر القرار، وهو ما يتجلى في الطابع التنفيذي لأدوار وزارة الخارجية، مقابل احتفاظ المؤسسة الملكية بحق رسم التوجهات الكبرى، بما يوفر قدرًا من الاتساق والاستمرارية في إدارة الحضور المغربي داخل منطقة الساحل، ويعزز موقع المملكة في إطار التنافس مع الجزائر. [3]

وتؤكد (المادة 55) من "دستور 2011" هذا التمركز، من خلال منح الملك سلطة اعتماد السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، واستقبال أوراق اعتماد ممثليها، وهو اختصاص يعكس مكانته المحورية

---

[1] نوال بهدين، "الفاعلون في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية وفق الدستور الجديد"، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية** (الرباط: عدد مزدوج 109/ 110، سنة 2013) ص ص 83 – 84.

[2] الأمانة العامة للحكومة، **دستور المملكة المغربية "الفصل 41"**، الرباط: الجريدة الرسمية، 2011.

[3] نوال بهدين، **"الفاعلون في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية..." مرجع سبق ذكره**، ص 85.

في تمثيل الدولة خارجيًا، ورغم أن (الفصل 49) ينص على تداول المجلس الوزاري في التعيينات في الوظائف المدنية، بما فيها السلك الدبلوماسي، فإن رئاسة الملك لهذا المجلس تمنحه سلطة الحسم النهائي في الخيارات المعروضة، خاصة أن مفهوم "التداول" يحمل دلالة تشاورية أكثر منه تقريرية، ولا يحد من سلطة الملك في توجيه القرار.[1]

كما حافظ الدستور الجديد على الآليات السابقة المرتبطة بالتصديق على المعاهدات الدولية، حيث يظل الملك الفاعل المركزي في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات التي لا تتعارض مع الدستور ولا تستلزم موافقة تشريعية مسبقة، ويعكس هذا الإطار الدستوري استمرار منطق توحيد القرار الخارجي في يد المؤسسة الملكية، بما يضمن درجة عالية من الانسجام والاستمرارية في السياسة المغربية. [2]

ويتجاوز هذا التمركز الدستوري البعد الشكلي للصلاحيات، ليؤسس لنمط من "الدبلوماسية الملكية" التي أصبحت سمة مميزة للسياسة الخارجية المغربية، حيث يقود الملك شخصيًا المبادرات الكبرى، ويضطلع بأدوار الوساطة وإطلاق الشراكات الاستراتيجية، خاصة في المشهد الإفريقي، وقد تجلّى ذلك في تواتر الجولات الملكية نحو دول غرب أفريقيا والساحل منذ مطلع الألفية الثالثة، والتي ارتبطت بتوقيع عشرات الاتفاقيات الاقتصادية والمالية والدينية، ما يعكس انتقال القرار الخارجي من مجرد إطار مؤسسي إلى ممارسة تنفيذية يقودها رأس الدولة مباشرة، ويمنحها طابعًا شخصانيًا–استراتيجيًا في آن واحد. [3]

ويمنح هذا النمط من الحوكمة الخارجية السياسة المغربية قدرًا ملحوظًا من الاتساق والاستمرارية في توجهاتها الكبرى، إذ تظل السياسة الإفريقية – ولا سيما الانخراط في منطقة الساحل – محكومة برؤية مركزية مستقرة، تقل تأثرًا بتغير الحكومات أو التحولات الحزبية، فرغم اضطلاع الحكومة بالأدوار التنفيذية والدبلوماسية، فإن تحركها يتم ضمن أطر عامة تحددها المؤسسة الملكية، التي تمثل نقطة الارتكاز في إدارة الملفات ذات الطبيعة الاستراتيجية، وفي مقدمتها قضية الصحراء وتفاعلات الساحل، وهو ما يتسق مع مقاربات تحليل صنع القرار في العلاقات الدولية، التي تربط بين بنية السلطة الداخلية وأنماط السلوك

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) . نادية الرامي، **"**محددات ومبادئ السياسة الخارجية المغربية**"، مرجع سبق ذكره،** ص 252.

(3) جليل اقنين، "السياسة الخارجة المغربية: المحددات والأبعاد"، **مرجع سبق ذكره،** ص ص 95 – 96.

الخارجي؛ إذ يسهم تركز القرار في تعزيز وضوح الأولويات وتماسك التوجهات، مع بقاء الأدوار المجتمعية والبرلمانية في نطاق داعم أكثر منه توجيهيًا، وبذلك تعكس البنية الدستورية والسياسية المغربية صيغة تنظيمية توازن بين المرجعية الدستورية والرمزية الدينية ومتطلبات الفاعلية في إدارة المجال الخارجي. [1]

كما تتسم البنية السياسية المغربية بتعدد دوائر اهتمامها الاستراتيجية، التي تشمل المغرب العربي، والمنطقة العربية، والعالم الإسلامي، إلى جانب الدائرة الإفريقية التي اكتسبت مكانة متقدمة في توجهات الدولة، ولا سيما منذ عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي عام 2017، والتي مثلت نقطة تحول في إعادة تموضعه داخل القارة، وهو ما أسهم في تعزيز الحضور المغربي داخل الفضاء الإفريقي، ولا سيما في منطقة الساحل، بما دعم قدرته على توسيع شبكة شراكاته السياسية والاقتصادية، ورسخ موقعه في إطار التنافس الإقليمي مع الجزائر. [2]

ورغم أن الانخراط المغربي في إفريقيا يمتد بجذوره إلى مراحل سابقة، فإن مرحلة ما بعد العودة للاتحاد الإفريقي منحت هذا التوجه زخمًا مؤسسيًا واستراتيجيًا أكبر، إذ تعزز الحضور المغربي في العمق الإفريقي عبر توسيع الاستثمارات في منطقة غرب القارة وتحديداً منطقة الساحل، وتكثيف الشراكات الاقتصادية والسياسية، وتطوير التعاون في مجالات الأمن والتنمية ضمن مسعى دبلوماسي يروم ترسيخ صورة المغرب كشريك فاعل وموثوق، في سياق تنافس إقليمي ودولي متصاعد على النفوذ داخل القارة. [3]

وعليه، يمكن القول إن البنية الدستورية والسياسية المغربية لا تقتصر على تنظيم توزيع الاختصاصات بين مؤسسات الدولة، بل تُكرس مركزية المؤسسة الملكية بوصفها الفاعل الرئيس في رسم التوجهات الاستراتيجية، وهو ما أتاح قدرًا كبيرًا من الاتساق والاستمرارية في الانخراط المغربي داخل منطقة الساحل، بما عزز قدرة المملكة على توظيف أدواتها السياسية والدبلوماسية في بناء نفوذ تراكمي، ودعم موقعها في إطار التنافس الإقليمي مع الجزائر.

---

[1] محمد الأمين البقالي الطاهري، "دوائر صنع القرار في النظام السياسي المغربي: نموذج السياسة الخارجية"، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية** (الرباط: العدد 174، يناير – فبراير 2024) ص ص 277 – 278.

[2] جليل اقنين، "السياسة الخارجة المغربية: المحددات والأبعاد"، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

[3] محمد الأمين البقالي الطاهري، "دوائر صنع القرار في النظام السياسي..."، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 285 – 286.

رابعًا – المحدد الاقتصادي:

يوظف المغرب المحدد الاقتصادي بوصفه أحد أبرز مرتكزات تعزيز نفوذه في منطقة الساحل، من خلال مقاربة متكاملة تقوم على توظيف التجارة، والاستثمار المباشر، والقطاع المصرفي، والأدوات المالية، بما يعكس ترابط البعدين الاقتصادي والسياسي في إدارة علاقاته الخارجية، حيث يستهدف بناء شراكات طويلة الأمد وربط اقتصادات دول الساحل بشبكة من المصالح المتبادلة، بما يعزز الحضور المغربي في الإقليم، ويرسخ مكانته كشريك تنموي، ويدعم موقعه في إطار التنافس الإقليمي مع الجزائر.

ويشكل التبادل التجاري أحد مكونات هذه المقاربة، إذ بلغ إجمالي المبادلات التجارية بين المغرب والدول الإفريقية ككل نحو (6.3 مليار دولار) في عام 2022 مقابل (4.1 مليار دولار) في عام 2019، قبل أن يسجل تراجعًا نسبيًا إلى نحو (5.2 مليار دولار) خلال عام 2024 نتيجة انخفاض الصادرات والواردات معًا، وهو ما يعكس حساسية هذا التبادل للمتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية، دون أن يحدّ من حضوره ضمن توجهات السياسة الاقتصادية الخارجية للمملكة. [1]

وفي هذا السياق، استحوذت القارة الإفريقية على قرابة 9% من إجمالي الصادرات المغربية خلال عام 2022، مع بروز شركاء رئيسيين في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، مثل السنغال، وموريتانيا، ونيجيريا، إلى جانب جيبوتي التي تؤدي دورًا وسيطًا في إعادة توجيه الصادرات المغربية نحو أسواق شرق إفريقيا، ويعكس هذا التوزيع الجغرافي للصادرات ارتباط النشاط التجاري المغربي بشبكات إقليمية أوسع، تتجاوز الاعتبارات الثنائية المباشرة، ولا يقتصر الأمر على البعد الكمي لهذه النسبة، بل يرتبط بطبيعة السلع والخدمات المصدّرة، التي تشمل منتجات ذات قيمة مضافة في قطاعات الأسمدة، والصناعات الغذائية، والخدمات البنكية والاتصالات.[2]

ويتكامل هذا البعد التجاري مع حضور استثماري مغربي متزايد داخل أفريقيا، حيث أصبح المغرب في عام 2021 ثاني أكبر مستثمر إفريقي في القارة بعد جنوب إفريقيا، والأول داخل فضاء في منطقة الساحل وغرب إفريقيا ككل، مع تجاوز حجم الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا(800 مليون دولار) مقارنة بـ

---

[1] "الحضور المتزايد للدرهم المغربي في غرب إفريقيا الفرص والتحديات"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية** (أبوظبي: 30 يوليو 2025) تم الاطلاع في 5 يناير 2026 متاح على الرابط: (https://www.ecssr.ae/ar/)

[2] **المرجع نفسه.**

(373 مليون دولار) في عام 2009، ويُظهر هذا الامتداد الاستثماري ارتباط القطاعات الإنتاجية واللوجستية داخل عدد من دول الساحل بشبكات رأسمالية مغربية، لا سيما في مجالات الموانئ، والنقل، والزراعة، والخدمات، في حين بلغت محفظة الاستثمارات بـ (600 مليون دولار) في سنة 2015، أي بقيمة (85%) من الاستثمارات المغربية المباشرة بالخارج، بالرغم من الظروف الدولية غير المواتية.[1]

وتبرز المشروعات اللوجستية الكبرى، وفي مقدمتها مشاريع تحديث وتطوير الموانئ في غرب إفريقيا باستثمارات تُقدّر بنحو (1.48 مليار دولار) حتى عام 2030، باعتبارها أحد مكونات هذه المقاربة المتكاملة، حيث ترتبط هذه المشروعات بالبنية التجارية والاستثمارية والمالية، وتؤدي إلى إعادة تنظيم مسارات التبادل والتمويل داخل الإقليم، كما يمتد هذا الحضور إلى تمويل المشروعات الزراعية والصغرى والمتوسطة، بما يعكس تداخلاً بين السياسات الاستثمارية والمالية في إدارة العلاقات الاقتصادية مع دول الساحل. [2] ومن بين المشاريع إنتاج الأسمدة في نيجيريا؛ وصناعة الأسمنت في ساحل العاج، ومالي؛ وصناعة المستحضرات الصيدلانية في كوت ديفوار، وتجميع الشاحنات في السنغال. [3]

ويعزز التمركز الاقتصادي المغربي الانتشار الواسع للمؤسسات المصرفية داخل إفريقيا، وتحديدًا منطقة الساحل، إذ استحوذت هذه المؤسسات بحلول عام 2021 على نحو 28% من السوق المصرفي، مع إدارة (28.1%) من الحسابات المصرفية وامتلاك قرابة (22%) من أجهزة الصراف الآلي موزعة على 26 فرعًا إقليميًا، ما يشير إلى دور البنية المصرفية المغربية في ربط الاقتصادات المحلية بدوائر تمويل إقليمية أوسع، وهو حضور يمتد ليشمل قطاع الخدمات المالية كأحد مرتكزات الشراكة الاقتصادية مع دول القارة، وفي هذا الإطار يبرز دور البنك المغربي للتجارة الخارجية من خلال حضوره في عدة دول إفريقية ومشاركته بنسبة (35%) من رأسمال مجموعة Bank of Africa، بما يعكس انخراطًا بنيويًا في المنظومات المصرفية الإقليمية، بالإضافة إلى التمركز في قطاع الاتصالات إذ تمتلك الشركة الموريتانية ONATEL نسبة

---

[1] نعيمة الفرح، "المغرب وأفريقيا: التعاون الثنائي الاستراتيجي والإكراهات المطروحة"، **مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث** (الرباط: العدد 15، مايو 2024). ص 420.

[2] . Goddy Ikeh, "Marsa Maroc expands activities in West Africa", **APA News** (Dakar: May 2025) seen 5 January 2026, available (https://apanews.net/marsa-maroc)

[3] نعيمة الفرح، "المغرب وأفريقيا: التعاون الثنائي الاستراتيجي والاكراهات المطروحة"، **مرجع سبق ذكره**، ص 421.

(51%) من رأسمالها، وقطاع النقل الجوي حيث تؤمّن المملكة ربطًا منتظمًا بين الدار البيضاء و24 مدينة إفريقية.[1]

وتستند هذه المقاربة إلى إطار نقدي يتميز بدرجة من الاستقرار النسبي، في ظل اعتماد المملكة منذ عام 2018 نظام ربط بسلة عملات دولية ضمن نطاق تقلّب لا يتجاوز 2.5%، مدعومًا باحتياطيات من النقد الأجنبي تجاوزت 36.3 مليار دولار بنهاية عام 2023، وهو ما وفر قدرًا من الاستقرار للأدوات المالية المغربية في التعامل مع الشركاء الإقليميين ضمن بيئة نقدية متقلبة، وهو ما يتكامل مع شبكة واسعة من الاتفاقيات المالية والاستثمارية، إذ أبرم المغرب أكثر من 50 اتفاقية استثمارية و62 اتفاقية مالية واقتصادية مع دول غرب إفريقيا، من بينها اتفاقية التعاون المالي والنقدي مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا عام 2013، واتفاقيات ثنائية مع كل من كوت ديفوار (2015)، ومالي (2017)، والسنغال (2018)، وبنين (2019)، وتوغو (2021)، بما يعكس الطابع المؤسسي للمحدد الاقتصادي، ويعزز قدرة المغرب على ترسيخ حضوره الاقتصادي وتوسيع نفوذه في منطقة الساحل في إطار التنافس الإقليمي مع الجزائر. [2]

ويتضح مما سبق أن المحدد الاقتصادي شكّل أحد أهم مرتكزات النفوذ المغربي في منطقة الساحل، إذ أتاح للمملكة توظيف التجارة والاستثمار والتمويل لبناء شبكة من المصالح الاقتصادية المتبادلة مع دول الإقليم، بما رسخ نفوذًا تدريجيًا طويل الأمد، وعزز المقاربة التنموية والاستثمارية بوصفها إحدى أدوات المنافسة الإقليمية، ودعم موقع المغرب في إطار التنافس مع الجزائر.

خامسًا – المحدد الثقافي:

يوفر المحدد الثقافي للمغرب أحد أهم مرتكزات تعزيز حضوره في منطقة الساحل، مستندًا إلى رصيد تاريخي من الروابط الحضارية والدينية مع دول غرب إفريقيا، بما يتيح توظيف التعليم والثقافة في بناء علاقات ممتدة مع المجتمعات والنخب الإفريقية، وهو ما أسهم في دعم الحضور السياسي والدبلوماسي للمملكة، وترسيخ صورتها كشريك تنموي وثقافي، بما عزز موقعها في إطار التنافس الإقليمي مع الجزائر.

---

[1] **المرجع السابق**، ص 422.

[2] الحضور المتزايد للدرهم المغربي في غرب إفريقيا الفرص والتحديات"، **مرجع سبق ذكره**.

وتبرز الدبلوماسية التعليمية كأحد أبرز تجليات المحدد الثقافي المغربي، إذ اعتمدت المملكة على استقطاب الطلبة الأفارقة للدراسة في مؤسساتها التعليمية، بما أسهم في بناء روابط مستدامة مع النخب الإفريقية وتعزيز حضورها داخل القارة. ويندرج هذا التوجه ضمن مقاربة تقوم على دعم التعاون (جنوب – جنوب) وترسيخ صورة المغرب كشريك تنموي وثقافي، من خلال الوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI)، التي تضطلع بإدارة برامج المنح الدراسية والتكوين الأكاديمي الموجهة للطلبة الأفارقة. [1]

وفي هذا السياق، يستفيد طلبة 46 دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء من برامج المنح الدراسية التي توفرها الوكالة المغربية للتعاون الدولي، بما يتيح لهم متابعة دراستهم في الجامعات العمومية المغربية ضمن إطار تعاون أكاديمي مؤسسي، وقد بلغ عدد المنح المخصصة لهذه الدول خلال الموسم الجامعي 25 / 2026 نحو 5410 منح دراسية، وحتى نوفمبر 2025 وصل عدد الطلبة الأفارقة المسجلين في مؤسسات التعليم العمومي بالمغرب عبر هذه البرامج إلى نحو 19 ألف طالب في حين بلغ إجمالي عدد الخريجين منها قرابة 31 ألف خريج وخريجة بما يعكس اتساع نطاق الحضور التعليمي المغربي داخل القارة الإفريقية ودوره في تكوين نخب أكاديمية ومهنية مرتبطة بالمجال المغربي. [2]

وتعكس هذه المعطيات تحول التعاون التعليمي إلى أحد مرتكزات الحضور المغربي في إفريقيا، إذ يسهم استقطاب الطلبة الأفارقة للدراسة في الجامعات المغربية في تكوين شبكة من النخب المرتبطة معرفيًا ومهنيًا بالمغرب، والتي تتولى لاحقًا مواقع مؤثرة في المؤسسات الحكومية والاقتصادية والأكاديمية ببلدانها، وبذلك يتحول التعليم العالي إلى قناة لترسيخ الروابط الثقافية والمعرفية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، بما يعزز الحضور المغربي ويدعم نفوذه في منطقة الساحل في إطار التنافس الإقليمي مع الجزائر. [3]

---

[1] عبد العزيز أكرام، ""عروشي: طلبة 46 دولة إفريقية يستفيدون من منح "التعاون الدولي" بالمغرب"، **هسبريس** (الرباط: نوفمبر 2025) تم الاطلاع في 5 يناير 2026، متاح على (https://2u.pw/0oA13T)

[2] **المرجع نفسه.**

[3] يس افقير، "المحددات التقليدية المتحكمة في توجه السياسة الخارجية المغربية اتجاه إفريقيا"، **مجلة القانون والأعمال** (الرباط: جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مختبر البحث قانون الأعمال، العدد 93، يونيو 2023) ص ص 49 – 50.

ويتجلى هذا التوجه في شبكة من الاتفاقيات التي نظمت التعاون الثقافي والعلمي والإعلامي بين المغرب وعدد من دول الساحل وغرب إفريقيا، بما يعكس استمرار توظيف المحدد الثقافي كأحد أدوات الحضور المغربي في القارة منذ تولي "الملك محمد السادس" العرش سنة 1999؛ من بينها اتفاقيات مع ساحل العاج للتعاون العلمي خلال سنتي 2005 و2013، إضافة إلى اتفاقية أخرى في أبريل 2014، كما جرى توقيع بروتوكول للتعاون في مجال الرياضة والشبيبة سنة 1999، بالإضافة إلى اتفاقيات مع السنغال منها اتفاقية للتعاون بين التلفزة الوطنية السنغالية والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة سنة 2013، وكذلك مع مالي حيث تم توقيع اتفاقيات من بينها اتفاقية التعاون بين المدرسة الوطنية للإدارة ونظيرتها المالية في ماي 2006، إلى جانب اتفاقية للتعاون في مجال التعليم سنة 2013. [1]

[1] **المرجع السابق**، ص 51.

المطلب الثاني

المحددات الداخلية للجزائر

تمثل المحددات الداخلية أحد المرتكزات الرئيسة للحضور الجزائري في منطقة الساحل، إذ تستند الجزائر إلى ما تمتلكه من موقع جغرافي، وإرث تاريخي، وبنية سياسية، وإمكانات اقتصادية، وامتداد ثقافي، بما يعزز قدرتها على توسيع نفوذها داخل الإقليم.

ولا تقتصر أهمية هذه المحددات على تشكيل عملية صنع القرار، بل تمتد إلى توظيفها كمرتكزات لإنتاج النفوذ، وتعزيز الحضور السياسي والاقتصادي والأمني، والاضطلاع بأدوار الوساطة، وتطوير الشراكات مع دول الساحل، انطلاقًا من تصور يربط بين حماية الأمن القومي والحفاظ على الاستقرار في جوارها الجنوبي، وبذلك، تعزز هذه المحددات للجزائر موقعها في إطار التنافس الإقليمي مع المغرب، وتمنحها هامشًا أوسع للتأثير في التفاعلات الإقليمية.

أولًا – المحدد الجغرافي:

يشكل الموقع الجغرافي للجزائر أحد أبرز مصادر قوتها في منطقة الساحل، إذ يمنحها الامتداد الحدودي المباشر مع دول منطقة الساحل ارتباطًا وثيقًا بقضايا الأمن والاستقرار، ويجعلها طرفًا فاعلًا في التفاعلات السياسية والأمنية داخل المنطقة، ومن ثم، يتحول هذا المحدد إلى ركيزة استراتيجية تدعم مكانة الجزائر في إطار التنافس الإقليمي مع المغرب، وتعزز قدرتها على التأثير في تطورات الساحل.

وتحتل الجزائر موقعًا جيوستراتيجيًا محوريًا في شمال إفريقيا يربطها بفضاءات إقليمية متعددة، بما يتيح لها التفاعل مع محيطها في إقليم المغرب العربي والإفريقي على حد سواء، وتبرز أهمية هذا المحدد في اتساع المجال الجغرافي للدولة، حيث تبلغ مساحة الجزائر نحو 2,381,741 كلم²، ما يجعلها أكبر دولة في إفريقيا بعد تقسيم السودان والتاسعة عالميًا، وهو ما يوفر لها عمقًا جغرافيًا يمنحها قدرة أكبر على الحركة

والتأثير في محيطها الإقليمي، كما يتيح لها فرصًا أوسع للانخراط في القضايا الإقليمية المرتبطة بالأمن والاستقرار، ويمنحها دورًا في إدارة التفاعلات السياسية داخل جوارها. [1]

وتمتلك الجزائر حدودًا برية تصل إلى نحو 6,343 كلم مع دول المغرب العربي ودول الجوار الأفريقي وهي: تونس وليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا والمغرب، وهو ما يفرض متابعة مستمرة للتفاعلات السياسية والأمنية في المحيط الإقليمي، وتشترك الجزائر في حدود طويلة مع ثلاث دول من منطقة الساحل: مالي (حوالي 1,376 كلم)، والنيجر (نحو 956 كلم)، وموريتانيا (قرابة 463 كلم)، وتمتد هذه الحدود عبر مناطق صحراوية شاسعة تمثل تحديًا للرقابة والسيطرة. [2]

وتعدّ المنطقة الجنوبية للجزائر – لا سيما ولايات تمنراست، وإليزي، وأدرار، وتندوف – الممر الجغرافي الرئيسي بين الجزائر ودول الساحل، وتتميز بطبيعة تضاريسية قاسية تشمل الصحراء الكبرى بكثبانها الرملية وهضابها الصخرية، وسلاسل جبلية مثل جبال الهقار والطاسيلي ناجر، ما يجعل إدارة هذه الحدود مهمة معقدة من الناحية الأمنية والإدارية، خصوصًا مع وجود مسارات تقليدية للتنقل والتجارة بين المجموعات القبلية. [3]

ويبرز التداخل بين الجغرافيا والديموغرافيا كمحدد إضافي للقوة، حيث يلعب الجنوب الجزائري دور الرابط القومي والاجتماعي مع منطقة الساحل عبر أقلية "الطوارق" التي تمتلك روابط قرابة ونسب في مالي والنيجر، مما يجعل الجغرافيا الجزائرية جسراً للتواصل والوساطة في النزاعات الإقليمية، ويفرض عليها دوراً ريادياً في منطقة الساحل، وبذلك، تمنح هذه المقومات الجيوسياسية الجزائر ثقلاً وزنياً في المنظمات القارية

---

(1) ليندة معيزي، "الدبلوماسية الجزائرية في القارة الأفريقية.. المحددات والتوجهات والتحديات"، **مجلة السياسة العالمية** (الجزائر: جامعة امحمد بوقرة –بومرداس، مخبر الدراسات السياسية والدولية، المجلد 8 ، العدد 1، 2024). ص 374.

(2) Ewan W. Anderson, Liam D. Anderson, **An Atlas of Middle Eastern Affairs** (Oxfordshire: Routledge, 2014) p 92.

(3) **idem.**

والدولية، ويسمح لها بتبوء مكانة في دوائر صنع القرار الأفريقي، مستندة إلى قدرتها على ربط المصالح الاقتصادية والأمنية بين ضفتي المتوسط وعمق الصحراء الكبرى. [1]

وفي هذا الإطار، يرتبط الموقع الجغرافي الجزائري مباشرة بما يُعرف بـ"الحزام الناري" في منطقة الساحل، حيث تنشط جماعات مسلحة وشبكات تهريب عابرة للحدود، وهو ما يفرض على صانع القرار اعتماد مقاربة خارجية تقوم على المراقبة الأمنية والوقاية، بهدف حماية الحدود وضمان استقرار الداخل في مواجهة تداعيات الأزمات في دول الجوار مثل مالي وليبيا، وهو ما دفع الحكومات الجزائرية المتعاقبة إلى تبني مقاربة أمنية شاملة للتعامل مع مختلف التهديدات، بما في ذلك أنشطة التهريب ونقل المخدرات عبر المسارات الجوية والبرية، وهو ما يمنح الحدود الجنوبية للجزائر بعدًا استراتيجيًا يفرض موازنة مستمرة بين متطلبات الأمن الداخلي ومتطلبات الانخراط في جهود الاستقرار الإقليمي. [2]

وعليه، يشير هذا الواقع الجغرافي إلى أن الجزائر تتعامل مع منطقة الساحل بوصفها امتدادًا مباشرًا لبيئتها الأمنية، الأمر الذي يجعل استقرار هذه المنطقة جزءًا من اعتبارات الأمن القومي الجزائري، فطبيعة الحدود المفتوحة والتداخل الاجتماعي بين المجتمعات الحدودية يفرضان على صانع القرار في الجزائر متابعة مستمرة للتطورات السياسية والأمنية في دول الساحل، وهو ما يفسر اهتمامها المتزايد بالمشاركة في المبادرات الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والسعي للحفاظ على دور فاعل في إدارة التوازنات داخل هذا الإقليم في إطار تنافسها مع المغرب.

ثانيًا – المحدد التاريخي:

تستند الجزائر في حضورها بمنطقة الساحل إلى رصيدها التاريخي بوصفه أحد المحددات الرئيسة المؤثرة في تنافسها مع المغرب، ومكانتها الإقليمية، مستفيدةً من إرثها التحرري، وخبرتها الدبلوماسية، وأدوارها

---

[1] ليندة معيزي، "الدبلوماسية الجزائرية في القارة الأفريقية.. المحددات والتوجهات والتحديات"، **مرجع سبق ذكره،** ص 375.

[2] نجية بلخثير، سهام بن رحو، "تحديات الأمن الحدودي الجزائري: دراسة حالة الحدود الجنوبية"، **مجلة السياسة العالمية** (الجزائر: جامعة امحمد بوقرة –بومرداس، مخبر الدراسات السياسية والدولية، المجلد 5، العدد 1، 2021) ص ص 57–59.

التقليدية في الوساطة وتسوية النزاعات داخل القارة الإفريقية، ولا يقتصر هذا الإرث على كونه امتدادًا لتجارب تاريخية، بل يمثل رصيدًا استراتيجيًا يدعم حضورها الإقليمي ويضفي قدرًا من الشرعية على أدوارها السياسية والدبلوماسية.

وتعود جذور هذا الإرث إلى مرحلة ما قبل الاستقلال، إذ تشكلت العقيدة الدبلوماسية والأمنية الجزائرية تجاه إفريقيا والساحل عبر محطات تاريخية متعاقبة أسهمت في ترسيخ مكانة الجزائر بوصفها فاعلًا إقليميًا مؤثرًا، ففي مرحلة الثورة التحريرية بين عامي 1954 و1962 أدركت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) أهمية العمق الإفريقي في كسر العزلة الدولية التي حاولت فرنسا، فشاركت الجزائر بفعالية في مؤتمرات قارية مثل مؤتمر أكرا في غانا (1958)، ومؤتمر منروفيا في ليبيريا (1959)، ومؤتمر أديس أبابا (1960). [1]

وأسهمت هذه التحركات في رسم معالم حركة تضامنية أفرو–آسيوية قوية جعلت من القضية الجزائرية رمزاً لتحرر القارة بأكملها، وتحولت الجزائر بعد الاستقلال عام 1962، إلى مركز ثقل لحركات التحرر الوطني، وهو ما منحها لقباً تاريخياً شهيراً هو "مكة الثوار"، إذ قدمت دعماً غير مشروط مادياً وعسكرياً ودبلوماسياً لحركات التحرر في أنغولا والموزمبيق وناميبيا وغينيا بيساو، كما ناهضت نظام "الأبرتهايد" في جنوب أفريقيا، وساهمت في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، مع حرصها على فرض مبادئ أساسية مثل قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار لتجنب النزاعات العرقية في منطقة الساحل. [2]

وارتبطت الدبلوماسية الجزائرية خلال فترة التسعينات وحتى عام 2006، بشكل وثيق بحل نزاعات منطقة الساحل، لا سيما قضية الطوارق في مالي والنيجر، مستندة إلى مبدأ "حسن الجوار الإيجابي"، فقد قادت الجزائر الوساطة في اتفاق تمنراست عام 1991 لفض النزاع في شمال مالي، واستمرت المرجع الأساسي للحل رغم بعض التعثرات، كما توجت جهودها في مارس 1996 بإقامة احتفالية شعلة السلام في

---

[1] بلقاسم فؤاد، "الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإقليمي.. دراسة في دوائر المغرب العربي، الساحل وغرب المتوسط"، **رسالة دكتوراه** (الجزائر: جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 18 / 2019) ص 74.

[2] **المرجع السابق**، ص 75.

تمبكتو، حيث أُحرقت الأسلحة كرمز لانتهاء النزاع، وعندما تجددت الاضطرابات في "كيدال"، تدخلت الجزائر مرة أخرى في 2006 لصياغة اتفاق يربط بين الأمن والتنمية، باعتبار هذا المبدأ الحل الأمثل لاستقرار الساحل. [1]

ومع بداية حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بين 1999 و2004، استعادت الجزائر مبادرتها المؤسسية في الساحة الأفريقية بعد فترة انكفاء نسبي خلال الأزمة الداخلية في التسعينيات، حيث شكلت قمة الجزائر عام 1999 منصة لتحديث العمل الأفريقي ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات، كما قادت الجزائر صياغة اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب عام 1999، أول وثيقة قارية شاملة في هذا المجال، وتوجت هذه الجهود باحتضانها لمقر المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب عام 2004.[2]

ويتضح مما سبق أن المحدد التاريخي يمثل أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في الحضور الجزائري بمنطقة الساحل، إذ تستند الجزائر إلى رصيدها التاريخي وإرثها الثوري في ترسيخ مكانتها الإقليمية، وقد تطور هذا الدور من دعم حركات التحرر الوطني إلى الاضطلاع بأدوار الوساطة وتسوية النزاعات، بما وفر للدبلوماسية الجزائرية قدرًا من الشرعية الإقليمية، ورسخ تصورها لمنطقة الساحل، باعتبارها مجالًا حيويًا يدعم موقعها في إطار التنافس الإقليمي مع المغرب.

ثالثًا – المحدد السياسي:

يمثل المحدد السياسي أحد أبرز العوامل المؤثرة في الحضور الجزائري بمنطقة الساحل في إطار التنافس الإقليمي مع المغرب، إذ تقوم المقاربة الجزائرية على بنية سياسية ودستورية تتسم بمركزية صنع القرار، بما يوفر قدرًا كبيرًا من الاتساق والاستمرارية في إدارة التحرك الإقليمي، وقد انعكس ذلك على طبيعة الحضور السياسي والدبلوماسي للجزائر داخل الإقليم، من خلال دعم أدوارها في الوساطة وإدارة الأزمات والتفاعل مع القضايا الإقليمية.

---

[1] بلقاسم فؤاد، "الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإقليمي.. دراسة في دوائر المغرب العربي، الساحل وغرب المتوسط"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 233 – 235.

[2] **المرجع السابق**، ص ص 236 – 239.

وتتسم البنية السياسية الجزائرية بمركزية عملية صنع القرار، إذ يتداخل النظام السياسي مع التصور الرسمي للدور الإقليمي للدولة، ولا سيما في منطقة الساحل، فمنذ الاستقلال رسخت الجزائر مركزية القرار السيادي في إدارة تحركاتها الخارجية، حيث تمثل مؤسسة رئاسة الجمهورية الفاعل الرئيس في رسم أولويات التحرك الإقليمي، مدعومة بصلاحيات دستورية واسعة. [1]

وورد في الدستور الجزائري المعدل سنة 2016، في الباب الثاني الخاص بتنظيم السلطات، أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة الأمة ويمثل الدولة داخلها وخارجها (المادة 84)، ويعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني، ويحدد التوجهات الاستراتيجية للدولة، ويرأس مجلس الوزراء، ويعين رئيس الحكومة وينهي مهامها، ويبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها (المادة 91)، كما تمنحه المواد الدستورية الصلاحية لإعلان الحرب في حال تعرض البلاد لعدوان فعلي أو وشيك، بعد استشارة مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للأمن ورؤساء المجالس التشريعية (المادة 105)، وبالتالي تتداخل هذه الصلاحيات مع الإرث الثوري الذي يمنح الشرعية للرؤساء المتعاقبين، ما يفسر استمرارية التوجهات الاستراتيجية وتماسكها بعيدًا عن تقلبات المشهد الحزبي أو البرلماني. [2]

ويتجلى الدور السياسي والدبلوماسي للجزائر في منطقة الساحل من خلال موقعها كفاعل مركزي يسعى إلى إدارة التوازنات الإقليمية، والتوسط في النزاعات، وتقديم الدعم السياسي لبناء الدولة في ظل هشاشة الأنظمة المحلية، وتلتزم الجزائر بمبادئ واضحة في هذا السياق، أهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، إلى جانب الدعوة إلى تبني مقاربة "أفْرقة الحلول" التي تهدف

---

[1] راجعي إبراهيم، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي" **رسالة ماجستير** (الجزائر: المسيلة، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 18 / 2019) ص ص 31 – 32.

[2] أحمد زروقي، "دور الفواعل الرسمية في صنع السياسة الخارجية في الجزائر 1999 – 2014"، **رسالة ماجستير** (الجزائر: الوادي، الشهيد حمه لخضر، 15 / 2016) ص ص 39 – 40.

إلى الحد من التدخلات الخارجية وخلق مسارات محلية لإدارة الأزمات، وهو ما يعكس فهمًا عميقًا لأهمية الحلول الإقليمية المستندة إلى الشرعية المحلية. [1]

وتوظف الجزائر في هذا الإطار أدوات دبلوماسية متعددة، تشمل التفاوض المباشر، والوساطة، والمصالحة، والتوفيق، والتحكيم، مع مراعاة خصوصية كل أزمة والبيئة السياسية المحلية، وهو ما يجعل دورها السياسي والدبلوماسي لا يقتصر على إدارة الأزمات فحسب، بل يمتد ليشكّل مسارًا مستمرًا يسعى إلى تعزيز الاستقرار ودعم التوافقات طويلة المدى بين الأطراف المحلية والإقليمية. كما يسهم هذا النهج في ترسيخ حضور الجزائر كفاعل دبلوماسي يسعى إلى الموازنة بين متطلبات الاستقرار الإقليمي واحترام سيادة الدول، بما يعزز من دورها في دعم مسارات التسوية السياسية داخل منطقة الساحل. [2]

ويكتسب الدور السياسي والدبلوماسي للجزائر في الساحل عمقًا إضافيًا نتيجة تداخل المحدد السياسي مع المحددات الأمنية والجغرافية، فالجزائر، بامتدادها الجغرافي الواسع وحدودها الطويلة مع دول الساحل، تتيح الوساطة بين القوى المحلية، لكنها تواجه تهديدات تتطلب تدخل المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن في مواجهة الجماعات المسلحة العابرة للحدود والجريمة المنظمة والتهريب، بما يعكس ارتباط الأمن الداخلي بالاستقرار الإقليمي، ويتقاطع ذلك مع الإرث الثوري الذي يمنح النظام شرعية تاريخية ويؤطر السياسات الخارجية، بما يشمل الحفاظ على سيادة الدولة، ورفض ترتيبات أمنية خارجية، والحرص على الوساطة المحايدة، ما يعزز قبول الأطراف الإقليمية للمقاربة الجزائرية ويؤكد مكانتها كفاعل مركزي في التوازنات الإقليمية. [3]

ويتضح مما سبق أن الجزائر توظف بنيتها السياسية باعتبارها أحد أدوات تعزيز حضورها في منطقة الساحل، إذ أسهمت مركزية صنع القرار واستمرارية التوجهات الاستراتيجية في ترسيخ دورها كفاعل سياسي ودبلوماسي في إدارة أزمات الإقليم، وقد أتاح هذا النمط للسياسة الجزائرية الحفاظ على قدر من الاتساق في

---

[1] بلخوني محمد أيمن، "السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل بين حتمية الدور وفاعلية الأداء"، **مجلة السياسة العالمية** (الجزائر: بومرادس، جامعة أمحمد بوقرة، مخبر الدراسات السياسة والدولية، 2025) ص 232.

[2] **المرجع السابق**، ص 233.

[3] **المرجع السابق**، ص ص 229 – 230.

توظيف الوساطة والدبلوماسية لدعم الاستقرار الإقليمي، بما يعزز موقعها في معادلة التنافس مع المغرب، مع الاستناد إلى رؤية تربط بين الأمن القومي ومتطلبات الاستقرار في الجوار الجنوبي.

رابعاً – المحدد الاقتصادي:

توظف الجزائر المحدد الاقتصادي باعتباره أحد العوامل المؤثرة تعزيز نفوذها في منطقة الساحل، من خلال استثمار مواردها الطاقوية، وتطوير مشروعات البنية التحتية العابرة للحدود، وتقديم المساعدات التنموية، بما يربط المصالح الاقتصادية لدول الإقليم بالاقتصاد الجزائري، وهو توجه لا يقتصر على تعظيم العوائد الاقتصادية، بل يستهدف دعم حضورها السياسي والدبلوماسي، بما يعزز موقعها في إطار التنافس مع المغرب داخل منطقة الساحل، بالإضافة إلى ترسيخ دورها كشريك إقليمي في قضايا التنمية والاستقرار.

وتستند هذه المقاربة إلى امتلاك الجزائر قاعدة اقتصادية وطاقوية كبيرة، إذ تمثل المصالح الاقتصادية والبحث عن الأسواق أحد العوامل المؤثرة في سياستها الخارجية تجاه منطقة الساحل، حيث تمتلك احتياطيات تُقدر بنحو (12.2 مليار برميل) من النفط و(4.5 تريليون متر مكعب) من الغاز الطبيعي، بما يوفر لها قاعدة مالية واستراتيجية تدعم انخراطها في التفاعلات الاقتصادية داخل القارة الإفريقية، وتتيح لها توظيف مشروعات اقتصادية كبرى لتعزيز حضورها السياسي والدبلوماسي في الإقليم. [1]

وتوظف الجزائر الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتعزيز حضورها الإقليمي، من خلال إطلاق مشاريع تنموية كبرى تهدف إلى دعم الترابط الاقتصادي بين دول المنطقة وخلق مسارات جديدة للتكامل الإقليمي، ويأتي في مقدمة هذه المشاريع أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP) بطول (4190 كم)، الذي يمتد من نيجيريا مرورًا بالنيجر وصولًا إلى الجزائر، لنقل نحو (30 مليار متر مكعب) من الغاز سنويًا إلى أوروبا،

---

[1] بوخبزة محمد سفيان، حجاج مراد، " محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل"، **مجلة السياسة العالمية** (الجزائر: جامعة امحمد بوقرة –بومرداس، مخبر الدراسات السياسية والدولية، المجلد 7، العدد 3، 2023) ص 140.

بتكلفة تقديرية أولية تراوحت بين (7 و 10) مليارات دولار عام 2009، مع توقعات لاحقة بارتفاع التكلفة إلى نحو (21 مليار دولار).[1]

ولا يقتصر هذا التوجه على قطاع الطاقة فحسب، بل يمتد إلى تطوير شبكات النقل والبنية التحتية الإقليمية، بما يعزز حركة التجارة والاتصال بين دول الساحل، وفي هذا السياق يبرز "الطريق العابر للصحراء" الذي يربط الجزائر بست دول أفريقية هي: الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد، ونيجيريا، بطول إجمالي يناهز (9400 كم)، وقد أنجزت الجزائر منه نحو (2300 كم) مع تخصيص (256 مليار دينار جزائري) للمشروع منذ بدايته، كما يشمل هذا التوجه مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء لتعزيز البنية التحتية الرقمية وربط الجزائر بأبوجا، إلى جانب مشروع السكة الحديدية بين نيامي وباماكو بطول (1400 كم)، بما يسهم في دعم التكامل التجاري وتسهيل حركة النقل بين دول الساحل. [2]

وتستثمر الجزائر خبرتها الطاقوية في تعزيز التعاون مع دول الجوار، كما يتضح في رخص التنقيب في منطقة كفرا بالنيجر التي تبلغ مساحتها نحو (23,740 كم²)، والتي حصلت عليها شركة سوناطراك عام 2005، وفي 4 فبراير 2022 وقعت الشركة اتفاقية لتقاسم الإنتاج، في إطار عمليات استكشاف أسفرت عن اكتشاف احتياطيات نفطية تتجاوز (170 مليون برميل)، وإلى جانب الاستثمارات المباشرة في قطاع المحروقات، تسهم الجزائر في مشاريع نقل الطاقة الإقليمية، مثل: الاتفاق مع نيجيريا لنقل الغاز إلى أوروبا عبر الأراضي المالية والجزائرية، بما يعكس توظيف الجزائر لقدراتها الطاقوية لتعزيز حضورها الاقتصادي في الإقليم ودعم الاستقرار الاقتصادي في منطقة الساحل. [3]

---

[1] هتهات أبوبكر الصديق، عبد العزيز لزهر، " دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل جنوب الصحراء. المقاربة الجزائرية"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي** (الجزائر: الأغواط، جامعة عمار ثليجي، المجلد 8، العدد 1، مايو 2024) ص 332.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع السابق،** ص 333.

كما عززت الجزائر نفوذها عبر المساعدات المالية والمبادرات التنموية، ففي عام 2013 ألغت ديون 14 دولة أفريقية بقيمة إجمالية بلغت نحو (902 مليون دولار) [1]، وكانت موريتانيا المستفيد الأكبر بمبلغ (255 مليون دولار)، كما شملت العملية دول مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وقدمت الجزائر أيضًا (10 ملايين دولار) عام 2010 لدولة مالي لتمويل مشاريع تنموية في شمال البلاد، إلى جانب مساعدات إنسانية تجاوزت 11 مليون دولار للاجئين الفارين من النزاعات في مالي والنيجر وتشاد، أما على مستوى الاتفاقيات الثنائية، فقد انعقدت اللجنة الجزائرية المالية المشتركة في يونيو 2009 في باماكو لتحديد سياسات التعاون التنموي، وتلتها مذكرة تفاهم مع النيجر في يونيو 2010 شملت أربع اتفاقيات تتعلق بالأشغال العمومية والسياحة والصناعات التقليدية والبريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. [2]

ويتضح مما سبق أن الجزائر توظف المحدد الاقتصادي باعتباره أحد مرتكزات تعزيز نفوذها في منطقة الساحل، من خلال الربط بين مشروعات الطاقة والبنية التحتية والمساعدات التنموية، بما يدعم حضورها السياسي والدبلوماسي داخل الإقليم، وهو ما يعكس إدراكًا لأهمية توظيف الأدوات الاقتصادية في دعم الاستقرار الإقليمي، وتعزيز مكانة الجزائر في معادلة التنافس مع المغرب، عبر بناء شراكات تنموية طويلة الأمد دون اللجوء إلى أدوات التدخل العسكري المباشر.

خامسًا – المحدد الثقافي

يستند الحضور الجزائري في منطقة الساحل إلى قاعدة ثقافية ودينية ترتبط بالانتماء العربي والإسلامي والإفريقي للمجتمع الجزائري، وما أفرزته من روابط تاريخية مع مجتمعات غرب إفريقيا، بما أسهم في تشكيل طبيعة انخراط الجزائر داخل الإقليم بما يدعم مكانتها في إطار تنافسها مع المغرب، عبر تعزيز الامتداد الثقافي والروحي مع دول الساحل.

ويتجلى هذا التوجه من خلال اهتمام الجزائر باستقطاب طلبة الدول الإفريقية للدراسة في مؤسساتها التعليمية والدينية، خاصة من دول الساحل وغرب إفريقيا، إضافة إلى تنظيم الملتقيات الوطنية والدولية للطرق الصوفية التي تحظى بشعبية واسعة ومكانة روحية مهمة داخل المجتمعات الإفريقية، بالإضافة إلى إحياء

---

[1] سالم صابر، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي الإفريقي – الأوروبي 1962 – 2018"، **رسالة دكتوراه** (الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 18 / 2019) ص 266.

[2] هتهات أبوبكر الصديق، عبد العزيز لزهر، " دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق.." **مرجع سبق ذكره**، ص 332.

مواسم زيارة الزوايا وتنظيم الملتقيات الروحية التي تقام في ولايات الجنوب الجزائري، مثل: ولاية أدرار، والتي تشهد مشاركة عدد كبير من أتباع الطرق الصوفية من مختلف دول إفريقيا، الأمر الذي يسهم في تعزيز التواصل الروحي والثقافي بين الجزائر وعمقها الإفريقي. [1]

وعززت الجزائر هذا التوجه بإنشاء عدد من المؤسسات المعنية بتنظيم نشاط الزوايا والطرق الصوفية، من أبرزها الاتحاد الوطني للزوايا عام 2003، ثم الجمعية الوطنية للزوايا والثقافة الصوفية في 29 ديسمبر 2013، بهدف تنسيق الجهود الدينية والثقافية وتعزيز التواصل مع المجتمعات الإفريقية، وهو ما أسهم في توسيع حضور الزوايا داخل منطقة الساحل وغرب إفريقيا، بما رسخ الروابط الدينية والثقافية مع المجتمعات المحلية، إلى جانب دورها في نشر قيم الاعتدال والتسامح والحد من انتشار الفكر المتطرف من خلال أنشطتها الاجتماعية والإنسانية.[2]

ومن منظور أوسع، يرتبط توظيف الجزائر للدبلوماسية الدينية بموقعها الجغرافي والثقافي الذي يجعلها حلقة وصل بين منطقة المتوسط وعمق إفريقيا جنوب الصحراء، فعلى الرغم من تراجع دورها الإقليمي خلال عقد التسعينيات، فإن الجزائر سعت منذ مطلع الألفية الجديدة إلى إعادة تفعيل حضورها في القارة الإفريقية، خاصة في منطقة الساحل، من خلال تعزيز أبعاد سياستها الخارجية السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، وذلك في إطار تبني مبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية". [3]

وفي هذا السياق، اتجهت الجزائر إلى تعزيز امتدادها الديني والثقافي داخل القارة الإفريقية عبر تنظيم لقاءات وفعاليات جمعت شيوخ الطرق الصوفية والعلماء من مختلف الدول الإفريقية، استهدفت تعزيز الحوار الديني ونشر قيم الاعتدال، ومن بينها "اليوم العلمي للدعوة والتقارب الثقافي والديني" الذي عُقد بمدينة "بشار"، بدعم من الأمم المتحدة واليونسكو، مما يكشف عن أهمية البعد الثقافي في تشكيل الحضور الجزائري

---

(1) محمد سفيان بوخبزة، "محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية..."، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

(2) **المرجع السابق**، ص 141.

(3) حمزة بلعور، محبوبة الأقريد، "دور الدبلوماسية الدينية الجزائرية في تفعيل قوتها الناعمة في أفريقيا"، **مجلة المعيار** (قسنطينة: جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، المجلد 29، العدد 1، 2024) ص 866.

داخل منطقة الساحل، إذ يوفر أحد المقومات التي تعزز التواصل مع المجتمعات المحلية وتدعم مكانة الجزائر في التفاعلات الإقليمية المرتبطة بالتنافس مع المغرب. [1]

كما سهلت الدولة الجزائرية لأقطاب الطرق الصوفية آليات التواصل مع نظرائهم في دول الساحل الإفريقي بالتنسيق مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وهو ما تجسد في تنظيم ملتقى دولي للزوايا عام 2020، إضافة إلى ندوة "التصوف في خدمة السلم الاجتماعي" التي نظمها الاتحاد الوطني للزوايا بمدينة بسكرة عام 2022 بمشاركة شيوخ وباحثين من دول إفريقية، وفي هذا السياق تبرز الطريقة التيجانية كإحدى الروابط الروحية التي تربط الجزائر بعدد من دول غرب إفريقيا، حيث تنتشر شبكاتها الدينية في منطقة الساحل، وتحديداً في مالي والنيجر والسنغال ونيجيريا، بما يعزز التواصل الديني والثقافي ويدعم قيم التسامح والتعايش في المنطقة. [2]

وبذلك يتضح أن المحدد الثقافي يضفي بعدًا اجتماعيًا وروحيًا على تفاعل الجزائر مع منطقة الساحل، بما يسمح لها بالانخراط في فضاء تتقاطع فيه الاعتبارات الدينية والثقافية مع التحديات السياسية والأمنية، في إطار تنافسها مع المغرب، وبما يمنحها قدرة على التواصل مع المجتمعات المحلية في الإقليم بصورة تتجاوز القنوات الرسمية، الأمر الذي يفسر حضورها في عدد من المبادرات الفكرية والدينية المرتبطة بمواجهة التطرف وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

---

[1] محمد سفيان بوخبزة، "محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية..."، **مرجع سبق ذكره**، ص 141.

[2] حمزة بلعور، محبوبة الأقريد، "دور الدبلوماسية الدينية الجزائرية ..."، **مرجع سبق ذكره**، ص 867.

المبحث الثاني

المحددات الخارجية للتنافس المغربي _ الجزائري

تشكل المحددات الخارجية إطارًا حاسمًا لفهم سلوك المغرب والجزائر في الساحل الإفريقي، إذ تحدد خيارات كل دولة في بيئة إقليمية هشة ومتعددة اللاعبين. تتفاعل هذه المحددات مع الديناميات الأمنية والسياسية والاقتصادية للمنطقة، فتعيد رسم حدود النفوذ وتوضح قدرة الدولتين على إدارة الملفات الحيوية.

وتركز المحددات الخارجية على ثلاثة محاور رئيسية، أولها، قضية الصحراء، التي تفرض ضغوطًا دبلوماسية وتوازنات إقليمية معقدة وتؤثر في قدرة كل دولة على بناء التحالفات والانخراط في ملفات الساحل، وثانيها، التهديدات الأمنية، بما يشمل الإرهاب والهجرة غير النظامية والتهريب، التي تتطلب سياسات مرنة، ويختلف في مواجهتها منطق المغرب، الذي يميل إلى استثمار الفراغات الدولية، عن الجزائر، التي تركز على التحوط والحفاظ على نفوذها التاريخي في شمال إفريقيا، وثالثًا، التنافس الدولي، المتمثل في تدخل القوى الكبرى والصاعدة وتعدد الشراكات، ويحدد نطاق الحرية الاستراتيجية لكل دولة في توظيف أدوات النفوذ والتأثير.

وتكشف دراسة هذه المحددات عن اختلافات منهجية في السياسات الإقليمية: يعتمد المغرب منطق الوسيط الذكي وبناء شبكة علاقات متوازنة، بينما تتبع الجزائر نهج التحوط الدفاعي مع ضبط المشهد الإقليمي دون الانجرار إلى صراعات مباشرة على النفوذ.

ويهدف هذا المبحث إلى تقديم قراءة تحليلية مقارنة للسلوك المغربي والجزائري في الساحل من منظور المحددات الخارجية، مع إبراز كيفية توظيف كل دولة لهذه المحددات لتعزيز الأمن، حماية المصالح الحيوية، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، من خلال مطلبين رئيسيين:

- **المطلب الأول: المحددات الخارجية للمغرب**
- **المطلب الثاني: المحددات الخارجية للجزائر**

المطلب الأول

المحددات الخارجية للمغرب

تمثل المحددات الخارجية أحد الأطر الأساسية لفهم توجهات المملكة المغربية تجاه منطقة الساحل، إذ تتشكل هذه التوجهات في سياق بيئة إقليمية ودولية معقدة تتداخل فيها اعتبارات الأمن والاستقرار مع رهانات النفوذ والتنافس الدولي، فالموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل، وما يشهده من تحولات سياسية وأمنية متسارعة، يفرض على المغرب التفاعل مع مجموعة من القضايا التي تؤثر في طبيعة حضوره وتحركاته داخل هذا المشهد الإفريقي، ومن ثم، فإن فهم السلوك الخارجي للمغرب في الساحل لا ينفصل عن تحليل هذه العوامل الخارجية التي تحدد سياق التحرك وحدود التأثير وفهم تنافسه مع الجزائر.

وتتداخل مجموعة من المحددات الخارجية للمغرب التي تؤثر في طبيعة تنافسها مع الجزائر في منطقة الساحل، وفي مقدمتها قضية الصحراء وما تفرضه من اعتبارات سيادية ودبلوماسية، إلى جانب تصاعد التهديدات الأمنية المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير النظامية، فضلًا عن تنامي التنافس الدولي على النفوذ داخل الإقليم، حيث تشكل هذه المحددات مجتمعة البيئة الخارجية التي يتحرك في إطارها المغرب، وتؤثر في أولوياته وأنماط انخراطه، بما يدعم موقعه في إطار التنافس الإقليمي مع الجزائر ويعزز حضوره في منطقة الساحل.

أولًا – قضية الصحراء والمغرب الواحد:

تشكل قضية الصحراء الإطار البنيوي الناظم للتوجهات المغربية تجاه محيطها الأفريقي، وتحديدًا في منطقة الساحل، حيث لا يمكن مقاربة انخراط المغرب في هذه المساحة الجغرافية إلا باعتبارها امتدادًا مباشرًا لاستراتيجية إدارة النزاع على المستويين الإقليمي والقاري، فالنزاع حول الصحراء، في التصور الاستراتيجي المغربي، لم يعد يُدار فقط عبر القنوات الأممية أو من خلال العلاقات الثنائية التقليدية، بل بات رهينًا بقدرة الرباط على التحكم في موازين الدعم داخل القارة الأفريقية، حيث تتعامل مع دول جوارها انطلاقاً من "نظرة واقعية" تجيد الدفع نحو التعامل معها من نظرة "المغرب الواحد"، وأيضاً في نفس الوقت تستخدم أدواتها

الناعمة، وذلك بما لا يهدف فقط إلى كسب التأييد لقضية الصحراء، بل إلى إعادة رسم خريطة النفوذ الدبلوماسي داخل أفريقيا بما يقلل من فعالية الاستراتيجية الجزائرية. [1]

وتنطلق السياسة المغربية تجاه الساحل من إدراك مفاده أن دول منطقة الساحل تشكل مجالًا حيويًا لإعادة إنتاج التوازنات الأفريقية المرتبطة بقضية الصحراء، نظرًا لما تتمتع به من ثقل نسبي داخل هياكل الاتحاد الأفريقي، فضلًا عن قابليتها للتأثر بالتفاعلات الإقليمية الناتجة عن هشاشة الدولة وضعف البنى المؤسسية، ومن ثم، فإن المغرب يتعامل مع الساحل باعتباره فضاءً قابلًا لإعادة الضبط الاستراتيجي، بما يسمح بتقليص الامتداد الدبلوماسي للأطروحة الانفصالية، وإضعاف قدرتها على الحضور المؤسسي داخل المنظمات القارية.[2]

وفي هذا السياق، تُدار قضية الصحراء في الساحل وفق منطق استباقي يقوم على منع تشكل بيئة إقليمية معادية قبل تبلورها، بدل الاكتفاء بردود الفعل اللاحقة، ويظهر ذلك في سعي المغرب إلى بناء علاقات ثنائية مستقرة مع دول الساحل تُفضي إلى تحييد مواقفها من النزاع أو دفعها تدريجيًا نحو تبني الطرح المغربي باعتباره الخيار الأكثر واقعية وقابلية للتنفيذ، وبذلك تتحول قضية الصحراء من ملف نزاعي منعزل إلى عنصر مركزي في هندسة شبكة التحالفات المغربية داخل القارة.[3]

كما تكشف المقاربة المغربية عن وعي متقدم بالطابع التنافسي للنزاع داخل أفريقيا، حيث تُعد منطقة الساحل إحدى الساحات غير المباشرة للتنافس المغربي – الجزائري، فبينما تسعى الجزائر إلى استثمار عمقها الجغرافي وصلاتها التاريخية ببعض دول الساحل لتوسيع دائرة الدعم لجبهة البوليساريو، يعمل المغرب على

---

[1] محمد عطيف، "السياسة الخارجية المغربية تجاه محيطها الدولي: قراءة في المميزات والتخطيط الاستراتيجي"، **مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية** (الرباط: العدد 54، مايو 2023) ص ص 525 – 526.

[2] . فاطمة لمحرحر، "المغرب والتكتلات الإقليمية الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء.. أي رهانات؟" **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، ديسمبر 2022) تم الاطلاع في 11 يناير 2026، متاح على الرابط: (https://qiraatafrican.com/3219/)

[3] سعيد الصديقي، "السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا"، **المعهد المغربي لتحليل السياسات** (الرباط: أبريل 2018) ص 7.

تقويض هذا المسعى عبر إعادة صياغة علاقاته الأفريقية على أساس المصالح السيادية المتبادلة، وذلك من خلال بفضل استراتيجية تَجمع بين الدبلوماسية الكلاسيكية والدبلوماسية الاقتصادية والتجارية، إضافة إلى الدبلوماسية البرلمانية. [1]

وتبرز مركزية قضية الصحراء كذلك في توظيف المغرب لانخراطه الأفريقي كوسيلة لإعادة تأطير النزاع داخل الخطاب القاري، من نزاع تصفية استعمار إلى قضية وحدة ترابية ذات أبعاد سيادية وتنموية، ويُعد هذا التحول الخطابي أحد أهم أهداف التحرك المغربي في الساحل، حيث تسعى الرباط إلى ترسيخ سردية بديلة داخل الوعي السياسي الأفريقي، تُضعف شرعية الأطروحة الانفصالية وتحدّ من قابليتها للاختراق المؤسسي.[2]

علاوة على ذلك، فإن الحضور المغربي في الساحل يعكس انتقال قضية الصحراء من كونها محددًا ظرفيًا للسياسة الخارجية إلى متغير مهيكل يعيد تعريف أولويات الانخراط الإقليمي برمتها، فاختيار الشركاء، وتحديد طبيعة المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف، وحتى إيقاع الحضور الدبلوماسي المغربي في المنطقة، جميعها تُقاس بمدى انعكاسها على ميزان القوى المرتبط بالنزاع، وبهذا المعنى، لا يُنظر إلى الساحل كمجال نفوذ مستقل، بل كرافعة استراتيجية لإدارة كلفة النزاع وتحسين شروط التفاوض غير المباشر حوله. [3]

وعليه، يمكن القول إن قضية الصحراء لا تمثل مجرد أحد محددات التنافس المغربي–الجزائري في منطقة الساحل، بل تشكل المحدد البنيوي الذي يعيد إنتاج منطق التحرك المغربي برمته داخل هذه المنطقة. فالساحل، في الرؤية المغربية، لا يُنظر إليه بوصفه ساحة للتعاون التقليدي، وإنما مجالًا استراتيجيًا لإعادة بناء الشرعية الإقليمية لقضية الصحراء، وتطويق خصومها، وتوجيه التفاعلات الإفريقية بما يخدم الأهداف السيادية للمملكة على المديين المتوسط والبعيد.

---

[1] فاطمة لمحرحر، "المغرب والتكتلات الإقليمية الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء.. أي رهانات؟"، **مرجع سبق ذكره.**

[2] علي لحويمد، "أبعاد السياسة الخارجية المغربية تجاه تجمع الساحل والصحراء"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، العدد 39، يناير 2016) ص 321.

[3] **المرجع السابق**، ص 322.

ثانيًا – مكافحة التهديدات الأمنية

تمثل التهديدات الأمنية، وفي مقدمتها الإرهاب العابر للحدود، أحد أبرز المحددات الخارجية للتنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل، إذ دفعت تصاعد المخاطر الأمنية المغرب إلى إعادة صياغة مقاربته تجاه الإقليم، فلم تعد منطقة الساحل تُنظر إليها بوصفها مجالًا أمنيًا بعيدًا أو هامشيًا، بل باعتبارها مصدرًا مباشرًا ومتناميًا للتهديدات التي تمس الأمن الوطني المغربي، وقد انعكس ذلك في انتقال المقاربة المغربية من منطق الاحتواء غير المباشر إلى الانخراط الاستباقي في قضايا الساحل، في ظل تصاعد النشاط الإرهابي وتحول المنطقة إلى إحدى البؤر الرئيسة للإرهاب العابر للحدود.

ويكتسب هذا المحدد الخارجي بعده البنيوي من انتقال مركز الثقل الجهادي، ولا سيما تنظيم داعش، من معاقله التقليدية في الشرق الأوسط إلى المشهد الإفريقي، خاصة منطقة الساحل والصحراء، التي أصبحت، وفق مؤشرات دولية، مسؤولة عن أكثر من نصف وفيات الإرهاب عالميًا بحلول عام 2024، وقد أفرز هذا التحول واقعًا أمنيًا جديدًا جعل المغرب في تماس مباشر مع التهديد، ليس فقط عبر الامتدادات الجغرافية القريبة، بل من خلال شبكات التنظيم العابرة للحدود التي باتت تستهدف المملكة باعتبارها عقبة استراتيجية أمام تمدد المشروع الجهادي نحو أوروبا. [1]

وتُظهر المعطيات الأمنية أن منطقة الساحل لم تعد مجرّد ساحة خارجية لنشاط التنظيمات المتطرفة، بل تحوّلت تدريجيًا إلى مركز توجيه وتأطير للخلايا الإرهابية داخل المغرب نفسه، فقد كشفت التحقيقات المرتبطة بتفكيك عدد كبير من الخلايا الإرهابية منذ عام 2022 عن وجود ارتباطات عضوية بينها وبين قيادات ميدانية لتنظيم الدولة "داعش" في منطقة الساحل، اضطلعت بأدوار التخطيط والتنسيق والتوجيه عن بُعد، بما يعكس تحوّلًا نوعيًا في بنية التهديد، من اختراق عابر ومحدود إلى تهديد منظم ومتعدد المستويات، تقوده على نحو خاص عناصر تنظيم "الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى" الموالي لتنظيم داعش الإرهابي، حيث وفّرت البيئة الإقليمية المضطربة في الساحل والصحراء لهؤلاء العناصر فرصًا مواتية للانتشار وإعادة

---

[1] محمد بوشيخي، تحول استراتيجي: لماذا قد يتوسع المغرب في مكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقي؟"، **مركز المستقبل للدراسات المتقدمة** (أبوظبي: مارس 2025) تم الاطلاع في 11 يناير 2026، متاح على الرابط: (https://futureuae.com/)

ترتيب الصفوف، بما أتاح لهم اتخاذ المنطقة نقطة انطلاق استراتيجية للتوسع نحو مختلف أنحاء القارة الإفريقية، بما في ذلك فضاء المغرب العربي وشمال إفريقيا. [1]

ويزداد هذا التهديد تعقيدًا بفعل تحوّل المغرب، في استراتيجية تنظيم الدولة – داعش، من مجرد ساحة للاستقطاب والتجنيد إلى هدف مركزي يسعى التنظيم إلى تأسيس فرع تابع له داخل المملكة، حيث تكشف قضية "خلية أسود الخلافة" عن هذا التحول، حيث اعتُبرت الخلية مشروعًا استراتيجيًا لولاية داعش في الساحل يهدف إلى خلق موطئ قدم تنظيمي داخل المغرب، مستندًا إلى كادر بشري مغربي يمتلك الخبرة العملياتية والقدرة على التخطيط والتنفيذ، ويُعزز هذا التوجه وجود عشرات العناصر المغربية في مواقع قيادية داخل ولايات داعش بالساحل وغرب إفريقيا، وتولي بعضهم مهام حساسة تتعلق بالعمليات الخارجية وتوسيع نطاق النشاط التنظيمي، كما يعكس سلوك تنظيم داعش منذ 2022 استعدادًا واضحًا لاستحداث فروع جديدة في مناطق تُعرف تقليديًا بارتفاع مستويات الاستقرار الأمني، وهو ما يمنح هذه الخطوة قيمة رمزية وإعلامية للتنظيم في إطار سعيه لإعادة إنتاج سردية "التمدد والبقاء". [2]

وفي مقابل هذا التحوّل في سلوك التنظيمات المتطرفة، نجح المغرب بين عامي 2002 و2022 في تفكيك أكثر من 2000 خلية وتهديد إرهابي، ضمن مقاربة أمنية ارتكزت أساسًا على العمل الاستخباراتي والتنسيق الوقائي، غير أن طبيعة التهديدات التي تواجهها البلاد شهدت خلال السنوات الأخيرة تحولًا ملحوظًا، مع تصاعد المخاطر غير التقليدية، وفي مقدمتها الهجمات السيبرانية التي تستهدف البنى التحتية الحيوية، والتجسس الاقتصادي، واستخدام تقنيات التزييف العميق في استهداف الفاعلين السياسيين والمؤسسات. [3]

وأمام هذه التحولات، شرع المغرب في مراجعة استراتيجيته الوقائية لمكافحة الإرهاب، التي ظلّت لسنوات محصورة داخل المجالين الاستخباراتي والأمني دون انخراط عملياتي مباشر خارج الحدود، وتشير

---

[1] "تحركات مُناوئة: حدود عودة داعش إلى دول المغرب العربي"، **تقديرات المستقبل** (أبو ظبي: مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، مايو 2024) ص 2. تم الاطلاع في 11 يناير 2026، متاح على الرابط: (https://futureuae.com/ar-AE)

[2] محمد بوشيخي، تحول استراتيجي: لماذا قد يتوسع المغرب في مكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقي؟"، **مرجع سبق ذكره**.

[3] "New Report Proposes Upgrades to Morocco's Counterterrorism Strategy for 2030" **African Defense Tribune (ADF)**, (Stuttgart: United States Africa Command (AFRICOM), September 2025) seen in 11 January 2026, available in (https://adf-magazine.com/)

معطيات متداولة، وإن لم تُؤكَّد رسميًا، إلى دراسة خيار الانخراط العملياتي المحدود في منطقة الساحل، بالتنسيق مع الشركاء الغربيين ودول الجوار، بما يشمل استخدام الطائرات المقاتلة والطائرات من دون طيار في نطاقات جغرافية قريبة من حدوده الجنوبية، فقد تقارير صحفية في مارس 2025، أن المغرب يدرس، بالتعاون مع الولايات المتحدة وفرنسا، تشييد مطار في أقصى جنوبه لاستهداف قواعد المتطرفين في منطقة الساحل، وذلك بالاتفاق مع سلطات الدول المعنية؛ وهي النيجر ومالي وبوركينا فاسو، لتحييد ما يُعتبر خطراً جدياً، على هذه الدول وخاصةً على المغرب، الذي ينظر إليه الجهاديون كعقبة أمام توسعهم نحو أوروبا. [1]

ويعبّر هذا التوجه المحتمل عن تحوّل نوعي في العقيدة الأمنية المغربية، ينقلها من منطق الدفاع الوقائي إلى الردع الاستباقي خارج الحدود، ولا ينفصل هذا التحول عن السياقين الإقليمي والدولي، حيث يتقاطع التوجه المغربي مع مصالح الشركاء الأوروبيين والأمريكيين الباحثين عن فاعل إقليمي موثوق وقادر على تحمّل أعباء مكافحة الإرهاب في الساحل، في ظل تراجع الانخراط الغربي المباشر وبروز فاعلين جدد، وبهذا المعنى، لم تعد مواجهة التهديدات الأمنية مجرد أولوية أمنية داخلية، بل تحوّلت إلى محدد استراتيجي يعيد رسم الموقع الجيوسياسي للمغرب في الساحل، ويعزّز دوره كفاعل أمني إقليمي في إدارة التوازنات ومواجهة التحديات العابرة للحدود. [2]

ويمثل ملف الهجرة غير النظامية، إلى جانب مكافحة الإرهاب، أحد التهديدات الأمنية التي أعادت صياغة علاقة المغرب بمنطقة الساحل، إذ لم تعد تُنظر إليها كتحدٍ إنساني أو اجتماعي فقط، بل كأمن قومي ذا أبعاد جيوسياسية عابرة للحدود، وتُشكل منطقة الساحل الخزان البشري الرئيسي لموجات الهجرة المتجهة نحو شمال إفريقيا وأوروبا، بينما يُنظر إلى المغرب كنقطة عبور ومحطة استقرار مؤقتة، ما يضعه في تماس مباشر مع تداعيات انهيار الدولة والهشاشة الاقتصادية والأمنية، وفي مواجهة هذا الواقع، اعتمد المغرب مقاربة استباقية تعالج جذور الظاهرة في منبعها الإقليمي، من خلال شراكات أمنية وتنموية تهدف إلى تفكيك

---

[1] J.M. Zuloaga, "Morocco will build an airport in the far south of the Sahara to counter jihadist activity in the Sahel" **La Razón** (Madrid: March, 2025) seen in January 11, 2026, available at: (https://www.larazon.es/)

[2] نعيمة الفرح، "المغرب وأفريقيا: التعاون الثنائي الاستراتيجي والاكراهات المطروحة"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 423 – 425.

شبكات التهريب العابرة للحدود، التي غالبًا ما تتقاطع مع شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب، معززة بذلك إدراكه للطابع الهجين للتهديد وتداخله مع تمويل الجماعات المسلحة وتقويض الاستقرار الإقليمي.[1]

كما اكتسب ملف الهجرة بعدًا استراتيجيًا في إطار التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل، إذ وظّف المغرب هذا الملف لتعزيز موقعه التفاوضي في علاقاته مع الشركاء الأوروبيين، الذين ينظرون إليه باعتباره خط الدفاع الجنوبي لأمنهم الحدودي. وفي هذا السياق، أسهمت قدرة المملكة على إدارة تدفقات الهجرة غير النظامية القادمة من دول الساحل في تعزيز مكانتها لدى الدول الأوروبية، ومنحها هامشًا أوسع للمناورة في عدد من القضايا السياسية والأمنية، بما دعم حضورها الإقليمي وعزز موقعها في مواجهة الجزائر.[2]

وعليه، تحولت الهجرة غير النظامية من تحدٍ داخلي محدود إلى محدد خارجي مؤثر يعزز من انخراط المغرب في الساحل في إطار تنافسه مع الجزائر، ويكرس دوره كفاعل إقليمي لا غنى عنه في إدارة إحدى أكثر الظواهر تعقيدًا في منظومة الأمن غير التقليدي.

ثالثًا – التنافس الدولي في الساحل

يشكل التنافس الدولي في منطقة الساحل أحد أبرز المحددات الخارجية المؤثرة في التنافس المغربي _ الجزائري داخل الإقليم، في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي، وتراجع الهيمنة الغربية التقليدية، وصعود قوى دولية جديدة، وهو أدى إلى تحويل منطقة الساحل إلى ساحة تتقاطع فيها المصالح الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية، الأمر الذي فرض على المغرب إعادة مواءمة تحركاته مع بيئة دولية متعددة الفاعلين ومتباينة المقاربات، بما يعزز قدرته على الحفاظ على حضوره وتوسيع نفوذه في مواجهة المنافسة الإقليمية.

وفي هذا السياق تتباين أدوار القوى الدولية داخل المنطقة؛ إذ تسعى فرنسا إلى الحفاظ على نفوذها التاريخي رغم تراجع حضورها العسكري، بينما تعمل روسيا على توسيع نفوذها عبر شراكات أمنية بديلة، في

---

[1] ليلى الإدريسي العزوزي، "الهجرة غير الشرعية بالجوار المغربي وإشكالية اللجوء"، **مجلة شؤون استراتيجية** (الرباط: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، العدد 13، يناير 2023) ص ص 117 – 118.

[2] **المرجع السابق،** ص ص 119 – 120.

حين تميل الولايات المتحدة إلى تقليص انخراطها المباشر والتركيز على دعم الشركاء الإقليميين، وتسعى الصين إلى ترسيخ حضور اقتصادي طويل المدى عبر الاستثمار في البنية التحتية والطاقة، بينما ينظر الاتحاد الأوروبي إلى الساحل من زاوية أمنية وهجرية. وقد أسهم هذا التعدد في الأجندات الدولية في خلق فراغات استراتيجية داخل الإقليم، ما أتاح لفاعلين إقليميين – ومن بينهم المغرب– توسيع هامش حركتهم وإعادة تموضعهم في معادلات التوازن والنفوذ.[1]

واعتمد المغرب في هذا السياق استراتيجية تموضع مرنة تقوم على منطق «الوسيط الذكي»، تقوم على استثمار تباينات القوى الدولية دون الارتهان لأي منها. فقد سعى إلى تقديم نفسه كشريك إقليمي غير تدخلي يركز على دعم الاستقرار وبناء القدرات، مستفيدًا من تراجع الثقة بين بعض دول الساحل وشركائها التقليديين، وهو ما أتاح التوجه للمغرب توسيع هامش حركته داخل بيئة إقليمية تتسم بتعدد الفاعلين وتباين المقاربات الدولية تجاه قضايا الأمن والتنمية في الساحل، كما ساعده ذلك على بناء صورة فاعل براجماتي قادر على الحفاظ على توازن علاقاته مع القوى الدولية المختلفة دون الانخراط في استقطابات حادة. [2]

وفي موازاة ذلك، عمل المغرب على تعزيز تنافسيته الاقتصادية كركيزة لاندماجه الإقليمي والدولي، مع تأطير هذا التوجه ضمن المشهد الإفريقي باعتباره محورًا استراتيجيًا لتحركه الخارجي، وقد تجسد ذلك في توسيع شبكة الاتفاقيات الثنائية وتعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية مع دول الساحل والفاعلين الدوليين، وهو تموضع أسهم في إعادة تشكيل الدور الوظيفي للمغرب داخل الإقليم، ليغدو منصة ربط جيوسياسية بين القوى الدولية ودول المنطقة، كما أتاح له التأثير بصورة غير مباشرة في مسارات التنافس الدولي عبر تسهيل الشراكات الاقتصادية وتقديم نفسه كفاعل إقليمي مستقر وأقل كلفة للقوى الكبرى. [3]

---

[1] أمينة بوبصلة، "التنافس الدولي على الموارد –نموذجا منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية"، **مجلة أكاديميا للدراسات السياسية** (الجزائر: المركز الجامعي أفلو، المجلد 7، العدد 1، يونيو 2024). ص ص 219 – 220.

[2] نعيمة الفرح، "المغرب وأفريقيا: التعاون الثنائي الاستراتيجي والاكراهات المطروحة"، **مرجع سبق ذكره**، ص 226.

[3] رشيد الحديقي، "السياق الأورو– متوسطي الجديد.. أي اتجاه للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي" **تقرير المسح الأورومتوسطي – يوروميد** (برشلونة: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، أكتوبر 2024) ص 54.

ويُظهر هذا السلوك تبني المغرب لاستراتيجية التحوّط (Hedging)، التي تتيح له إدارة شبكة متداخلة من الشراكات، تجمع بين التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي، والانفتاح المحسوب على فاعلين دوليين آخرين في الساحل، ومن خلال هذا النهج، يوازن المغرب بين الاستفادة من الدعم الأمني والتقني الغربي والحفاظ على استقلالية قراره الخارجي، بما يمنع تحوله إلى طرف تابع داخل صراع نفوذ دولي مفتوح. [1]

وعليه، يمكن القول إن التنافس الدولي في الساحل لا يشكل مجرد سياق عام، بل محددًا خارجيًا مهيكلًا للسلوك المغربي، يدفعه إلى تبني سياسة خارجية براجماتية، متعددة المسارات، قوامها المناورة والتوازن بدل الاصطفاف أو الصدام، ويعكس هذا التوجه قدرة المغرب على التكيف مع منطق التعددية القطبية الناشئة، وتحويل التنافس بين القوى الكبرى من مصدر ضغط إلى رافعة استراتيجية تعزز موقعه الإقليمي والدولي دون تجاوز حدوده الوظيفية أو قدراته الواقعية.

المطلب الثاني

المحددات الخارجية للجزائر

تتحدد التوجهات الجزائرية في منطقة الساحل بجملة من المحددات الخارجية التي تفرضها البيئة الإقليمية والنسقية المحيطة، في ظل التحولات الأمنية والجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، ولا يمكن فهم سلوك الجزائر في الساحل بمعزل عن تفاعل اعتبارات التنافس الإقليمي، وهاجس الأمن الحدودي، وطبيعة التنافس الدولي المتصاعد على هذه الرقعة الجغرافية، بما يجعل الساحل مجالًا حيويًا لاختبار مقاربتها للأمن الإقليمي ودورها كقوة إقليمية تقليدية.

وفي هذا السياق، تنظر الجزائر إلى الساحل بوصفه امتدادًا مباشرًا لأمنها القومي، وعمقًا استراتيجيًا لا يمكن الفصل بين استقراره واستقرار حدودها الجنوبية الشاسعة، وقد أسهم تصاعد التهديدات الأمنية، إلى جانب احتدام التنافس بين القوى الدولية الفاعلة في المنطقة، في تكريس منطق الحذر والتحصّن في السياسة الجزائرية، ودفعها إلى تبني مقاربة ترتكز على ضبط التوازنات الإقليمية وتجنب الانخراط العسكري الخارجي المباشر، مع الحفاظ على هامش تأثير سياسي وأمني في محيطها الجنوبي.

---

[1]. **المرجع السابق،** ص 55

ويمكن مقاربة المحددات الخارجية للجزائر في منطقة الساحل من خلال ثلاثة عناصر رئيسية: قضية الصحراء ودعم جبهة البوليساريو، ومكافحة الإرهاب وضبط الحدود، ثم التنافس الدولي في الساحل، باعتبارها محددات متداخلة تُسهم في تشكيل أنماط السلوك الجزائري وتوجيه خياراته الاستراتيجية داخل هذه المنطقة الحيوية.

أولاً – قضية الصحراء ودعم البوليساريو

تمثل قضية الصحراء أحد أكثر المحددات الخارجية تأثيرًا في تحركات الجزائر ضمن إطار تنافسها مع المغرب في منطقة الساحل، إذ تحولت منذ سبعينيات القرن الماضي إلى عنصر بنيوي في التصور الاستراتيجي الجزائري لتوازن القوى الإقليمي، وإلى محدد رئيس يوجه طبيعة تفاعلاتها مع المغرب وانخراطها في فضاء الساحل، بما يجعلها أحد أبرز العوامل الحاكمة لسلوكها الإقليمي. [1]

ومنذ طرح قضية الصحراء أمام المجتمع الدولي، تبنّت الجزائر توصيفًا للنزاع يقوم على اعتباره قضية تتعلق بـ"حق تقرير المصير للشعب الصحراوي"، استنادًا إلى رؤية ترتبط بإرثها التحرري المناهض للاستعمار – وانطلاقًا من هذا التصور الذي حافظ على قدر كبير من الاستمرارية عبر العقود – عملت الجزائر على تنسيق مواقف الدول المجاورة للصحراء الغربية، بهدف حشد الدعم الإقليمي والدولي لهذا الطرح، وتعزيز حضوره ضمن الأطر العربية والإفريقية، بما ينسجم مع رؤيتها لمعالجة النزاع في سياق تصفية الاستعمار.[2]

وعززت التصريحات الرسمية الجزائرية هذا التوجه بشكل مستمر، ففي تعليق وزير الخارجية الجزائري "أحمد عطاف" في نوفمبر 2025، على قرار مجلس الأمن رقم 2797، الذي ينص على أن منح إقليم الصحراء حكمًا ذاتيًا حقيقيًا تحت السيادة المغربية قد يكون الحل الأكثر واقعية" للنزاع، أشار إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، وضرورة توافقهما حول الصيغة النهائية للحل، على أن يفضي الحل النهائي إلى حتمية تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير.[3]

---

[1] رحيمة لدغش، سليمة لدغش، "أبعاد قضية الصحراء وموقف الجزائر الثابت"، **مجلة آفاق للعلوم** (الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 5، العدد 3، يونيو 2020) ص 291.

[2] . عباس الخشال، **"الجزائر: مجلس الأمن لم يقر سيادة المغرب المزعومة على الصحراء"، إذاعة صوت ألمانيا (DW)** (برلين: نوفمبر 2025) تم الاطلاع في 12 يناير 2026، متاح على الرابط:: (https://www.dw.com/ar/)

[3] **المرجع نفسه.**

ولا تخرج تصريحات "أحمد عطاف"، عن كونها مبدأ تاريخي للسلطة السياسية في الجزائر، تبنته منذ قيام الجمهورية الجزائرية، وهو ما أكد عليه الرئيس الجزائري هواري بومدين في تصريحات عام 1975، أن الجزائر لا تسعى إلى أي أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء، لكنها في الوقت ذاته لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، وعلى رأسها مساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها، انطلاقًا من قناعة راسخة بضرورة الوقوف ضد أشكال الاستعمار، بما ينسجم مع موقع الجزائر ودورها التاريخي في دعم حركات التحرر الوطني.[1]

وتتجاوز مقاربة الجزائر لقضية الصحراء الإطار الخطابي المُعلن حول "حق تقرير المصير"، لتصبح مُحدداً أساسياً يوجّه سلوكها الاستراتيجي في الجوار الإقليمي، وخاصةً في منطقة الساحل، فالدعم الثابت لجبهة البوليساريو لا يقتصر على كونه موقفاً دبلوماسياً ثابتاً، بل يُترجم إلى سياسات عملية تهدف إلى تعزيز الحضور السياسي والأمني الجزائري في الملفات الساحلية، انطلاقاً من اعتبار هذه المنطقة امتداداً أمنياً مباشراً للنزاع، حيث تستخدم الجزائر جبهة "البوليساريو" كأداة سياسية وعسكرية للضغط على المملكة المغربية، مع ضمان سيطرة جزائرية على ديناميكيات المنطقة، بما يقلل من مخاطر التمرد في مناطق مثل القبائل أو جنوب الجزائر. [2]

ويتجلى التوجه الجزائري في حرصها على الوساطة في أزمات شمال مالي، لفتح قنوات اتصال مع الفاعلين المحليين ومراقبة أي تداخل محتمل بين الجماعات المسلحة والقضية الصحراوية، وتعتبر الجزائر الصحراء قضية سيادية وجودية، ما يجعل الساحل فضاءً يجب تحصينه ضد أي ترتيبات قد تعيد توزيع النفوذ بما يضر بمصالحها، ويعزز هذا النهج امتلاكها حدودًا مباشرة مع ثلاث دول ساحلية، وشبكات تقليدية

---

[1] رحيمة لدغش، سليمة لدغش، "أبعاد قضية الصحراء وموقف الجزائر الثابت"، **مرجع سبق ذكره**، ص 292. **قال الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين في أحد خطاباته:** "إننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليست لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية... ولكنها أيضاً لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير... ولن نكون ضد الأمم المتحدة".

[2] Frédéric Powelton, "Algeria: Why and How the Algerian Regime Sponsors the Polisario in Tindouf," **Sahel Intelligence** (Paris: GIC CONSEIL, September 2025), seen in January 12, 2026, available at:: (https://sahel-intelligence.com/39975)

مع قبائل الطوارق وخبرة استخباراتية تراكمت منذ التسعينات، إضافة إلى دورها في اتفاق السلام المالي 2015.[1]

كما توظف الجزائر أدوات اقتصادية واستراتيجية فاعلة، أبرزها "أنبوب الغاز العابر للصحراء" ودورها كممر للهجرة غير النظامية، ما يمنحها نفوذًا طويل المدى وقدرة على التحكم في الملفات التفاوضية، وبالتالي، يظل انخراطها في أي شراكة أو مبادرة جماعية مشروطًا بعدم تعارضها مع موقفها الثابت من الصحراء، ما يفسر تحفّظها تجاه بعض المبادرات متعددة الأطراف وتفضيلها للوساطات الثنائية التي تمنحها السيطرة على الديناميات الإقليمية.[2]

وعليه، لا يمكن فهم التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل بمعزل عن مركزية قضية الصحراء في الحسابات الاستراتيجية للجزائر، إذ لا يقتصر الدعم الذي تقدمه لجبهة البوليساريو على كونه إحدى أدوات المنافسة الإقليمية، بل يمثل محددًا بنيويًا يؤثر في أولويات التحرك الجزائري داخل الإقليم، وهو ما انعكس في تبني الجزائر مقاربة يغلب عليها الطابع الدفاعي، تركز على الحفاظ على التوازنات القائمة وحماية مصالحها الاستراتيجية المرتبطة بقضية الصحراء، أكثر من السعي إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية بصورة جذرية.

ثانيًا – مكافحة الإرهاب وضبط الحدود

تُعد مكافحة الإرهاب وضبط الحدود أحد أهم المحددات الخارجية للجزائر في إطار تنافسها مع المغرب بمنطقة الساحل، نظرًا للتداخل الجغرافي والأمني العميق بين الجزائر ودول الإقليم، ولا سيما مالي والنيجر

---

[1] إبراهيم بتقة، "لمحات من تاريخ قبائل الطوارق" **مجلة الدراسات الإفريقية** (الجزائر: جامعة الجزائر 2، المجلد 3، العدد 5، نوفمبر 2016) ص ص 118 – 129. **وقبائل الطوارق** هي مجموعة تعيش في منطقة الصحراء الكبرى، تمتد عبر دول شمال ووسط إفريقيا مثل الجزائر، مالي، النيجر، وليبيا، تشتهر بنظامها الاجتماعي القبلي التقليدي، ولغتها الأمازيغية المكتوبة بـ"التماشقت"، وثقافتها البدوية المرتبطة بالصحراء والتجارة القوافلية، وتلعب دورًا تاريخيًا في الربط بين شمال وجنوب الصحراء اقتصاديًا وثقافيًا، كما تحافظ بعض الجماعات على استقلالية نسبية عن الدول الوطنية، ما يجعلها فاعلاً سياسيًا وأمنيًا في مناطق النزاعات، وتعرف "الطوارق" بقدرتها على التكيف مع الظروف الصحراوية القاسية، مما أكسبهم دورًا استراتيجياً في التحكم في المسارات التجارية والهجرات عبر الصحراء.

[2] إدريس آيات، "الجزائر والمغرب في منطقة الساحل: سباق النفوذ على الخرائط الجديدة للقوة"، **مدونة سطور** (أبريل 2025) تم الاطلاع في 12 يناير 2026، متاح على الرابط: (https://sotour.net/9013/)

وليبيا، فالحدود الجنوبية للجزائر، الممتدة عبر فضاء صحراوي مفتوح، تجعل من التهديدات العابرة للحدود عاملًا ضاغطًا على أولوياتها الإقليمية، وتدفعها إلى تبني مقاربة أمنية استباقية تُعلي من اعتبارات حماية الأمن الوطني واستقرار المجال الحدودي، وهو ما ينعكس على طبيعة تحركاتها داخل منطقة الساحل ويؤثر في موقعها ضمن التنافس الإقليمي مع المغرب.

وتبلور هذا المحدد في ضوء التجربة الجزائرية مع الإرهاب خلال تسعينيات القرن الماضي، والتي أفرزت حساسية أمنية مرتفعة تجاه أي تمدد للجماعات المسلحة أو إعادة تموضعها في المجال الإقليمي المحيط. ومن هذا المنطلق، تنظر الجزائر إلى منطقة الساحل بوصفها امتدادًا مباشرًا لعمقها الأمني، بحيث ينعكس أي اختلال في استقرارها بصورة مباشرة على أمنها الوطني؛ لذلك، أصبحت اعتبارات مكافحة الإرهاب وضبط الحدود أحد أهم المحددات الخارجية لتحركات الجزائر في منطقة الساحل، في إطار تنافسها مع المغرب، وهو ما يفسر تغليبها المقاربة الأمنية والوقائية على الانخراط الإقليمي واسع النطاق. [1]

وفي هذا السياق، تعتمد الجزائر مقاربة شاملة نسبيًا لمكافحة الإرهاب، تقوم على الجمع بين الانتشار العسكري المكثف، وتعزيز القدرات الاستخباراتية، والتنسيق الأمني الانتقائي مع دول الجوار، غير أن هذه المقاربة ترتكز في جوهرها على مبدأ عدم التدخل العسكري خارج الحدود، ما يعكس توجّهًا جزائريًا حذرًا يسعى إلى احتواء التهديدات من أطرافها، دون الانزلاق إلى مسارات تدخل مباشر قد تستنزف قدرات الدولة أو تورطها في نزاعات معقّدة داخل المجال الساحلي، حيث ترتكز على مجموعة من المبادئ، أبرزها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتغليب لغة الحوار والعقل على لغة السلاح، وانتهاج المقاربة الاقتصادية لبناء السلام في المنطقة، التنسيق والتعاون المشترك بين الدول لمواجهات الجرائم المنظمة والإرهاب، تأمين الحدود الجزائرية والتركيز على الجنوب الجزائري. [2]

---

[1] محمد سفيان بوخبزة، حجاج مراد، " محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية ..."، **مرجع سبق ذكره**، 138.

[2] الحاج عيسى بن عمر، عبد الله ياسين غفافلية، خديجة عمراوي، "دور الجزائر في منطقة الساحل – مكافحة المفاهيم والجريمة المنظمة" **مجلة المستقل للدراسات القانونية والسياسية** (الجزائر: مركز جامعة أفلو، المجلد 5، العدد 1، يونيو 2021) ص 50.

وأدركت الجزائر أن تحصين حدودها الجنوبية الطويلة والهشّة يرتبط عضوياً باستقرار العمق الساحلي، خاصة عقب الهجوم الإرهابي على منشأة "عين أميناس" عام 2013، وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة في شمال مالي والنيجر، ما دفعها إلى تبنّي مقاربة أمنية شاملة تجمع بين تعزيز الانتشار العسكري الحدودي، وتكثيف التنسيق الاستخباراتي مع دول الجوار، وتفعيل الدبلوماسية الأمنية لدعم التعاون الإقليمي. [1]

وفي هذا الإطار، سعت الجزائر إلى إحياء لجنة الأركان العملياتية المشتركة، التي أُسست في تمنراست سنة 2010 بمشاركة مالي والنيجر وموريتانيا، كآلية إفريقية لتنسيق الجهود الأمنية بعيدًا عن التدخلات الخارجية، غير أن فعالية هذه المقاربة ظلت محدودة بفعل هشاشة الشركاء الإقليميين من حيث الموارد والقدرة على ضبط أراضيهم، إلى جانب ميل بعض دول الساحل للاعتماد على الفاعلين الخارجيين بدل تعزيز الأطر القارية، ما قيّد قدرة الجزائر على تحويل هذه المبادرة إلى منظومة أمنية إقليمية فاعلة ومستدامة. [2]

ويُضاف إلى ذلك أن المقاربة الجزائرية للأمن في الساحل لا تنفصل عن إدراكها لاختلالات الدولة في عدد من بلدان الإقليم، حيث ترى أن هشاشة المؤسسات السياسية والأمنية تُشكّل بيئة مولِّدة للعنف العابر للحدود، لا يمكن معالجته فقط عبر الحلول العسكرية، ولذلك، تميل الجزائر إلى الربط بين الأمن والاستقرار السياسي، وتُفضّل دعم الحلول التي تحافظ على تماسك الدولة الوطنية، حتى وإن جاء ذلك على حساب الانخراط المكثف في ترتيبات أمنية إقليمية أو تحالفات عسكرية متعددة الأطراف. [3]

إلى جانب ذلك، تمثل الهجرة غير النظامية أحد التهديدات المركبة التي تُفاقم من تعقيد المشهد الأمني على الحدود الجنوبية للجزائر، حيث تتحول بعض مسارات الهجرة إلى قنوات موازية للتهريب وتسلل الجماعات المسلحة، وتتعامل الجزائر مع هذه الظاهرة من منظور أمني بالأساس، باعتبارها نتاجًا مباشرًا لانعدام الاستقرار في دول الساحل، وليست مجرد قضية إنسانية أو اجتماعية، كما تخشى الجزائر من أن

---

[1] رضوان بوهيدل، "استراتيجية الجزائر في الساحل الإفريقي.. بين أمن الحدود وطموحات النفوذ"، **أفريكا نيوز** (الجزائر: بلولايت ميديا، سبتمبر 2025) تم الاطلاع في 12 يناير 2026، متاح على الرابط: (https://africanews.dz/)

[2] **المرجع نفسه.**

[3] الحاج عيسى بن عمر، عبد الله ياسين غفافلية، خديجة عمراوي، "دور الجزائر في منطقة الساحل، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

يؤدي تحول أراضيها إلى منطقة عبور أو استقرار مؤقت للمهاجرين غير النظاميين إلى ضغوط اقتصادية وأمنية داخلية، خاصة في المناطق الجنوبية الهشة تنمويًا. [1]

وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر إلى ضبط تدفقات الهجرة عبر تعزيز الرقابة الحدودية، وتنفيذ عمليات ترحيل، والتعاون الثنائي مع بعض دول المصدر، مع الحفاظ على مسافة واضحة من المقاربات الأوروبية التي تُحمّل دول العبور أعباء ضبط الهجرة نيابة عن الضفة الشمالية للمتوسط، ويعكس هذا التوجه حرص الجزائر على عدم تحويل ملف الهجرة إلى أداة ابتزاز سياسي أو أمني، أو ربطه بترتيبات أمنية خارجية قد تمس بسيادتها أو استقلال قرارها، فهي ترفض الضغوط الأوروبية لتكون شرطي الحدود لوقف الهجرة نحو الضفة الشمالية تثير توتراً سياسياً، وأيضاً ترفض فكرة إقامة مراكز إيواء أوروبية على أراضيها وتفضل حلولاً تنموية لمعالجة أسباب الهجرة بدلاً من التركيز فقط على الحلول الأمنية، وهذا يظهر اختلافاً في الرؤى مع الشركاء الأوروبيين.[2]

واعتمدت الجزائر استراتيجية تقوم على الأمن الإقليمي استجابةً للتحديات الأمنية العابرة للحدود في منطقة الساحل، معتبرة أن الاستقرار في هذه المساحات لا يتحقق من دون مقاربة شاملة تجمع بين البعد الأمني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق، ركزت على تعزيز التعاون مع دول الساحل عبر مشاريع تنموية تهدف إلى تطوير البنى التحتية والقدرات الاقتصادية والاجتماعية، بما يعزز من قدرتها على احتواء المخاطر الأمنية وخلق شبكات من الاعتماد المتبادل، وهو ما منحها مقعًا فاعلًا ومبادِرًا على صعيد المنطقة، خاصة من خلال إطلاق مبادرات اقتصادية متعددة تركز على دعم التكامل الإقليمي وبناء شراكات استراتيجية مع الدول الساحلية. [3]

---

[1] ياسين دليسي، "تأثير الهجرة غير الشرعية من إفريقيا على الأمن القومي الجزائري"، **رسالة ماجستير** (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2024 / 2025) ص 29.

[2] **المرجع السابق**، ص 30.

[3] خديجة بن سعيد، "محدودية دور الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل في ظل التنافس الدولي" **مجلة العلوم القانونية والسياسية** (الجزائر: جامعة الوادي، المجلد 13، العدد 1، أبريل 2022) ص 73.

وعليه، يمكن القول إن مكافحة الإرهاب وضبط الحدود، بما في ذلك تهديدات الهجرة غير النظامية، تُشكّل محددًا خارجيًا مهيكلًا للسلوك الجزائري في منطقة الساحل، يدفعها إلى تبني سياسة خارجية يغلب عليها الطابع الدفاعي والتحوّطي، ويعكس هذا المحدد إدراك الجزائر لحدود قدرتها على التأثير المباشر في بيئة إقليمية شديدة الهشاشة، مقابل حرصها الاستراتيجي على منع انتقال الفوضى إلى الداخل، حتى وإن جاء ذلك على حساب لعب دور إقليمي أكثر حضورًا داخل منطقة الساحل.

ثالثًا – التنافس الدولي في منطقة الساحل

يشكل التنافس الدولي في منطقة الساحل عاملًا خارجيًا محوريًا في صياغة التوجهات الإقليمية للجزائر، خصوصًا في ظل تصاعد تدخل القوى الكبرى والإقليمية مثل فرنسا وروسيا والولايات المتحدة والصين، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، غير أن الجزائر تتعامل مع هذا التنافس بمنظور يختلف عن المغرب؛ إذ تركز أساسًا على الحفاظ على سيادتها الإقليمية وضمان نفوذها التاريخي في شمال إفريقيا، بدل الانخراط التفاعلي في ديناميات النفوذ المتعددة أو محاولة القيام بدور وسيط ذكي.

ويستند هذا النهج الجزائري إلى إدراك أن أي تدخل خارجي، سواء أوروبي أو أمريكي أو روسي أو صيني، قد يؤدي إلى إعادة تشكيل موازين القوى في الساحل، في ظل تداخل مصالح عدد من الفاعلين الدوليين والإقليميين، مما قد يقلص دور الجزائر كلاعب رئيسي في إدارة الأمن الإقليمي، ومن هذا المنطلق، تتبنى الجزائر سياسة تحفظية تقوم على مراقبة التحركات الدولية، وضبط فضاءات النفوذ عبر تنسيق انتقائي مع الدول الفاعلة، دون السماح بتحويلها إلى منافس مباشر أو إلى قوى تقوض مصالحها الاستراتيجية، بما يعكس فهمًا جزائريًا بأن الاستدامة الجيوسياسية تتطلب حماية العمق الأمني والاقتصادي والسياسي الداخلي قبل الانخراط في سباقات نفوذ مكلفة. [1]

لقد ظهر التنافس الدولي في الساحل كعامل حاسم في تقويض الدور الجزائري، إذ تمكنت بعض الدول من اختراق النخب الحاكمة في المنطقة عبر استثمارات اقتصادية وعسكرية مباشرة، بينما قدمت روسيا دعمًا أمنيًا سريعًا عبر قوات "فاجنر"، في المقابل، حافظت الجزائر على نهج تقليدي قائم على مبدأ "عدم التدخل"

---

[1] عائشة قادة بن عبد الله، " الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل والصحراء في ظل التحولات الإقليمية"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية** (تلمسان: جامعة أبوبكر بلقايد، المجلد 1، العدد 1، يونيو 2022) ص 62.

و"احترام الحدود"، الذي بدا محدود الفاعلية أمام تحالفات المنطقة الجديدة التي تبحث عن شركاء قادرين على تقديم حلول ملموسة لمشاكلها الأمنية، كما زاد التقارب المغربي – الإسرائيلي تعقيد المشهد، إذ سعت الرباط إلى توسيع نفوذها في الساحل عبر شراكات استراتيجية مع دول مثل مالي، مستغلة التراث الثقافي المشترك مع مجتمعات تمبكتو، ما عزز العزلة الدبلوماسية الجزائرية. [1]

ورغم محاولات الجزائر التكيف مع التحولات الإقليمية، بما في ذلك تعديل الدستور عام 2020 بما يسمح بتدخل عسكري خارج الحدود، تظل فعالية هذه الإجراءات محدودة في ظل غياب رؤية شاملة تدمج بين المقاربتين الأمنية والتنموية وفي هذا السياق، يعكس تحسن العلاقات الجزائرية مؤخرًا مع روسيا محاولة لإعادة ضبط التوازن الاستراتيجي، غير أنه لا يعوض تراجع مستويات الثقة مع عدد من دول الجوار الإفريقي، وهو ما يشير إلى أن خيارات الجزائر تظل مقيدة ما لم تُدعَم بإعادة صياغة أوسع لسياساتها، بما يشمل تعزيز أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، ومعالجة الاختلالات الداخلية، وإعادة بناء أنماط التفاعل الإقليمي بما يتسق مع تحولات بيئة الساحل، التي باتت أقل تقبلًا للأنماط التقليدية للهيمنة أو المقاربات الموروثة من مرحلة ما بعد الاستعمار.[2]

ويعكس التنافس الدولي في الساحل، من منظور صُنّاع القرار الجزائري، تحولات بنيوية في النظام الدولي مع تراجع النفوذ الغربي التقليدي وصعود فاعلين جدد، سواء عبر الشراكات الاقتصادية طويلة المدى كما في الحالة الصينية أو التدخل العسكري المباشر كما في الحالة الروسية، وهي ديناميات ترى الجزائر أنها قد تُضعف نفوذها التاريخي أو تُفاقم التهديدات الإرهابية والهجرة غير النظامية بما يهدد أمنها الداخلي؛ لذلك، تركز على ترسيخ دورها كفاعل إقليمي رقيب، مع بناء تحالفات ثنائية أو جزئية تحمي مصالحها دون الخضوع لأي فاعل خارجي، في إطار منطق التحوط الاستراتيجي القائم على تجنب الاصطفاف الصريح مع الإبقاء على قنوات تعاون محدودة لتأمين الاحتياجات الاستخباراتية والدعم العسكري عند الضرورة، وهو ما يظهر أن الاستراتيجية الجزائرية في الساحل تتسم بالحذر والتدرج، وتسعى إلى الموازنة بين ضبط الحدود، ومكافحة الإرهاب، وحماية المصالح الاقتصادية، وبين الحفاظ على مبادئ عدم التدخل وإعادة بناء عمقها

---

[1] فاروق حسين أبو ضيف، "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم"، **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، أبريل 2025) تم الاطلاع في 12 يناير 2026، متاح على الرابط::
(https://qiraatafrican.com/28362)

[2] **المرجع السابق نفسه.**

الجيوسياسي الإفريقي، على نحو يظل مرهونًا بقدرتها على التكيف مع تعدد الفاعلين وتعقيد التهديدات دون التفريط في استقلالية تموضعها الإقليمي. [1]

وعليه، يمثل التنافس الدولي في الساحل محددًا خارجيًا يعيد إنتاج السلوك الجزائري كدولة متوسطة الوزن الإقليمي، تتعامل مع القوى الدولية بحذر شديد، مع التركيز على حماية العمق الأمني وفرض حضور مؤثر في سياسات المنطقة، دون الانخراط في صراعات نفوذ قد تضر بمصالحها الحيوية، وهو ما يبرز قدرة الجزائر على تحليل التوازنات الدولية وتوظيف المنافسة الدولية لتعزيز دورها بدلًا من استنزاف قدراتها.

[1] رضوان بوهيدل، "استراتيجية الجزائر في الساحل الإفريقي.. بين أمن الحدود وطموحات النفوذ"، **مرجع سبق ذكره.**

الفصل الثاني

أدوات ومظاهر التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي

الفصل الثاني

أدوات ومظاهر التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي

تُعدّ منطقة الساحل إحدى الساحات الجيوسياسية الأكثر حساسية في القارة الإفريقية، حيث تبلورت خلال العقدين الأخيرين كفضاء مفتوح للتنافس الإقليمي بين المغرب والجزائر، في ظل تراجع أنماط النفوذ التقليدية وصعود ديناميات جديدة تتقاطع فيها الاعتبارات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهو تنافس لا يقتصر على بعدٍ ثنائي مباشر، بل يتخذ طابعًا غير مباشر عبر توظيف أدوات متعددة تسعى من خلالها كل دولة إلى تعزيز حضورها الإقليمي، وإعادة إنتاج نفوذها في محيط استراتيجي يشهد تحولات متسارعة.

ويعود هذا التنافس إلى تباين الرؤى الاستراتيجية للمغرب والجزائر تجاه القضايا الإفريقية الكبرى، ولا سيما ما يتصل بمفاهيم الاستقرار الإقليمي، وأدوار الوساطة، وحدود التدخل السياسي والأمني، فضلًا عن اختلاف مقاربات كل طرف لإدارة علاقاته مع القوى الدولية الفاعلة في الساحل.

وفي هذا السياق، تكتسب منطقة الساحل أهمية استراتيجية مضاعفة، ليس فقط باعتبارها امتدادًا جغرافيًا مباشرًا لشمال إفريقيا، بل بوصفها حلقة وصل حيوية بين منطقة المتوسط والعمق الإفريقي، ومجالًا حاسمًا لتقاطعات الأمن والتنمية والنفوذ السياسي، مما جعلها ساحة مركزية لتوظيف أدوات التنافس غير الصلبة، حيث يسعى كل من المغرب والجزائر إلى ترسيخ حضوره عبر الدبلوماسية، وبناء الشراكات السياسية، والانخراط في الأطر الإقليمية، وتقديم نماذج مختلفة لإدارة الأزمات والنزاعات.

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا الفصل إلى تحليل أدوات ومظاهر التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل، من خلال تفكيك الأدوات السياسية التي يعتمدها كل طرف في مقاربته للإقليم، وبيان أوجه الاختلاف والتقاطع بينهما، بما يسمح بفهم أعمق لكيفية توظيف هذه الأدوات في خدمة الأهداف الاستراتيجية لكل دولة، وتأثيرها المحتمل في إعادة تشكيل مستقبل الساحل الإفريقي وتوازناته الإقليمية.

وينقسم الفصل إلى 3 مباحث رئيسية:

1- المبحث الأول: أدوات ومظاهر التنافس السياسي

2- المبحث الثاني: أدوات ومظاهر التنافس الاقتصادي

3 – المبحث الثالث: أدوات ومظاهر التنافس الأمني والعسكري

المبحث الأول

أدوات ومظاهر التنافس السياسي

يمثل التنافس السياسي بين المغرب والجزائر في منطقة الساحل، أحد أبرز العوامل التي تؤثر في ديناميكيات العلاقات الإقليمية في منطقة شمال إفريقيا، وهو تنافس يعود إلى خلفية تاريخية تتعلق بنزاع إقليم الصحراء، الذي شكل نقطة الخلاف الأساسية ومنطلق التنافس بين البلدين منذ سبعينيات القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى تعقيد العلاقات بينهما وحول هذه المنطقة إلى ساحة لتصفية الحسابات الجيوسياسية.

وتتعدد الأدوات السياسية والمظاهر لهذا التنافس، بدءً من المصالح الوطنية لكلا البلدين، مرورًا بتأثيراتهما على الأمن والاستقرار في دول الساحل، وصولاً إلى تداخل الأجندات السياسية الإقليمية والدولية، حيث يركز المغرب على تعزيز مكانته الإقليمية من خلال العمل على بناء علاقات تعاون استراتيجية مع دول الساحل، مستفيدًا من موقعه الجغرافي وموارده الطبيعية ودوره في تطوير مشروعات اقتصادية إقليمية، وفي المقابل، تتبنى الجزائر سياسة مستقلة تركز على الحلول الإقليمية بعيدًا عن التدخلات الخارجية.

ورغم اختلاف أساليب التعامل، يتضح أن المصالح السياسية لكلا البلدين في منطقة الساحل متشابكة، حيث يسعى كل منهما إلى حماية أمنه وتعزيز دوره في تنمية المنطقة، ويشكل التنافس على النفوذ السياسي جزءًا أساسيًا من العلاقات بين المغرب والجزائر، ويؤثر بشكل كبير على استراتيجياتهما في التعاطي مع التحديات السياسية التي تواجهها دول الساحل، ونستعرض من خلال هذا المبحث الأدوات السياسية للبلدين، في محاولة لفهم طبيعة العلاقات بين الدولتين.

وذلك من خلال المطلبين التاليين:

1. المطلب الأول: الأدوات والمظاهر السياسية للمغرب في منطقة الساحل
2. المطلب الثاني: الأدوات والمظاهر السياسية للجزائر في منطقة الساحل

المطلب الأول

الأدوات والمظاهر السياسية للمغرب

ترتكز الأدوات السياسية للمغرب تجاه منطقة الساحل على توظيف الدبلوماسية النشطة لتعزيز التعاون السياسي والتنموي مع دول الإقليم، من خلال دعم الحوار السياسي، وتكريس مقاربات الاستقرار الإقليمي، وربطها بأجندات التكامل الاقتصادي، وفي هذا السياق، عمل المغرب على تعزيز حضوره الدبلوماسي في دول الساحل عبر مبادرات سياسية تستهدف دعم الإصلاحات المؤسسية، وبناء قدرات الحكومات، وتوسيع شبكات التنسيق السياسي، مع تقديم نفسه كفاعل قادر على لعب أدوار الوساطة في النزاعات الإقليمية، بما يعزز صورته كشريك مستقر وموثوق داخل الإقليم.

وتستند هذه المقاربة إلى حزمة من الأدوات السياسية الواضحة، تقوم على احترام سيادة دول المنطقة، وتغليب الحلول الداخلية للنزاعات، وتوسيع قنوات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، فضلًا عن توظيف المغرب لعضويته داخل الأطر الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي، كمنصة لتكريس حضوره الدبلوماسي وتعزيز شرعيته السياسية في الساحل، بما يعكس سعي المغرب إلى بناء شراكة إفريقية قائمة على الحوار، والاحترام المتبادل، والاندماج التدريجي في قضايا الإقليم، بما يسمح له بتعزيز نفوذه السياسي دون الارتكاز إلى أدوات أمنية مباشرة.

أولاً – تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي:

تُجسّد مقاربة المغرب تجاه دول الساحل الإفريقي استراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز المصالح الاقتصادية والجيوسياسية للمملكة، مستندة إلى موقعها الاستراتيجي وإمكاناتها التنموية المتقدمة، ومنذ اعتلاء "الملك محمد السادس" العرش عام 1999، دخلت المملكة المغربية مرحلة جديدة من الانفتاح على القارة الإفريقية، خاصةً على دول الساحل التي تواجه تحديات أمنية وتنموية متشابكة، وقد تبنّت المملكة المغربية سياسة «جنوب–جنوب» كإطار لتعزيز التعاون الثنائي والمؤسساتي، سعيًا لترسيخ حضورها في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو توجه تعزّز بعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي عام 2017 بعد فترة قطيعة مرتبطة بقضية الصحراء. [1]

---

[1] Sarah Feuer, Reda Ayadi, "Twenty Years Under King Mohammed VI (Part 2): Foreign Policy Developments", **Policy Analysis** (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, July 2019) seen in 14 December 2024, available in https://2u.pw/tdOVjYG6

ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

أ. الدبلوماسية الملكية:

تعتبر الدبلوماسية الملكية أحد أدوات ومظاهر السياسة المغربية، فالملك هو المسؤول الأول عن رسم السياسات المغربية، ومن هنا انطلقت التوجهات المغربية نحو تعزيز علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي من خلال سلسلة من الزيارات الملكية التي بدأت مبكرًا منذ عام 2001، حين قام بزيارة مالي، تلتها زيارة إلى النيجر في 2002، وشملت لاحقًا العديد من الزيارات التي وصل مجموعها إلى 43 زيارة رسمية بين عامي 2001 و2016، ضمت دول بوركينافاسو وموريتانيا والسنغال والغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغامبيا والنيجر، ومالي لحضور مراسيم تنصيب الرئيس المالي السابق إبراهيم بو بكر كيتا، وهو ما يعكس استراتيجية الانفتاح التي تبناها المغرب منذ أواخر عهد الملك الحسن الثاني، والتي تركز على تطبيع العلاقات مع دول القارة الإفريقية؛ حتى وإن كانت تتعارض مع بعض المصالح المغربية السابقة، بهدف تعزيز التعاون والإقناع بدل المقاطعة بعد الموافقة على ضم "الصحراء الغربية" كدولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1984. [1]

ب. اتفاقيات دعم وتعاون:

وضمن تحركات المغرب لتعزيز علاقات التعاون مع البلدان الأفريقية بشكل عام كانت اتفاقيات التعاون المشترك، التي ركزت على تعزيز هياكل السلطة وتطوير المؤسسات ودعم مشروعات البنى التحتية والتعليمية والصحية، الأمر الذي ساهم في تحسين الظروف المعيشية وتعزيز الاستقرار في تلك الدول، فمنذ عام 2000 وحتى يوليو 2024، أبرم المغرب ما يقرب من ألف اتفاقية مع الدول الإفريقية، وهي نسبة كبيرة بالمقارنة بـ515 اتفاقية تم توقيعها بين عامي 1956 و1999. [2]

ووظف المغرب خبراته التنموية في شراكات ثلاثية الأطراف لدعم الدول الإفريقية الأقل نموًا، من خلال دوره كوسيط بين القارة الإفريقية وأوروبا، حيث عمل على تعبئة التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف لدعم مشروعات تنموية في دول مثل النيجر وبوركينا فاسو، كما ظهر في البرنامج الخاص للأمن الغذائي بالتعاون

---

[1] عادل موساوي، "علاقة المغرب مع إفريقيا بعد انتهاء القطبية الثنائية"، **رسالة دكتوراه**، (الرباط: جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، 2003) ص 42.

[2] Mahamadou Simpara, “King Mohammed VI: A Quarter Century of Pan-African Leadership”, **Morocco World News** (New York: July 2024) seen in 14 December 2024, available in https://2u.pw/AfkUO1sK

مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بالإضافة إلى التأكيد على التزام المغرب بتعزيز التنمية الإفريقية في قرارات مثل إعلان "الملك محمد السادس" خلال قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا عام 2000 عن إلغاء ديون الدول الإفريقية الأقل نموًا، وإعفاء صادراتها إلى المغرب من الرسوم الجمركية، وهي مبادرة قدم المغرب نفسه من خلالها كشريك موثوق للدول الإفريقية وداعم للتنمية المستدامة.[1]

ج. الشراكة والتقارب:

سعى المغرب لتوسيع نفوذه الإقليمي في منطقة الساحل من خلال تعزيز علاقات الشراكة والتعاون مع المنظمات الإفريقية، فبعد عودته إلى الاتحاد الإفريقي في عام 2017، بدأ في تطوير شراكات مع تكتلات إقليمية مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، فقد قدم في فبراير من نفس العام قدم طلبًا الانضمام إلى ECOWAS، وتمت الموافقة عليه مبدئيًا في يونيو 2017، بالإضافة إلى ذلك، عمله على تعميق علاقاته مع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC) عبر تطوير شراكة استراتيجية وإنشاء اتفاقيات للتجارة الحرة، مما يعزز من فرصه الاقتصادية والسياسية في وسط القارة. [2]

وحمل خطاب "الملك محمد السادس"، إلى القمة الاستثنائية لمجموعة دول الساحل والصحراء في 13 أبريل 2019، مجموعة من الرسائل [3]، صاغت مرتكزات الرؤية المغربية تجاه الساحل الأفريقي، فقد اعتبر العاهل المغربي التعاون بين الرباط ودول المنطقة أولوية استراتيجية، مع التأكيد على أهمية تحويل تجمع دول الساحل والصحراء إلى منصة فعالة للتكامل الإقليمي عبر إرساء هياكل مؤسساتية قوية، مثل: المجالس الدائمة للسلم والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجيات مشتركة تشمل مكافحة الإرهاب، تعزيز الأمن، وتطوير التنمية البشرية، مما يعزز من قدرة الدول الأعضاء على تحقيق الاستقرار والازدهار المشترك. [*]

---

[1] Joseph Daher, "Morocco's Regional Ambitions in Sub-Saharan Africa: Royal Diplomacy" **Fondation pour la Recherche Stratégique**, (Paris: Levallois-Perret, February 2018. P. 4 - 6.

[2] **idem.**

[3] الرئاسة المغربية، **خطب جلالة الملك 403.. نص الرسالة التي وجهها جلالة الملك إلى القمة الاستثنائية لمجموعة دول الساحل والصحراء**، الرباط: 2019.

[*] **حدد العاهل المغربي 6 محاور لتحقيق الهدف الاستراتيجي لبلاده**، وهي: (تعزيز فعالية وكفاءة الأجهزة التنفيذية، وإرساء مختلف الهياكل المؤسساتية المنصوص عليها في المعاهدة المنقحة لتجمع دول (س – ص)، لاسيما المجلس الدائم للسلم والأمن، والمجلس الدائم المكلف بالتنمية المستدامة وإعداد استراتيجية للتنمية البشرية في فضاء الساحل والصحراء، وبرامج

ثانيًا – إتمام جهود الوساطة:

اضطلع المغرب بدور محوري في جهود الوساطة بمنطقة الساحل، مستفيدًا من موقعه الجيوسياسي ونفوذه الدبلوماسي لتيسير الحوار وتسوية النزاعات، وتركزت وساطاته في دول مثل مالي والنيجر وموريتانيا وغينيا وليبيا، حيث حرص على الظهور كوسيط محايد يسعى لتعزيز الاستقرار والتكامل الإقليمي، وذلك من خلال مشاركته في محادثات السلام بين الحكومة المالية والحركة الوطنية لتحرير أزواد عام 2012، فضلًا عن إسهامه في إنجاح اتفاق واغادوغو لعام 2010 الذي أنهى الأزمة السياسية في غينيا، وجسّد استقبال المغرب للزعيم الغيني موسى داديس كامارا للعلاج عقب محاولة الانقلاب لحظة فارقة مكّنت من استئناف الحوار الداخلي، ما عزّز صورة المغرب كفاعل دبلوماسي فاعل يسعى لترسيخ السلام والتنمية المستدامة في الساحل، وتوطيد روابطه الثنائية والمتعددة الأطراف داخل القارة الإفريقية. [1]

المطلب الثاني

الأدوات والمظاهر السياسية للجزائر

ترتكز الأدوات السياسية للجزائر في منطقة الساحل، منذ تولي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الحكم عام 1999 وصولًا إلى عهد الرئيس "عبد المجيد تبون"، على توظيف الدبلوماسية بوصفها الأداة المركزية لإدارة التفاعلات الإقليمية وتعزيز الاستقرار السياسي في دول الجوار، معتمدة في ذلك على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية كمرتكز سياسي ناظم، مع تفعيله عمليًا عبر أدوات الدبلوماسية الوقائية والوساطة السياسية لتسوية النزاعات، لا سيما في بؤر التوتر الممتدة في شمال مالي والمناطق المتاخمة لحدودها الجنوبية.

ووظّفت الجزائر حضورها داخل الأطر الإقليمية الإفريقية، من خلال دعم آليات التعاون متعدد الأطراف مثل مجموعة دول الساحل الخمس، والتأكيد على مقاربة إفريقية قائمة على الحلول التوافقية والتسويات السلمية، بما مكّنها من تعزيز نفوذها السياسي الإقليمي، وترسيخ صورتها كفاعل محوري يسعى إلى تقليل التوترات، وضبط مسارات الاستقرار السياسي، ومنع تدويل أزمات الساحل على نحو يُهدد مصالحها الاستراتيجية.

لإدماج الشباب والتنزيل الفعلي لاستراتيجية مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وتفعيل استراتيجية الأمن والتنمية لتجمع دول (س – ص) (2015–2050)، وإعداد سياسة مشتركة حول أمن الحدود واعتماد خطة عمل تنفيذية).

[1] العربي بن رمضان، " المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، **مركز الأفارقة للدراسات والاستشارات** (أبوجا: ديسمبر 2016) تم الاطلاع في 14 ديسمبر 2024 متاح على (https://alafarika.org/ar/4451/)

وتعتمد في ذلك على مجموعة من الأدوات:

أولًا: تعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية:

ترتكز التوجهات الجزائرية في إفريقيا، لا سيما في إقليم الساحل، على مبادئ تشكّلت منذ الاستقلال عام 1962، في مقدمتها دعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها، إلى جانب الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واعتماد التسويات السلمية للنزاعات، وهي مبادئ ارتبطت تاريخيًا بإدراك الجزائر لبيئتها الإقليمية، حيث يُنظر إلى الساحل بوصفه امتدادًا مباشرًا لأمنها القومي بحكم التداخلات الجغرافية والروابط التاريخية، ما جعله مجالًا مركزيًا لحضورها الإقليمي، وانطلاقًا من هذا الإدراك، تطورت مقاربتها تدريجيًا من نهج تحرري ذي طابع أيديولوجي ساد مرحلة ما بعد الاستقلال، إلى مقاربة أكثر واقعية منذ مطلع الألفية، خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ اتجهت نحو تعزيز البعد الأمني في التعامل مع تحديات الإرهاب وعدم الاستقرار، دون أن يعني ذلك التخلي عن ثوابتها التقليدية، بل إعادة توظيفها بما يحافظ على أولوية الحلول السلمية ويعزز أنماط التعاون الإقليمي. [1]

وشهد النشاط السياسي والدبلوماسي في الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى 2022 حركية ملحوظة نتيجة التحولات الإقليمية التي شهدتها مناطق الجوار، دفعت إلى إعادة تقييم سياساتها وتفكيرها في الأساليب المناسبة للتعامل مع هذه المتغيرات، حيث انتهجت سياسة الصمت تجاه بعض القضايا خلال عهد بوتفليقة، فظهرت تحركات مكثفة نحو دول الجوار الجغرافي مثل: النيجر، وموريتانيا، ومالي، معتمدة على توجه يقوم على العمق الاستراتيجي، بما يمنحها حرية الحركة، استنادًا إلى موقعها الجغرافي، يضعها في عمق دول الساحل. [2]

وتعتمد الجزائر في تعاملها مع دول الساحل الأفريقي، على مقاربتين رئيسيتين، الأولى تعتمد النهج الثنائي من العلاقات مع دول منطقة الساحل في مجالات السياسة والدبلوماسية والأمن، واستغلال أدواتها الاقتصادية لتحقيق تواجد في مناطق استراتيجية، بما يساهم في دعم دول منقطة الساحل، خاصة مالي، الدولة المتاخمة لحدودها الجنوبية، بينما تنطلق المقاربة الثانية من تحقيق الانخراط في أطر استراتيجية متعددة الأطراف، حيث سعت إلى تشكيل تحالفات إقليمية ودولية تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار في

---

[1] Alexandra Hallqvist, and Bitte Hammargren. "Navigating in a complex neighborhood – Algeria's responses to security challenges in Libya and the Sahel", (Stockholm: Swedish Defence Research Agency, April 2020). pp. 17 – 19.

[2] Muhammed Tandogan, Omar Bouacha, " The Algerian Security Approach Towards the Sahel Region: Case of Mali (Sahil Bölgesinde Cezayir'in Güvenlik Yaklaşımı: Mali Örneği)" **Turkiyat Mecmuasi** (Istanbul: Istanbul University Press c.271/,2017), p307.

المنطقة، مثلما حدث في جهود الوساطة التي تبنتها لحل الصراع في مالي ما بعد 2012، في إشراك الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، ودول بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد. [1]

ثانيًا – تحقيق الاستقرار وجهود الوساطة:

تعمل الجزائر على تعزيز الاستقرار الإقليمي في منطقة الساحل من خلال تبني مجموعة من الاستراتيجيات والمبادرات التي تهدف إلى تحقيق السلام ومواجهة التحديات المتفاقمة، منطلقة من رؤية تقوم على الالتزام بمجموعة من المبادئ تركز عليها الجزائر في سياستها الخارجية، تضمن لها دورًا فعالًا ومؤثراً في حل النزاعات وبناء الثقة مع دول الجوار، يستند النهج الجزائري في المنطقة إلى التزامها بتوجهاتها الخارجية، ويبرز ذلك من خلال ما يلي:

أ. جهود التوصل لاتفاق تهدئة في شمال مالي:

لعبت الوساطة الجزائرية دورًا محوريًا في تسوية النزاعات داخل منطقة الساحل، إذ اعتمدت على مبدأ التسوية السلمية كأداة رئيسية لمعالجة الخلافات وتحقيق الاستقرار الإقليمي، وهو ما تجسد في جهود الجزائر للتوسط بين الأطراف المتنازعة في شمال مالي، ما أفضى إلى توقيع اتفاقيات سلام أسهمت في تهدئة الأوضاع وتعزيز الأمن في المنطقة، ومن أبرز هذه الاتفاقيات "اتفاق السلم والمصالحة في مالي"، المعروف إعلاميًا بـ"اتفاق الجزائر"، والذي نتج عن مفاوضات استضافتها العاصمة الجزائرية في مارس 2015 بين الحكومة المركزية في مالي وعدد من الحركات الأزوادية، من بينها الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والتنسيقية من أجل شعب أزواد، والمجلس الأعلى لتوحيد أزواد، وعدة فصائل أخرى، وذلك عقب موجة العنف التي شهدتها البلاد عام 2012. [2]

وتركز الجزائر على تعزيز التعاون الثنائي مع دول الجوار من خلال تطوير العلاقات الدبلوماسية وتوقيع الاتفاقيات المشتركة، بهدف تعزيز التنسيق السياسي وتبادل الخبرات، من خلال أطر استراتيجية إقليمية تعزز من التعاون خاصة في المجالات الأمنية ومكافحة الإرهاب، مع إبراز أهمية إيجاد حلول إقليمية

---

[1] سمير قط، "السياسة الخارجية الجزائرية فى إفريقيا المبادئ، الأسس والتطورات"، **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، العدد 32، يونيو 2017)، ص 47.

[2] **المرجع السابق**، ص 49.

للأزمات، انطلاقًا من قناعتها بأن التدخلات الخارجية غالبًا ما تؤدي إلى تفاقم الأزمات بدلاً من حلها، لذلك، تشدد على دعم دول المنطقة للتعامل مع مشاكلها بنفسها مع تقديم الدعم اللازم لتعزيز هذه الجهود. [1]

وبرز ذلك من خطابات وزير الخارجية السابق "رمطان لعمامرة"، بالتأكيد على مركزية الدور القيادي للجزائر في إفريقيا، مستندًا إلى تاريخها كداعم أساسي لحركات التحرر والوحدة القارية، وهو ما ظهر من خلال خطابه عقب تسلمه مهامه على رأس الدبلوماسية الجزائرية في يوليو 2021 – بداية حقبته الثالثة– حيث أكد التزام بلاده بتعزيز الأمن والاستقرار في القارة، ولعب دور محوري في إدارة الأزمات بالقارة الإفريقية، كفاعل أساسي يعمل على تصدير السلام والاستقرار إلى بؤر التوتر في القارة، بالتركيز على منطقة الساحل، باعتباره يمثل العمق الاستراتيجي لبلاده. [2]

ب. العمل على إعادة المسار الديمقراطي في النيجر:

اتخذت الجزائر موقفًا متوازنًا تجاه أزمة النيجر التي اندلعت في أعقاب الانقلاب العسكري يوم 26 يوليو 2023، حيث أعلنت دعمها للشرعية الدستورية للرئيس محمد بازوم، مع رفض التدخل العسكري من قبل دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا "إيكواس" لما يسببه أي تدخل مسلح من تهديد حدودها الجنوبية التي تمتد لأكثر من 951 كيلومتراً، وبالتالي دفعت منذ بداية الأزمة بمبادرات دبلوماسية لتهدئة التوترات، ومنع تصعيد الأزمة التي قد تضيف عبئًا أمنيًا واقتصاديًا إلى جيرانها المضطربين مثل ليبيا ومالي وتونس. [3]

وارتكزت جهود الوساطة الجزائرية على مبادرات سلمية تضمنت فترة انتقالية مدتها ستة أشهر لإعادة المسار الديمقراطي، بمشاركة الأطراف النيجيرية كافة دون إقصاء، وبدعم من شركاء دوليين، مثل: الولايات المتحدة، التي ترى في الدور الجزائري وسيلة لتجنب التدخل العسكري، وانعكست هذه التحركات في جولات دبلوماسية قادها وزير الخارجية الجزائري، والتي ساهمت في تأخير أي عمل عسكري محتمل من دول

---

[1] عبدالقادر عبد العالي, "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** (الجزائر: جامعة مستغانم، العدد 7، يوليو 2014). ص ص 19 – 20.

[2] "الجزائر: ستون سنة من الخبرة في مجال الوساطة في النزاعات بإفريقيا" **وكالة الأنباء الجزائرية** (الجزائر: 19 نوفمبر 2022) تم الاطلاع في 30 ديسمبر 2024 متاح على الرابط:: (https://www.aps.dz/ar/134851)

[3] صافيناز محمد أحمد، " الجزائر وأزمة النيجر.. الوساطة الدبلوماسية بين الفرص والتحديات"، **مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سبتمبر 2023) تم الاطلاع في 6 يناير 2025، متاح على الرابط:: (https://acpss.ahram.org.eg/20989)

"إيكواس"[1]، ما أعطى فرصة للحل السلمي، وبالتالي أعلنت في 2 أكتوبر من العام 2023 عن قبول العسكريين النيجيريين للوساطة، الذين ردوا بإمكانية دراسة العرض الجزائري، وحصر تحديد المدة الانتقالية لتسليم السلطة في يدهم، والتي سبق وحددها قائد المجلس العسكري الحاكم في النيجر عبد الرحمن تياني، في 19 أغسطس من العام نفسه بـ 3 سنوات [2]

وتحركت الجزائر للوساطة في النيجر مدفوعة بمخاوفها الأمنية والاقتصادية نتيجة تدهور الأوضاع في النيجر، أبرزها احتمال تصاعد النشاطات غير النظامية مثل تهريب البشر والمخدرات، وتزايد أعداد اللاجئين، مما يضغط على موارد الدولة، كما قد يتسبب التصعيد العسكري في تعطيل مشاريع اقتصادية استراتيجية، مثل: خط الغاز العابر للصحراء، والذي يعد حيويًا للصادرات الجزائرية إلى أوروبا، بالإضافة إلى خلق بؤرة جديدة للصراعات الإقليمية التي قد تورط الجزائر بشكل غير مباشر، ناهيك عن تأكيد دورها كفاعل إقليمي يسعى للحفاظ على استقرار منطقة الساحل، حيث تملك الجزائر تاريخًا من النجاح في حل أزمات مشابهة.[3]

---

[1] "الجزائر تعلن قبول النيجر لوساطتها القائمة على "مرحلة انتقالية" مدتها ستة أشهر ؟" **وكالة فرانس 24** (باريس: أكتوبر 2023) تم الاطلاع في 6 يناير 2025، متاح على الرابط: (https://www.france24.com/ar/)

[2] "ماذا تضمن رد النيجر على إعلان الجزائر قبول وساطتها لإيجاد حل سياسي للأزمة؟" **وكالة فرانس 24** (باريس: أكتوبر 2023) تم الاطلاع في 6 يناير 2025، متاح على الرابط:: https://www.france24.com/ar/)

[3] صافيناز محمد أحمد، " الجزائر وأزمة النيجر.. الوساطة الدبلوماسية بين الفرص والتحديات"، **مرجع سبق ذكره**.

المبحث الثاني

الأدوات والمظاهر الاقتصادية والثقافية

يعتمد المغرب والجزائر على محددات اقتصادية مختلفة في تعاملهما مع منطقة الساحل، حيث يسعى كل منهما إلى تعزيز نفوذه الإقليمي عبر أدوات اقتصادية تعكس أولوياته الاستراتيجية، ويرتكز المغرب على الاستثمارات المباشرة والاندماج في المشاريع التنموية الإقليمية، بينما توظف الجزائر مواردها الضخمة في قطاع الطاقة والبنية التحتية لتعزيز الروابط الاقتصادية مع دول الساحل، وهو تباين يعكس حالة التنافس القائمة بين البلدين حيث تحاول كل منهما تأمين موقعها في المشهد الاقتصادي للمنطقة، ما يؤثر على توازنات القوى داخل الساحل الإفريقي.

ويركز المغرب على دينامية اقتصادية قائمة على الاستثمارات الخاصة والانخراط في المبادرات التنموية لتعزيز حضوره في الساحل، وهي استراتيجية تعتمد على توسيع أنشطة الشركات المغربية في مجالات البنوك، والاتصالات، والصناعات الزراعية، ما يسهم في بناء علاقات اقتصادية متينة مع دول المنطقة، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الترابط الاقتصادي عبر توقيع اتفاقيات تعاون، والمساهمة في مشاريع البنية التحتية، وطرح مبادرات تنموية، مستفيدًا من موقعه الجغرافي وعلاقاته السياسية لتعزيز دوره كمحور اقتصادي في غرب إفريقيا.

في المقابل، تعتمد الجزائر على توظيف مواردها الطبيعية واللوجستية في رسم سياستها الاقتصادية تجاه الساحل، وتركز على جعل المنطقة سوق لمنتجاتها، وتصدير المواد الأساسية كالوقود ومواد البناء، إلى جانب تطوير البنية التحتية من خلال مشاريع الربط الكهربائي وإنشاء طرق تجارية جديدة، بالإضافة إلى ضبط الأسواق الحدودية وتنظيم التجارة، بما يحد من النشاطات غير الرسمية ويعزز الاستقرار الاقتصادي، كذلك العمل على توسيع صادراتها من الطاقة وتمويل مشاريع تنموية تسهم في تحسين الظروف الاقتصادية لدول الساحل، في إطار رؤيتها التي تربط بين التنمية والاستقرار الأمني في المنطقة.

ونتناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: الأدوات والمظاهر الاقتصادية والثقافية للمغرب
- المطلب الثاني: الأدوات والمظاهر الاقتصادية والثقافية للجزائر

المطلب الأول

الأدوات الاقتصادية والثقافية للمغرب

تعتمد السياسة الاقتصادية للمغرب تجاه منطقة الساحل على مزيج من الاستثمارات المباشرة، والتعاون التنموي، وتعزيز النفوذ التجاري، مما يجعلها أداة استراتيجية لتعميق الحضور المغربي في الإقليم، ويرتكز هذا التوجه على تطوير البنية التحتية، ودعم المشاريع الطاقية، وتوسيع نطاق المبادلات التجارية الرسمية وغير الرسمية، مما يساهم في ربط الاقتصاديات الساحلية بالمنظومة الاقتصادية المغربية، كذلك يشكل القطاع المالي والمصرفي ركيزة أساسية، حيث تعمل المؤسسات المغربية على توسيع نفوذها في المنطقة، مستفيدة من التسهيلات الائتمانية والتمويلية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز الاندماج الاقتصادي مع دول الساحل.

أولًا – تحفيز التبادل التجاري:

يعتمد المغرب على التجارة والاستثمار لتعزيز نفوذه في منطقة الساحل، مستفيدًا من شبكاته اللوجستية واتفاقياته الاقتصادية وموقعه كمحور تجاري بين إفريقيا وأوروبا، تسهم استراتيجيته في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي عبر تشجيع الشركات الوطنية على دخول أسواق الساحل، ما يعزز الاستقرار من خلال التنمية المستدامة، ويشكل التبادل التجاري أداة رئيسية في حضور المغرب الاقتصادي بالمنطقة، حيث يصدر السلع والخدمات مستغلًا تنامي الطلب على منتجاته، خاصة في الأغذية والصناعات التحويلية، كما تعزز اتفاقيات التجارة والبنية التحتية المتطورة، مثل الموانئ والخطوط اللوجستية، قدرة المغرب التنافسية إقليميًا ودوليًا.

ونستعرض فيما يلي أبرز مؤشرات التبادل التجاري بين المغرب وعدد من دول الساحل (عينة مختارة):

أ. **نيجيريا:**

يسعى المغرب لتعزيز تعاونه الاقتصادي مع نيجيريا، مستهدفًا رفع التبادل التجاري إلى 2.5 مليار دولار سنويًا، رغم أن نسبته لم تتجاوز 1.88% خلال السنوات الخمس الماضية، ما يعكس محدودية التكامل الاقتصادي بين البلدين. وفي مارس 2025، عُقدت مباحثات استراتيجية لتوسيع التعاون، مع التركيز على قطاعات النفط والغاز، الزراعة، الاتصالات، والتكنولوجيا المالية. كما يُتوقع أن يسهم إطلاق خط بحري

مباشر بين البلدين في خفض تكاليف الشحن وتعزيز التجارة، ما يسهل تدفق المنتجات بين الأسواق المغربية والنيجيرية.[1]

وشهد التبادل التجاري بين المغرب ونيجيريا تقلبات كبيرة خلال العقدين الماضيين، إذ بلغ متوسط المبادلات السنوية 31.4 مليون دولار، مع تحولات حادة في الميزان التجاري تعكس اعتماد المغرب المتزايد على الواردات النيجيرية، خصوصًا في قطاع الطاقة، فقد شهد الميزان عجزًا كبيرًا في 2010 عند −126.1 مليون دولار، قبل أن يتحسن تدريجيًا ويصل إلى فائض قياسي 146.3 مليون دولار في 2022، مدفوعًا بزيادة صادرات المغرب من الأسمدة والمنتجات الكيميائية؛ لكن عام 2023 سجل تراجعًا بنسبة 53.7% إلى 67.7 مليون دولار نتيجة التباطؤ الاقتصادي وتقلبات الأسعار، وتتركز صادرات المغرب على الأسمدة والمنتجات الغذائية، في حين تعتمد نيجيريا على النفط الخام والمعادن والمنتجات الزراعية، ما يؤكد دورها كمصدر رئيسي للموارد الطبيعية التي يستند إليها الاقتصاد المغربي ويبرز أهمية تطوير استراتيجيات تجارية مستقرة لتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين. [2]

ويعكس التبادل التجاري بين المغرب ونيجيريا سعي المغرب لتعزيز صادراته، لكنه يواجه تحديات بسبب العجز التجاري واعتماده على واردات الطاقة النيجيرية، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط. يستوجب هذا الوضع تنويع الصادرات وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المغربية لتعزيز الحضور الاقتصادي في إفريقيا، كما تؤكد التقلبات التجارية الحاجة إلى توسيع التعاون في قطاعات الصناعة، الزراعة، والخدمات المالية لضمان تكامل اقتصادي مستدام، إلى جانب تعزيز الاستثمارات المتبادلة لتحقيق شراكة أكثر توازنًا واستقرارًا.

ب. مالي:

شهد التبادل التجاري بين المغرب ومالي تقلبات ملحوظة خلال العقدين الماضيين، إذ بلغ متوسط المبادلات السنوية 52.8 مليون دولار. فقد سجل 6.9 مليون دولار في 2004، ثم ارتفع إلى 17 مليون دولار في 2007 بمعدل نمو 32.7%، مع تراجع إلى 14 مليون دولار في 2009 (−22.7%)، قبل أن يشهد قفزة استثنائية بنسبة 250.8% في 2010 ليصل إلى 49.3 مليون دولار، ما يعكس تأثير تعزيز

---

[1] عماد السعيدي، "نيجيريا والمغرب.. خطة طموحة لرفع التبادل التجاري إلى 2.5 مليار دولار"، **جريدة ديتافور** (الرباط: مارس 2025) تم الاطلاع في 13 مارس 2025 متاح على (https://detafour.com/%D9%86%D9)

[2] Bilateral trade between Morocco and Nigeria" (2004 – 2023), **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?)

الشراكات الاقتصادية بين البلدين، واستمر هذا النمو ليصل إلى 62 مليون دولار في 2014 (+67.1%)، قبل أن يتذبذب بين 2017 و2019 بفعل التغيرات الاقتصادية والإقليمية، مع انخفاض نسبته 15.9% و7.5% على التوالي، واستعادت المبادلات زخمها في 2021 بارتفاع 73.9% إلى 108 مليون دولار، أعلى مستوى خلال العقدين، قبل أن تتراجع 8.2% في 2023، كما تتركز الصادرات المغربية على المنتجات الكيميائية والغذائية والمعدات الكهربائية، بينما تعتمد مالي على القطن الخام والمعادن، ما يشير إلى أهمية تبني استراتيجيات مستدامة لتعميق التكامل التجاري وتقليل التأثر بالتقلبات الإقليمية. [1]

وتعكس هذه المؤشرات تحسنًا ملحوظًا في أداء التجارة المغربية تجاه مالي، خاصة بعد تحول الميزان التجاري إلى فائض في 2023، ومع ذلك، فإن استمرار هذا الاتجاه يتطلب تعزيز الصادرات المغربية وتنويعها، إلى جانب معالجة أي معوقات تنظيمية أو لوجستية قد تؤثر على تدفق السلع بين البلدين، كما أن الاعتماد الكبير على المواد الأولية في الواردات يفرض تحديات على المغرب لضمان استقرار ميزانه التجاري مع مالي في السنوات المقبلة.

ج. موريتانيا:

يسعى المغرب لتعزيز التعاون الاقتصادي مع موريتانيا عبر رفع مستوى المبادلات التجارية والاستثمارية، مستفيدًا من الفرص في السوق الموريتانية. رغم بلوغ التبادل التجاري 300 مليون دولار في 2022 (+58%)، ويرى المغرب أن الرقم لا يعكس الطموحات، ما يستدعي سياسات أكثر فاعلية لتكثيف التجارة، خاصة بعد انعقاد اللجنة العليا المشتركة التي أرست أسسًا جديدة للتعاون الاقتصادي، وقد شهد التبادل التجاري نموًا متواصلًا خلال العقدين الماضيين، من 20.1 مليون دولار في 2004 إلى 319.3 مليون دولار في 2023، مع بعض التراجع المؤقت نتيجة جائحة كورونا، وهو ما يعكس تنامي الاعتماد المتبادل بين البلدين، كما تتركز الصادرات المغربية على المنتجات الزراعية والكيميائية والمعدات الكهربائية، في حين تستورد المغرب الأسماك والمعادن الخام والمنتجات النسيجية، ما يؤكد التكامل الاقتصادي وأهمية تبني استراتيجيات مستدامة لتعزيز التعاون التجاري بين البلدين. [2]

---

[1] "Bilateral trade between Morocco and Mali" (2014 – 2023), **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx)

[2] "Bilateral trade between Morocco and Mauritania" (2004 – 2023), **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?)

وتعكس هذه المؤشرات تنامي الشراكة الاقتصادية بين البلدين، لكنها في الوقت نفسه تبرز الحاجة إلى تنويع المبادلات التجارية، خاصة في القطاعات الصناعية والخدمية، لتعزيز التكامل الاقتصادي، كما أن استمرار التوسع في التجارة الثنائية يتطلب تطوير البنية التحتية اللوجستية وتحفيز الاستثمارات المشتركة لضمان استدامة النمو التجاري، مما يعزز دور المغرب وموريتانيا كمحورين اقتصاديين في منطقة الساحل.

د. تشاد:

وشهد التبادل التجاري بين المغرب وتشاد تقلبات كبيرة خلال العقدين الماضيين، إذ بلغ متوسط المبادلات السنوية 4.8 مليون دولار بين 2004 و2023، وعلى الرغم من بعض التراجع المتكرر نتيجة ضعف الاستمرارية في التدفقات التجارية، شهدت المبادلات التجارية فترات نمو ملحوظة، مع ارتفاعها إلى 8.8 مليون دولار في 2008 ثم محاولات استعادة الاستقرار خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت 6.8 مليون دولار في 2023، وتتركز الصادرات المغربية على الآلات والمعدات الكهربائية والمنتجات الصيدلانية والمحضرات الغذائية، ما يعكس اعتماد السوق التشادية على التكنولوجيا والصناعات المغربية، بينما تظل واردات المغرب من تشاد محدودة، ما يشير إلى خلل في الميزان التجاري وغياب التنوع في المبادلات، ويبرز الحاجة إلى استراتيجيات لتعزيز التكامل الاقتصادي المستدام بين البلدين. [1]

ويشير هذا النمط من التبادل التجاري إلى الحاجة لتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية بين المغرب وتشاد، سواء عبر تعزيز الصادرات التشادية إلى المغرب أو من خلال إنشاء شراكات استثمارية مستدامة، ورغم التحسن في بعض الفترات، إلا أن التبادل التجاري لا يزال محدودًا، مما يستوجب تطوير سياسات اقتصادية أكثر تكاملًا تضمن استقرار التدفقات التجارية وتعزز الاندماج الاقتصادي بين البلدين.

ثانيًا – تعزيز التدفقات المباشرة للاستثمار

يسعى المغرب لتعزيز استثماراته المباشرة في منطقة الساحل من خلال التركيز على البنية التحتية، الطاقة، الزراعة، والخدمات المالية، باعتبارها محركات أساسية للتنمية والتكامل الإقليمي، ويركز هذا التوجه على تمويل المشاريع الكبرى وتشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاعات مثل الاتصالات، النقل، والتمويل الرقمي، مستفيدًا من مكانة الدار البيضاء كمركز مالي يجذب التمويلات، ولضمان استدامة هذه الاستثمارات، تعزز المملكة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، ما يسهم في خلق بيئة أعمال مستقرة ويحد من مخاطر الاستثمار. ونستعرض فيما يلي أبرز مؤشرات التبادل التجاري بين المغرب وعدد من دول الساحل (عينة مختارة):

---

[1] "Bilateral trade between Morocco and Chad" (2004 – 2023), **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx).

أ. تشاد:

شهدت الاستثمارات المغربية في تشاد بين 2014 و2022 تقلبات حادة، إذ ارتفعت من 0.12 مليون دولار في 2014 إلى 7.43 مليون دولار في 2017، ما يعكس تصاعد الاهتمام بالسوق التشادية، قبل أن تتراجع إلى −1.28 مليون دولار في 2018، مؤشرًا على انسحابات أو إعادة هيكلة المشاريع، ثم سجلت قفزة كبيرة إلى 120.62 مليون دولار في 2019 بدعم مشاريع كبرى في الخدمات المالية والاتصالات، لكنها سرعان ما تراجعت إلى −2.32 مليون دولار في 2020، ووصلت إلى −19.59 مليون دولار في 2022، ما يعكس هشاشة بيئة الأعمال وتأثرها بالتقلبات السياسية والاقتصادية، وتكاد الاستثمارات الزراعية تصل إلى 0.08 مليون دولار في 2022، في حين غابت الاستثمارات الصناعية، ما يشير إلى تركيز غير متوازن على الخدمات دون تنويع القطاعات الإنتاجية، وهو ما يكشف عن الحاجة إلى إعادة النظر في الاستراتيجية المغربية عبر تنويع الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة، وتعزيز القطاعين الزراعي والصناعي، لضمان استدامة النفوذ الاقتصادي في تشاد وتقليل التعرض للمخاطر. [1]

ب. نيجيريا:

وشهدت الاستثمارات المغربية في نيجيريا بين 2014 و2022 تذبذبًا واضحًا، حيث سجلت 59.81 مليون دولار في 2015، قبل أن تنخفض إلى 1.12 مليون دولار في 2016، استمرت التقلبات خلال السنوات اللاحقة، إذ بلغت 4.44 مليون دولار في 2017، ثم تراجعت إلى 0.21 مليون دولار في 2019. منذ 2020، سجلت الاستثمارات ارتفاعًا تدريجيًا، حيث وصلت إلى 6.11 مليون دولار، ثم 7.79 مليون دولار في 2021، و16.34 مليون دولار في 2022، ويعكس هذا التغير في حجم الاستثمارات عوامل مختلفة، منها البيئة التنظيمية والعلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتركزت الاستثمارات المغربية في القطاعات الخدمية، مثل التمويل والاتصالات، مع وجود فرص غير مستغلة في مجالات أخرى، مثل الزراعة والطاقة. [2]

ج. النيجر:

شهدت الاستثمارات المغربية في النيجر بين 2014 و2022 تذبذبًا حادًا، حيث سجلت 0.24 مليون دولار في 2014، لكنها غابت تمامًا في 2015، ثم تراجعت إلى −8.16 مليون دولار في 2016، ما يشير

---

[1] "Moroccan direct investments in Chad (2014-2022), **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.investmentmap.org/investment/).

[2] "Moroccan direct investments in Nigeria (2014-2022)", **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.investmentmap.org/investment).

إلى انسحاب بعض الشركات أو إعادة هيكلة المشاريع، واستمرت التدفقات الاستثمارية في التراجع، إذ بلغت −8.42 مليون دولار في 2018، وسجلت أدنى مستوى لها في 2019 عند −22.56 مليون دولار، ما قد يعكس عقبات تنظيمية أو قانونية، وفي 2020 و2021، بقيت الاستثمارات في النطاق السلبي عند −13.58 و−13.13 مليون دولار على التوالي، قبل أن تتحسن نسبيًا في 2022 مسجلة −6.2 مليون دولار، ما قد يشير إلى استقرار جزئي دون انتعاش حقيقي، وتعكس هذه الاتجاهات تحديات متعددة، مثل غياب سياسات تحفيزية واضحة، وضعف البنية التحتية، وتراجع الاهتمام المغربي بالسوق النيجرية، وهو الأمر الذي يتطلب تعزيز العلاقات الاقتصادية، وتحسين الحوافز، والتركيز على قطاعات أكثر استقرارًا مثل الطاقة المتجددة والزراعة والخدمات اللوجستية، إلى جانب إصلاحات اقتصادية وهيكلية لتسهيل دخول الشركات المغربية وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار. [1]

ثالثًا – تعزيز التنمية والتكامل الإقليمي:

منذ عام 1999، تبنى المغرب استراتيجية اقتصادية شاملة لتعزيز حضوره في منطقة الساحل، عبر التركيز على التنمية والتكامل الاقتصادي، ارتكزت هذه الاستراتيجية على تعزيز التنمية والاستثمار في القطاعات الحيوية مثل البنية التحتية، الزراعة، الطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، بما يحقق التنمية المستدامة ويعزز الاستقرار الإقليمي، وذلك ضمن مساعيه إلى تعميق علاقاته مع دول الساحل، وتقوية التعاون الاقتصادي، بهدف الحد من التحديات التي تواجه المنطقة، مثل الفقر، الهشاشة الاقتصادية، والاضطرابات الأمنية.

أ. المبادرة الأطلسية:

تأتي المبادرة الأطلسية التي أطلقها المغرب في نوفمبر 2023 ضمن رؤية استراتيجية لتعزيز نفوذه الاقتصادي والسياسي في منطقة الساحل، من خلال توفير منفذ بحري للدول غير الساحلية مثل مالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو، بما يعزز تكاملها الاقتصادي مع الأسواق العالمية، وهي مبادرة تعتمد على تطوير شبكة بنية تحتية ولوجستية متقدمة تُسهّل حركة البضائع وترابط دول الساحل بالمحيط الأطلنطي، ما يتيح لها تنويع اقتصاداتها وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يتطلع المغرب إلى تعويض فشل انضمامه إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وخلق بديل إقليمي يمكنها من لعب دور اقتصادي محوري في الساحل، مع تقوية علاقاتها بالدول التي انسحبت من إيكواس مثل: مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وهو ما

---

[1] "Moroccan direct investments in Niger (2014-2022)", **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.investmentmap.org/investment).

يمنحه فرصة لإعادة رسم خريطة النفوذ الاقتصادي في المنطقة، خصوصًا في ظل تنافسه مع الجزائر التي تعمل على ترسيخ نفوذها عبر تحالفات إقليمية مضادة. [1]

يسعى المغرب عبر "المبادرة الأطلسية" إلى تعزيز استثماراته في القطاعات الحيوية منخفضة التمويل بدول الساحل، مثل: الصناعات التحويلية والزراعة والطاقة والخدمات المالية، وأسهمت الشركات المغربية في تحقيق اختراقات ملموسة بالمنطقة، حيث ارتفعت صادرات المغرب إلى إفريقيا من 300 مليون دولار عام 2004 إلى أكثر من 3 مليارات دولار عام 2024، فيما تجاوزت عائدات الاستثمارات 2.5 مليار دولار، مع تركيز خاص على مالي كثالث أكبر وجهة للاستثمارات المغربية بالقارة، ويتطلع المغرب من خلال ذلك إلى ترسيخ مكانته كأكبر مستثمر إفريقي. [2]

ب. تطوير القطاعات الحيوية:

منذ تولي "الملك محمد السادس" الحكم عام 1999 ركز المغرب على تعزيز حضوره الاقتصادي في دول الساحل عبر اتفاقيات ثنائية واستثمارات استراتيجية، خاصة مع مالي والنيجر وساحل العاج، إذ بلغ عدد الاتفاقيات نحو 70 اتفاقية بحلول عام 2014 شملت مجالات الاقتصاد والاستثمار والبنية التحتية والطاقة، واعتمد المغرب في ذلك نهج الشراكة الاقتصادية بدل المساعدات التقليدية، ما أسهم في تطوير بعض البنى التحتية، مثل تحديث شبكات الطرق والسكك الحديدية، إضافة إلى دعم مشاريع للطاقة في مالي والنيجر، كما لعب القطاع البنكي دورًا مهمًا في هذا التوجه، من خلال توسع مصارف مغربية كبرى مثل: Attijariwafa Bank وBMCE Bank في أسواق الساحل، حيث قدمت تمويلات دعمت النشاط الاقتصادي وسهلت المعاملات المالية وأسهمت في تنشيط القطاع الخاص. [3]

وعزز المغرب حضوره الاقتصادي في الساحل عبر قطاع الاتصالات، حيث فرضت اتصالات المغرب وجودها بإدارة شركات مثل Mauritel في موريتانيا وMoov في دول أخرى، ما أسهم في تطوير بيئة الأعمال ورفع كفاءة القطاعات الاقتصادية عبر تحسين البنية التحتية الرقمية، وشهد قطاع التعدين

---

[1] Abderrafie Zaanoun, "Morocco's Atlantic Initiative and Potential Challenges to Regional Leadership", **SADA** (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, October 2024) seen In 18 March 2025, available at (https://carnegieendowment.org/sada/2024/)

[2] بسمة سعد، " نحو مقاربة مغربية في سياق ساحلي مضطرب.. ما أهداف إطلاق مراكش مبادرة تجارية مع دول الساحل الأفريقي؟" **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، يناير 2024) تم الاطلاع في 18 مارس 2025، متاح على (https://qiraatafrican.com/17921/)

[3] يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء: الثوابت والمتغيرات"، **مجلة سياسات عربية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 2، العدد 10، سبتمبر 2014) ص 79.

والطاقة استثمارات مكثفة، حيث لعبت Managem دورًا بارزًا في تطوير صناعة التعدين في مالي والنيجر، عبر مشاريع لاستخراج الذهب والنحاس، ما وفر فرص عمل وعائدات عززت موازنات دول الساحل، كما عزز المغرب ارتباطه بالمنطقة عبر قطاعي الطيران والنقل البحري، فتوسعت الخطوط الملكية المغربية في دول أفريقية، بينما ساهمت Comanav في تعزيز الربط البحري مع الدول الساحلية، ما سهل التبادل التجاري ورفع القدرة التنافسية لدول الساحل.[1]

رابعًا – تعزيز التعاون الثقافي والديني:

شهدت الاستراتيجية الدينية والثقافية للمغرب تجاه القارة الإفريقية، ولا سيما دول الساحل ذات الغالبية الإسلامية، تحولًا تدريجيًا خلال العقود الأخيرة، إذ انتقلت من "دبلوماسية روحية" تقليدية تقوم على الروابط الصوفية إلى مقاربة "أكثر شمولًا" تجمع بين الأبعاد الدينية والسياسية والاقتصادية لتعزيز الحضور الإقليمي في القارة.

وبرزت أهمية "الدبلوماسية الدينية" منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين كوسيلة لتجاوز العزلة التي أعقبت انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية عام 1984، حيث اعتمدت الرباط على شبكة الزوايا والروابط الصوفية لتعزيز علاقاتها مع دول الساحل، من خلال مبادرات مثل "ندوة الطرق الصوفية" في فاس وإنشاء "رابطة علماء المغرب والسنغال" عام 1986، ومع تولي "الملك محمد السادس" العرش عام 1999، اتخذ هذا التوجه طابعًا مؤسسيًا أوسع، إذ أصبحت الدبلوماسية الدينية جزءًا من سياسة خارجية متكاملة توظف المؤسسات الدينية والتعليمية في دعم الشراكات الاستراتيجية وتعزيز القوة الناعمة للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء. [2]

وعكس هذا التحول الحضور المتزايد للمغرب في الساحة الإفريقية، خاصة من خلال الزيارات الملكية التي قام بها "الملك محمد السادس" إلى عدد كبير من الدول الإفريقية، إذ تجاوز عددها بحلول منتصف عام 2017 خمسين زيارة شملت 29 دولة، تخللتها أنشطة دينية رمزية مثل أداء صلاة الجمعة في عدد من العواصم الإفريقية. ومن بين سبعين صلاة جمعة أعلن عنها بين عامي 2014 و2016، أُقيمت ثلاث عشرة صلاة في دول مثل السنغال ومالي والغابون ونيجيريا، بالإضافة إلى تطور ملحوظ خلال العقدين الأخيرين؛

---

[1] **المرجع السابق**، ص 80.

[2] Salim Hmimnat, "Spiritual Security as a (Meta-) Political Strategy to Compete Over Regional Leadership: Formation of Morocco's Transnational Religious Policy Towards Africa", **The Journal of North African Studies** (London: routledge taylor & francis group, VOL. 25, NO. 2, NOV. 2018) PP. 189 –227.

فبين عامي 1975 و1999 لم يتجاوز عدد الاتفاقيات الدينية بين المغرب والدول الإفريقية خمس اتفاقيات، غير أن هذا العدد ارتفع إلى 18 اتفاقية خلال الفترة 2000–2011، ثم إلى 36 اتفاقية بين عامي 2012 و2017، ما يعكس توسعًا مؤسسيًا في بناء شبكة شراكات دينية تعزز الحضور الروحي والسياسي للمغرب في إفريقيا. [1] **ويتضح ذلك من خلال ما يلي:**

أ. دبلوماسية المساجد:

تجاوز المغرب الطرق الصوفية ليستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات، شملت هذه الأدوات بناء المساجد ذات الطراز المغربي المميز، مثل مسجدي محمد السادس في العاصمة الغينية كوناكري، وأبيدجان بساحل العاج، في عام 2024، بالإضافة لمسجد آخر في دار السلام بجمهورية تنزانيا، ومسجد بجامعة شنقيط في العاصمة الموريتانية نواكشوط، بالإضافة إلى تهيئة مساجد أخرى كـ "مسجد السلام" بياموسوكرو بكوت ديفوار، ناهيك عن شبكة واسعة من المساجد المغربية في أفريقيا، يحقق من خلالها نفوذًا كبيرًا بين الجاليات المسلمة، ويعزز الهوية المغربية الدينية والثقافية. [2]

ب. مؤسسات تشكيل الفكر:

لم يقتصر الدور المغربي الديني في منطقة الساحل على اتفاقيات التعاون ودبلوماسية المساجد، بل اتخذ إطاراً عملياً وعلمياً من خلال برامج تكوين الأئمة الأفارقة، الذي يهدف إلى تزويد الأئمة في أفريقيا بالمعرفة الدينية المعتدلة، بما يتماشى مع النموذج المغربي للإسلام السني المعتدل، وذلك من خلال إطار مؤسسي متمثل في مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة [3]، بالإضافة إلى معهد محمد السادس لتكوين

---

(1) سليم حميمنات، " تصدير "الأمن الروحي" كآلية استراتيجية لدعم التمدد المغربي في إفريقيا"، **المعهد المغربي لتحليل السياسات** (الرباط: مارس 2018) https://mipa.institute/5496

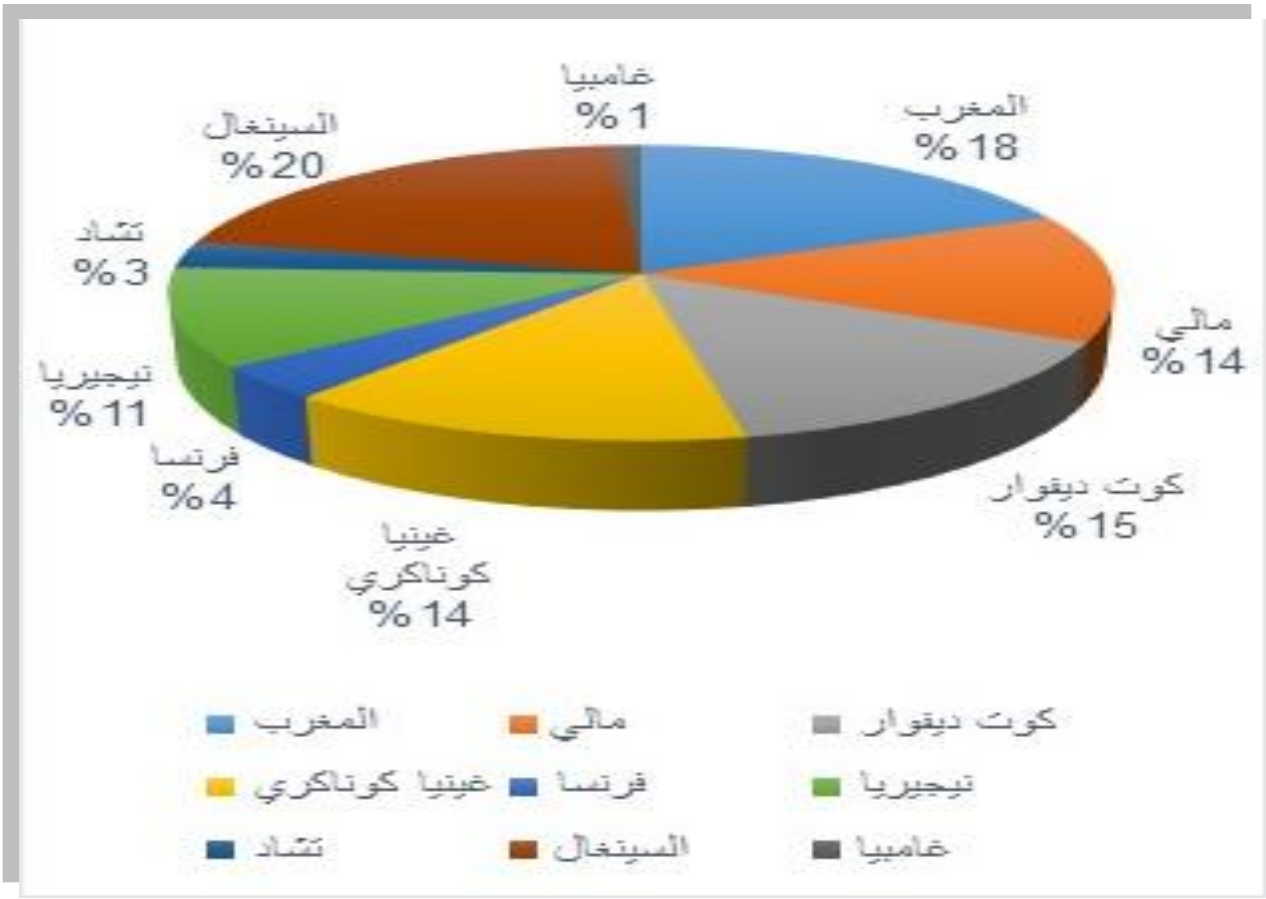
(2) عبد الغني بلوط، "دبلوماسية المساجد.. قوة المغرب الناعمة في أفريقيا"، **الجزيرة نت** (الدوحة: شبكة الجزيرة الإعلامية، أبريل 2024) تم الاطلاع في 6 يناير 2025، متاح على الرابط: (https://www.ajnet.me/politics/2024)

(3) مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، **ظهير شريف رقم 1.15.75.. يتعلق بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة**، الرباط: 24 يونيو 2015. تضمن القرار الملكي في بابه الثاني أهداف المؤسسة، والتي يمكن من خلالها استقرار تطور النظرة المغربية للاستراتيجية الدينية في أفريقيا، أولها توحيد وتنسيق جهود العلماء المسلمين بكل من المغرب وباقي الدول الإفريقية، للتعريف بقيم الإسلام السمحة ونشرها وترسيخها. ب. القيام بمبادرات في إطار كل ما من شأنه تفعيل قيم الدين السمحة في كل إصلاح تتوقف عليه عملية التنمية في إفريقيا سواء على مستوى القارة أو على صعيد كل بلد، وثانيها تنشيط الحركة الفكرية والعلمية والثقافية في المجال الإسلامي، بالإضافة إلى توطيد العلاقات التاريخية التي تجمع المغرب وباقي دول أفريقيا والعمل على تطويرها، والتشجيع على إقامة المراكز والمؤسسات الدينية والعلمية والثقافية، وإحياء التراث الثقافي الإفريقي الإسلامي المشترك من خلال التعريف به ونشره والعمل على حفظه وصيانته، وربط الصلات وإقامة علاقات التعاون مع الجمعيات والهيئات ذات الاهتمام المشترك.

الأئمة المرشدين والمرشدات، والذي ضم طلاب من دول الساحل الأفريقي، ويشير الرسم البياني التالي نسب الطلاب بالمعهد عام 2018، بإجمالي بالمعهد 1366 طالبًا، يشكل الطلاب الأفارقة منهم (78 %).

شكل رقم (1)

نسب طلاب معهد محمد السادس لتكوين الأئمة من دول الساحل عام 2018



المصدر: معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، "الأفواج والبلدان"، فاس: أكتوبر 2019.

متاح على الرابط: https://linksshortcut.com/ckaba

المطلب الثاني

الأدوات والمظاهر الاقتصادية والثقافية للجزائر

تمثل الأدوات الاقتصادية للجزائر تجاه منطقة الساحل عنصرًا أساسيًا في استراتيجيتها الإقليمية، حيث تسعى لتعزيز نفوذها عبر توسيع العلاقات التجارية والاستثمارية مع دول الجوار الجنوبي، وتأتي هذه الجهود ضمن سياق يشمل تحديات اقتصادية وأمنية وجيوسياسية، ما يجعل التكامل الاقتصادي ضرورة لتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة، وتعتمد الجزائر على أدوات اقتصادية تشمل توسيع التبادل التجاري، تشجيع الاستثمارات، ودعم المشروعات التنموية لترسيخ حضورها الاقتصادي، ويتطلب فهم هذه الأدوات تحليل سياسات التجارة الجزائرية، استثماراتها في البنية التحتية والطاقة، ودورها في دعم التنمية الاقتصادية لدول الساحل.

أولًا – تعزيز حجم التبادل التجاري:

يتطلّب تعزيز التبادل التجاري بين الجزائر ودول الساحل تطوير البنية التحتية للنقل واللوجستيات وتبسيط الإجراءات الجمركية، بما يتيح توسيع التعاون عبر الاستثمارات المشتركة وتنويع الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية. وفي هذا الإطار، أعلن الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" في فبراير 2024 عن إنشاء "مناطق حرّة للتبادل التجاري" مع موريتانيا ومالي والنيجر وتونس وليبيا، في خطوة تعكس توجهًا استراتيجيًا لتعزيز التكامل الإقليمي عبر تقليل القيود الجمركية وتسهيل تدفّق البضائع، بما يدعم تنافسية المنتجات الجزائرية ويحدّ من التجارة غير الرسمية والتهريب بآليات قانونية منظمة.[1]

وانتقلت الجزائر، منذ انضمامها الكامل إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في 1 نوفمبر 2024، إلى تفعيل حضورها الاقتصادي في القارة عبر استراتيجية تستهدف توسيع تجارتها في إفريقيا جنوب الصحراء، مع تركيز خاص على غرب إفريقيا ومنطقة الساحل. وشملت هذه الجهود تطوير الطرق الصحراوية وافتتاح معابر حدودية مثل: معبر مصطفى بن بولعيد عام 2022، وإنشاء مناطق حرة لتسهيل تدفق البضائع، بعد أن كانت حصة التجارة الجزائرية مع دول جنوب الصحراء عام 2020 لا تتجاوز 0.5%

---

[1] "الجزائر: إنشاء مناطق حرّة للتبادل التجاري مع دول الساحل الأفريقي"، **أخبار عربية** (بكين: وكالة شينخوا، فبراير 2024) تم الاطلاع في 20 مارس 2025، متاح على (https://arabic.news.cn/20240)

من الواردات و0.8% من الصادرات، كما كثفت نشاطها في قطاعات مثل الإسمنت والحديد، وافتتحت فروعًا بنكية في موريتانيا والسنغال تمهيدًا للتوسع نحو كوت ديفوار. [1]

وبلغت نسبة التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية نحو 3.3% من وارداتها و8.5% من صادراتها عام 2020، بإجمالي تجارة بلغ 3.05 مليارات دولار مقارنة بـ 3.51 مليارات دولار عام 2019، مع تركّز الجزء الأكبر مع دول شمال إفريقيا، بينما اتجهت الصادرات إلى غرب إفريقيا ودول الساحل في قطاعات مثل الحديد والإسمنت مع استخدام آليات المقايضة، وقد توسعت المبادلات لاحقًا لتتجاوز 3 مليارات دولار في 2022 وترتفع إلى أكثر من 4.5 مليارات دولار في 2023، بالتوازي مع تعزيز الحضور الاقتصادي الجزائري عبر مشاريع بنية تحتية مثل الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بدول الساحل وغرب إفريقيا، ومع بدء تطبيق اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية عام 2021 وخفض الرسوم الجمركية تدريجيًا لتعزيز التكامل التجاري وتنويع الأسواق. [2] ونستعرض فيما يلي مؤشرات الميزان التجاري بين الجزائر وعدد من دول الساحل:

أ. مالي:

شهد الميزان التجاري بين الجزائر ومالي بين 2004 و2017 تقلبات واضحة، مع ذروة فائض بلغت 20.56 مليون دولار في 2014 وعجز متقطع في 2012 و2015، متأثرًا بالاضطرابات السياسية والأمنية في منطقة الساحل، حيث تعتمد مالي على استيراد المنتجات الجزائرية الأساسية كالوقود والمواد الغذائية، بينما تقتصر صادراتها على الماشية والمنتجات الزراعية، ما يحافظ على تفوق الجزائر التجاري، ويكشف هذا النمط عن افتقار العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى التنوع، حيث لا تمتلك مالي قاعدة إنتاجية قوية لتصدير سلع متنوعة، ما يستدعي تعزيز الاستثمارات المشتركة، تطوير البنية التحتية التجارية، وفتح المجال أمام مزيد من المنتجات المالية لدخول السوق الجزائرية، بهدف تحقيق قدر من التوازن في الميزان التجاري.[3]

ب. تشاد:

شهد الميزان التجاري بين الجزائر وتشاد تقلبات حادة بين 2010 و2017، مع أعظم عجز في 2012 (−2.97 مليون دولار) وفترات فائض طفيف متقطعة، فيما لم تتوفر بيانات دقيقة للفترة 2018−

---

[1] حفيظ صواليلي، "الجزائر رسميا في منطقة التجارة الحرة الإفريقية"، **جريدة الخبر** (الجزائر: مؤسسة الخبر، نوفمبر 2024) تم الاطلاع في 20 مارس 2025، متاح على (https://www.elkhabar.com/press/251931/)

[2] **المرجع السابق نفسه.**

[3] "Bilateral trade between Algeria and Mali", **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 20 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral).

2023، ويعكس هذا التبادل محدودية البنية التحتية، مشكلات النقل، والتوترات الأمنية التي تحد من تدفق السلع، حيث تعتمد تشاد بشكل رئيس على المنتجات الجزائرية كالوقود، الزيوت المعدنية، الحبوب والمواد الكيميائية، بينما تظل صادراتها إلى الجزائر محدودة، ما يحافظ على العجز التجاري لصالح الجزائر، ويشير هذا الوضع إلى ضعف التنوع التجاري وضرورة تعزيز الاستثمارات والبنية اللوجستية لتقليل الفجوة وتحقيق توازن أفضل في الميزان التجاري. [1]

ج. السنغال:

شهد الميزان التجاري بين الجزائر ونيجيريا خلال (2004 – 2023) تذبذبًا بين الفائض والعجز؛ إذ بلغ الفائض الجزائري (13.58) مليون دولار عام 2004، قبل أن يتحول إلى عجز قدره −220 ألف دولار في 2006، ثم يرتفع إلى 105.22 ملايين دولار في 2008، مع استمرار التقلب بين عجز −321 ألف دولار في 2012 وفائض 6.69 ملايين دولار في 2016، ثم عجز −1.61 مليون دولار في 2017، بينما تفتقر البيانات للفترة 2018– 2023، وتعتمد الجزائر في صادراتها على المنتجات البترولية والمواد الغذائية والمنتجات الكيميائية، مقابل صادرات نيجيريا من الفواكه والمكسرات وبعض المنتجات البترولية، مما يعكس محدودية التكامل الاقتصادي بين البلدين رغم امتلاكهما إمكانات كبيرة في مجالي الطاقة والموارد الزراعية.[2]

د. نيجيريا:

شهد الميزان التجاري بين الجزائر ونيجيريا خلال 2004−2023 تذبذبًا واضحًا بين الفائض والعجز، إذ بلغ الفائض الجزائري 13.58 مليون دولار عام 2004، وتراجع إلى عجز −220 ألف دولار في 2006، قبل أن يقفز إلى 105.22 مليون دولار في 2008، واستمر التقلب بين عجز −321 ألف دولار في 2012 وفائض 6.69 مليون دولار في 2016، ثم عجز −1.61 مليون دولار في 2017، بينما تفتقر البيانات للفترة 2018−2023، وتعتمد الجزائر على تصدير المنتجات البترولية والمواد الغذائية والمنتجات الكيميائية، مقابل صادرات نيجيريا من الفواكه والمكسرات وبعض المنتجات البترولية، ما أدى إلى تفاوت الميزان التجاري، ما يعكس غياب الاستقرار في تدفقات التجارة الثنائية وضعف التكامل الاقتصادي بين البلدين، رغم الإمكانيات الكبيرة لكل منهما، حيث تمتلك الجزائر قدرات تصديرية في الطاقة والمواد الغذائية، بينما تتميز

---

[1] "Bilateral trade between Algeria and Chad", **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 20 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral).

[2] "Bilateral trade between Algeria and Senegal", **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 20 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral).

نيجيريا بمواردها الزراعية والبترولية، ما يستلزم تحقيق توازن أكبر وتعزيز الاستثمارات المشتركة، وتطوير البنية التحتية اللوجستية، وتوسيع قاعدة المنتجات المتبادلة. [1]

ثانيًا– تعزيز التعاون الثنائي ودعم السياسات:

تعدّ الجزائر منطقة الساحل امتدادًا استراتيجيًا لأمنها القومي، وتعتمد في تعزيز استقرارها على المساعدات المالية والإنسانية، والمشاريع التنموية، وتنشيط التجارة وتطوير البنية التحتية، وبرز هذا التوجه خلال أزمة عقوبات الإيكواس على مالي عام 2022، إذ اتخذت الجزائر موقف الوسيط الدبلوماسي برفض العزلة الاقتصادية والدعوة إلى الحوار، إلى جانب تقديم مساعدات غذائية ولقاحات لدعم استقرار البلاد، ويستند هذا الموقف إلى إدراك أن استقرار مالي يسهم في الحد من التهريب والهجرة غير النظامية ونشاط الجماعات المسلحة، بما يعزز أمن الحدود الجزائرية ويعكس اعتمادها مقاربة تقوم على الدعم والتنمية بدلًا من العزلة أو التدخل العسكري. [2]

ومنحت الجزائر دعمًا ماليًا لدول الساحل لتعزيز الاستقرار والتنمية، أبرزها تمويل مالي بـ10 ملايين دولار عام 2010 لمشاريع في "غاو"، "تومبوكتو"، و"كيدال"، شملت مراكز للتكوين المهني، المساعدة الاجتماعية، ترميم الماشية، وحفر آبار لتحسين ظروف السكان وتعزيز التنمية الذاتية. ويأتي هذا الدعم تنفيذاً لقرارات اللجنة الثنائية الجزائرية _المالية 2009، وسُيّرت جهود مماثلة للنيجر وتشاد، كما استمرت الجزائر في دعم اللاجئين الفارين من النزاعات بالتنسيق مع المنظمات الدولية، ما يعكس مقاربتها التي تربط بين الأمن والتنمية بشكل مباشر. [3]

وتدرك الجزائر أن الاستقرار في الساحل لا يقتصر على المساعدات المالية، بل يتطلب شراكات اقتصادية تعزز الإنتاج المحلي وتخلق فرص عمل؛ لذلك سعت إلى رفع حجم التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات المشتركة، وعبرت عن ذلك عبر اتفاقيات ثنائية مع النيجر ومالي وتشاد بين 2010 و2014، شملت مجالات الأشغال العمومية، الصحة، الطاقة، والتكنولوجيا، كما ركزت على مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل الطريق العابر للصحراء الممتد لأكثر من 9700 كلم، وأنبوب الغاز العابر للصحراء، ومشروع

---

[1] Bilateral trade between Algeria and Nigeria", **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 20 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral).

[2] آمنة فايد، "كيف توظف الجزائر دورها الخارجي في تعزيز مكاسبها؟"، **مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أغسطس 2022) تم الاطلاع في 20 مارس 2025، متاح على (https://acpss.ahram.org.eg/17590)

[3] خراتي بن ملوكة، عيسى طيبي، "المقاربة التنموية للجزائر في إفريقيا ودول الساحل"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني** (الجزائر: جامعة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 13، العدد 2، 2022)، ص ص 270 – 271.

الألياف البصرية، لتعزيز التجارة الإقليمية، فتح مسارات تصدير جديدة، وتطوير الاقتصاد الرقمي، وهو ما يعكس نهج الجزائر الشامل الذي يربط بين التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي، مع التركيز على بناء قدرات الإنتاج المحلية بدل الاعتماد على المساعدات فقط. [1]

ثالثًا – تنويع وتعزيز حجم الاستثمارات:

تسعى الجزائر إلى تعزيز حضورها الاقتصادي في منطقة الساحل من خلال استثمارات استراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة، وتعزيز دورها كمركز إقليمي للطاقة، ودعم الاقتصاديات المحلية لدول الجوار، وتعتمد الجزائر في هذه المقاربة على الاستثمار في قطاعات الطاقة، والبنية التحتية، والتعدين، مما يعكس رؤية متكاملة لتحقيق التكامل الاقتصادي مع دول المنطقة وتعزيز استقرارها، وفي هذا السياق، أكد وزير الطاقة الجزائري، محمد عرقاب، في فبراير 2024، أن بلاده خصصت 442 مليون دولار للاستثمار في قطاع المحروقات في دول الجوار، خاصة في منطقة الساحل تحديدًا دولتي (مالي والنيجر) وليبيا، خلال الفترة الممتدة بين 2024 و2028، وهذا التوجه في إطار عقود شراكة في البحث وإنتاج النفط والغاز، ما يعكس رغبة الجزائر في تعزيز مكانتها كمورد رئيسي للطاقة في القارة الإفريقية، وضمان استدامة تدفقاتها نحو الأسواق العالمية. [2]

تلعب الجزائر دورًا محوريًا في تعزيز نفوذها الاقتصادي في غرب إفريقيا عبر مشاريع استراتيجية متعددة، فقد أنشأت أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP) الرابط بين نيجيريا والجزائر مرورًا بالنيجر، مما يجعلها محورًا رئيسيًا لنقل الغاز الإفريقي إلى الأسواق الدولية، وبالتوازي، استثمرت الجزائر في البنية التحتية لتعزيز الترابط الإقليمي من خلال طريق بري يربط تندوف بالزويرات الموريتانية بطول 700 كلم، مع افتتاح معبر حدودي ومنطقة للتبادل الحر لتسهيل التجارة، كما وسعت حضورها المالي في إفريقيا عبر افتتاح بنكين في نواكشوط وداكار إلى جانب معارض دائمة للمنتجات الوطنية، وفي موريتانيا ركزت استثماراتها على خمسة قطاعات تشمل المناجم والمعادن، الطاقات المتجددة، الصيد البحري، الزراعة والبنية التحتية. [3]

---

(1) **المرجع السابق**، ص 272 – 275.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط، " وزير الطاقة الجزائري: استثمارات في دول الجوار بإجمالي 442 مليون دولار لتعزيز القدرات النفطية"، **بوابة الأهرام** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، فبراير 2024) تم الاطلاع في 18 مارس 2025، متاح على (https://gate.ahram.org.eg/4701277)

(3) حسان حويشة، " 5 قطاعات مغرية للمستثمرين الجزائريين في موريتانيا"، **جريدة الشروق** (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، سبتمبر 2024) تم الاطلاع في 18 مارس 2025، متاح على (https://www.echoroukonline.com/5)

وتعكس هذه الاستثمارات توجه الجزائر نحو تعميق حضورها الاقتصادي في الساحل الإفريقي عبر استراتيجيات متعددة تشمل الطاقة، التجارة، البنية التحتية، والتمويل. ومن خلال تعزيز شراكاتها مع دول الجوار، تسعى الجزائر إلى تحقيق منافع متبادلة، ليس فقط من خلال ضمان أمنها الطاقوي وتعزيز صادراتها، ولكن أيضًا عبر المساهمة في استقرار وتنمية المنطقة ككل، وهو ما يدعم مكانتها الإقليمية والدولية كلاعب اقتصادي محوري في إفريقيا.

رابعًا– تقوية الحضور الثقافي والديني:

سعت الجزائر من خلال سياستها الخارجية إلى تعزيز حضورها في إفريقيا، خاصة في منطقة الساحل، عبر توظيف أدواتها الدينية المستندة إلى إرثها الصوفي التاريخي. فقد اعتمدت على الطرق الصوفية، مثل التيجانية والقادرية والشاذلية، كوسيلة لمواجهة التطرف وتعزيز الاستقرار الإقليمي، مستفيدة من انتشارها في دول كمالي والنيجر وتشاد، معتبرة أن دعم هذه الطرق يمثل أداة فعالة لنشر الفكر المعتدل وترسيخ قيم التسامح، فضلًا عن تحصين المجتمعات من التأثيرات المتطرفة، ومن خلال تنظيم الملتقيات والمؤتمرات الدينية، وظّفت الجزائر هذا النفوذ الروحي لتعزيز روابطها الثقافية وتوسيع تأثيرها الإقليمي في إطار سياستها القائمة على القوة الناعمة. [1] ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أ. دبلوماسية الزوايا والطرق الصوفية:

بدأت الجزائر في عهد الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، مع وصوله إلى السلطة عام 1999، في تبني سياسة جديدة تهدف إلى إعادة إحياء دبلوماسية الزوايا، من خلال الطرق الصوفية كأداة في السياسة الداخلية والخارجية، وذلك بعد سنوات من تهميش هذه الطرق، حيث نظمت الدولة العديد من الملتقيات الدولية مثل: ملتقى الطريقة القادرية في ولاية ورقلة وملتقى التجانيين في الوادي، وفتحت المجال للإعلام الرسمي لنشر عقائد الصوفية عبر قنوات تليفزيونية وإذاعية متخصصة، كما استحدثت منصب مستشار للرئيس مكلف بالزوايا، الأمر الذي مثل تحولاً في السياسة الجزائرية وإدراكاً لأهمية هذه المؤسسات الدينية في السياسة الجزائرية. [2]

---

[1] عبد الحق دحمان، "البعد الديني كأحد مصادر النفوذ الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية"، **مركز المجدد للبحوث والدراسات** (إسطنبول: باشاك شهير، 2023) ص 13.

[2] هاجر بن العربي، "توظيف الدبلوماسية الروحية والدينية في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول إفريقيا"، **مجلة آفاق للدراسات السياسية والقانونية** (الجزائر: الأغواط، جامعة عمار ثليجي، المجلد 6، العدد 3، نوفمبر 2020) ص 15.

وامتدت استراتيجية الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى توظيف الطرق الصوفية لدعم توجهاتها الخارجية الجزائرية، خاصة في مواجهة الإسلام الحركي والسلفية الجهادية في منطقة الساحل. وفي هذا الإطار عملت الجزائر على إحياء الأنشطة المرتبطة بالزوايا وتنظيم المواسم الدينية لتعزيز حضورها الروحي في إفريقيا، مستندة إلى البعد التاريخي للطريقة التيجانية التي يعود أصلها إلى عين ماضي بولاية الأغواط وتمتد فروعها في دول مثل نيجيريا ومالي والنيجر، ومن أبرز المبادرات تنظيم المؤتمر الدولي للطريقة التيجانية في نوفمبر 2006 بمشاركة ممثلين من عدة دول، بهدف تعزيز الروابط الدينية والثقافية بين الجزائر وإفريقيا وتصحيح المرجعيات الدينية. [1]

ولم تقتصر جهود الدولة الجزائرية على تعزيز نفوذ الطريقة التيجانية فقط، بل سهلت تنقلات أقطاب الطريقة وزياراتهم المتكررة لدول الساحل الإفريقي، فعلى سبيل المثال، حظي الخليفة العام للطريقة التيجانية "سيدي علي بلعربي" بدعم رسمي خلال جولاته في دول الساحل الإفريقي، حيث زار تشاد والنيجر في عام 2020، وحظي باستقبال حافل من المسؤولين الرسميين مثل الرئيس التشادي إدريس ديبي، كما زار نيجيريا في عام 2022، حيث تم تخصيص طائرة رئاسية لتسهيل رحلته، واستُقبل من قبل أمير ولاية كانو وحاكمها، مما يعكس حجم الدعم الرسمي الجزائري للطريقة التيجانية كأداة ناعمة لتعزيز العلاقات الثنائية. [2]

كما دعمت الجزائر طرقًا صوفية أخرى مثل: القادرية والشاذلية والرحمانية، ونظمت لها ملتقيات دولية في مدن مثل ورقلة وغرداية وتيزي وزو لتعزيز الروابط الروحية مع دول الساحل الإفريقي المشتركة في هذا الإرث الصوفي، وهو توجه لم يقتصر على البعد الثقافي والديني، بل ارتبط بأهداف أمنية، إذ ترى الجزائر أن توظيف المكانة الروحية لهذه الطرق يسهم في مواجهة التطرف والجماعات الإرهابية عبر تعزيز خطاب الاعتدال والحد من استقطاب الشباب في المناطق الحدودية، بما يدعم الاستقرار ويعزز حضورها الإقليمي. [3]

ب – التكوين المؤسسي:

اعتمدت الحكومة الجزائرية في عهد "عبد العزيز بوتفليقة" سياسة تهدف إلى توسيع تأثير الطرق الصوفية عبر إجراءات تنظيمية وتعليمية، شملت إنشاء مراكز دينية وإطلاق مبادرات للتكوين الديني، من

---

[1] **المرجع السابق**، ص 16.

[2] حمزة بلعور، محبوبة الأقريد، "دور الدبلوماسية الجزائرية..."، **مرجع سبق ذكره**، ص 866.

[3] عبد الحق دحمان، "البعد الديني كأحد مصادر النفوذ الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

أبرزها المعهد الوطني لتكوين الأئمة الذي استقطب طلابًا من دول إفريقية لتأهيلهم وفق منهج الاعتدال، إذ استقبل نحو 200 طالب إفريقي عام 2013، كما دعمت تأسيس جمعيات دينية وتربوية ساهمت في نشر الثقافة الإسلامية، إلى جانب تنظيم ملتقى "الدروس المحمدية" الذي انطلق عام 2006، في إطار توظيف الروابط الصوفية لتعزيز العلاقات مع دول الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، بما يخدم الأهداف الدبلوماسية ويعزز صورة الجزائر كحاضن لقيم الاعتدال والتسامح الديني. [1]

ومع تولي الرئيس "عبد المجيد تبون" السلطة ديسمبر 2019، استمرت الجزائر في اتباع هذا النهج، مع إجراء تعديلات تعكس الظروف الراهنة، فقد أكدت سياسات تبون على أهمية بناء علاقات ثقافية ودينية عميقة مع الدول الإفريقية، مع التركيز على استثمار الطرق الصوفية كقوة ناعمة لتعزيز النفوذ الجزائري في المنطقة، ووضعت الحكومة رؤية متكاملة تهدف إلى توظيف التراث الصوفي في بناء جسور التعاون بين الجزائر ودول الساحل، بما يعزز الأمن والاستقرار في وجه التحديات الإقليمية. [2]

---

[1] حمزة بلعور، محبوبة الأقريد، "دور الدبلوماسية الجزائرية ..."، **مرجع سبق ذكره**، ص 867.

[2] **المرجع نفسه.**

المبحث الثالث

أدوات ومظاهر التنافس الأمني والعسكري

يتجلى التنافس الأمني بين المغرب والجزائر بوضوح في منطقة الساحل، التي تمثل أحد أكثر المساحات الاستراتيجية حساسية في القارة، نظرًا لما تشهده من هشاشة مؤسساتية وتنامٍ للجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة، وفي ظل هذا المشهد، يسعى كلٌّ من البلدين إلى بسط نفوذه عبر أدوات أمنية ودبلوماسية متباينة، تعكس اختلاف الرؤى والمقاربات تجاه أمن المنطقة واستقرارها.

ويرتكز الدور المغربي على مقاربة شمولية تمزج بين الأمن والتنمية، من خلال دعم قدرات دول الساحل في مجالات التدريب والتنسيق الاستخباراتي، وتبنّي مشاريع تنموية تحدّ من مسببات التطرف والهجرة غير النظامية، مستندًا إلى شبكة واسعة من الشراكات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بما يعزز مكانته كفاعل استقرار إقليمي.

في المقابل، تعتمد الجزائر سياسة أمنية ذات طابع دفاعي وقائي، تقوم على تكثيف الانتشار العسكري والاستخباراتي على حدودها الجنوبية، ومكافحة التنظيمات العابرة للحدود، إلى جانب دورها التقليدي في الوساطة بين أطراف النزاعات في مالي والنيجر، كما تعمل على تعزيز التعاون الأمني الثنائي والإقليمي، مدعومة بإرثها التاريخي في مواجهة الإرهاب خلال تسعينيات القرن الماضي، لتأكيد موقعها كضامن رئيسي لأمن الساحل.

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل التحديات الأمنية التي تواجهها كل من المغرب والجزائر، مع التركيز على محدداتهما الأمنية تجاه منطقة الساحل.

ويتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية:

- المطلب الأول: الأدوات والمظاهر الأمنية المغربية في منطقة الساحل
- المطلب الثاني: الأدوات والمظاهر الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل

المطلب الأول

الأدوات والمظاهر الأمنية المغربية

تُعد منطقة الساحل من أكثر المناطق اضطرابًا عالميًا، إذ تواجه تحديات أمنية مركبة تشمل انتشار الجماعات الإرهابية، تصاعد أنشطة التهريب والجريمة المنظمة، إضافة إلى أزمات اقتصادية وسياسية تزيد من هشاشة المنطقة، وبسبب موقعه الاستراتيجي القريب من الساحل، يواجه المغرب تهديدات مباشرة وغير مباشرة تستلزم استراتيجية أمنية شاملة لمواجهة المخاطر العابرة للحدود، وضمان استقراره الداخلي وأمن المنطقة.

ويعزز المغرب قدراته الأمنية والتكنولوجية، من خلال أنظمة مراقبة متقدمة وتشديد الإجراءات على حدوده الجنوبية، مع دعم استقرار دول الساحل باعتباره شرطًا أساسياً للتصدي للتهديدات، ضمن استراتيجية متعددة الأبعاد، منذ 2004، تتجلى محاورها في أربعة رئيسية: محور أمني، محور للتعاون الدولي، محور سوسيو–اقتصادي عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005)، ومحور لإعادة هيكلة الحقل الديني لحماية البلاد من التطرف والإرهاب، والحفاظ على هويتها المبنية على الاعتدال والانفتاح والتسامح.

أولاً – احتواء التهديدات الإرهابية والعابرة للحدود:

اعتمد المغرب مقاربة أمنية شاملة لمواجهة التهديدات الإرهابية والعابرة للحدود، مرتكزة على الاستباقية وتطوير قدرات الرصد والتدخل، إلى جانب تفكيك الخلايا الإرهابية وتعزيز الرقابة الحدودية والتعاون الاستخباراتي مع الشركاء الدوليين، وذلك في سياق إقليمي ودولي يشهد تصاعد المخاطر الأمنية، خصوصًا مع انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، وتنامي شبكات التهريب والجريمة المنظمة، وهو ما فرض تحديات متزايدة على أمن المغرب، وفي هذا الإطار، تبنّى المغرب استراتيجية استباقية لمكافحة الإرهاب منذ تفجيرات الدار البيضاء عام 2003، ما أدى إلى تحقيق نتائج ملموسة في احتواء التهديدات الإرهابية. [1]

وتمكنت الأجهزة الأمنية المغربية حتى عام 2021 من تفكيك أكثر من 210 خلايا إرهابية منذ عام 2002، وتوقيف أكثر من 4304 أشخاص في قضايا الإرهاب. كما لعب المكتب المركزي للأبحاث القضائية منذ إنشائه عام 2015 دورًا مهمًا في تفكيك 83 خلية إرهابية، منها 77 مرتبطة بتنظيم داعش، مع

---

[1] الحسن الحما، استراتيجية المغرب في مواجهة التطرف والإرهاب"، **مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية** (الرياض: مؤسسة الملك فيصل الخيرية، يوليو 2016). ص ص 7 – 8.

توقيف 1347 شخصًا بينهم نساء وقُصّر. وقد شكلت تفجيرات الدار البيضاء في 16 مايو 2003 التي أودت بحياة 45 شخصًا، إلى جانب هجوم مراكش عام 2011 الذي استهدف منطقة سياحية، نقاط تحول دفعت المغرب إلى تعزيز منظومته الأمنية وتطوير سياسات مكافحة التطرف. [1]

ولم تقتصر المواجهة على العمليات السابقة، بل استمرت الجهود في السنوات الأخيرة مع تصاعد المخاطر، حيث تمكنت السلطات، في فبراير 2025، من إحباط مخطط إرهابي خطير كان يستهدف البلاد بتوجيه مباشر من قيادي بارز في تنظيم داعش بمنطقة الساحل، ونفذ المكتب المركزي للأبحاث القضائية عملية أمنية موسعة أسفرت عن توقيف 12 متطرفًا تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عامًا، كانوا في مراحل متقدمة من التخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية، الأمر الذي عكس تطورًا في المنظومة الأمنية المغربية، حيث استُخدمت بروتوكولات أمنية متقدمة شملت فرق القناصة، وتقنيات الكشف عن المتفجرات، وفرق الكلاب المدربة، مع اتخاذ إجراءات احترازية لتفادي أي مقاومة مسلحة من عناصر الخلية.[2]

ويعزز المغرب قدراته الدفاعية من خلال زيادة مخصصاته العسكرية ضمن موازنة 2025، حيث خصص 5.8 مليار درهم (نحو 580 مليون دولار) لشراء المعدات والأسلحة والذخيرة، بزيادة 464 مليون درهم عن العام السابق، ضمن استراتيجية شاملة تهدف إلى رفع جاهزية القوات المسلحة وتعزيز البنية التحتية الدفاعية لمواجهة التهديدات المحتملة عبر الحدود، كما رصد 8.7 مليار درهم (870 مليون دولار) لتمويل مشاريع عسكرية، وتغطية الدين العسكري وإطلاق صفقات جديدة، بما يعكس حرص المملكة على تطوير قدراتها الدفاعية للتصدي للتهديدات. [3]

ثانيًا – مكافحة التطرف الديني:

يعتمد المغرب في مكافحة التطرف الديني على مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين الإجراءات الأمنية وإصلاح الحقل الديني لضبط الخطاب ومواجهة الأفكار المتشددة. ويستند هذا النهج إلى تعزيز المرجعية الدينية المعتدلة وتطوير المؤسسات الدينية، إلى جانب استيعاب بعض التيارات السلفية داخل المشهد

---

[1] " مسؤول أمني: تم تفكيك 210 خلايا إرهابية في المغرب منذ عام 2002"، **أصوات مغاربية** (فيرجينيا: شبكة الشرق الأوسط للإرسال MBN، مايو 2021). تم الاطلاع في 22 فبراير 2025 متاح على (www.maghrebvoices.com/morocco)

[2] "عملية أمنية كبيرة تحبط مخططا إرهابيا خطيرا في المغرب"، **سكاي نيوز عربية** (أبوظبي: فبراير 2025) تم الاطلاع في 22 فبراير 2025 متاح على (www.skynewsarabia.com/1778273).

[3] حسن الأشرف، "المغرب يرفع موازنة الجيش لدواع دفاعية وتأمين الحدود"، **إندبندنت عربية** (الرياض: المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، نوفمبر 2024). تم الاطلاع في 25 فبراير 2025، متاح على (www.independentarabia.com/).

السياسي والاجتماعي. كما يعزز المغرب تعاونه مع دول غرب إفريقيا والساحل من خلال إصلاح المناهج التعليمية، وبرامج إدماج الشباب في سوق العمل، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما أسهم في تفكيك شبكات إرهابية قبل تنفيذ عملياتها مع الحفاظ على قدرة أكبر على التكيف مع التحولات الإقليمية. [1]

بدأت ملامح هذه الاستراتيجية منذ عام 1961 بإنشاء وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجلس العلمي الأعلى، غير أن التحول الأبرز جاء في عهد "الملك محمد السادس" مع إطلاق خطة إصلاح الحقل الديني عام 2005، التي هدفت إلى تحديث المؤسسات الدينية وتعزيز دورها في ضبط المجال الديني بما يواكب تحديات العصر، وتمثلت هذه الإصلاحات في ترسيخ المذهب المالكي كمرجعية دينية رسمية، وتحديث أساليب الإفتاء عبر تعزيز الطابع المؤسسي للعملية الفقهية، إلى جانب دمج المرأة في العمل الديني، بما يعكس توجهًا نحو خطاب ديني أكثر انفتاحًا يحد من انتشار التيارات المتشددة. [2]

وتجاوز الإصلاح الديني في المغرب الجانب المؤسسي، وامتد إلى التعليم الديني من خلال مراجعة المناهج لإدماج مفاهيم التسامح ونبذ العنف، بما أسهم في بناء وعي ديني متوازن وتقديم بدائل دينية مؤطرة داخل إطار الدولة، والحد من تسلل الخطابات المتشددة إلى المناخ العام، بالإضافة إلى اتباع "مقاربة براجماتية" في التعامل مع التيار السلفي، عبر استراتيجية تدريجية لاحتوائه داخل المشهد السياسي والاجتماعي بدل تركه في فضاء مفتوح قد يدفع نحو مزيد من التطرف، وتسارعت هذه السياسات عقب أحداث الدار البيضاء عام 2003، حيث شهدت مراجعات فكرية لبعض رموز التيار السلفي المتشدد، ما أتاح إعادة دمجهم في المجتمع، بما في ذلك العفو الملكي عن أكثر من 400 معتقل ومنحهم فرصة الانخراط في العمل السياسي ضمن الأطر القانونية للدولة.[3]

وعلى الصعيد الخارجي، يسعى المغرب إلى مكافحة الفكر المتطرف في منطقة الساحل ضمن مقاربته الأمنية الشاملة، التي تجمع بين البعد الديني والسياسي والتنموي، فمن خلال "مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة"، و"معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات سنة "2014، الذي يستفيد من تداريبه

---

[1] الحسن الحما، "استراتيجية المغرب في مواجهة التطرف والإرهاب"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 3 – 4.

[2] امحمد جبرون، "إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة.. قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني بالمغرب"، **كراسات علمية** (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، مراصد، العدد 4، 2011م) ص .18

[3] الحسن الحما، "استراتيجية المغرب في مواجهة التطرف والإرهاب"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 5 – 6.

أئمة من تونس ومالي وغينيا وساحل العاج [1]، بالإضافة إلى ذلك يعمل على توحيد الجهود الدينية في القارة لمواجهة الخطاب المتطرف، خاصة في الدول التي تعاني من تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية، كما شكل معهد محمد السادس لتكوين الأئمة منصة رئيسية لتدريب المرشدين الدينيين من بلدان الساحل، ما يسهم في تقديم خطاب ديني معتدل يعزز الاستقرار الفكري والاجتماعي في بيئات تعاني من الهشاشة الفكرية وانتشار التطرف. [2]

ويعتمد المغرب في استراتيجيته الدينية تجاه إفريقيا على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، تتمثل في تطبيق مقاربة وقائية واستباقية لحماية أمنه القومي، من خلال ربط استقراره الداخلي بمحيطه الإقليمي، حيث تسعى الرباط إلى توظيف النجاحات التي حققتها سياستها في تعزيز "الأمن الروحي" داخل المملكة، وتوسيع نطاقها خارجياً، عبر معالجة التهديدات المحتملة قبل أن تتحول إلى مخاطر فعلية، وهي سياسة تستند إلى نهج غير مركزي، يأخذ في الاعتبار الخصوصيات الدينية والمذهبية للدول الإفريقية، من خلال إعادة إحياء التدين التقليدي القائم على المذهب المالكي والتصوف، ما يسهم في تحصين المجتمعات المحلية ضد الفكر المتطرف، وتقليل فرص انتشار الأيديولوجيات العنيفة في بيئات هشة. [3]

ثالثًا – الحد من تدفقات الهجرة غير النظامية:

يواجه المغرب تحديات أمنية متزايدة بسبب الهجرة غير النظامية، إذ يواجه صعوبة في ضبط حدوده البرية والبحرية مما يسمح بتدفق مستمر للمهاجرين غير النظاميين، بالإضافة إلى ذلك، تزداد الصعوبة في معرفة خلفيات المهاجرين وثقافاتهم، ما يعزز من المخاطر الأمنية، في ظل مخاوف من استغلال الجماعات الإرهابية للمهاجرين اليائسين في تجنيدهم، مما يشكل تهديدًا إضافيًا على الأمن. [4]

وتهدد الهجرة غير النظامية التماسك الاجتماعي في المغرب، إذ قد تساهم في انتشار ثقافات وأيديولوجيات غريبة عن المجتمع المغربي، مما يؤثر على وحدته، كما يترافق مع ذلك زيادة في معدلات

---

[1] **المادة 4 من الظهير الشريف رقم 1-15-75 صادر في 24 يونيو 2015 المتعلق بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة** (الرباط: الجريدة الرسمية، العدد 6372، 25 يونيو 2015). ص 5996-6000.

[2] . وفاء صندي، "الخبرة المغربية في مكافحة التطرف"، **المركز المصري للفكر والدراسات** (القاهرة: مارس 2019)، تم الاطلاع في 25 فبراير 2025 متاح على (https://ecss.com.eg/3878/)

[3] سليم حميمنات، "تصدير "الأمن الروحي كآلية إستراتيجية لدعم التمدد المغربي في إفريقيا"، **المعهد المغربي لتحليل السياسات** (الرباط: مارس 2018) تم الاطلاع في 22 فبراير 2025 متاح على (https://mipa.institute/5496)

[4] ليلى الإدريسي العزوزي، **مرجع سبق ذكره**. ص ص 107 – 111.

الجريمة، خاصةً تلك المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية غير المشروعة مثل تزوير العملة ومحاولات الهجرة غير القانونية، بينما من الناحية الاقتصادية، تشكل الهجرة غير النظامية ضغطًا كبيرًا على موارد الدولة، إذ يتطلب الأمر توفير المأوى، الغذاء، والرعاية الصحية للمهاجرين، ما يزيد من العبء على البنية التحتية والخدمات العامة، فضلاً عن أن الإدماج الاجتماعي للمهاجرين في سوق العمل المغربي يواجه صعوبات جمة، ما يعزز من التحديات الاجتماعية والاقتصادية.[1]

ويواجه المغرب أيضًا تحديات قانونية وإنسانية تتعلق بحقوق المهاجرين، حيث يفتقر العديد منهم إلى الوثائق القانونية اللازمة، ما يعرضهم لخطر الترحيل والاحتجاز، بالإضافة إلى أن الظروف المعيشية التي يعيشها المهاجرون غير الشرعيين تعمق من معاناتهم، مما يزيد من حاجتهم للمساعدة الإنسانية، وبالتالي تحاول الدولة المغربية مواجهة هذه التحديات من خلال تشديد الرقابة على الحدود وتفعيل سياسات ترحيل للمهاجرين غير الشرعيين، إلا أن هذه السياسات تتسم أحيانًا بالتعقيد في ظل تنامي التدفقات الهائلة للمهاجرين. وتكشف حجم تدفقات المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام ومن دول الساحل بشكل خاص عن حجم المشكلة المتفاقمة. [2]

وأحبطت السلطات المغربية حتى أغسطس 2024 أكثر من 45 ألف محاولة للهجرة غير الشرعية، كما تصدت خلال الفترة 2018–2023 لنحو 366 ألف محاولة للهجرة غير النظامية نحو أوروبا، كان نصيب عام 2023 وحده أكثر من 75 ألف مهاجر بزيادة 6% مقارنة بعام 2022، ويرتبط هذا الارتفاع بتفاقم عدم الاستقرار السياسي والأمني في دول الساحل والصحراء، إلى جانب إغلاق مسارات الهجرة عبر ليبيا وتونس، ما جعل المغرب وجهة رئيسية للمهاجرين القادمين من مناطق النزاع في إفريقيا، بالإضافة إلى تداعيات التغير المناخي، إذ يتوقع البنك الدولي نزوح نحو 86 مليون شخص في إفريقيا جنوب الصحراء بحلول 2050. [3]

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص 111 – 118.

[2] عبد اللطيف شهاب زكري، "ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة تحليلية لحركة الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي"، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية** (بغداد: الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد 16، 2008)، ص 28.

[3] Karim Sadjadpour, "Irregular Migration and Border Security in Morocco," **Carnegie Endowment for International Peace** (Beirut: Carnegie Middle East Center, June 2024). Seen in 22 January 2025, available in (https://carnegieendowment.org/sada/2024)

رابعًا - تعزيز التعاون الأمني مع دول الساحل:

يرتكز المغرب منذ عام 1999 على مقاربة أمنية متعددة الأبعاد تقوم على دعم القدرات العسكرية لدول الساحل، وتعزيز التعاون الاستخباراتي، وتفعيل الدبلوماسية الأمنية، إدراكًا للترابط بين أمنه الوطني واستقرار المنطقة، وفي هذا الإطار يخصص المغرب 203 مقاعد تدريبية سنويًا لضباط من دول الساحل، كما أسس كلية الدفاع لمجموعة دول الساحل الخمس التي خرّجت أول دفعاتها في يوليو 2024، بما يعكس توجهًا نحو بناء كوادر إقليمية قادرة على مواجهة التهديدات الإرهابية، خاصة مع ارتفاع الهجمات بنسبة 18% بين عامي 2020 و2023، وهو تعاون أسهم في تفكيك أكثر من 75 خلية إرهابية بالتنسيق مع شركاء المنطقة قبل تنفيذ عملياتها، ما يعكس فاعلية المقاربة المغربية القائمة على دمج التدريب العسكري والتنسيق الاستخباراتي والدبلوماسية الأمنية لتعزيز الاستقرار الإقليمي. [1]

وبرز دور المغرب في الأزمة المالية عام 2012 كمحطة بارزة لاختبار هذا النهج القائم على الربط بين الاستقرار الإقليمي والأمنه القومي، حيث سارعت الرباط إلى إدانة الانقلاب العسكري في 22 مارس من نفس العام، مؤكدة على احترام المؤسسات الشرعية في إطار مبادئ السيادة والوحدة الترابية، وترجم تحركاته إلى خطوات عملية داخل مجلس الأمن الدولي، حيث لعب دورًا فاعلًا خلال عضويته غير الدائمة في 2013/12، وساند القرار رقم 2056 الصادر في 3 يوليو 2012، الذي دعا إلى استعادة النظام الدستوري في مالي، وفي ديسمبر من العام نفسه، خلال ترؤسه لمجلس الأمن، دعم القرار 2085 الذي أقر بالإجماع نشر بعثة دعم دولية بقيادة أفريقية للتصدي للتهديدات الإرهابية التي مثلتها جماعات مثل "القاعدة" و"حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا". [2]

كما أطلق المغرب عام 2015 مبادرة "مجموعة أصدقاء ضد الإرهاب" بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بهدف تعزيز الاستجابة الدولية لتهديدات الإرهاب، في إطار مقاربة تقوم على إشراك الفاعلين الدوليين ضمن آليات تنسيق متعددة الأطراف، وضمت المجموعة 30 دولة من بينها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، وعملت على تنسيق الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب عبر تبادل الخبرات وتنظيم موائد مستديرة وندوات متخصصة، مع إشراك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في صياغة استراتيجيات أكثر شمولًا، وبرز هذا التوجه كذلك في اقتراح المغرب خلال القمة الـ33 للاتحاد الإفريقي في 10 فبراير 2020 إنشاء مركز تابع

---

[1] الخضر عبد الباقي، **"مواجهة جماعية: تقييم الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة بوكو حرام"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات** (أبو ظبي: العدد 9، أبريل 2015"، ص 77.

[2] **المرجع السابق،** ص 78.

للاتحاد يعنى بتحليل القضايا الأمنية وإعداد تقارير استشرافية للتحديات المستقبلية، بما يعكس توجه الرباط نحو تعزيز دور المؤسسات الإفريقية في إدارة الأزمات بدل الاعتماد المفرط على التدخلات الخارجية. [1]

وانخرط المغرب أيضًا في الجهود الأفريقية الرامية إلى "إسكات الأسلحة" في إطار مكافحة تدفق الأسلحة وانتشار النزاعات، حيث شارك في الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في 3 ديسمبر 2020، مقدمًا رؤية متكاملة لمواجهة التهديدات الأمنية في القارة وفي القلب منها منطقة الساحل، وهي رؤية ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية: التصدي لنمو الإرهاب عبر تفعيل آليات الوقاية والتعليم والتنمية، وتعزيز أنظمة الرصد الوطني لمكافحة تدفق الأسلحة الخفيفة، ووضع سياسة واضحة لعمليات دعم السلام الأفريقية، مع الأخذ في الاعتبار ما تمثله مخيمات اللاجئين "المعسكرة" من تهديد، مثل "مخيم تندوف"، باعتبارها بؤرًا قابلة لاستقطاب الجماعات المسلحة، مما يعيق جهود إحلال السلام في منطقة الساحل. [2]

وفي عام 2022 أسس المغرب "منصة مراكش" لتعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب عبر تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود بين الدول الإفريقية، في إطار مقاربة متعددة الأطراف تستجيب لتنامي وتعقيد التهديدات الإرهابية، خاصة مع تمدد الجماعات المتطرفة من الساحل نحو غرب إفريقيا، وهي مبادرة تعكس توجهًا متزايدًا نحو تعزيز الأمن الجماعي في القارة، غير أن فعاليتها تظل مرتبطة بقدرتها على تحقيق تكامل استخباراتي فعّال، وتجاوز العقبات السياسية بين الدول، ومواجهة تحديات تمويل الإرهاب والارتباطات المتنامية بين الجماعات الانفصالية والتنظيمات المتطرفة.[3]

وعليه، يعكس الانخراط المغربي في أمن الساحل رؤية تتبنى "مقاربة شمولية" تتجاوز الحلول العسكرية المباشرة، حيث ترتكز على تعزيز قدرات الدول المعنية، وتكريس التعاون الاستخباراتي، والانخراط الدبلوماسي الفاعل في القضايا الأمنية للمنطقة، مما يعكس وعياً مغربيًا بترابط الأمن القومي مع استقرار الساحل، ما

---

(1) نور الدين بيدُكان، **"**دور المغرب في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل: المرتكزات والتحديات والآفاق**"، مركز الإمارات للسياسات** (أبوظبي: ديسمبر 2020) تم الاطلاع في 25 فبراير 2025، متاح على (https://www.epc.ae/ar/details/morocco).

(2) **المرجع نفسه.**

(3) "الرباط.. مؤتمر حول مكافحة الإرهاب والأمن البحري على طول السواحل الإفريقية الأطلسية"، **الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج** (الرباط: مجلس الوزراء، يناير 2025) تم الاطلاع في 25 فبراير 2025، متاح على (https://diplomatie.ma/ar/).

يدفعها إلى توظيف أدوات متعددة تجمع بين الدعم العسكري، والمبادرات الدبلوماسية، والإجراءات الوقائية، في إطار مقاربة تستهدف معالجة جذور التهديدات الأمنية بدلًا من التعامل مع تداعياتها فقط.

المطلب الثاني

الأدوات والمظاهر الأمنية الجزائرية

تواجه الجزائر تحديات أمنية معقدة في منطقة الساحل، نتيجة امتداد حدودها الطويلة مع دول تشهد اضطرابات مستمرة مثل مالي والنيجر وليبيا، ولذلك تركز استراتيجيتها على منع انتشار الجماعات الإرهابية واحتواء تدفق الأسلحة والمقاتلين، إلى جانب التصدي لشبكات التهريب والجريمة المنظمة التي تهدد استقرارها الداخلي، معتمدة على مزيج من الإجراءات العسكرية الصارمة، بما في ذلك تعزيز المراقبة الأمنية ونشر قوات إضافية على الحدود، وتحديث منظومتها الدفاعية باستخدام تقنيات المراقبة الجوية والاستطلاع، إلى جانب تنسيق أمني مكثف مع الدول المجاورة في إطار تعاون ثنائي وإقليمي للحد من التهديدات العابرة للحدود.

أولًا – مكافحة الإرهاب والحد من تهديداته

تمثل مكافحة التهديدات الأمنية وتعزيز أمن الحدود محورًا أساسيًا في الاستراتيجية الدفاعية للجزائر، في ظل تحديات الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والتوترات الإقليمية، ما يفرض تبني سياسات أمنية مشددة لضبط الحدود ومواجهة المخاطر المتزايدة، وترتبط هذه المقاربة بتجارب أمنية قاسية، أبرزها "العشرية السوداء" (1991–2002) التي شهدت موجة عنف واسعة عقب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية عام 1991، حيث قادت تنظيمات مسلحة مثل: الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال هجمات ضد المدنيين والمؤسسات الحكومية، وقد بلغت الأعمال الإرهابية ذروتها بين عامي 1994 و1998 مع وقوع مذابح جماعية واغتيالات سياسية، أبرزها مذبحة بن طلحة عام 1997 التي راح ضحيتها أكثر من 200 مدني، وهي أحداث أسهمت في تشكيل الأسس التي قامت عليها سياسات الجزائر الحالية في مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود. [1]

وخرجت الجزائر من هذه الحقبة عبر استراتيجية مزدوجة جمعت بين الحل الأمني والسياسي، فقد شنت الدولة عمليات عسكرية مكثفة أدت إلى تقويض الجماعات المسلحة، كما انتهجت سياسة المصالحة

---

[1] عز الدين عمر، " العشرية السوداء.. قصة سقوط الجزائر في مستنقع الدم"، **ميدان** (الدوحة: شبكة الجزيرة الإعلامية، أغسطس 2021) تم الاطلاع في 1 مارس 2025 متاح على (https://www.ajnet.me/midan/intellect).

الوطنية التي أطلقها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" عام 1999، ومنحت بموجبها عفواً مشروطاً لمن تخلوا عن العمل المسلح بلغ عدد من استفادوا بالعفو في عام 2013 نحو 15 ألفاً من المتشددين، وهو نهج أدى إلى تفكيك الجماعات الإرهابية تدريجياً، حيث انحسرت أنشطة الجماعة الإسلامية المسلحة وتم حلها، بينما تحولت والجماعة السلفية للدعوة والقتال لاحقاً إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عام 2007، مستمرة في شن هجمات متفرقة، لكنها لم تعد تشكل تهديدًا وجوديًا للدولة كما في السابق. [1]

ورغم نجاح الدولة في احتواء التهديد الإرهابي، استمرت الجماعات المسلحة في شن هجمات متفرقة، مستهدفة قوات الأمن والبنية التحتية، وبين عامي 2008 و2012، نفذت هذه الجماعات عمليات نوعية مثل الاعتداء على مدرسة الدرك الوطني في بومرداس عام 2008، واعتداء المنصورة ببرج بوعريريج عام 2009، إضافة إلى عمليات استهدفت الحدود الجزائرية المالية، كما حدث في "تينزاواتين" عام 2010، والهجوم الانتحاري على مقر قيادة الناحية الرابعة للدرك الوطني في ورقلة عام 2012.[2]

وتصاعد الإرهاب في الجزائر بين 2012 و2014 مع توسع العمليات لتشمل استهداف الدبلوماسيين والمنشآت الحيوية، مثل اختطاف دبلوماسيين في مالي عام 2012 والاعتداءات على أنابيب الغاز والجسور والمطارات. وقد جسدت عملية "تيقنتورين" في يناير 2013 ذروة هذه التهديدات، حيث احتُجز نحو 650 رهينة، مع توجه جماعات مثل: كتيبة "الموقعون بالدماء" لاستهداف المنشآت النفطية، واتجهت الجزائر إلى تطوير استراتيجيات أمنية تقوم على تعزيز التعاون الاستخباراتي الإقليمي وتشديد الرقابة على المعابر الحدودية، مع اعتماد هذه الجماعات منذ عام 2014 على تجارة المخدرات؛ لتمويل أنشطتها واندماج الإرهاب بالجريمة المنظمة.[3]

ثانيًا – الحد من تهريب الأسلحة وتعزيز أمن الحدود

---

[1] "15 ألف متشدد تخلوا عن العمل المسلح في الجزائر منذ 1999"، **الحرة** (واشنطن: شبكة تلفزيون الشرق الأوسط، سبتمبر 2013) تم الاطلاع في 1 مارس 2025 متاح على (https://www.alhurra.com/algeria).

[2] مريني مصطفى، "استراتيجية إدارة المناطق الحدودية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة – دراسة حالة الجزائر) **رسالة ماجستير** (الجزائر: جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022) ص ص 29 – 30.

[3] **المرجع السابق**، ص 31.

تشكل تجارة وتهريب الأسلحة تهديدًا متزايدًا للأمن القومي الجزائري في ظل توسع شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة في منطقة الساحل التي أدى ضعف الدولة والصراعات المسلحة فيها إلى تحويلها إلى ممر لتدفق الأسلحة.

واستفادت الجماعات الإرهابية من هذا الوضع لتعزيز تمويلها وتوسيع نشاطها، مع ارتباط تهريب السلاح بأنشطة إجرامية أخرى، وتبرز ليبيا ومنطقة الساحل كمصدرين رئيسيين لهذه الظاهرة عقب انهيار النظام الليبي في عام 2011 واقتحام مخازن الأسلحة، إلى جانب تصاعد النزاع في شمال مالي، مما أدى إلى تدفق الأسلحة عبر مسارات تمر عبر النيجر ومالي وأحيانًا تشاد قبل وصولها إلى الجزائر، مما يفرض اعتماد استراتيجيات أمنية قائمة على العمل الاستخباراتي والتعاون الإقليمي لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة. [1]

ورغم الجهود الأمنية المكثفة، لا تزال مراقبة الحدود والمنافذ البرية والبحرية تمثل تحديًا معقدًا في ظل اتساع نطاق شبكات التهريب واعتمادها على مسارات غير تقليدية لنقل السلاح، مما أدى إلى تزايد حجم الظاهرة وتحولها إلى مصدر ضغط أمني متصاعد، مع تنامي دور أسواق السلاح غير المشروعة في تغذية الجماعات المسلحة وتهديد الاستقرار الداخلي للجزائر، وفي مواجهة هذا الواقع، اتجهت السلطات الجزائرية إلى تبني "مقاربة مؤسسية" تجمع بين الأدوات الأمنية والقانونية، حيث شكّلت هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي في عام 2011 لجنتين من الخبراء العسكريين والأمنيين، ضمت مختصين في مكافحة الإرهاب والاستخبارات والتسلح، بهدف تقييم المخاطر الناجمة عن تدفق الأسلحة من ليبيا، ووضع آليات عملية لاحتوائها والحد من انتقالها إلى الفواعل المسلحة. [2]

ثالثًا – مجابهة الهجرة غير النظامية

تعدّ الجزائر من أكثر الدول تأثرًا بالهجرة غير النظامية القادمة من منطقة الساحل، نظرًا لموقعها الجغرافي كدولة عبور رئيسية للمهاجرين المتجهين نحو أوروبا. وتمثل هذه الظاهرة تحديًا أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا متصاعدًا، إذ تتجاوز مجرد ضبط الحدود لتشمل مكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر، حيث تشير بيانات وزارة الدفاع الجزائرية إلى توقيف 29,587 مهاجرًا غير شرعي خلال عام 2024، بزيادة كبيرة

---

[1] . محمد طالب أبصير، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل"، **رسالة ماجستير** (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسة، 2021) ص 105 – 112.

[2] . مريني مصطفى، "استراتيجية إدارة المناطق الحدودية..."، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

مقارنة بـ14,814 شخصًا في 2023، مما يعكس تصاعد التدفقات الضاغطة على الدولة، فقد استمرت عمليات الجيش في النصف الأول من يناير 2025، ما أسفر عن توقيف 348 مهاجرًا، بينما شملت جهود الترحيل الجماعي إعادة 80 ألف مهاجر من جنسيات إفريقية مختلفة إلى بلدانهم الأصلية بين يناير وسبتمبر 2024.[1]

وتستقطب الجزائر الهجرة من بلدان الساحل الإفريقي، إذ لم يعد المهاجرون يمرون فقط نحو أوروبا، بل أصبحت وجهة استقرار دائمة بفضل موقعها كحلقة وصل بين عمق القارة والشواطئ المتوسطية، وأدت هذه الظاهرة التي نشطت في التسعينات إلى ظهور تجمعات سكانية تُعرف بـ"القرى الإفريقية" أو "أفريكا تاون"، متعددة الإثنيات والنظم القبلية، ما ساهم في خلق تحديات أمنية واجتماعية واقتصادية، بما في ذلك انتشار التسول وأنشطة الجريمة الصغيرة. ومع تزايد أعداد المهاجرين، نفذت السلطات عمليات ترحيل جماعية بعشرات الآلاف، إلى جانب مواجهة شبكات تهريب البشر التي تستغل أوضاعهم، مؤكدًا الحاجة إلى استراتيجية متكاملة تجمع بين ضبط الحدود وإدارة التدفقات وتعزيز الاستقرار المحلي. [2]

واعتمدت الجزائر استراتيجية متعددة الأبعاد لمواجهة تدفقات الهجرة غير النظامية، تقوم على إجراءات تنظيمية وقانونية لتعزيز إدارة الحدود، شملت إنشاء مركز متخصص للوثائق والإحصاءات لتوفير بيانات تدعم صنع القرار، إلى جانب تعزيز التعاون مع الشركاء الأوروبيين ودول الساحل عبر اتفاقيات لترحيل المهاجرين ومكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر، وتحديث منظومة مراقبة الحدود وآليات الإنذار المبكر، وتفعيل اتفاقيات إعادة القبول لإعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، مع تحديث القوانين ومنح السلطات المحلية صلاحيات التعامل مع أوضاع المهاجرين ضمن أطر قانونية واضحة تعزز فعالية إدارة الهجرة.[3]

رابعًا – تفعيل الشراكات الأمنية مع دول الساحل

تُعدّ الشراكات الأمنية مع دول الساحل ركيزة أساسية في الاستراتيجية الجزائرية لتعزيز الاستقرار الإقليمي، عبر مقاربة تجمع بين التعاون متعدد الأطراف وتقوية القدرات الأمنية، ضمن إطار من

---

[1] . "كيف ستتعامل الجزائر مع موجة الهجرة من دول الساحل والصحراء؟"، **الحرة** (واشنطن: شبكة تلفزيون الشرق الأوسط، يناير 2025) تم الاطلاع في 1 مارس 2025 متاح على (https://www.alhurra.com/algeria).

[2] عبدالقادر كركار، "الهجرة السرية إلى الجزائر من بلدان الساحل الأفريقي من اللجوء إلى الاسترزاق وأثرها على الأمن القومي الجزائري"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية** (الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثاني، فبراير 2023). ص 143.

[3] علي ياحي، "الهجرة غير النظامية... الجزائر بين بلد عبور ومقر للاستقرار"، **إندبندنت عربية** (الرياض: المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، يوليو 2024). تم الاطلاع في 1 مارس 2025، متاح على (https://2u.pw/QQOB8F2x).

"الدبلوماسية الأمنية" التي تعزز التنسيق الإقليمي والتعاون الاستخباراتي والعسكري في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، وهي في هذا السياق، تسعى إلى ترسيخ أمن جماعي مستقل بعيدًا عن التدخلات الخارجية، وهو ما يتجلى في مشاركتها منذ عام 2011 في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، حيث تتولى مع كندا رئاسة "فوج العمل حول بناء القدرات في الساحل"، الداعم لأمن الحدود وتطوير العدالة الجنائية وتعزيز التعاون القضائي ومكافحة تمويل الإرهاب. [1]

كما استغلت الجزائر هذا المنتدى للدفع بمقاربتها الخاصة بتجريم دفع الفدية للإرهابيين، وهو الطرح الذي تبناه مجلس الأمن الدولي عام 2014، مما يعكس تأثير الجزائر في صياغة السياسات الأمنية الدولية المرتبطة بمنطقة الساحل، إلى جانب المنتدى، بادرت الجزائر في عام 2010 بإنشاء لجنة قيادة الأركان المشتركة المكلفة بالعمليات (JOGSC) ومقرها تمنراست، والتي ضمّت الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، بهدف تعزيز التنسيق العسكري والأمني بين دول المنطقة. [2]

وفي إطار تطوير التعاون الاستخباراتي، أنشأت الجزائر في أكتوبر 2010 "وحدة الدمج والربط" (FLU) التي تضم أجهزة المخابرات في الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر وليبيا وبوركينا فاسو وتشاد، وانضمت إليها نيجيريا لاحقًا لمواجهة تهديدات تنظيم بوكو حرام، وتعمل هذه الوحدة كمنصة لتبادل وتحليل المعلومات حول تحركات الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، بما يدعم تطوير استراتيجيات استباقية لمواجهة التهديدات الأمنية، كما اقترحت عام 2013 إنشاء "الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي" (أفريبول – AFRIPOL) لتعزيز التنسيق بين أجهزة الشرطة الإفريقية، وهو المقترح الذي اعتمدته قمة الاتحاد الإفريقي عام 2014 مع اتخاذ الجزائر مقرًا لها، في إطار مواجهة الإرهاب والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة والبشر والجرائم السيبرانية. [3]

وتكشف هذه المبادرات عن تبنّي الجزائر لاستراتيجية أمنية قائمة على تعزيز الشراكات الإقليمية كوسيلة رئيسية لضمان الاستقرار في منطقة الساحل، وبدلًا من الانخراط في عمليات عسكرية مباشرة، تركز المقاربة الجزائرية على دعم القدرات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية للدول المجاورة، من خلال آليات مؤسسية تعكس رؤية الجزائر لضرورة امتلاك دول المنطقة لمفاتيح أمنها بعيدًا عن التدخلات الخارجية، ويُعد

---

[1] ميمونى عبدالكريم، "المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه دول الساحل الأفريقي"، **رسالة ماجستير** (الجزائر: جامعة أحمد درايعة أدرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2023) ص ص 66 – 70.

[2] **المرجع السابق نفسه.**

[3] **المرجع السابق**، ص ص 71 – 73.

هذا النهج استمرارًا لمواقف الجزائر الراسخة تجاه قضايا الأمن الإقليمي، والتي تقوم على مبدأ "الحل من داخل المنطقة"، ما يجعل دورها محوريًا في أي مقاربة شاملة لمكافحة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

الفصل الثالث

قضايا التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي

الفصل الثالث

قضايا التنافس المغربي ـ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي

يمثل التنافس بين المغرب والجزائر في إقليم الساحل امتدادًا لتنافس جيوسياسي طويل ومعقد، تتداخل فيه القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية ضمن بيئة إقليمية مضطربة تعاني من هشاشة الدولة، وتصاعد التهديدات العابرة للحدود. ولا يقتصر هذا التنافس على اختلاف المواقف السياسية بين البلدين، بل يمتد ليشمل أدوات النفوذ وآليات التأثير في التفاعلات الإقليمية، بما يعكس سعي كل منهما إلى تعزيز حضوره وترسيخ مكانته داخل منطقة الساحل.

وتتمثل القضايا السياسية للتنافس في سعي كل من الرباط والجزائر إلى تكريس نفوذهما داخل المنطقة عبر التحركات الدبلوماسية، وتشكيل التحالفات، وتوظيف المساعدات الإنسانية كأداة لتعزيز الحضور الإقليمي، فضلًا عن استخدام المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، كساحات لإعادة إنتاج التنافس على مستوى الخطاب والسياسات، بما يخدم مواقف كل طرف ويحد من فرص التنسيق الجماعي في القضايا الإقليمية.

أما القضايا الاقتصادية، فتتجسد في التنافس على ربط دول الساحل بمشروعات الطاقة الكبرى، من خلال خطوط أنابيب الغاز، ومحاولات جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع الحضور في قطاعات البنية التحتية والتجارة، وهو ما يمنح هذا التنافس بعدًا استراتيجيًا يرتبط بالسيطرة على الموارد الحيوية ومساراتها، وانعكاس ذلك على مواقف دول الساحل من قضية الصحراء.

وفيما يتعلق بالقضايا الأمنية، فتُعد من أبرز قضايا التنافس في ظل ما تفرضه قضية الصحراء من تداعيات على استقرار الإقليم، بدءًا من تعقيد جهود مكافحة الإرهاب، مرورًا بانتشار شبكات التهريب والجريمة المنظمة، وصولًا إلى إضعاف فرص التنسيق الأمني بين البلدين. وفي هذا السياق، تستغل الجماعات المسلحة حالة التوتر والفراغ الناجم عن غياب الثقة بين المغرب والجزائر، في ظل تضارب استراتيجيات كل طرف بشأن آليات التدخل الأمني وتحديد أولويات الاستقرار في دول الساحل، كما يسهم ملف الهجرة واللاجئين، ولا سيما في ضوء أزمة مخيمات تندوف، في مفاقمة التحديات الأمنية والإنسانية، ويزيد من صعوبة التنسيق المشترك لمواجهة الظواهر المرتبطة بالحركة غير النظامية للسكان. **وسيتم تناول هذا الفصل من خلال 3 مباحث رئيسية:**

- المبحث الأول: قضايا التنافس السياسي بين المغرب والجزائر
- المبحث الثاني: قضايا التنافس الاقتصادي بين المغرب والجزائر
- المبحث الثالث: قضايا التنافس الأمني بين المغرب والجزائر

المبحث الأول

قضايا التنافس السياسي بين المغرب والجزائر

يتخذ التنافس بين المغرب والجزائر حول الزعامة السياسية في القارة الإفريقية صورة مجموعة من القضايا المتداخلة، تبرز بصورة خاصة في منطقة الساحل التي تمثل محورًا استراتيجيًا بالغ الأهمية على المستويين الأمني والاقتصادي. وينبع هذا التنافس من اختلاف الرؤى الجيوسياسية والاستراتيجيات التي يتبناها البلدان، حيث يتجلى في محاولات كل طرف تعزيز نفوذه عبر آليات متعددة تشمل توسيع التمثيل الدبلوماسي، وتكثيف الانخراط في القضايا الأمنية والتنموية، والتنافس داخل الأطر والمؤسسات الإقليمية.

ويتجاوز هذا التنافس الإطار الثنائي ليصل إلى مستويات إقليمية ودولية أوسع، حيث يحرص كل من المغرب والجزائر على بناء شبكات من التحالفات الداعمة لمواقفهما تجاه القضايا الإقليمية، ولا سيما تلك المرتبطة بأمن واستقرار منطقة الساحل، كما تتجسد الفروقات بين البلدين في المقاربات التي يعتمدانها لمعالجة القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، بما يضفي مزيدًا من التعقيد على إدارة هذه الملفات، ويؤثر بصورة مباشرة في توازنات القوى داخل الإقليم.

وترتبط قضايا هذا التنافس بإرث تاريخي من الخلافات السياسية والإيديولوجية، فضلًا عن تضارب المصالح الجيوسياسية والاقتصادية، الأمر الذي يجعل تحليل هذه القضايا مدخلًا أساسيًا لفهم ديناميكيات التفاعلات الإقليمية، وتفسير انعكاساتها على المشهد السياسي والأمني في منطقة الساحل. ويمكن تناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة مطالب رئيسية تستعرض التنافس بين البلدين على الزعامة السياسية في منطقة الساحل، هي:

- المطلب الأول: التنافس الدبلوماسي على الزعامة الإقليمية
- المطلب الثاني: إدارة الأزمات السياسية في منطقة الساحل
- المطلب الثالث: التنافس داخل المنظمات الإقليمية

المطلب الأول

التنافس الدبلوماسي على الزعامة الإقليمية

يشكّل الحضور الدبلوماسي مظهرًا رئيسيًا في التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل، عبر بناء علاقات سياسية مع الدول المضيفة والتأثير في مواقفها الإقليمية. ويسعى الطرفان إلى توسيع انتشار بعثاتهما الدبلوماسية وتفعيل أنشطتها، غير أن مقاربتيهما تختلفان؛ إذ يعتمد المغرب مزيجًا من الأدوات السياسية والثقافية والتنموية، بينما تركز الجزائر بدرجة أكبر على العلاقات السياسية والأمنية المباشرة، حيث يسمح تحليل انتشار البعثات الدبلوماسية بفهم آليات ترسيخ النفوذ وقياس تأثيرها في مواقف دول الساحل ضمن سياق المنافسة الإقليمية.

أولاً – حضور مغربي من أجل هندسة النفوذ

يتبنى المغرب مقاربة دبلوماسية نشطة تجاه منطقة الساحل انطلاقًا من إدراكه لأهميتها في التفاعلات الإقليمية، إذ توظف الرباط أدوات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي، مستندة إلى تصور يربط بين استقرار الساحل واستقرار المغرب، وهو ما يفسر تنامي التحركات الدبلوماسية المغربية في قضايا التنمية والأمن في الإقليم. [1]

ويعتمد المغرب في ذلك على شبكة تمثيل دبلوماسي تشمل سفارات في العواصم الرئيسة مثل نواكشوط وباماكو ونيامي، إضافة إلى قنصلية عامة في نواذيبو ذات أهمية استراتيجية، ورغم أن هذه البعثات تمثل نسبة محدودة من التمثيل الدبلوماسي المغربي في إفريقيا، فإن توزيعها الجغرافي يمنحها أهمية خاصة في إدارة العلاقات مع دول الساحل، إذ يمتلك المغرب نحو 31 بعثة دبلوماسية في إفريقيا، منها 8 بعثات في دول الساحل – **كما يوضح الجدول رقم (1)**– وتؤدي هذه البعثات دورًا يتجاوز التمثيل السياسي ليشمل متابعة التطورات المحلية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بما يخدم المصالح المغربية في المنطقة.[2]

---

[1]. رضوان بوهيدل، **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل.. الدول الهشة والفاشلة في مواجهة القوى الكبرى والصاعدة** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020) ص ص 137 – 138.

[2]. **Morocco's Embassies, Consulates, and Representative Offices**, (Embassysies.info: 2025) seen in 12 August 2025, available at https://embassies.info/morocco

جدول رقم (1)

البعثات الدبلوماسية للمغرب في دول الساحل حتى عام 2025

	البعثات الدبلوماسية المغربية	البعثات الدبلوماسية في دول الساحل
1	سفارة المغرب في السنغال "داكار"	سفارة السنغال في الرباط القنصلية العامة في كازابلانكا
2	سفارة المغرب في موريتانيا "نواكشوط" القنصلية العامة للمغرب في نواذيبو	سفارة موريتانيا في الرباط القنصلية العامة لموريتانيا في الدار البيضاء
3	سفارة المملكة المغربية في مالي "باماكو"	سفارة مالي في الرباط القنصلية العامة لمالي في الدار البيضاء
4	سفارة المغرب في بوركينا فاوسو "واغادوغو"	سفارة بوركينا فاسو في الرباط
5	سفارة المغرب في النيجر "نيامي"	سفارة النيجر في الرباط
6	سفارة المغرب في نيجيريا "أبوجا"	سفارة نيجيريا في الرباط
7	سفارة المغرب في تشاد "نجامينا"	سفارة تشاد في الرباط القنصلية العامة لتشاد في مدينة الداخلة

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج (الرباط: مجلس الوزراء، 2025) تم الاطلاع في 12 أغسطس 2025، متاح على الرابط:: (https://www.consulat.ma)

ويكشف النشاط الدبلوماسي المغربي في منطقة الساحل عن انتقال من الحضور التمثيلي التقليدي إلى انخراط أكثر فاعلية في بناء مسارات التعاون مع دول المنطقة، عبر توسيع الاتفاقيات الثنائية في مجالات البنية التحتية والتعليم والتدريب الديني، وتكثيف الزيارات الرسمية والمشاركة في المنتديات الإقليمية، بما أسهم في تعزيز حضور المغرب كلاعب إقليمي، فمنذ تولي "الملك محمد السادس" العرش، اتجهت السياسة المغربية إلى توسيع حضورها في إفريقيا من خلال جولات ملكية منتظمة شملت عدة دول، مثل نيجيريا عام 2016، والسنغال 2015، ومالي في عامي 2014 و2017، بهدف بناء علاقات مباشرة مع القيادات السياسية والنخب الاقتصادية في القارة. [1]

وعلى الصعيد الاقتصادي، تؤدي السفارات المغربية دورًا في دعم الاستثمارات والمشروعات التنموية في دول الساحل، بما يربط الحضور الاقتصادي بالأهداف السياسية ويعزز شبكة المصالح المشتركة، ويبرز

---

[1] Jean-Yves Moisseron, Jean-François Daguzan, "Morocco's Regional Ambitions in Sub-Saharan Africa: Royal Diplomacy", **Observatoire of Arab-Muslim World and Sahel** (Pairs: Fondation pour la recherche stratégique, February 2018). P.5.

مشروع أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب نموذجًا لهذا التوجه، إذ يخلق إطارًا طويل الأمد للتعاون الاقتصادي مع الدول التي يمر بها، ويعزز قدرة الرباط على الحفاظ على نفوذها الإقليمي عبر مشاريع بنية تحتية عابرة للحدود. [1]

وشكّل عام 2016 نقطة تحول في السياسة المغربية، إذ اتجهت نحو مقاربة أكثر نشاطًا في إدارة الملفات الإقليمية، مع توسيع شبكة الشراكات وتنويع أدوات التأثير في البيئة الدولية، بما في ذلك الدفاع عن الموقف المغربي في قضية الصحراء [2] وهو ما يمكن تسميته بـ"هندسة النفوذ"، أي أن المغرب سعى لبناء منظومة متكاملة من أدوات القوة الناعمة والصلبة، بما يضمن لها الحضور في منطقة الساحل ومنها إلى أفريقيا ككل، حيث يُظهر الحضور المغربي في الساحل قدرة على تفعيل "استراتيجية الاندماج الكبرى"، ما يمنح الدولة المغربية موقعاً متقدماً في فضاء يتسم بتنافسية عالية، حيث عملت على تحويل بعثاتها الدبلوماسية إلى منصات متعددة الوظائف، بما يعكس ضرورة الدمج بين العمل الدبلوماسي التقليدي وأدوات النفوذ المعاصر، في سياق إقليمي مفتوح على فرص وتحديات متزامنة. [3]

ثانيًا - دبلوماسية الجزائر وتمديد المجال الحيوي:

تعاملت الجزائر خلال العقدين الأخيرين مع منطقة الساحل باعتبارها مجالًا مرتبطًا بأمنها القومي وعمقها الاستراتيجي، وهو توجه استمر من مرحلة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة إلى عهد الرئيس "عبدالمجيد تبون" مع تعزيز الانخراط الدبلوماسي والاقتصادي في الجوار الجنوبي، وفي هذا الإطار تسعى الجزائر إلى

---

[1] . سعيد الصديقي، " السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا"، **المعهد المغربي لتحليل السياسات** (الرباط: مارس 2018) تم الاطلاع في 11 أغسطس 2025 متاح على الرابط:: https://mipa.institute/

[2] . عبدالفتاح البلعشمي، "تدبير السياسة الخارجية المغربية للتوترات الدبلوماسية بين التوازنات الدولية والمصلحة الوطنية"، **"أعمال ندوة: السياسة الخارجية المغربية في عالم متغير الضوابط والديناميات"** (مراكش: جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2022) ص ص 158 – 160.

[3] . عادل زعلوك، " الاستراتيجيات الكبرى في مجال السياسة الخارجية: دراسة تأصيلية في المفاهيم والصور والطبيعة الديناميكية"، **مجلة السياسة والاقتصاد** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 16، أكتوبر 2022) ص ص 396 – 397. * تشير **استراتيجية الاندماج الكبرى (Grand Engagement Strategy)** إلى توجه في السياسة الخارجية يقوم على تعزيز التعاون والانخراط مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصالح متبادلة والاندماج الفاعل في البيئة الدولية. وتفترض هذه الاستراتيجية أن سلوك الدولة الخارجي يعكس تفاعل تفضيلات القوى والفاعلين الداخليين مع تفضيلات نظرائهم في الدول الأخرى، بما يجعل الأهداف الخارجية للدولة امتدادًا لمصلحة اجتماعية أوسع داخل المجتمع. وتتميز هذه المقاربة بقدر عالٍ من الديناميكية، إذ تتأثر بتغير النخب الحاكمة وتبدل أولويات الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وهو ما يجعلها أداة مرنة لبناء النفوذ وتعزيز التعاون الدولي.

الحفاظ على حضورها في معادلات الوساطة الإقليمية عبر توظيف أدواتها السياسية والدبلوماسية، مع التركيز على حماية الحدود وتعزيز علاقاتها مع حكومات ونخب دول الساحل. [1]

وتعكس خريطة الانتشار الدبلوماسي الجزائري في الساحل حضورًا إقليميًا يتجاوز التمثيل الرمزي، إذ تمتلك الجزائر سفارات في عواصم رئيسة مثل باماكو ونواكشوط ونيامي واغادوغو ونجامينا وداكار، إلى جانب قنصليات في مواقع استراتيجية مثل: أغاديس وتمنراست ونواذيبو وغاو، ولا يقتصر دور هذه البعثات – **كما يوضح الجدول رقم (2)** – على التواصل السياسي، بل يمتد إلى متابعة التطورات المحلية وبناء علاقات مع النخب السياسية والاجتماعية، بما يعكس إدراك الجزائر لمنطقة الساحل باعتبارها امتدادًا مباشرًا لأمنها القومي، وهو ما دفعها، بعد مرحلة الانكفاء خلال التسعينيات، إلى إعادة تنشيط حضورها الإقليمي مستفيدة من خبرتها في مكافحة الإرهاب وانخراطها في شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز التنسيق الأمني والسياسي في المنطقة.[2]

وتتجسد المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في الساحل عبر مسارين متكاملين: ثنائي ومتعدد الأطراف. ففي المسار الثنائي ركزت الجزائر على تطوير علاقاتها السياسية والأمنية مع دول الساحل، مدعومة بأدوات اقتصادية مثل نشاط شركة سوناطراك في حوض تاودني بمالي منذ عام 2007، إلى جانب تقديم مساعدات مالية وبرامج تدريب للقوات الأمنية في مالي والنيجر بهدف تعزيز قدراتها في مواجهة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود. [3] أما على المستوى متعدد الأطراف فقد انخرطت الجزائر في أطر أمنية وإقليمية لتعزيز التنسيق في مواجهة التنظيمات المسلحة، مثل إطار "دول الميدان" الذي يضم مالي والنيجر وموريتانيا، والمبادرة الأمريكية لمكافحة الإرهاب عبر الساحل (TSCTI)، واكتسب هذا الانخراط أهمية أكبر بعد تدهور الوضع الأمني في المنطقة عقب سقوط النظام الليبي عام 2011 وانسحاب القوات الفرنسية من مالي في إطار عملية "برخان" عام 2022، ما دفعها إلى تكثيف جهودها لتعزيز التنسيق الإقليمي وتأمين حدودها مع ليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا والمغرب.[4]

---

[1]. محمد سفيان بوخبزة، "محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل" ، **مرجع سبق ذكره، ص** 142.

[2] عائشة قادة بن عبدالله، "الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل والصحراء في ظل التحولات الإقليمية"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية** (الجزائر: جامعة تلمسان، العدد الأول، يونيو 2022) ص 62.

[3] شوكي بن حرز الله، "البعد الأمني لسياسة الجزائر اتجاه دول الساحل"، **رسالة ماجستير** (الجزائر: جامعة زيان عاشور – الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021) ص ص 62 – 63.

(4) . "BTI 2024 Country Report - Algeria", **Bertelsmann Stiftung** (Gütersloh: 2024), seen in 15 August 2025, available at: (https://bti-project.org/en/reports/).

ويمكن فهم الدبلوماسية الجزائرية في الساحل ضمن إطار الأمن التعاوني [*]، إذ تربط الجزائر بين الأدوات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية في التعامل مع التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والتهريب وضعف مؤسسات الدولة في بعض دول الساحل، وفي هذا السياق توظف بعثاتها الدبلوماسية وبرامج التعاون العسكري والاقتصادي لتعزيز التنسيق مع شركائها الإقليميين وترسيخ حضورها في منطقة الساحل بما يخدم حماية مصالحها الوطنية. [1]

جدول رقم (2)

البعثات الدبلوماسية للجزائر في دول الساحل حتى عام 2025

	البعثات الدبلوماسية الجزائرية	البعثات الدبلوماسية لدول الساحل
1	سفارة الجزائر في السنغال "داكار"	سفارة السنغال في الجزائر
2	سفارة الجزائر في موريتانيا "نواكشوط" القنصلية العامة للجزائر في نواذيبو	سفارة موريتانيا في الجزائر
3	سفارة الجزائر في مالي "باماكو" القنصلية العامة للجزائر في بغاو	سفارة مالي في الجزائر القنصلية العامة لمالي في تمنراست
4	سفارة الجزائر في بوركينا فاسو "واغادوغو"	سفارة بوركينا فاسو في الجزائر
5	سفارة االجزائر في النيجر "نيامي" القنصلية العامة للجزائر في أغاديس	سفارة النيجر في الجزائر القنصلية العامة للنيجر في تمنراست
6	سفارة الجزائر في نيجيريا "أبوجا"	سفارة نيجيريا في الجزائر
7	سفارة الجزائر في تشاد "نجامينا"	سفارة تشاد في الجزائر

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج (الرباط: مجلس الوزراء، 2025) تم الاطلاع في 12 أغسطس 2025، متاح على الرابط:: (https://www.consulat.ma)

---

* الأمن التعاوني هو نهج في العلاقات الدولية يقوم على تعزيز الأمن عبر التعاون بين الدول لمواجهة التهديدات المشتركة بدل الاعتماد على الردع العسكري الفردي. وقد برز المفهوم بعد نهاية الحرب الباردة كرد فعل على منطق الصراع الصفري، ويقوم على دمج أدوات الأمن الجماعي والتعاون المؤسسي والسياسي والاقتصادي لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي. ويرتكز هذا النهج على مبادئ التشاور والشفافية والوقاية من النزاعات، انطلاقًا من فكرة أن الأمن لا يقتصر على حماية الدولة من التهديدات العسكرية بل يشمل أيضًا استقرار المجتمعات وتعزيز التعاون بين الدول.

[1] Richard Cohen, "Cooperative Security: From Individual Security to International Stability", **The George C. Marshall European Center for Security Studies** (Germany: U.S. Department of Defense, 2001) seen in 15 August 2025, available at: (https://www.marshallcenter.org)

المطلب الثاني

إدارة الأزمات السياسية

يشكّل التنافس في مقاربة قضايا الساحل أحد أبرز قضايا التنافس بين المغرب والجزائر، إذ تعكس إدارة كل طرف للأزمات الإقليمية اختلافًا في الرؤى السياسية وأدوات موازنة النفوذ وتعزيز الحضور الاستراتيجي، وتزداد أهمية هذه الديناميات مع إدراك البلدين أن الانخراط في قضايا الساحل لم يعد خيارًا ثانويًا، بل أصبح جزءًا أساسيًا من إعادة التموضع داخل النظامين الإفريقي والعربي، وهو ما يظهر بوضوح في تعاملهما الأزمة في مالي والأزمة الليبية، بوصفهما ساحتين لتكريس الحضور السياسي وتعزيز النفوذ الإقليمي.

أولاً – الأزمة في شمال مالي بين تراجع جزائري وتمدد مغربي

تمثل الأزمة المالية منذ عام 2012 أحد أبرز نماذج تداخل العوامل المحلية مع التنافسات الإقليمية في منطقة الساحل، فعلى الرغم من ظهور الصراع في بدايته بوصفه نزاعًا داخليًا بين حكومة "باماكو" وعدد من الحركات الأزوادية الانفصالية المشاركة في مسار الحوار [*]، فإن تطوراته كشفت عن بُعد جيوسياسي أوسع يتمثل في التنافس المغربي الجزائري على النفوذ في الإقليم، وهو تنافس يعود إلى خلفيات تاريخية مرتبطة بقضية الصحراء وتباين المقاربات الإقليمية، لذا سعت كل من الجزائر والمغرب إلى توظيف أدوات دبلوماسية وسياسية مختلفة لتعزيز حضورها في الساحل.

أ. الوساطة الجزائرية: من الهيمنة الدبلوماسية إلى التراجع الاستراتيجي

منذ اندلاع الأزمة في مالي عام 2012 عقب الانقلاب العسكري وسقوط الأقاليم الشمالية بيد الحركات الانفصالية المتحالفة مع تنظيمات متطرفة، برزت تداعيات مباشرة على الأمن الجزائري، نظرًا لامتداد الحدود بين البلدين لأكثر من 1,300 كيلومتر [1]، وقد تبنت الجزائر مقاربة تقوم على رفض التدخل العسكري

---

* الحركات الانفصالية الست المعنية بالحوار، هي: الحركة العربية لتحرير أزواد، والتنسيقية من أجل شعب أزواد، وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، والحركة العربية لأزواد، والحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لتوحيد أزواد .

[1] Yahia H. Zoubir, "The Sahara-Sahel Quagmire: Regional and International Dynamics," **Mediterranean Politics** (U.K: Taylor and Francis, Vol. 17, NO. 3, November 2012) pp. 452-458.

الغربي والتمسك بمبدأ "أفرقة الحلول"، وهو ما تجلّى في موقفها الرافض للعملية الفرنسية "سيرفال" في يناير 2013.[1]

شرعت الجزائر منذ ديسمبر 2012 في جهود وساطة بين الحكومة المالية والحركات المسلحة، قبل أن يتخذ المسار طابعًا مؤسسيًا في يناير 2014 عبر إنشاء لجنة استراتيجية جزائرية–مالية مشتركة، وبين يوليو 2014 وفبراير 2015 استضافت الجزائر خمس جولات تفاوضية انتهت بتوقيع «اتفاق السلم والمصالحة» في مايو ويونيو من نفس العام، والذي تضمّن ترتيبات سياسية وأمنية وتنموية شملت إعادة دمج شمال مالي في مؤسسات الدولة، ودمج المقاتلين في أجهزة الأمن، ودعم مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، في محاولة لمعالجة جذور الصراع إلى جانب وقف العنف.[2]

غير أن تنفيذ الاتفاق بعد 2016 واجه صعوبات مرتبطة بضعف مؤسسات الدولة المالية وتباين تفسير بنوده بين الأطراف، إضافة إلى عودة نشاط الجماعات المسلحة وغياب الإرادة السياسية لتنفيذه، ومع تصاعد التهديدات الأمنية على الحدود الجنوبية، كثّفت الجزائر منذ 2017 انتشارها العسكري على الشريط الحدودي، مع استمرار سعيها للحفاظ على دورها كوسيط في تنفيذ الاتفاق، غير أن التحولات السياسية في باماكو مثّلت نقطة تحول، إذ شكّل انقلاب أغسطس 2020 تهديدًا مباشرًا لاتفاق الجزائر 2015 [3]، وتبعه انقلاب مايو 2021 الذي أعاد تشكيل موازين القوى مع انفتاح السلطة العسكرية الجديدة على شراكات أمنية مع روسيا ومجموعة الفيلق الأفريقي (فاجنر)، ما أسهم في تراجع الدور الجزائري في مسار الوساطة. [4]

وحاولت الجزائر إعادة تنشيط الاتفاق عبر لقاءات تنسيقية في يونيو 2021، إلا أن تدهور الوضع الأمني في مناطق غاو وكيدال، إلى جانب انسحاب فرنسا من مالي عام 2022 وتصاعد النفوذ الروسي

---

[1] Muhammed Tandoğan, Omar Bouacha "The Algerian Security Approach Towards the Sahel Region: The Case of Mali", **Journal of Turkology** (Istanbul: Istanbul University Research Institute of Turkology, Vol. 27, NO. 1, 305 ,June 2017) pp. 314 – 318.

[2] **ibid,** p. 322.

[3] علي عشوي، "الوساطة كآلية لحل النزاعات الدولية: دراسة في الوساطة الجزائرية في مالي)، **رسالة دكتوراه** (الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، 2020)، ص 201.

[4] عبد الحميد ميمون، "الوساطة في سياسة الجزائر الخارجية: دراسة حالتي مالي وليبيا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 204.

وشركات الأمن الخاصة، حدّ من فاعلية هذه الجهود [1]، وفي يناير 2024 أعلنت مالي انسحابها الرسمي من «اتفاق الجزائر» متهمة الجزائر بالتدخل في شؤونها الداخلية، ما أدى إلى تفاقم التوتر بين الطرفين.[2]

وتصاعدت الأزمة في أبريل 2025 بعد إسقاط الجزائر طائرة مسيّرة مالية اخترقت مجالها الجوي، تبعها استدعاء السفراء وإغلاق المجال الجوي المتبادل، وهو ما عكس انتقال الجزائر من موقع الوسيط إلى طرف مباشر في التوتر الإقليمي، وفي ظل تراجع فاعلية المرجعيات التي تأسس عليها اتفاق 2015، اتجهت الجزائر إلى تبني ما يمكن وصفه باستراتيجية "المحافظة الحذرة" القائمة على تعزيز الانتشار العسكري في الجنوب لحماية أمنها القومي، مع الحفاظ على حضور دبلوماسي محدود في الملف المالي وإدارة علاقاتها الدولية بحذر في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى في المنطقة. [3]

ب. دبلوماسية المغرب الناعمة والاختراق الاستراتيجي

سعى المغرب منذ تراجع الدور الجزائري في مالي بعد عام 2020، إلى تعزيز حضوره في الساحة المالية ضمن سياسته الإفريقية القائمة على توظيف الأدوات الدبلوماسية والدينية والاقتصادية، مع هدف توسيع شبكة الدعم الإقليمي لموقفه في قضية الصحراء[4]، حيث أتاح انسحاب مالي من اتفاق الجزائر في يناير 2024 وتوتر علاقاتها مع الجزائر مجالًا إعادة تموضع المغرب في باماكو، مستفيدًا من تراجع الدور الجزائري في الوساطة بعد تعثر مسار التسوية في شمال مالي منذ 2014. [5]

واعتمد المغرب في هذا السياق على القنوات الدينية الرسمية لتعزيز حضوره داخل مالي، من خلال نشاط مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة في تكوين الأئمة ونشر النموذج المغربي في إدارة الحقل الديني، وأسهمت الروابط التاريخية للطرق الصوفية، خصوصًا "التيجانية" و"القادرية"، في مدن مثل: تمبكتو

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص 185 – 187.

[2] .Tomas Chambourdon, "The Accord for Peace and Reconciliation in Mali (Algiers Accords, 2015), or the fallout of a broken promise", **ESCP International Politics Society** (Paris: February 2024) seen in 27 Oct. 2025, available at: (https://pppescp.com/)

[3] يحيى زبير، عبد القادر عبد الرحمن (الجزائر ومالي على المحك: أزمة الحدود تهدّد مستقبل العلاقات"، **موجز قضية** (الدوحة: مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، يوليو 2025) ص ص 4 – 5.

[4] "مُبادرة الأطلسي: هل تعوّض التحركات المغربية انسحاب فرنسا من دول الساحل الإفريقي؟" **مركز المستقبل للدراسات المتقدمة** (أبو ظبي: يناير 2024). تم الاطلاع في 27 أكتوبر 2025، متاح على الرابط:: (https://futureuae.com/ar-AE)

[5] عبد الصمد المجوطي، "المغرب وإفريقيا: مسارات العودة والتفاعل"، **شؤون استراتيجية** (الرباط: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، العدد 3، يناير 2019) ص 164.

وكوليكورو، في تعزيز الحضور الديني المغربي وبناء شبكة علاقات مع النخب الدينية والاجتماعية في البلاد. [1]

وبالتوازي مع ذلك، عزز المغرب حضوره الاقتصادي والدبلوماسي في مالي منذ عام 2021 عبر توسع المؤسسات المالية المغربية، وعلى رأسها التجاري وفا بنك، إلى جانب نشاط الوكالة المغربية للتعاون الدولي في مجالات التكوين والتعليم المهني، ضمن مقاربة تقوم على التعاون التنموي والشراكة الاقتصادية، وهو ما أسهم في تعزيز قبول الدور المغربي لدى بعض النخب السياسية في باماكو، في إطار توجه أوسع لتوسيع النفوذ الاقتصادي المغربي في غرب إفريقيا والساحل، وهي الرؤية التي تعززت مع إطلاق "المبادرة الأطلسية" عام 2023 بوصفها امتدادًا لاستراتيجية تقوم على الاستثمار طويل الأمد والدبلوماسية الاقتصادية والبراجماتية المتدرجة. [2]

وسعت الرباط منذ 2023 إلى الحفاظ على توازن في خطابها تجاه السلطة العسكرية في مالي، متجنبة الاصطفاف الحاد بين القوى الغربية وروسيا، مع إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لضمان استمرار التنسيق في قضايا الساحل، وهو ما عكسته بيانات وزارة الخارجية المغربية خلال عامي 2023 و2024، من خلال الدعوة إلى حلول إفريقية تراعي خصوصية الأوضاع السياسية في دول المنطقة والتأكيد على مبدأ احترام السيادة الوطنية. [3]

وأتاحت هذه المقاربة للمغرب ترسيخ حضور تدريجي في مالي بين 2021 و2025 عبر أدوات دينية واقتصادية وتنموية، ما منحه موقعًا متناميًا في التفاعلات الإقليمية مقارنة بتراجع الدور الجزائري بعد تعثر مسار اتفاق السلام، وأسهم في بناء شبكة علاقات محلية تقوم على التعاون التنموي والدبلوماسية الاقتصادية في منطقة الساحل.

---

[1] Amal El Founti, “Morocco's Religious Diplomacy in the 2020s: Opportunities and Neo-Liberal/Neo-Colonial Challenges Facing the 'Moroccan Model” **Strife Journal** (AL Archives Ouvertes, Spring 2021). pp. 43 – 45.

[2] Hamza Meddeb, ‘’Economic Statecraft as Geopolitical Strategy: New Dimensions of Moroccan-Algerian Rivalry’’, **Carnegie Endowment for International Peace** (Washington, DC: July, 2025). Seen in 27 October 2025, available at (https://carnegieendowment.org/)

[3] Lhoucine Rhazoui, ‘’Revisiting US-Morocco partnership: Security and development approach in the Sahel region’’, **modern diplomacy** (PLOVDIV: December 2024). Seen in 27 October 2025, available at (https://moderndiplomacy.eu/)

ثانيًا – تباين الموقف المغربي والجزائري تجاه الأزمة الليبية

تفرض الأزمة الليبية نفسها أحد العوامل المؤثرة في القضايا الأمنية للتنافس المغربي – الجزائري، رغم أن ليبيا لا تندرج ضمن النطاق الجغرافي المباشر لمنطقة الساحل، وذلك لامتداد تداعياتها الأمنية إلى الإقليم وما أفرزته من تحديات عابرة للحدود، مثل انتشار الجماعات المسلحة، وتدفقات السلاح، والجريمة المنظمة، فمنذ سقوط نظام الرئيس الراحل معمر القذافي عام 2011، تحولت ليبيا إلى بؤرة عدم استقرار انعكست آثارها على شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، وأفرزت مقاربات متباينة للمغرب والجزائر في التعامل مع الأزمة وفقًا لأولويات كل منهما ومصالحه الاستراتيجية، بما جعلها إحدى ساحات التنافس غير المباشر بين البلدين.

أ. حياد مغربي نشط

ارتبط موقف المغرب من الأزمة الليبية بسياسة "الحياد النشط" التي أظهرتها المملكة منذ بداية الأزمة، حيث اتخذ خطوات استباقية تضمن له نفوذًا إقليميًا، وتجعل منه طرفًا فاعلًا في الأزمة على حساب الجزائر، ففي أغسطس 2011، زار وزير الخارجية المغربي مدينة بنغازي للتأكيد على دعم "المجلس الوطني الانتقالي" الذي اعترفت به الرباط مبكرًا كممثل شرعي للشعب الليبي، كما بادر المغرب إلى إرسال مساعدات إنسانية للنازحين على الحدود الليبية–التونسية، ثم شارك في اجتماعات مجموعة الاتصال الدولية في سبتمبر من عام 2011 أيضاً. [1]

ونجح المغرب في تحقيق انفراجة – لم تكتمل وإن كانت قد حققت نجاحات نسبية– في الأزمة الليبية، من خلال تقديم نفسه كلاعب وسيط موثوق به لدى الأطراف الليبية المتصارعة، من خلال دعم الحوار السياسي الليبي، عبر استضافة وإدارة سلسلة من المفاوضات، توصلت إلى "اتفاق الصخيرات" في عام 2015، والذي شكّل إطارًا دوليًا لـ"حكومة الوفاق" المعترف بها –آنذاك – مرتكزاً على أن الحل السياسي المستند إلى سيادة ليبيا، والحوار بين الفرقاء، ورفض التدخلات الأجنبية المزعزعة للاستقرار هما السبيل الأمثل لإنهاء الصراع.[2]

ولم تتوقف الدبلوماسية المغربية عند اتفاق الصخيرات رغم التحديات البنيوية التي واجهها، أبرزها إعلان القيادة العامة للجيش الليبي في فبراير 2020 التنصل من الاتفاق، وهو ما كشف محدودية تأثير

---

[1] منير جمدوني، "دور الوساطة المغربية في حل النزاع الليبي الداخلي أمام متغيرات الظروف الجيوسياسية الإقليمية وحسابات الاستقطاب الدولي"، **شؤون استراتيجية** (الرباط: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، العدد 3، يناير 2022) ص 127.

[2] **المرجع السابق**، ص ص 128 – 129.

الوساطة المغربية أمام عمق الانقسامات الداخلية وتشابك التدخلات الإقليمية والدولية، ومع ذلك، واصل المغرب نهجه القائم على "سياسة النفس الطويل" عبر مبادرات متدرجة منذ 2018، شملت "حوارات بوزنيقة" عام 2020 بين رئيسي مجلسي النواب و"الأعلى للدولة" حول تقاسم المناصب السيادية وتوحيد البرلمان، تلتها مشاورات عام 2021 بشأن المناصب العليا، ثم استضافة لجنة (6+6) في مايو 2023 لصياغة القوانين الانتخابية، وصولًا إلى اجتماعات ديسمبر 2024 التي أكدت ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية عبر انتخابات حرة ونزيهة، بما يعكس تمسك الرباط بدورها كوسيط دبلوماسي يسعى لتقريب وجهات النظر.[1]

ب. دبلوماسية جزائرية حذرة:

مثّل اندلاع الأزمة الليبية عام 2011 تهديدًا مباشرًا للأمن الجزائري، نظرًا لامتداد الحدود المشتركة بين البلدين لأكثر من ألف كيلومتر، واتسمت المقاربة الجزائرية في البداية بشيء من الارتباك والغموض، قبل أن تتجه تدريجيًا نحو مسار دبلوماسي قائم على رفض التدخل الأجنبي والدعوة إلى حل سياسي شامل تقوده الأطراف الليبية نفسها.[2]

تدرج التعاطي الجزائري مع الأزمة الليبية عبر مراحل عدة. ففي المرحلة الأولى (2011–2014) تبنت الجزائر موقفًا حذرًا اتسم بالتمسك بمبدأ عدم التدخل، إذ امتنعت عن الدعوة لتنحي معمر القذافي ورفضت طرد السفير الليبي من الجزائر، وهو ما فُسّر لدى بعض القوى الليبية باعتباره موقفًا غير داعم للثورة. وقد ارتبط هذا التوجه بمخاوف جزائرية من انتقال تداعيات الانتفاضات العربية إلى الداخل في ظل هشاشة سياسية واقتصادية أعقبت مرحلة "العشرية السوداء". [3]

ومع تحول ليبيا إلى ساحة صراع مسلح بعد عام 2011 وتصاعد التدخلات الدولية، اعتبرت الجزائر الأزمة تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي نتيجة توسع نشاط الجماعات المسلحة وتزايد التهريب عبر الحدود الجنوبية، ما دفعها إلى تبني مقاربة أكثر انخراطًا مع استمرار التمسك بمبدأ رفض التدخل العسكري خارج

---

[1] " البيان الختامي للقاء السادة أعضاء مجلسي النواب و الدولة المجتمعين في بوزنيقة بالمملكة المغربية الشقيقة"، **مجلس النواب الليبي** (بنغازي: 19 ديسمبر 2024) تم الاطلاع في 2 سبتمبر 2025، متاح الاطلاع على (https://parliament.ly/).

[2] علياء محمد المنصوري، "تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا.. الجزائر أنموذجاً" (2011 – 2020)، **رسالة ماجستير** (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، يناير 2021)، ص ص 110 – 111.

[3] Guattas, Samir, and Benaissa Lazhar. "The role of Algerian diplomacy in the Libyan crisis: Objectives and obstacles" **Technium Social Sciences Journal** (U.K: vol. 34, August 2022) p.513.

حدودها، ومنذ عام 2014 اعتمدت الجزائر مقاربة متعددة المسارات تقوم على دعم الحوار بين الأطراف الليبية باستثناء الجماعات الإرهابية، ودعم المؤسسات المنبثقة عن اتفاق الصخيرات (2015)، مع توسيع قنوات الاتصال بين 2016 و2020 لتشمل شخصيات سياسية وعسكرية مثل عبد الحكيم بلحاج والمشير خليفة حفتر وبعض المكونات القبلية في الجنوب الليبي، إلى جانب تعزيز التنسيق الإقليمي مع تونس وإطلاق "مبادرة الداخل الليبي" عام 2017 التي تعثرت لاحقًا بفعل تعدد المسارات الدولية. [1]

ومثّل وصول "عبد المجيد تبون" إلى السلطة في ديسمبر 2019 محاولة لإعادة تنشيط الدور الدبلوماسي الجزائري في الملف الليبي، عبر التأكيد على رفض التدخلات العسكرية الخارجية والدعوة إلى تسوية سياسية توافقية، في إطار سعي الجزائر للحفاظ على استقرار جوارها الإقليمي [2]، غير أن هذا التوجه واجه تحديات مرتبطة بتداخل الأجندات الدولية والإقليمية ومحدودية الأدوات الاقتصادية والعسكرية مقارنة ببعض الفاعلين الإقليميين، ما جعل دور الجزائر يتركز على دعم المسارات السياسية والحفاظ على توازن إقليمي يحد من تصعيد الصراع.[3]

وفي المقابل اعتمد المغرب مقاربة تقوم على تقديم نفسه وسيطًا للحوار بين الأطراف الليبية مستندًا إلى خطاب "الحل الليبي – الليبي"، ما عزز حضوره الدبلوماسي في الملف الليبي، وأظهر التنافس بين الرباط والجزائر على شرعية الوساطة الإقليمية، حيث ركز المغرب على الوساطة الدبلوماسية بينما ارتبط التحرك الجزائري باعتبارات الأمن القومي ورفض التدخل العسكري الأجنبي.[4]

---

[1] **ibid,** pp. 515 – 516.

[2] Chedad REBIDJ, "The Impact of the Libyan crisis on Algeria's security and the role of the Algerian strategy in addressing it" **Revue ZAOULI** (Abidjan: Institut National Supérieur des Arts et de l'Action Culturelle (INSAAC), the Centre de Recherche sur les Arts et la Culture (CRAC), N° 9, Vol. 3, Mars 2025) pp. 335 – 339.

[3] علياء محمد عبدالجواد المنصوري، "تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي..."، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 115 – 120.

[4] **المرجع السابق**، ص 121.

المطلب الثالث

التنافس داخل المنظمات الإقليمية

تُعدّ المنظمات الإقليمية ساحة رئيسية للتنافس المغربي– الجزائري، إذ يوظف البلدان عضويتهما في الأطر متعددة الأطراف، خاصة الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، لتعزيز النفوذ السياسي عبر السعي إلى مواقع قيادية والتأثير في آليات التصويت وصياغة المبادرات الدبلوماسية، في إطار التنافس على الزعامة الإقليمية في شمال وغرب إفريقيا.

أولاً: الاتحاد الأفريقي

يُعدّ الاتحاد الإفريقي أحد أبرز ساحات التنافس بين المغرب والجزائر، إذ تتقاطع داخله رهانات الزعامة الإقليمية مع بناء التحالفات والتأثير في آليات التصويت وصنع القرار، فمنذ انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية عام 1984 احتجاجًا على قبول عضوية "الجمهورية الصحراوية"، احتفظت الجزائر بنفوذ واسع داخل المنظمة مستندة إلى تحالفاتها مع دول الجنوب الإفريقي، غير أن انضمام المغرب إلى الاتحاد خلال القمة الثامنة والعشرين في أديس أبابا في يناير 2017 شكّلت تحولًا مهمًا أعاد تشكيل موازين القوى داخل المنظمة بعد حصول الرباط على تأييد 39 دولة إفريقية. [1]

وسعى المغرب منذ انضمامه إلى الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز حضوره داخل مؤسسات الاتحاد عبر الانخراط في اللجان السياسية والفنية، خاصة مجلس السلم والأمن، في ظل تنافس مع الجزائر على المواقع القيادية داخل المنظمة، وهو ما تجسد في الانتخابات التي انتهت بفوز الجزائر بعضوية المجلس في أبريل 2025 [2]، وقبلها انتخاب السفيرة سلمى مليكة حدادي نائبًا لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي في فبراير من العام نفسه [3]، وهو ما يعكس سعي الطرفان إلى التأثير في توجهات مؤسسات الاتحاد وأولوياتها الأمنية والسياسية داخل القارة.[4]

---

[1] . Arpan Banerjee, "Moroccan Entry to the African Union and the Revival of the Western Sahara Dispute", **Harvard International Law Journal** (Cambridge: Harvard University, Vol. 59 , 2017) P.P 34 – 37.

[2]. أميرة خاتو، "الجزائر تفوز بعضوية مجلس السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي" **أوراس** (الجزائر: 15 أبريل 2025) تم الاطلاع في 19 أكتوبر 2025، متاح على الاطلاع على اللينك التالي: (https://www.awras.com/)

[3] . ماجيد صراح، " ممثلة الجزائر سلمى مليكة حدادي تفوز بمنصب نائب رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي، **الشروق أونلاين** (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام، 15 فبراير 2025) تم الاطلاع في 19 أكتوبر 2025، متاع على الرابط التالي: (https://www.echoroukonline.com/)

[4] . '' North Africa's divisions undermine its role in the African Union'', **PSC Report,** (Addis Ababa :AU PSC, 28 May 2025).

ويمتد التنافس المغربي–الجزائري داخل الاتحاد الإفريقي إلى مضمون السياسات، لا سيما في مقاربة "قضية الصحراء"، إذ تدفع الجزائر نحو الإبقاء على الملف ضمن أجندة "تصفية الاستعمار"، بينما يسعى المغرب إلى تأطيره كخلاف سياسي يُعالج في إطار الأمم المتحدة، وبرز هذا التجاذب خلال "قمة نواكشوط" عام 2018 حين نجح المغرب في تحييد مسودة قرار كانت الجزائر تدعمها لتوسيع دور الاتحاد في الملف، قبل أن يتجدد الجدل مع استئناف المواجهات بين المغرب و"جبهة البوليساريو" وإعلان الولايات المتحدة عام 2020 الاعتراف بسيادة الرباط على إقليم الصحراء، إلى جانب شروع عدد من الدول الإفريقية في فتح قنصليات داخل الإقليم.[1]

وانعكس التنافس بين المغرب والجزائر على أداء مؤسسات الاتحاد الإفريقي، بعدما تحوّل الخلاف الثنائي إلى عامل مؤثر في آليات الحوكمة وصنع القرار داخل المنظمة، فقد كشفت أزمة انتخاب نائب الرئيس الدوري في فبراير 2023 عن حجم التوتر بين الطرفين بعد ترشح المغرب والجزائر و"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" للموقع نفسه، ما أدى إلى تعطّل مؤقت للعملية الانتخابية، كما أثار تعيين الدبلوماسية المغربية أمينة سلمان ممثلة لـ "اتحاد المغرب العربي" لدى الاتحاد الإفريقي في أبريل من العام ذاته اعتراض الجزائر بدعوى غياب الإجماع في الاتحاد، قبل أن يتجدد الخلاف في يونيو 2024 داخل مجلس السلم والأمن الإفريقي بشأن مقترح مغربي لإعادة تقييم آليات الوساطة في أزمات الساحل، بما يعكس انتقال التنافس بين البلدين إلى مستوى التأثير المباشر في الحوكمة المؤسسية داخل الاتحاد الإفريقي. [2]

ثانياً: جامعة الدول العربية

لا تمثل جامعة الدول العربية ساحة تنافس مباشر بين المغرب والجزائر بالحدة نفسها الموجودة داخل الاتحاد الإفريقي، لكنها تظل فضاءً رمزيًا لإبراز المكانة الإقليمية وتكريس الشرعية السياسية في القضايا ذات البعد العربي– الإفريقي، إذ يحرص البلدان على توظيف حضورهما داخل الجامعة للتعبير عن مواقفهما تجاه القضايا الإقليمية والتنسيق مع الدول العربية في الملفات الإفريقية، غير أن الطبيعة التوافقية للجامعة تميل إلى تحييد الخلافات الثنائية وتجنب الانخراط المباشر في النزاعات بين الدول الأعضاء، بما في ذلك الخلاف المغربي– الجزائري حول "قضية الصحراء".

---

[1] Riccardo Fabiani, ‘’Algeria and Morocco in Africa: Between Normal Competition and Diplomatic Escalation’’, in **‘’ EuroMed Insights Migrations Yearbook 2023’’** (Barcelona: The European Institute of the Mediterranean (IEMed), October 2023) p. 210.

[2] i**bid,** p. 211 - 212.

وبرزت انعكاسات هذا الخلاف في جدل إعلامي عام 2021 بشأن خريطة للوطن العربي تضم "الجمهورية الصحراوية"، وهو ما نفته الجامعة العربية مؤكدة أنها لا تعتمد خريطة رسمية تُظهر الحدود السياسية بين الدول العربية، بل تستخدم خريطة عامة تعزز مفهوم الوحدة العربية [1]، وردّ المبعوث الجزائري المكلف بملف قضية الصحراء والمغرب العربي عمار بلاني في 26 أكتوبر 2022 معتبرًا أن الاتهامات المغربية في هذا الشأن لا أساس لها. [2]

وتُظهر التجربة داخل جامعة الدول العربية محدودية الدور التسووي للمنظمات الإقليمية، إذ تُدار النزاعات بين الدول الأعضاء غالبًا عبر قنوات سياسية مباشرة أو وساطات ثنائية بدلًا من الأطر المؤسسية، وذلك رغم أن ميثاق الجامعة ينص على آلية للتحكيم الاختياري لتسوية النزاعات، إلا أن هذه الآلية لم تُفعَّل سوى مرة واحدة طوال تاريخ المنظمة، بما يعكس الفجوة بين النص والممارسة ويحدّ من قدرة الجامعة على إدارة الأزمات الإقليمية.[3]

ويرتبط ذلك بعوامل هيكلية وسياسية، منها أولوية سيادة الدول على التكامل الإقليمي، وغياب آليات ملزمة لتنفيذ القرارات الجماعية، إضافة إلى تغليب الحسابات القطرية على متطلبات العمل العربي المشترك، ما جعل التحكيم الجماعي أقرب إلى نص رمزي منه إلى أداة فاعلة لتسوية النزاعات داخل النظام العربي. [4]

ويُلاحظ أن الجزائر استفادت خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي من الزخم القومي العربي لتأطير "قضية الصحراء" ضمن خطاب "التحرر من الاستعمار"، ما منحها حضورًا رمزيًا داخل الجامعة

---

(1). " خريطة المغرب وموقف جامعة الدول العربية وانسحاب بوريطة.. هذه هي الحقيقة"، **الموقع الإلكتروني لحزب العدالة والتنمية** (الرباط: حزب العدالة والتنمية، أكتوبر 2022). تم الاطلاع في 20 أكتوبر 2025، متاح على الرابط:: (https://www.pjd.ma/174998)

(2). **"**خدعة أخرى.. الجزائر ترد على الرباط بشأن خريطة المغرب الكاملة خلال فعاليات الجامعة العربية**"**، **موقع روسيا اليوم** (موسكو: شبكة أخبار روسيا اليوم، ديسمبر 2021) تم الاطلاع في 20 أكتوبر 2025، متاح على الرابط:: (https://arabic.rt.com)

(3) عبد حسين عبد محسن سوسة، **"** موقف جامعة الدول العربية من مشكلة الصحراء الغربية**"**، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية** (الأنباء: جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد 2، ديسمبر 2015) ص 498.

(4) **المرجع السابق**، ص 499.

العربية، غير أن تحولات النظام العربي خلال العقدين الأخيرين قلّصت هذا الزخم، في مقابل تحرك مغربي لتوسيع تحالفاته العربية، خاصة مع دول الخليج، بما عزز دعم مبادرة الحكم الذاتي داخل الإطار العربي.[1]

ثالثًا – منظمة إيكواس

تحولت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى ساحة تنافس غير مباشر بين المغرب والجزائر على النفوذ في غرب القارة رغم عدم عضويتهما الكاملة، إذ تمثل المنطقة مجالًا استراتيجيًا يربط شمال إفريقيا بعمقها الساحلي، وفي هذا السياق بدأ المغرب منذ عام 2013 السعي نحو الاندماج المؤسسي داخل المنظمة، عندما وجّه العاهل المغربي رسالة إلى القمة الثالثة والأربعين لرؤساء دول الإيكواس في ياموسوكرو بساحل العاج، عبّر فيها عن رغبة بلاده في الانتقال من صفة "العضو المراقب" إلى العضوية الكاملة، ضمن توجه يستهدف تعزيز الحضور المغربي في غرب إفريقيا عبر أدوات التعاون الاقتصادي والدبلوماسي. [2]

وتقدّم المغرب بطلب رسمي للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في فبراير 2017، بعد شهر من عودته إلى الاتحاد الإفريقي، ورغم موافقة قمة منروفيا في يونيو من العام نفسه على الطلب "من حيث المبدأ"، تعثر المسار لاحقًا، إذ أعلن رئيس مفوضية الإيكواس جان كلود كاسي برو في مايو 2018 أن القرار النهائي سيُحسم بعد دراسة الآثار الاقتصادية والسياسية للانضمام، غير أن التقرير لم يُنشر، قبل أن يتراجع حضور الملف في القمم اللاحقة، بما يعكس حساسية انضمام دولة من شمال إفريقيا إلى تكتل تقليدي خاص بغرب إفريقيا.[3]

ورغم تعثر المسار الرسمي، عزز المغرب حضوره في غرب إفريقيا عبر علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع دول مثل السنغال وكوت ديفوار ونيجيريا، من خلال استثمارات في مجالات الطاقة والبنية التحتية والزراعة، ويبرز مشروع أنبوب الغاز المغرب – نيجيريا بوصفه أداة لتعزيز الترابط الاقتصادي بين غرب

---

[1] . Imru AL Qays Talha Jebril, "Morocco-ECOWAS: Good intentions are not enough", **The Moroccan Institute for Policy Analysis** (Rabat: February 2020) seen in 20 October 2025, available at (https://mipa.institute/?p=7323&lang=en)

[2] Riccardo Fabiani, "Morocco's Difficult Path to ECOWAS Membership" **Sada journal** (Washington, DC: The Carnegie Endowment for International Peace, 28 March 2019).

[3] "President Jean-Claude Kassi Brou presents Commission's Strategic Plan, Community Report to ECOWAS Parliament" **ECOWAS CEDEAO** (ABUJA: the Economic Community of West African States (ECOWAS), 16 May, 2018. Seen in 20 October 2025, available at (https://www.ecowas.int/)

إفريقيا والمغرب العربي وتحويل النفوذ الاقتصادي إلى حضور سياسي داخل المنطقة [1]، وفي المقابل تتعامل الجزائر مع فضاء الإيكواس من زاوية أمنية وسياسية مستندة إلى موقعها الجغرافي المتاخم للساحل، لكنها واجهت تراجعًا في علاقاتها مع مالي منذ عام 2023 على خلفية الخلافات حول إدارة ملف الجماعات المسلحة واتفاق الجزائر للسلام لعام 2015، ما أدى إلى تزايد التوتر بين الطرفين.[2]

ورغم ذلك تحافظ الجزائر على علاقات تنسيقية مع نيجيريا والنيجر وتسعى إلى تعزيز حضورها عبر مبادرات أمنية إقليمية مثل تفعيل لجنة الأركان المشتركة في تمنراست والمشاركة في مشاورات أمن الحدود ومكافحة الإرهاب، ما يعكس تركيز المقاربة الجزائرية على البعد الأمني مقارنة بالمقاربة المغربية القائمة على التوسع الاقتصادي والدبلوماسي في غرب إفريقيا.

---

[1] أمال امقران، "الدبلوماسية الاقتصادية المغربية بعد عودته إلى الاتحاد الأفريقي: الآليات والرهانات"، **شؤون استراتيجية** (الرباط: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، يونيو 2022). ص 112.

[2] **المرجع السابق**، ص 113.

المبحث الثاني

قضايا التنافس الاقتصادي بين المغرب والجزائر

يشكّل الجانب الاقتصادي أحد القضايا الرئيسة للتنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل، في ظل سعي الطرفين إلى تعزيز حضورهما الإقليمي من خلال الاستثمار، والتعاون التنموي، وربط البنية التحتية وشبكات الطاقة، وذلك في سياق التحولات المتسارعة التي تشهدها القارة الإفريقية، وتزايد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل بوصفها مجالًا ترتبط به رهانات التنمية الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز أمن الطاقة.

ويعتمد كل من المغرب والجزائر مقاربات اقتصادية مختلفة في تعاطيهما مع بلدان الساحل، تشمل إبرام اتفاقيات تعاون، وتنفيذ مشاريع كبرى في مجالات البنية التحتية والخدمات، إلى جانب توسيع الشراكات التجارية والاستثمارية، كما يُوظَّف البُعد الاقتصادي في العلاقات الثنائية من خلال أدوات غير مباشرة، مثل: المساعدات التنموية والدبلوماسية الاقتصادية، في إطار سعي كل طرف إلى ترسيخ موقعه كشريك اقتصادي ذي مصداقية لدى حكومات المنطقة، حيث يبرز التنافس في قطاع الطاقة، لا سيّما فيما يخص مشاريع تصدير الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى أوروبا، ففي حين يعمل المغرب على مشروع أنبوب الغاز العابر لغرب إفريقيا، تطوّر الجزائر مشروعًا موازيًا يمر عبر الصحراء، وهو ما يتداخل مع اعتبارات أخرى تتعلق بتأمين مسارات الطاقة، وتوسيع نطاق التعاون مع شركاء دوليين.

ويمتد هذا التنافس إلى الأطر والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية والقارية، حيث يسعى كلا الدولتين إلى تفعيل حضورهما داخل فضاءات، مثل: الاتحاد الإفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، واتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) ويشمل ذلك استخدام أدوات متنوعة، من بينها المساهمات المالية، الدعم الفني، والتفاعل مع برامج التنمية، بما يعكس حرص الطرفين على تعزيز نفوذهما داخل المؤسسات متعددة الأطراف. **ونستعرض المبحث من خلال 3 مطالب رئيسية هي:**

1. المطلب الأول: التنافس على النفوذ الطاقوي
2. المطلب الثاني: مشروعات الربط الإقليمي في مجال الغاز الطبيعي
3. المطلب الثالث: التنافس على النفوذ الاقتصادي

المطلب الأول

التنافس على النفوذ الطاقوي

تشكل منطقة الساحل مجالًا استراتيجيًا مزدوج الأهمية لكل من المغرب والجزائر، حيث ينظر إليها الطرفان باعتبارها امتدادًا طبيعيًا لمجالهما الحيوي، ومسرحًا مفتوحًا لتوسيع النفوذ عبر أدوات الطاقة والبنية التحتية، فبالنسبة للمغرب، تعتبر فرصة لتكريس حضوره كفاعل تنموي طاقي، من خلال مشاريع الربط الكهربائي والتعاون في الطاقات المتجددة، بينما تراها الجزائر نطاقًا لتعزيز دورها كمصدر تقليدي للهيدروكربونات، وربط أمنها الطاقي بأمنها الجيوسياسي في عمقها الجنوبي.

أولاً: السياسة المغربية بين الاستباق وتوسيع الهامش

تبنّى المغرب منذ مطلع الألفية الثالثة، استراتيجية طاقية تقوم على تنويع مصادر الإنتاج وتقليص التبعية للخارج، في ظل افتقاره إلى الموارد الهيدروكربونية، حيث يستورد نحو 90% من احتياجاته من الطاقة الأولية وفق البنك الدولي، وقد ترجم هذا التوجه إلى استثمارات كبرى في الطاقة المتجددة، جعلته من أبرز النماذج الإفريقية في هذا المجال، لا سيما مع إنشاء مركّب "نور" للطاقة الشمسية في "ورزازات"، والتوسع في مشاريع الرياح والكهرومائية، ووفق بيانات وزارة الانتقال الطاقي، بلغت حصة الطاقات المتجددة 38% من إجمالي القدرة المركبة عام 2022، بإجمالي 4154 ميغاواط، ما يعكس تحول المغرب إلى فاعل طاقي صاعد يسعى لتكريس موقعه كمصدر للاستقرار الطاقي في فضائه الإقليمي. [1]

ويُمثّل النموذج الطاقي المغربي أحد ركائز الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة، إذ يوظّف المغرب مشاريعه في الطاقة النظيفة كشكل من أشكال النفوذ الناعم تجاه دول الساحل، عبر شراكات تقنية وتمويلية ومشاريع للربط الكهربائي العابر للحدود، ولا يقتصر هذا التوجه على البعد الاقتصادي، بل يعكس رؤية استراتيجية لتقليص المخاطر المرتبطة بتقلبات أسواق الوقود الأحفوري، وتعزيز موقع المملكة كمصدر مستقر للطاقة نحو أوروبا وإفريقيا، وتأتي هذه السياسة في إطار مقاربة شاملة لإعادة هندسة العلاقات المغربية الإفريقية، حيث تُستخدم الطاقة كأداة لتوسيع المجال الحيوي للمغرب وتجاوز الجمود. [2]

---

[1] . The International Trade Administration, "Morocco– Energy", **Country Commercial Guide** (U.S: Department of Commerce, January 2024).

[2] . Nour Ghantous, "Between Russia and the West: Can clean energy overcome Morocco's fossil fuel diplomacy?", **energy monitor** (London: Global Data Plc, April 2023) Seen in 5 July 2025, Available at (https://www.energymonitor.ai/)

وتبلورت هذه الرؤية في الأهداف التي حدّدتها الاستراتيجية المغربية الوطنية للطاقة لعام 2009، والتي تستهدف بلوغ حصة تفوق 52% من الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي الوطني بحلول عام 2030، وهو هدف أُعيد التأكيد عليه وربما رُفع في النسخ الأخيرة من المخططات الحكومية، كما يخطط المكتب الوطني للكهرباء والماء للوصول إلى قدرة مركبة من الطاقات المتجددة تبلغ 10 جيجاواط، منها 4.5 من الطاقة الشمسية، و4.1 من طاقة الرياح، و1.3 من الطاقة الكهرومائية، بما يعد تحركاً مغربيًا نحو بناء "كتلة طاقية" إقليمية جنوبية. [1]

وأطلق المغرب عام 2021 استراتيجية وطنية للهيدروجين الأخضر * حتى 2050، تهدف إلى جعله فاعلًا رئيسيًا في إنتاج وتصدير الطاقة النظيفة، عبر خطة متدرجة تشمل الاستخدام الصناعي والتصدير نحو أوروبا (2020–2030)، ثم تطوير تطبيقات النقل والتخزين (2030–2040)، فالتوسع في الاستخدامات الصناعية واللوجستية (2040–2050)، وتُقدَّر الاستثمارات بأكثر من 100 مليار دولار، لتركيب 14.6 جيجاواط بحلول 2030 و 131.5 جيجاواط بحلول 2050، ما يجعلها أداة لتعزيز الشراكة المغربية– الأوروبية –الإفريقية، وإعادة رسم النفوذ الطاقي في الساحل في مواجهة المشروع الجزائري لأنبوب الغاز العابر للصحراء مع نيجيريا. [2]

ويُواكب المغرب تحوّله الطاقي بتعزيز بنيته التحتية للغاز الطبيعي المسال، إذ دخل عام 2022 السوق الدولية عبر استيراد شحنات بالتعاون مع إسبانيا، مستخدمًا محطاتها لإعادة تشغيل خط أنابيب المغرب–أوروبا بشكل عكسي لتغذية محطتين شمالًا وشرقًا، وفي يوليو 2023 وقّع اتفاقًا طويل الأجل مع

---

(1). The International Trade Administration, "Morocco– Energy", **op,cit.**

• ترسم الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين رؤية المغرب حتى عام 2050، وتشمل 3 مراحل:

- **على المدى القصير (2020–2030):** ترتكز الرؤية على ركيزتين أساسيتين: استخدام الهيدروجين كمدخل في إنتاج الأمونيا الخضراء محليًا، وتصدير الهيدروجين الأخضر إلى الدول ذات الأهداف الطموحة لإزالة الكربون.
- **على المدى المتوسط (2030–2040):** ومع انخفاض تكلفة إنتاج الهيدروجين والوقود القائم عليه، وتشديد اللوائح البيئية، تُتوقع زيادة في إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر، والأمونيا الخضراء، والوقود الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، سيتم استخدام الهيدروجين كوسيلة لتخزين الكهرباء، ووقود في قطاع النقل.
- **على المدى الطويل (2040–2050):** تتصور الاستراتيجية توسعًا في تجارة الهيدروجين على المستوى العالمي، بالإضافة إلى استخدامه في الصناعة، والتدفئة السكنية، والنقل داخل البلاد.

(2) National Hydrogen Strategy **"Morocco"**,(Paris: International Energy Agency, May 2023).

شركة "شل" لتوريد 500 مليون متر مكعب سنويًا من الغاز، في خطوة لتعويض غياب الإمدادات الجزائرية منذ 2021، وهو ما انتقالًا تكتيكيًا نحو تنويع الشركاء ومصادر الإمداد، بما يعزز الاستقلالية الطاقية ويدعم تموقع المغرب كفاعل إقليمي يستخدم الطاقة أداةً للدبلوماسية الاقتصادية والتعاون (جنوب – جنوب)، خصوصًا مع دول الساحل التي تبحث عن نماذج تنموية جديدة قادرة على الموازنة بين الأمن الطاقي والاستدامة. [1]

ثانيًا: السياسة الجزائرية نحو استدامة الريع والتحول التدريجي

تُعدّ السياسة الطاقية ركيزة أساسية في الاستراتيجية الاقتصادية والخارجية للجزائر، إذ ظلّ قطاع النفط والغاز يشكّل المصدر الرئيس لعائدات الدولة منذ الاستقلال، ضمن نموذج اقتصادي يقوم على مركزية الدولة وضعف التنويع، وقد سعت الجزائر إلى توظيف مواردها الطاقية لتعزيز نفوذها الإقليمي، خاصة في منطقة الساحل التي تمثل عمقًا استراتيجيًا لمصالحها الأمنية والاقتصادية، غير أن التحولات في أسواق الطاقة العالمية والاتجاه المتزايد نحو مصادر الطاقة النظيفة فرضت على الجزائر مراجعة تدريجية لاستراتيجيتها الطاقية بهدف التوفيق بين الحفاظ على العائدات الريعية ومتطلبات التحول نحو أنماط طاقة أكثر استدامة.[2]

وترتكز السياسة الطاقية الجزائرية على توظيف النفط والغاز كأداتين اقتصاديتين واستراتيجيتين لدعم الاستقرار الداخلي وتعزيز النفوذ الخارجي، في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات ضمن نموذج ريعي تقوده الدولة، وتُعد "سوناطراك" الفاعل الرئيس في هذا القطاع من خلال هيمنتها على عمليات الاستكشاف والإنتاج والتكرير والنقل، بما يمنح الدولة قدرة مباشرة على توجيه السياسة الطاقية وتوظيفها ضمن أدواتها الاقتصادية والخارجية، وهو ما يعكس استمرار مركزية الهيدروكربونات في مزيج الطاقة الوطني رغم محدودية التنويع الطاقي وتزايد الدعوات إلى التحول نحو مصادر أكثر استدامة.[3]

وفي منطقة الساحل، تنظر الجزائر إلى مواردها الطاقية كأداة لتعزيز حضورها الجيوسياسي وتأمين حدودها الجنوبية، ويتجسد ذلك في مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP) الذي يربط حقول الغاز

---

(1) **" المغرب وشركة شيل يوقعان عقدا حول الغاز الطبيعي المسال"، قطاع التنمية المستدامة** (الرباط: مجلس الوزراء وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، 14 يوليو 2023) تم الاطلاع في 15 يوليو 2025، متاح على الرابط:: (https://www.environnement)

(2) حسن الشاغل، **"مقاربة الجزائر نحو أمن الطاقة المتجدّدة"، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية** (إسطنبول: أكتوبر 2024) ص ص (4 – 5). تم الاطلاع في 15 يوليو 2025، متاح على (https://dimensionscenter.net/)

(3) حسيبة بلاطش، " السياسة الطاقوية في الجزائر وانعكاسها على الأمن والتنمية والاستقرار"، **رسالة دكتوراه** (الجزائر: جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021) ص ص (246 – 247).

في نيجيريا بالجزائر مرورًا بالنيجر بطول يتجاوز 4000 كيلومتر، بهدف نقل الغاز الإفريقي إلى أوروبا عبر البنية التحتية الجزائرية، وهو ما يكتسب بعدًا استراتيجيًا يتجاوز البعد الاقتصادي، إذ يرتبط بتعزيز دور الجزائر في أمن الطاقة الإقليمي ومنافسة مشاريع الطاقة البديلة في غرب إفريقيا. [1]

وتُعد الجزائر من أبرز منتجي الطاقة في إفريقيا، إذ شكّل قطاع الهيدروكربونات خلال الفترة (2019–2023) نحو 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي و86٪ من إجمالي الصادرات و47٪ من الإيرادات العامة، كما يعتمد إنتاج الكهرباء بنسبة تفوق 90٪ على الغاز الطبيعي. ورغم تحقيق تغطية شبه كاملة بالكهرباء عام 2022، فإن المنظومة الطاقية لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على الوقود الأحفوري، ما يحد من قدرتها على مواكبة التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة. [2] ورغم إعلان الجزائر هدف تركيب 15 جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول 2030، لم يتحقق سوى ما يزيد قليلًا على 3 جيجاواط، بينما بقيت مساهمة الطاقات المتجددة محدودة عند نحو 1٪ من مزيج الكهرباء حتى 2018، وهو ما يعكس استمرار هيمنة البنية الريعية وضعف التنويع الطاقي، الأمر الذي يتطلب إصلاحات في الحوكمة وتوسيع الشراكات الدولية لدعم التحول نحو منظومة طاقية أكثر تنوعًا واستدامة. [3]

ويرتبط بطء التحول الطاقي أيضًا بطبيعة الحوكمة في القطاع، حيث تظل الدولة الفاعل المركزي في إدارة سوق الطاقة، إلى جانب استمرار دعم أسعار الكهرباء والوقود، ما يقلل من جاذبية الاستثمار في الطاقات المتجددة ويزيد الاعتماد على الغاز في إنتاج الكهرباء. كما تؤثر القيود البيروقراطية وضعف الشفافية في العقود على تدفق الاستثمارات، وهو ما يحد من قدرة الجزائر على تطوير قطاعات ناشئة مثل الهيدروجين الأخضر في ظل المنافسة الدولية المتزايدة في سوق الطاقة النظيفة. [4]

---

[1] عمر سعداوي، "الجزائر وأمن الطاقة الأوروبي في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة" **مجلة السياسة العالمية** (الجزائر: جامعة بومرادس، المجلد 7، العدد 3،، 2023) ص ص (153 – 159).

[2] National Climate Resilience Assessments, **"Algeria"** (Paris: International Energy Agency, July 2025). Seen in 15 July 2025, Available at (https://www.iea.org/reports/national-climate-resilience-assessment-for-algeria)

[3] **idem**.

[4] سماح ميهوب وإلهام بوجعدار، "السيناريو المستقبلي لاستهلاك طاقة الكهرباء والغاز في الجزائر – دراسة قياسية تنبؤية"، **مجلة المنهل الاقتصادي** (الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد 6، العدد 1، يونيو 2023). ص ص (779 – 780).

وتحاول الجزائر التفاعل مع هذه التحولات عبر برنامج وطني للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية أُطلق سنة 2011 ، ويستهدف إنتاج 22 جيجاواط من الطاقة النظيفة بحلول 2030، لكن مؤشرات التنفيذ الفعلي لا تزال دون المأمول، كون مخطط الإنجاز المقرر لم يلق متابعة منذ المرحلة الأولى وبالفعل.[1]

ويمثل برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر (AREP) محاولة مؤسسية لتجاوز معوقات التحول الطاقي، من خلال دعم استراتيجية (2015– 2030) لتنمية الطاقات المتجددة، ويهدف البرنامج إلى استغلال الإمكانات الشمسية وجذب الاستثمارات الخاصة عبر إضافة 13.5 جيجاواط من القدرة الشمسية بحلول 2030 ضمن مشاريع موجهة للمنتجين المستقلين، مع توفير إطار قانوني ومؤسسي يشمل اتفاقيات شراء الطاقة، وتخصيص الأراضي، وضمانات الربط، إضافة إلى دراسات الجدوى البيئية والمالية لكل موقع، ويظل نجاحه مرتبطًا بإصلاحات أعمق في بيئة الاستثمار والحوكمة القطاعية. [2]

وتكشف السياسة الطاقية الجزائرية [*] عن اعتماد على هيكل ريعي يُوظَّف لتعزيز الاستقرار الداخلي والنفوذ الإقليمي، لكنه يفتقر إلى قدرة التكيّف مع التحولات العالمية، بينما يستثمر المغرب في الطاقات المتجددة لإعادة صياغة دوره في الساحل وغرب إفريقيا، ما يضع الجزائر أمام ضرورة تحديث مقاربتها

---

[1] كنزة مغيش، "برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية 2011 – 2030"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** (الجزائر: جامعة الجزائر 3، المجلد 9، العدد 2، يونيو 2021).

[2] "Algeria - Algeria Renewable Energy Program (AREP), **Sustainable Energy Fund for Africa** (Abidjan: African Development Bank Group, May 2020) P. 10 – 15.

[*] **البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة (2011–2030)**: تم إطلاقه ضمن استراتيجية وطنية تهدف إلى تنمية الطاقات المتجددة وتحسين الفعالية الطاقية، من خلال: ترشيد استهلاك الوقود الأحفوري، والتركيز على الطاقات المتجددة لحماية البيئة وضمان الاستدامة، وإدماج الطاقات المتجددة في قطاع الصناعة الطاقية على مدى زمني طويل (2011 – 2030)، ويستهدف البرنامج إنتاج 40% من الكهرباء عبر مصادر متجددة بنهاية البرنامج، وإنتاج 22,000 ميغاواط من الكهرباء المتجددة، ويتم تنفيذه على 3 مراحل، الأولى من 2011 – 2013 تتضمن تنفيذ مشاريع نموذجية لاختبار التكنولوجيات المناسبة، والثانية في (2014 – 2015) لتحديد واختيار المواقع الملائمة، والثالثة (2016 – 2020) لتعميم البرنامج على نطاق واسع، فهو يشمل البرنامج مختلف أشكال الطاقات المتجددة: الطاقة الشمسية (PV وCSP)، وطاقة الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية. يتم التنفيذ تحت إشراف وزارة الطاقة والمناجم، بالتنسيق مع الشركاء الصناعيين والخواص، في إطار تنظيمي ملائم.

الطاقية عبر إصلاحات مؤسسية، وتحفيز الابتكار، والانخراط في تحالفات دولية لتحويل مواردها الجغرافية والطبيعية إلى أدوات استراتيجية فاعلة في بيئة طاقية متنافسة.[1]

المطلب الثاني

مشروعات الربط الإقليمي في مجال الغاز الطبيعي

يشكّل قطاع الطاقة أحد القضايا الرئيسية للتنافس بين المغرب والجزائر في الساحل وغرب إفريقيا، إذ يسعى المغرب إلى تعزيز موقعه كممر طاقي عبر مشروع أنبوب الغاز المغربي – النيجيري، بينما تعمل الجزائر على الحفاظ على مكانتها كمصدر رئيسي للهيدروكربونات إلى الأسواق الأوروبية من خلال مشروع الغاز العابر للصحراء، وهو تنافس لا يقتصر على مشاريع البنية التحتية، بل يمتد إلى بناء شبكات من الشراكات الاقتصادية والإقليمية المرتبطة بالطاقة.

أولاً – رؤية مغربية لرسم شبكات الطاقة

يعد مشروع أنبوب الغاز المغربي– النيجيري، المعروف باسم "أنبوب الغاز الأطلسي الإفريقي"، أداة استراتيجية لتعزيز حضور المغرب في الساحل وغرب إفريقيا، وأُطلق المشروع رسميًا في ديسمبر 2016 خلال زيارة العاهل المغربي إلى أبوجا، ويعتمد على توسيع خط غاز غرب إفريقيا (WAGP) الممتد من إسكرافوس في دلتا النيجر بنيجيريا مرورًا ببنين وتوغو وغانا، وهو مسار يشمل 13 دولة من بينها كوت ديفوار وليبيريا وسيراليون وغينيا وغامبيا والسنغال وموريتانيا، بامتداد يقارب 7 آلاف كيلومتر، ما يجعله من أطول خطوط الغاز البحرية في العالم، ويمنح المغرب أداة لتعزيز التكامل الطاقي والاقتصادي مع دول غرب إفريقيا.[2]

وشهد المشروع تطورات منذ دراسة الجدوى في مايو 2017 بموجب اتفاق بين المؤسسة الوطنية للنفط النيجيرية والمكتب المغربي للهيدروكربورات والمعادن، ثم توقيع مذكرة تفاهم في أكتوبر 2022 بين نيجيريا

---

[1] بلحاج أحمد، خلفة نصير، "الانتقال الطاقوي في الجزائر: السياسات والتحديات في ظل المتغيرات الوطنية والدولية) **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية** (الجزائر: جامعة ابن خلدون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 1، 2025). ص ص (790 – 791).

[2] . "Providing FEED services for a gas pipeline in West Africa", **Worley** (Australia: 26 April 2022) seen in 1 June 2025, available at: (https://www.worley.com/en/insights/) **The Australian company Worley, which will be responsible for conducting the front-end engineering design (FEED).**

والمغرب من جهة وموريتانيا والسنغال من جهة أخرى، أعقبها اجتماع اللجنة التقنية في الرباط في نوفمبر 2022 بمشاركة الدول المعنية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، وفي عام 2024 بدأت الدراسات الفنية وتحديد المسار النهائي، بينما أُعلن في مايو 2025 استكمال دراسات الجدوى والهندسة الأولية تمهيدًا لاتخاذ القرار الاستثماري النهائي وبدء التنفيذ في 2026، مع توقع بدء نقل الغاز في 2029 بتكلفة تقارب 25 مليار دولار، بتمويل من مؤسسات دولية مثل البنك الإسلامي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية والبنك الأوروبي للاستثمار، إلى جانب استثمارات إماراتية وشراكات دولية أخرى.[1]

ويرتبط مشروع أنبوب الغاز نيجيريا – المغرب بمساعي تعزيز التكامل الاقتصادي والطاقة في غرب إفريقيا ضمن أطر الإيكواس ومبادرة نيباد عبر إنشاء بنية تحتية مشتركة تدعم إمدادات الغاز والربط الطاقي بين الدول الساحلية وغير الساحلية، وقد مثّل اجتماع وزراء طاقة الإيكواس في السنغال في نوفمبر 2022 خطوة لتنسيق المسارين بين مشروع خط غاز غرب إفريقيا والمشروع المغربي – النيجيري، الذي يتقاطع مع تزايد الطلب الأوروبي على بدائل للغاز الروسي بعد الأزمة الأوكرانية، ومع الاكتشافات الغازية قبالة سواحل كوت ديفوار والسنغال وموريتانيا، وأيضًا نيجيريا التي تسعى إلى زيادة حصتها في السوق الأوروبية وتقليل حرق الغاز المصاحب، بينما يوظف المغرب المشروع لتعزيز حضوره داخل فضاء الإيكواس وترسيخ موقعه كحلقة وصل طاقية بين إفريقيا وأوروبا. [2]

ويواجه مشروع أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب تحديات سياسية وأمنية واقتصادية قد تؤثر في تنفيذه وفق الجدول الزمني المعلن، إذ تعاني بعض الدول التي يمر بها الأنبوب من هشاشة مؤسسية نتيجة تحولات في أنظمتها الحاكمة كما في عدد من دول الساحل التي شهدت تغيرات سلطوية في السنوات الأخيرة، كما يبرز تحدي تأمين البنية التحتية للمشروع في ظل نشاط جماعات مسلحة في مناطق عدة خاصة في دلتا

---

[1] Paul Amara, "West Africa: Sahel - African-Atlantic Gas Pipeline a Structural Project", **Centre for Strategies and Security for the Sahel Sahara** (Nouakchott: April 2025) seen in 1 June 2025, available at: (https://newcentre4s.org/sahel-gazoduc-afrique-atlantique)

[2] نور الدين بيدكان، "مشروع خط أنبوب الغاز نيجيريا–المغرب: الفرص والتحديات"، **مركز الإمارات للسياسات** (أبوظبي: ديسمبر 2022) تم الاطلاع في 1 يونيو 2025، متاح على: (https://epc.ae/ar/featured/mashrue-khati).

النيجر ووسط نيجيريا إلى جانب تنظيمات تنشط في منطقة الساحل، ما يزيد من احتمالات تعرض المشروع لأعمال تخريبية قد تُستغل كوسيلة ضغط سياسي أو أمني. [1]

تواجه المشروع تحديات اقتصادية مرتبطة بصعوبة تأمين التمويل الكافي من الأطراف الرئيسة وتعقيدات توزيع تكاليف إنشاء البنية التحتية عبر 13 دولة متفاوتة القدرات، في ظل غياب التزامات مالية واضحة من الشركاء الأوروبيين رغم كونهم من أبرز المستفيدين، وتشير بعض التقديرات إلى أن فترة التنفيذ قد تمتد بين 25 و50 عامًا نظرًا لحجم المشروع واتساع نطاقه الجغرافي، كما قد يؤدي تعدد الأطراف المشاركة إلى خلافات مالية أو تجارية في حال تعثّر بعض الدول في الوفاء بالتزاماتها، وتبرز أيضًا مخاوف بيئية مرتبطة بمرور الأنبوب بمحاذاة سواحل الأطلنطي واحتمال تأثيره على النظم الإيكولوجية البحرية، ما قد يثير اعتراضات من منظمات بيئية إقليمية ودولية ويستلزم الامتثال للمعايير البيئية الدولية عند تصميم المشروع وتنفيذه. [2]

ثانيًا – مشروع الجزائر لتكريس النفوذ الطاقوي

تعود جذور مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء إلى سبعينيات القرن الماضي – أعيد طرح المشروع في الثمانينيات وشهد محاولات إحياء متكررة خلال الأعوام 2002 و2005 و2009 – لربط احتياطات الغاز النيجيرية بأسواق أوروبا عبر الجزائر، مرورًا بالنيجر، من خلال إنشاء خط أنابيب يمتد من منطقة واري النيجيرية في دلتا النيجر، وصولًا إلى مدينة حاسي الرمل الجزائرية، بطول إجمالي يبلغ نحو 4,128 كيلومترًا، منها ما يزيد عن نصف المسافة داخل الأراضي الجزائرية (ما يعادل 1,435 ميلًا)، بإجمالي طاقة سنوية مُقدّرة له نحو 30 مليار متر مكعب من الغاز، أي ما يقارب تريليون قدم مكعب، وذلك بهدف تغذية شبكة أنابيب "ترانسمد" الجزائرية المتصلة بالأسواق الأوروبية، وهو ما يجعله أحد أضخم مشاريع البنية التحتية الطاقية في إفريقيا. [3]

---

[1] جميلة مرابط، الفضاء الأطلسي الافريقي باستدامة طاقية تحول دينامي للحاضر والمستقبل (أنابيب الغاز المغرب– نيجيريا نموذج رائد)"، **مجلة القانون والأعمال الدولية** (سطات: جامعة الحسن الأول، يونيو 2024) تم الاطلاع في 1 يونيو 2025، متاح على: (https://www.droitetentreprise.com/)

[2] **المرجع السابق نفسه.**

[3] . Oksana Voytyuk, "New Gas Pipelines as an Element of the Geopolitical Competition of Algeria and Morocco in Africa" **African Journal of Economics Politics and Social Studies** (Dodoma: University of Tanzania, Vol. 2, 2023), Issue 1, 2023) pp. 30 – 33.

وأعيد إحياء المشروع عام 2022 في ظل الأزمة العالمية في قطاع الطاقة، عقب اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، التي دفعت الدول الأوروبية إلى البحث عن بدائل سريعة لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي، وهو ما أعطى دفعة سياسية جديدة لمشروع الأنبوب، خاصة من الجانب الجزائري الذي رأى فيه فرصة لتعزيز موقعه كممر رئيسي للغاز الإفريقي نحو الشمال، ففي فبراير 2025، وقّعت الجزائر والنيجر ونيجيريا ثلاث اتفاقيات رئيسية لتسريع تنفيذ المشروع، تضمنت تحديث دراسة الجدوى، وتفاهمًا حول ترتيبات التعويض، واتفاقية لعدم الإفشاء بين شركات النفط الوطنية، وهو ما تزامن مع تأكيدات رسمية بأن المشروع في طريقه إلى التحول من مجرد رؤية إلى تنفيذ فعلي، ودعم من مؤسسات مالية دولية مثل: البنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، فيما تولّت شركات نيجيرية وصينية قيادة الأعمال التنفيذية ضمن كونسورتيوم مشترك. [1]

ويعكس المشروع تحديات الجزائر في تحويل مواردها الطاقية إلى نفوذ إقليمي مستدام، إذ تتقاطع الاعتبارات الأمنية والسياسية مع التنفيذ الاقتصادي، وتمر خطوط الأنبوب عبر مناطق شمال نيجيريا وجنوب النيجر ذات النشاط المسلح المكثف، ما أدى سابقًا إلى انسحاب شركات كبرى مثل "توتال" و"غازبروم" وتراجع الاستثمارات، وتفاقمت المخاطر مع الانقلاب العسكري في النيجر 2023، وأزمة مايو 2025 بين الجزائر ودول تحالف الساحل، التي دفعت النيجر للانسحاب رسميًا، وهي تطورات توضح هشاشة الشراكات العابرة للحدود وحدود قدرة الجزائر على تثبيت نفوذها الطاقي في بيئة إقليمية غير مستقرة. [2]

ويواجه المشروع تحديات بنيوية متعددة؛ فقد ارتفعت التكلفة التقديرية من 7 مليارات دولار إلى أكثر من 13 مليار دولار بحلول 2023 نتيجة تضخم أسعار المواد الخام، وتكاليف الحماية الأمنية، وتقلبات أسعار الغاز عالميًا، ما أضعف جاذبية التمويل للمشروع مقارنة بالغاز المسال، كما أسهمت المخاطر السياسية والأمنية في نيجيريا والنيجر، بما في ذلك نشاط جماعات مسلحة وانقلابات، في تقويض الثقة الدولية بالمشروع، إلى جانب انسحاب النيجر في مايو 2025 بسبب غياب التمويلات وضمانات الأمن، بما يشير إلى أن استدامة المشروع مرتبطة بقدرة الأطراف على توفير ضمانات سياسية وأمنية واقتصادية حقيقية، وهو ما يعكس بوضوح الصلات بين الاقتصاد، السياسة، والأمن في السياق الجيوستراتيجي لمنطقة الساحل. [3]

---

[1] . **ibid,** pp.(34 – 35).

[2] "النيجر توجه ضربة موجعة لطموحات الجزائر بالانسحاب من مشروع غاز الصحراء"، **الشرق الأوسط أونلاين** (لندن: مايو 2025) تم الاطلاع في 17 يونيو 2025، متاح الاطلاع على https://middle-east-online.com/%D8%A7

[3] Oksana Voytyuk, "New Gas Pipelines as an Element of the Geopolitical Competition of Algeria and Morocco in Africa", **op, cit,** pp. (36 – 41).

المطلب الثالث

التنافس على النفوذ الاقتصادي

يشكّل النفوذ الاقتصادي والتجاري إحدى مساحات التنافس بين المغرب والجزائر في منطقة الساحل، إذ يعتمد المغرب مقاربة انفتاحية تقوم على تحرير الأسواق وتشجيع الاستثمار الخاص وتوسيع اتفاقيات التعاون في مجالات التمويل والاتصالات والخدمات اللوجستية، بينما تتبنى الجزائر نموذجًا يقوم على تدخل الدولة عبر الشركات العمومية مع تركيز على قطاعات الطاقة والنقل والبنية التحتية، وقد حدّت التوترات السياسية بين البلدين من فرص التعاون الاقتصادي وعمّقت التنافس على النفوذ في الإقليم.

أولًا – المبادة الأطلسية المغربية وشراكات الجنوب:

منذ أواخر التسعينيات اتجه المغرب إلى توسيع حضوره الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء، مع تركيز على دول الساحل، حيث ركز خلال الفترة (1999– 2010) على قطاعات الاتصالات والبنوك، وشهدت الصادرات المغربية إلى إفريقيا نموًا ملحوظًا من نحو 300 مليون دولار عام 2004 إلى قرابة (3 مليارات دولار) بحلول 2024، ما يعكس توسع العلاقات الاقتصادية مع دول القارة. [1]

وفي عام 2023 أطلق المغرب ما عُرف بـ "المبادرة الأطلسية" الهادفة إلى ربط 23 دولة إفريقية بالموانئ المغربية، خاصة عبر مشروع ميناء الداخلة الأطلسي بتكلفة تقارب 1.2 مليار دولار، بهدف توفير منافذ بحرية لدول الساحل وخفض تكاليف الشحن بنحو (40%)، بما يعزز الربط اللوجستي بين اقتصادات الساحل والأسواق الدولية [2]، كما اتجه إلى دعم مشاريع البنية التحتية والطاقة في دول الساحل، إذ ساهم عام 2024 في دعم محطة كهرباء في نيامي بالنيجر، إلى جانب تطوير شبكة طرق بنحو (1000 كيلومتر) تربط النيجر وبوركينا فاسو بالموانئ المغربية لتسهيل حركة التجارة الإقليمية. [3]

واعتمد المغرب في دعمه لاقتصادات الساحل على أدوات مالية واستثمارية، منها تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنحو (528 مليون يورو) بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية، إلى جانب توسيع

---

(1) . Abderrafie Zaanoun, "Morocco's Atlantic Initiative and Potential Challenges to Regional Leadership", **Sada** (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, October 2024). Seen in 22 May 22, 2025, Available at (https://carnegieendowment.org/2024/).

(2) . Samuel Herize, "Morocco aims to become the regional leader needed in the Sahel", **Global Affairs and Strategic Studies** (Pamplona: University of Navarra, February 2024) Seen in 22 May 22, 2025, Available at (https://en.unav.edu/web/global-affairs/marruecos-pretende).

(3) . Abderrafie Zaanoun, "Morocco's Atlantic Initiative and Potential Challeng…" **op, cit.**

الشراكات الاقتصادية في إطار تعاون جنوب _ جنوب، حيث وقّع خلال الفترة (2010– 2025) نحو 17 اتفاقية تجارية مع دول الساحل، ما ساهم في زيادة التبادل التجاري بنحو (12%) سنويًا، في حين بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو (3.6%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2025.[1]

ويمثل هذا التوجه امتدادًا لسياسة اقتصادية بدأها المغرب منذ 1999 لتوسيع حضوره الإفريقي عبر أدوات مالية وتجارية، منها إسقاط ديون دول الساحل عام 2000 وإطلاق مبادرة "الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص كمية" عام 2001 لصالح الدول الإفريقية الأقل نموًا، كما بلغت الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا نحو (1.7 مليار درهم) بين عامي 2005 و2010، وارتفعت الاستثمارات المسموح بها في القارة عام 2011 من 4 إلى 13 مليون دولار عبر الوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI)، بالتوازي مع جولات دبلوماسية ملكية في إفريقيا بين 2014 و2015 أسفرت عن توقيع قرابة (100 اتفاقية ثنائية) في مجالات اقتصادية وتنموية متعددة. [2]

ورغم ذلك، تواجه الاستراتيجية المغربية في الساحل تحديات داخلية وخارجية، إذ بلغت بطالة الشباب نحو 22% عام 2024 رغم خلق (162 ألف وظيفة جديدة)، كما يحد اعتماد الاقتصاد على القطاع العام، الذي يمثل نحو (40%) من الناتج، من توسع القطاع الخاص خارجيًا، بينما تعرقل هشاشة الأوضاع الأمنية في مالي والنيجر تنفيذ بعض المشاريع، إلى جانب القيود الجيوسياسية المرتبطة بتوازنات دول الساحل والتنافس المغربي الجزائري في مجالات الطاقة والبنية التحتية، خصوصًا مشروعي (أنبوب الغاز المغربي–النيجيري) و(الطريق السيار العابر للصحراء الجزائري). [3]

ثانيًا – مقاربة جزائرية مؤسساتية وتنموية:

تبنّت الجزائر خلال العقدين الأخيرين مقاربة اقتصادية تجاه دول الساحل جمعت بين التعاون الثنائي والمشروعات التنموية في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والتعليم والتكوين المهني، وتبلورت هذه المقاربة عبر لجان واتفاقيات مشتركة مع دول مثل النيجر ومالي وموريتانيا في إطار سعيها لتعزيز حضورها الإقليمي بعد مرحلة ما بعد العشرية السوداء، غير أن استمرار الاعتماد على قطاعي النفط والغاز، اللذين شكّلا نحو

---

(1) . Layla Bentaher, Mohammed Abdellaoul, "Moroccan Economic Diplomacy Supporting the Nation's Sustainable Development", **African Scientific Journal** (Vol. 03, No. 26, October 2024) pp. (1413 – 1417)

(2) . **ibid**, pp. (1419 – 1421).

(3) . Abderrafie Zaanoun, "Morocco's Atlantic Initiative and Potential Challenges to Regional Leadership", **op,cit.** (https://carnegieendowment.org/2024/).

83% من الصادرات عام 2023، حدّ من قدرتها على بناء روابط متنوعة مع دول الساحل، كما أن غلبة المقاربة الأمنية على سياساتها الإقليمية قلّصت من الأثر التنموي للمبادرات الاقتصادية، ما جعل حضورها الاقتصادي في المنطقة مرتبطًا بتوازن بين متطلبات الأمن وتوسيع النفوذ الإقليمي. [1]

واعتمدت الجزائر في تعزيز نفوذها الاقتصادي في الساحل على أدوات تنموية ومشروعات بنية تحتية، ويُعد مشروع "الطريق السيار العابر للصحراء" [*] أحد أبرز هذه الأدوات، إذ يمتد بنحو (9400 كيلومتر) رابطًا الجزائر بنيجيريا عبر شبكة طرق تمر بعدد من دول المنطقة، بما يهدف إلى ربط الساحل بالموانئ المتوسطية وتخفيف العزلة عن المناطق الحدودية، كذلك أسست في فبراير 2020 الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي للتضامن والتنمية (ALDEC) لتعزيز حضورها التنموي في إفريقيا، مع توجيه استثمارات بنحو (200 مليون دولار) في مالي والنيجر، إلى جانب مراجعة قانون المقايضة عام 2019 بما يسمح بتبادل السلع مع مالي والنيجر وموريتانيا خارج القيود الجمركية لتشجيع التجارة الحدودية وتنشيط الاقتصاد المحلي في المناطق الجنوبية، وتكشف هذه الإجراءات عن توجه جزائري لربط الأدوات التنموية والتجارية بتعزيز النفوذ الإقليمي في الساحل.[2]

كما تعتمد الجزائر على التعاون الاقتصادي المباشر مع دول الساحل لتعزيز حضورها الإقليمي، مركّزة على البنية التحتية والطاقة والتكوين المهني، ففي النيجر موّلت جزءًا من مشروع "الطريق العابر للصحراء" بين أسماكا وأراليت بطول (223 كيلومترًا)، ووقّعت اتفاقية لمشروع الألياف البصرية، كما توسعت صادراتها إلى النيجر خاصة في الإسمنت والطاقة، مع حصول شركة سوناطراك على عقود تنقيب في منطقة كافرا، وفي مالي التزمت الجزائر منذ 2006 بتمويل مشروعات تنموية في الشمال بقيمة (5,1 مليار يورو)، وقدّمت (10 ملايين دولار) عام 2010 لدعم البنية الاجتماعية، أما في موريتانيا فقد أسقطت الجزائر ديونًا بقيمة (250 مليون دولار) عام 2013، ووسعت تعاونها في الطاقة والتكوين المهني، لتصبح في 2019 الشريك

---

[1] . دالع وهيبة، "دور الجزائر في تنمية منطقة الساحل 2010 – 2020" (مالي، النيجر، موريتانيا نموذجاً)" **مجلة السياسة العالمية** (الجزائر: جامعة الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2024) ص ص 361 – 362.

* أطلقت الجزائر مشروع "الطريق السيار العابر للصحراء" عام 1971 وكان يُعرف آنذاك باسم "طريق الوحدة الإفريقية"، إلا أنّه تعرّض للتعطيل نتيجة عدد من العراقيل، من بينها محدودية الإمكانيات، وفي عام 1975، وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم استئناف أشغال المشروع.

[2] . "**الجريدة الرسمية – قانون المقايضة**": الجزائر (العدد 63، 2019).

الإفريقي الأول لموريتانيا بنسبة (28%) من وارداتها، بالتوازي مع افتتاح "معبر تندوف – تيرس زمور" وتعزيز دور مجلس الأعمال المشترك. [1]

واستخدمت الجزائر أدوات الإعفاء من الديون والمساعدات التنموية لتعزيز حضورها الاقتصادي، إذ ألغت عام 2012 ديونًا بقيمة (3 مليارات دولار) لعدد من الدول الإفريقية، وأعقبتها عام 2013 بإعفاء 14 دولة إفريقية من ديون بلغت (902 مليون دولار)، من بينها موريتانيا ومالي والنيجر والسنغال، كذلك قدّمت مساعدات إنسانية وتمويلات لمشروعات حفر الآبار ومراكز التكوين والخدمات الصحية في مالي والنيجر وتشاد، إلى جانب مساعدات غذائية بنحو (10 ملايين دولار) لدول الساحل عام 2010، في إطار توظيف المساعدات التنموية لتعزيز التعاون القاري ودعم الاستقرار في المنطقة. [2]

---

[1] . **المرجع السابق**، ص ص (365 – 367).

[2] . دالع وهيبة، "دور الجزائر في تنمية منطقة الساحل..." **مرجع سبق ذكره**، ص 364.

المبحث الثالث

قضايا التنافس الأمني بين المغرب والجزائر

تمثل القضايا الأمنية إحدى القضايا الرئيسة للتنافس المغربي–الجزائري في منطقة الساحل، في ظل بيئة إقليمية تتسم بتصاعد التهديدات العابرة للحدود، وهشاشة مؤسسات الدولة، وتنامي أدوار الفاعلين من غير الدول، وأضفت هذه البيئة على الملف الأمني أهمية متزايدة، بوصفه أحد أبرز مجالات التنافس بين البلدين، في ظل تباين مقارباتهما تجاه قضايا مكافحة الإرهاب، وضبط الحدود، والجريمة المنظمة، وإدارة الأزمات الإقليمية.

وتمثل التهديدات الإرهابية والجماعات المسلحة تحديًا مشتركًا للمغرب والجزائر، في ظل ما تشهده منطقة الساحل من تصاعد في الأنشطة الإرهابية، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى تنسيق أمني إقليمي، إلا أن اختلاف أولويات البلدين واستراتيجياتهما في التعامل مع هذه التهديدات يحد من فرص بناء مقاربة أمنية مشتركة. كما تسهم قضية الصحراء في تعقيد البيئة الأمنية للإقليم، من خلال تأثيرها في مستوى التنسيق الأمني بين البلدين، وانعكاساتها على توازنات الأمن والاستقرار في منطقة الساحل.

وإلى جانب ذلك، يمثل ملف الهجرة واللاجئين أحد المظاهر الرئيسة للبعد الأمني في التنافس المغربي – الجزائري، نظرًا لما تفرضه تدفقات الهجرة غير النظامية من تحديات أمنية وإنسانية على دول المنطقة، وما يرتبط بها من نشاط شبكات التهريب والجريمة المنظمة، كما تُسهم أزمة مخيمات تندوف في تعقيد هذا الملف، بما يزيد من صعوبة بناء تنسيق أمني فعال بين البلدين لمواجهة التحديات المرتبطة بالحركة غير النظامية للسكان وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

ويتناول هذا المبحث من خلال 3 مطالب رئيسية، هي:

- المطلب الأول: قضية الصحراء وأثرها على الاستقرار الإقليمي
- المطلب الثاني: الإرهاب العابر للحدود
- المطلب الثالث: الهجرة اللا نظامية

المطلب الأول

قضية الصحراء وأثرها على الاستقرار الإقليمي

يُعدّ نزاع قضية الصحراء صراعًا جيوسياسيًا مزمنًا يتمحور أساسًا حول المغرب والجزائر، وله تداعيات على استقرار المنطقة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، وتُعتبر هذه الأرض، التي خضعت لمطالبات متنافسة منذ نهاية الحكم الاستعماري الإسباني عام 1975، جزءًا من السيادة المغربية – وفقًا لرؤية الرباط – في حين تدعم الجزائر "جبهة البوليساريو" التي تطالب بحق تقرير المصير لـ"الشعب الصحراوي"، وهو ما دفع نحو تأجيج التوترات العسكرية، إلى جانب تشكيل التحالفات السياسية والاقتصادية التي تؤثر في المشهد الإقليمي. [1]

ويعود أصل النزاع إلى الحقبة الاستعمارية وما أعقبها من نضالات من أجل الاستقلال، فقد عزز المغرب من مطالبه بعد انسحاب إسبانيا، بينما برزت جبهة البوليساريو كرد فعل على ما اعتبرته عدوانًا مغربيًا، ورغم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في عام 1991، إلا أن الأعمال العدائية استؤنفت أواخر عام 2020، ما يعكس هشاشة السلام واستمرار التهديد بعودة العنف، وتزداد تعقيدات هذا النزاع بفعل الطموحات الجيوسياسية الجزائرية المنطلقة من التزامها بدعم جبهة البوليساريو كعنصر محوري في سياستها الخارجية الرامية إلى الوصول إلى المحيط الأطلنطي وموازنة النفوذ الإقليمي المغربي، وهو ما تنعكس آثاره على منطقة الساحل.[2]

أولًا – تأثير النزاع على الاستقرار الأمني:

منذ نهاية الحكم الاستعماري الإسباني عام 1975، تحوّل "إقليم الصحراء" إلى محور تنافس استراتيجي بين رؤيتين متعارضتين؛ الأولى مغربية تعتبره امتدادًا لوحدة أراضيها، والثانية جزائرية تنظر إليه باعتباره قضية "تصفية استعمار" تستوجب دعم جبهة البوليساريو وحق تقرير المصير، لكن مع الوقت، تجاوز هذا التباين البعد القانوني ليتحول إلى أحد أبرز محددات الاستقطاب الجيوسياسي في شمال إفريقيا، بما انعكس على أنماط التحالفات السياسية والاقتصادية، وألقى بظلاله على استقرار منطقة الساحل التي تعاني أصلًا من

---

(1) Andrew Lebovich, "Why the Western Sahara dispute could escalate conflicts across North Africa and the Sahel" **The European Council on Foreign Relations** (London: December 2020) seen in 8 April 2025, available at (https://ecfr.eu/article/why-the-western-sahara).

(2) Houda Chograni, "The Polisario Front, Morocco, and the Western Sahara Conflict", **Mission Arab Center Washington DC**, (Washington: Jun 2021) seen in 8 April 2025, available at: (https://arabcenterdc.org/resource/)

هشاشة أمنية مزمنة، ومن ثم، لم يعد النزاع مجرد خلاف حدودي، بل صار أداةً مؤثرةً في إعادة تشكيل موازين القوة الإقليمية وتحديد طبيعة الفاعلين الأكثر تأثيرًا في النظام الإقليمي. [1]

وأنتج هذا الصراع حالة توتر مزمنة جعلت من "قضية الصحراء" عنصرًا مؤثرًا في معادلات الأمن الإقليمي، إذ لم ينجح اتفاق وقف إطلاق النار عام 1991 في إنهاء جذور النزاع بقدر ما جمّد مظاهره العسكرية مؤقتًا، قبل أن يكشف استئناف الأعمال العدائية أواخر عام 2020 عن هشاشة الترتيبات الأممية ومحدودية قدرتها على احتواء التصعيد، وبالتالي تزداد خطورة المشهد خاصة مع تحوّل المناطق الواقعة شرق الجدار الرملي إلى فضاء هش قابل لاختراق الجماعات المسلحة العابرة للحدود، بما يفتح المجال أمام توظيفها ضمن توازنات الضغط الإقليمي ومنافسات النفوذ، ونتيجة لذلك، بات النزاع يُنتج مزيجًا متداخلًا من التهديدات التقليدية وغير النظامية، بما يجعل أي تصعيد ميداني محتمل عاملًا مهددًا لاستقرار شمال إفريقيا ومنطقة الساحل على حد سواء. [2]

وأعادت "أحداث الكركرات" في 21 أكتوبر 2020 النزاع فعليًا إلى طابعه المسلح، بعد سنوات من الجمود الذي فرضه اتفاق وقف إطلاق النار لعام 1991، ليدخل الصراع مرحلة جديدة تتسم بنمط منخفض الحدة قائم على المناوشات المتكررة في مناطق مثل "المحبس" و"بير لحلو"، بوصفها رسائل ردع متبادلة بين الأطراف، وهو تحول أثار مخاوف متزايدة من اتساع نطاق التوتر الإقليمي، وهو تحول أثار مخاوف متزايدة من اتساع نطاق التوتر الإقليمي، خاصة في ظل سعي الجزائر إلى الحفاظ على توازن استراتيجي مع المغرب واستمرار دعمها لـ "جبهة البوليساريو"، فضلًا عن أن استمرار التصعيد يفتح المجال أمام تنامي نشاط الجماعات المسلحة في الساحل، مثل: "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" و"تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى (ISGS)"، بما يجعل النزاع نقطة تقاطع بين أزمات الأمن في الساحل والمغرب العربي. [3]

ثانيًا – تهريب السلاح والاتجار غير المشروع:

تُعدّ عمليات التهريب العابر للحدود تهديدًا مباشرًا في الإقليم، إذ تشمل الأسلحة والمخدرات والوقود، مستفيدةً من هشاشة الضبط الأمني في المناطق العازلة بين المغرب والجزائر، وتشير تقارير ميدانية إلى أن بعض هذه الأنشطة تجري في نطاقات خاضعة لـ"جبهة البوليساريو"، مما يثير تساؤلات حول مدى قدرتها على فرض الانضباط داخل مناطق نفوذها، أو احتمال تورط عناصر محلية في تسهيلها بدوافع اقتصادية أو

---

[1] Mohammed Benhamou. "The Security Threat of Polisario", **horizons** (New York: Center for International Relations and Sustainable Development, No.23, Spring 2023).
[2] Houda Chograni, "The Polisario Front, Morocco…", **op, cit.**
[3] Andrew Lebovich, "Why the Western Sahara dispute …", **op, cit.**

حسابات استراتيجية. [1] وشهدت المنطقة حوادث عسكرية متفرقة زادت هشاشة الوضع الأمني، من بينها هجمات بطائرات مسيّرة استهدفت شاحنات جزائرية، وُجّهت فيها اتهامات إلى المغرب وجهات مرتبطة به رغم النفي الرسمي المغربي، ما عمّق أزمة الثقة بين الجانبين ورفع احتمالات الاحتكاك المباشر، خاصة مع تصاعد الطابع السيادي لـ"قضية الصحراء" في الخطاب الوطني للطرفين، وهو ما يجعل احتواء التصعيد مرهونًا بإعادة تفعيل مسار سياسي يوازن بين مطلب "تقرير المصير" ومتطلبات الأمن الإقليمي، وفتح قنوات حوار بين المغرب والجزائر بمشاركة دول الساحل، لتعزيز الاستقرار في منطقة تعاني هشاشة أمنية وسياسية مزمنة.[2]

ثانيًا – أثر التوترات على التعاون الأمني

تُمثل التوترات المستمرة بين المغرب والجزائر أحد أبرز العوامل التي تعيق التعاون الأمني في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، إذ يتجاوز النزاع حول الصحراء إطاره الثنائي ليؤثر في فضاء إقليمي يعاني هشاشة مؤسساتية وضعف التنسيق بين الفاعلين المحليين، ما يهيئ بيئة مواتية لنشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود، وفي ظل هذا الواقع، يميل كل من المغرب والجزائر إلى تعزيز أدوات الردع العسكري بدل الانخراط في آليات التشاور الأمني، إذ تنظر الجزائر بقلق إلى الشراكات الدفاعية المغربية مع قوى خارجية مثل: إسرائيل، بينما ترى الرباط في تلك التحالفات وسيلة لتعزيز نفوذها الإقليمي وموازنة التفوق العسكري الجزائري، وهو ما يجعل فرص التعاون الأمني بين الطرفين شديدة التعقيد.[3]

وتجلّى أثر هذه التوترات بوضوح عقب انهيار اتفاق وقف إطلاق النار في نوفمبر 2020، حين دخل النزاع مرحلة جديدة من التصعيد تزامنت مع حوادث أمنية خلال نوفمبر 2021 وأكتوبر 2023 أسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين من الجانبين، مما كشف هشاشة قواعد الاشتباك وارتفاع احتمالات الانزلاق إلى مواجهة أوسع، فضلًا عن تعميق حالة الشك المتبادل بين الطرفين، بالإضافة إلى أن تلويح بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية عام 2022 بالانسحاب من المنطقة العازلة مثّل مؤشرًا على تراجع

---

[1] Liam Karr, "North African Competition in the Sahel; Libya on the Edge; Burkina Faso is Spiraling" **Africa File** (Washington, DC: The Institute for the Study of War**,** August 2024**)** seen in 8 April 2025, available at: (https://www.understandingwar.org/)

[2] Rawan Maayeh, "Prospects for better Morocco-Algeria ties are bleak" **Oxford Analytica** (Oxford: Dow Jones, March 2025).

[3] "Managing Tensions between Algeria and Morocco", **Middle East and North Africa Report** (Brussels: The International Crisis Group, No. 247, November 2024). P. P 9 – 11.

فعالية الضمانات الدولية واتساع فجوة الانقسام السياسي، وهو ما يجعل من بيئة التنافس الحالية غير مهيأة لأي تنسيق أمني مشترك، في ظل استمرار المقاربة التصادمية بين المغرب والجزائر. [1]

المطلب الثاني

الإرهاب العابر للحدود

تُعدّ منطقة الساحل من أكثر الأقاليم هشاشةً أمنيًا، في ظل تنامي نشاط الجماعات الإرهابية العابرة للحدود واستمرار ضعف مؤسسات الدولة في عدد من دوله، وهو ما جعل التفاعلات الإقليمية المحيطة به عاملًا مؤثرًا في تشكيل معادلات الأمن والاستقرار داخله، وفي هذا السياق، ينعكس التنافس بين المغرب والجزائر على طبيعة المقاربات الأمنية المعتمدة في الإقليم؛ إذ تتجه الرباط إلى توسيع نفوذها عبر سياسة الانفتاح وبناء التحالفات، في حين تفضل الجزائر مقاربة تقوم على الوساطة والانخراط الحذر، وهو تباين في الرؤى يؤدي إلى إضعاف التنسيق الإقليمي وخلق فراغات أمنية تستغلها الجماعات المسلحة، ما يجعل التنافس بين الطرفين أحد العوامل المؤثرة في استمرار عدم الاستقرار بمنطقة الساحل.

أولًا – نظرة عامة على الإرهاب في منطقة الساحل:

برزت منطقة الساحل خلال العقدين الماضيين كجبهة رئيسية في الحرب العالمية ضد الإرهاب، بعدما شهدت زيادة تفوق 1000% في الوفيات بين عامي 2007 و2021، لتُسجَّل عام 2022 كنقطة مسؤولة عن 43% من إجمالي الوفيات الإرهابية عالميًا، بينما في عام 2024، تصدّرت خمس دول من الإقليم قائمة الدول العشر الأكثر تضررًا، إذ جاءت بوركينا فاسو في المرتبة الأولى للعام الثاني على التوالي بـ1,532 وفاة و111 هجومًا، تلتها مالي رابعةً بـ604 وفيات نتيجة 201 هجوم، ثم النيجر خامسةً بـ930 وفاة و101 هجوم معظمها ضد قوات الأمن، فيما حلّت نيجيريا سادسةً بـ565 وفاة، والكاميرون عاشرةً. [2]

وشهدت دول الساحل وغرب إفريقيا تطورًا متباينًا في نشاط الجماعات الإرهابية خلال 2024 أيضاً وصولاً إلى عام 2026، إذ حافظت جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" على كونها الفاعل الأكثر نشاطًا في بوركينا فاسو مع ارتفاع في الهجمات والضحايا، مقابل تراجع واضح لتنظيم الدولة "داعش"، بينما شهدت مالي انخفاضًا في هجمات الجماعتين معًا، بنسبة 3% في نشاط "النصرة" وتراجع أكبر لـ"داعش"، وهو الاتجاه ذاته في النيجر، بينما في نيجيريا والكاميرون، بقيت حركة "بوكو حرام" الفاعل الأبرز ميدانيًا، في

---

[1] Rawan Maayeh, "Prospects for better Morocco-Algeria ties are bleak", **op, cit.**

[2] "10 Countries Most Impacted by Terrorism**,"** ***Global Terrorism Index 2025*** (London: Institute for Economics and Peace, March 2025), pp. 22–27.

مؤشر على استمرار تموضع الجماعات المتطرفة داخل بؤرها التقليدية رغم تغير أنماط التهديد عبر الإقليم، وتُبرز هذه المؤشرات انتقال مركز الثقل الإرهابي نحو غرب إفريقيا والساحل، في ظل هشاشة الحدود وضعف مؤسسات الدولة وتضاؤل التنسيق الأمني الإقليمي. [1]

ويتصل تمدد الظاهرة الإرهابية في الساحل بجملة من العوامل البنيوية، أبرزها قدرة الجماعات المتطرفة على تجاوز المواجهة العسكرية التقليدية وتوسيع نشاطها بفضل الطبيعة الجغرافية الوعرة التي توفر ملاذات آمنة، مثل: مجمع "دبليو–أرلي" ومنتزه "كوموي الوطني"، كما ساهم ضعف التعاون الأمني بين دول تحالف الساحل ودول الإيكواس في تقويض تبادل المعلومات والعمليات المشتركة، إلى جانب هشاشة الرقابة الحدودية وتصاعد النشاط الإجرامي في شمال غرب نيجيريا، ما أتاح للجماعات حرية الحركة والتوسع، ومن ثمّ، يظل تعزيز التنسيق الإقليمي وتبني مقاربة شاملة تشمل نزع السلاح وتجفيف التمويل والتجنيد، شرطًا حاسمًا لمواجهة التمدد الإرهابي. [2]

ثانياً– تداخل الإرهاب والجريمة المنظمة:

تتسم منطقة الساحل بوجود روابط ديناميكية وتحالفات متينة بين الجماعات الجهادية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة، حيث يعمل الطرفان معًا لتحقيق أقصى استفادة من أنشطتهما غير المشروعة، وتتطور هذه الشبكات بتواطؤ أو مشاركة من فاعلين محليين يستفيدون من هذه التعاملات غير القانونية، وتبرز الروابط الديناميكية بين الجماعات المتطرفة وشبكات التهريب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل وتوسعها، من خلال ما يلي:

أ. التداخل في الأنشطة والمصالح:

تُعدّ منطقة الساحل نموذجًا معقدًا لتشابك المصالح بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، إذ تطورت العلاقة بينهما تدريجيًا من مجرد تواطؤ مصلحي محدود إلى شراكة تقوم على تبادل المنافع وتقاسم الأدوار، ويبرز الارتباط بين تجار المخدرات وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بوصفه أحد أبرز تجليات هذا التحالف، حيث تعتمد الجماعات المسلحة على شبكات التهريب في توفير الأسلحة والمعدات ووسائل النقل، مقابل تأمين مسارات الشحن أو فرض عمولات على مرورها عبر مناطق نفوذها، ومع استمرار

---

(1) **ibid**, p.p 28 - 31.

(2) حمدي عبدالرحمن حسن، " الاتجاه غربًا! تحولات الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل" **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، أبريل 2025) تم الاطلاع في 9 أبريل 2024، متاح على (https://qiraatafrican.com)

ضعف حضور الدولة، خاصة في المناطق الحدودية، ترسخ هذا النمط من "الاقتصاد غير الرسمي" المسلح، بما جعل التداخل بين الجريمة المنظمة والإرهاب عاملًا بنيويًا في إنتاج الهشاشة واستدامة الفوضى الأمنية في منطقة الساحل. [1]

ب. تأثير الأحداث الجيوسياسية والتشابكات المحلية

شكّل التحول في مسارات تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا منذ مطلع الألفية نقطة مفصلية في إعادة رسم خريطة الاتجار غير المشروع، حيث برزت منطقة الساحل كممر استراتيجي ضمن هذه الشبكات العابرة للحدود، حيث أتاح ضعف الدولة وانكشاف الحدود في غرب إفريقيا وتقاطع المصالح بين شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الجهادية، إذ استغلت التنظيمات المتطرفة، وعلى رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهذه الشبكات لتوفير الحماية والتأمين مقابل عمولات مالية أو شراكات مباشرة، وبذلك تحوّل التهريب إلى مصدر تمويل مستدام يعزز نفوذ هذه الجماعات في مناطق يغيب عنها حضور الدولة. [2]

وتعزّز التداخل بين الإرهاب والجريمة المنظمة بعد الانهيارات السياسية في ليبيا عقب عام 2011، إذ أدت الفوضى الأمنية إلى إعادة توجيه مسارات التهريب وتوسيع التعاون بين الجماعات المتطرفة والميليشيات وشبكات التهريب، في نمط قائم على تبادل المنافع يشمل توفير الحماية وتأمين الطرق مقابل موارد مالية، ما أسهم في اندماج هذه الجماعات في "اقتصاد الحرب"، بالإضافة إلى انسحاب الجماعات المتطرفة من الجزائر مطلع الألفية وتحول "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في إعادة تموضعها داخل مناطق الساحل الهشة، حيث ارتبط نشاطها بخطوط التهريب وبناء شراكات مع شبكات الجريمة المنظمة، لتتطور هذه العلاقة إلى نظام تبادل نفعي مع فاعلين محليين، ما أدى إلى تشابك المصالح وتقويض سلطة الدولة. [3]

---

[1] Serigne-Bamba Gaye, Connections between Jihadist groups and smuggling and illegal trafficking rings in the Sahel" **Friedrich-Ebert-Stiftung Peace and Security** (Dakar: Centre of Competence Sub-Saharan Africa, No. 29, 2018). pp. 6 – 8.
[2] **ibid,** pp. 9 – 10.
[3] **ibid**, pp. 11 – 12.

ثالثًا – استراتيجيات المغرب والجزائر:

دفعت حالة الانفلات الأمني التي تشهدها منطقة الساحل على مدار عقود دولتا المغرب والجزائر إلى تبني استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والحد من التهديدات الأمنية، ونستعرض فيما يلي هذه الاستراتيجيات:

أ. مقاربة مغربية أكثر شمولاً:

تبنّى المغرب منذ عام 1999 نهجًا استباقيًا في مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل، يقوم على التزامه بتحقيق الاستقرار الإقليمي ومراكمة خبرة أمنية مؤسسية، ومنذ مطلع الألفية الجديدة، أظهرت المملكة استعدادًا مبكرًا لتحصين جبهتها الداخلية، وتمكنت منذ عام 2002 من تفكيك أكثر من 200 خلية إرهابية مرتبطة بشبكات تمتد من الساحل إلى سوريا والعراق، مستندة في ذلك إلى استراتيجية شمولية أطلقت رسميًا عام 2004، تضم أبعادًا أمنية ودبلوماسية وسوسيو– اقتصادية ودينية، كان أبرزها إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عام 2005 وإعادة هيكلة الحقل الديني، بما يضمن تحصين الهوية المغربية القائمة على الاعتدال والانفتاح والتسامح. [1]

وتبلورت هذه المقاربة بصورة أوضح عقب تفجيرات الدار البيضاء عام 2003، التي مثّلت نقطة تحول في التفكير الأمني المغربي، ودَفعت نحو بناء منظومة أكثر مهنية وتنسيقًا، تُوّجت بإنشاء المكتب المركزي للتحقيقات القضائية عام 2015 بوصفه جهازًا رئيسيًا لجمع وتحليل المعلومات وتعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية، مما أسهم في إحباط عدد من المخططات الإرهابية، خاصة مع تصاعد تهديد "تنظيم الدولة" ومحاولاته إيجاد موطئ قدم داخل المملكة، وبالإضافة إلى ذلك عزز المغرب تعاونه الدولي والإقليمي عبر شراكات استخباراتية وتدريبية مع قوى دولية، في مقدمتها الولايات المتحدة من خلال "شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"، بما دعم موقع الرباط كفاعل رئيسي في معادلة الأمن الإقليمي في شمال إفريقيا والساحل.[2]

وتمتد الاستراتيجية المغربية إلى بُعد وقائي يستهدف معالجة الجذور الاجتماعية والفكرية للتطرف، عبر تبني سياسات تنموية تستهدف الحد من الفقر والتهميش والبطالة في المناطق الهشة، وفي مقدمتها "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي أُطلقت عام 2005 بهدف تحسين التعليم والبنية التحتية وتوسيع الخدمات

---

[1] نور الدين بيدُكان، " دور المغرب في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل..."، **مرجع سبق ذكره.**

[2] Cherkaoui Roudani, "Why Does Daesh in the Sahel Consider Morocco a Key Target?" **Modern Diplomacy** (PLOVDIV: Independent European Media Ltd, February 2025) seen in 9 April 2025, available at (https://moderndiplomacy.eu/2025).

الأساسية، بما يسهم في تقليص البيئة الحاضنة للتطرف، وذلك بالتوازي مع برامج لإعادة تأهيل المتطرفين وإدماجهم في المجتمع، إلى جانب إصلاحات دينية انطلقت منذ عام 2004 لترسيخ مفهوم الإسلام المعتدل القائم على الوسطية والتسامح، بما يعزز تحصين المجال الديني من القراءات المتشددة والمتطرفة. [1]

وتولي المملكة المغربية اهتمامًا متزايدًا بتأمين حدودها في ظل الترابط بين الإرهاب وشبكات التهريب، إذ يعزز المغرب منظومات المراقبة والتفتيش ويخصص في موازنة 2025 نحو 5.8 مليار درهم، بزيادة 464 مليون درهم مقارنة بعام 2024، لتحديث المعدات العسكرية وتطوير البنية الأمنية، بهدف حماية الحدود الشرقية والجنوبية من أي اختراق محتمل، بالإضافة إلى استثمارات في التكنولوجيا الأمنية والبحث العلمي لتحليل أنماط التطرف، خاصة لدى فئة الشباب، بما يدعم السياسات الوقائية ويعزز قدرة الدولة على الاستشراف المبكر للمخاطر. [2]

وعليه، تعكس المقاربة المغربية في مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل إدراكًا لطبيعة التهديدات المركبة التي تتداخل فيها العوامل الأمنية مع الأبعاد الاجتماعية والفكرية والإقليمية، وهو ما دفع الرباط إلى تبني رؤية تجمع بين الردع الأمني والمعالجة الوقائية، عبر توظيف أدوات التنمية والإصلاح الديني والتعاون الإقليمي إلى جانب المقاربة الأمنية المباشرة، الأمر الذي أتاح للمغرب تعزيز مناعته الداخلية وتكريس حضوره كفاعل إقليمي يسعى إلى دعم الاستقرار في منطقة الساحل.

ب. مقاربة جزائرية مركبة:

تعكس الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل، منذ عام 1999، مقاربة تجمع بين الأبعاد الأمنية والدبلوماسية والاجتماعية، مستندة إلى تجربة "العشرية السوداء" (1992–2002) التي أعادت صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية على أساس الدمج بين الحسم العسكري والمعالجة السياسية، كما عززت قناعة لدى صانع القرار الجزائري بأن مواجهة التطرف لا تقتصر على الرد الأمني المباشر، بل تمتد إلى تفكيك البيئات الاجتماعية الحاضنة له، وهو ما دفع الجزائر إلى توسيع مفهوم أمنها القومي ليشمل منطقة الساحل باعتبارها امتدادًا استراتيجيًا لأمنها الداخلي، ضمن مقاربة توازن بين أدوات القوة الصلبة

---

[1] "U.S. Security Cooperation with Morocco", **Bureau of Political-Military Affairs** (Washington, DC: United States Department of State, January 2025) seen in 9 April 2025, available at (https://www.state.gov/u-s-security)

[2] حسن الأشرف، "المغرب يرفع موازنة الجيش لدواع دفاعية وتأمين الحدود"، **إندبندنت عربية** (الرياض: المجموعة السعودية للأبحاث والإعلام، نوفمبر 2024) تم الاطلاع في 9 أبريل 2024، متاح على (https://www.independentarabia)

والناعمة، مستفيدة من ميزانية دفاعية بلغت نحو 25 مليار دولار عام 2025، بما أتاح تحديث القدرات العسكرية وتعزيز انتشار القوات على الحدود الجنوبية الأكثر عرضة لنشاط الجماعات المسلحة. [1]

وتواصل الجزائر رفض التدخل العسكري الأجنبي في دول الساحل، مفضلةً مسار الوساطة والحوار، كما في جهودها لتقريب وجهات النظر بين الأطراف في مالي، بما يعكس مقاربة تقوم على الجمع بين الردع الوقائي والدبلوماسية النشطة لتعزيز نفوذها الإقليمي دون الانخراط المباشر في النزاعات. [2] وتسعى الجزائر أيضًا إلى ترسيخ دورها كقوة استقرار إقليمية عبر آليات أمنية إقليمية مستقلة، تجلّى ذلك في تأسيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) عام 2010 مع مالي والنيجر وموريتانيا لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب، قبل إعادة تنشيطها في أكتوبر 2022 لمواكبة التحولات في دول الجوار، كما انخرطت الجزائر في مبادرة "مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى" منذ 2005 ضمن مقاربة تربط بين الأمن والتنمية، بما يعكس سعيها لتعزيز القدرات الأمنية لدول الساحل عبر التدريب والدعم التقني وتنمية المناطق الهشة. [3]

وفي سياق سعيها لتعزيز دورها الإقليمي، أعادت الجزائر صياغة بعض محددات عقيدتها الدفاعية عبر تعديل دستور 2020، الذي سمح لأول مرة منذ الاستقلال بمشاركة القوات الجزائرية في عمليات خارج الحدود، في خطوة عكست إدراكًا متزايدًا لتشابك أمنها الداخلي مع محيطها الإقليمي، ومع ذلك، ظل هذا التحول محكومًا بحذر سيادي واضح، إذ تواصل الجزائر تفضيل المقاربات القائمة على الدبلوماسية والحلول السياسية بدلًا من الانخراط المباشر في الصراعات، انطلاقًا من قناعة تشكلت بفعل تداعيات التدخلات الخارجية التي أسهمت في تعميق الفوضى الإقليمية، كما حدث في ليبيا. [4]

ويندرج ضمن المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب بُعدٌ ديني وفكري يُعالج الجذور الإيديولوجية للتطرف، حيث أدرك صانع القرار أن الردع الأمني وحده غير كافٍ دون تفكيك البنية الفكرية المغذية للعنف؛ لذلك تبنّت الدولة نهجًا مرنًا في إدارة الحقل الديني يقوم على الاحتواء بدل المواجهة، مستندة إلى التنوع

---

[1] نوارة باشوش، "25 مليار دولار للتسليح وحماية الجزائر في 2025"، **جريدة الشروق** (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، أكتوبر 2024) تم الاطلاع في 15 أكتوبر 2025، متاح على (https://www.echoroukonline.com/)

[2] Lofti Sour, “"Algeria’s Role in the African Sahel: Toward a New Security Paradigm**"** **International Journal of Euro-Mediterranean Studies** (Portorož: The Euro-Mediterranean University, Volume 15, Number 2, 2022) P. P 173 – 174.

[3] Kamissa Camara, “As terrorist groups expand in the Sahel, is Algeria the missing link?”, **Middle East Institute** (Washington D.C: December 6, 2022) seen in 15 April 2025, available at: (https://mei.edu/publications/terrorist).

[4] Lofti Sour, “"Algeria’s Role in the African Sahel… **"**, **OP, CIT.** P. 171.

الروحي والفكري للمجتمع الجزائري، ويظهر ذلك في دعم خطاب ديني رسمي معتدل عبر مؤسسات كإذاعة القرآن الكريم، وفي مبادرات رقمية لمواجهة الفتاوى المتشددة ضمن مذكرة تعاون بين وزارات الداخلية والاتصال والتعليم والشؤون الدينية، مع الإبقاء على هامش محدود للدعوة السلفية شريطة التزامها بخطاب غير تصادمي يرفض الانخراط في الصراعات الخارجية. [1]

وعليه، تعكس الاستراتيجية الجزائرية في الساحل انتقالًا من منطق المواجهة الأمنية المحلية إلى مقاربة تقوم على الاحتواء الإقليمي وإدارة التهديدات قبل انتقالها إلى الداخل، مستفيدة من إرث "العشرية السوداء" في إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي.

المطلب الثالث

الهجرة اللا نظامية

تُعدّ قضايا الهجرة واللجوء أحد المحاور الأمنية البارزة في التنافس بين المغرب والجزائر، إذ تتداخل فيها التوترات التاريخية مع التحولات الإقليمية، خاصة مع ارتباط "قضية الصحراء" بتدفقات اللاجئين الصحراويين نحو دول الساحل وما يمثله وضع "مخيمات تندوف" من عنصر حساس في المعادلة الأمنية الإقليمية.

وفي الوقت نفسه أسهمت حالة عدم الاستقرار في الساحل في توسع شبكات الهجرة غير النظامية مستفيدة من ضعف التنسيق الحدودي، ما جعل ملف الهجرة أحد أبعاد التنافس بين البلدين، إذ يتبنى المغرب سياسة تقوم على ضبط الحدود وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، بينما تعتمد الجزائر مقاربة أكثر تشددًا ترتكز على غلق الحدود وتشديد الرقابة للحد من تدفقات المهاجرين غير النظاميين.

أ. لاجئو الصحراء:

أدى النزاع المستمر حول "قضية الصحراء" إلى تداعيات كبيرة على هوية سكان الإقليم، خاصة بعد توقيع اتفاق مدريد في 14 نوفمبر 1975، الذي نص على إنهاء الوجود الإسباني وتقاسم الإقليم بين المغرب وموريتانيا دون إشراك "جبهة البوليساريو" أو إجراء استفتاء شعبي محلي، وهو ما أسفر عن موجات نزوح جماعي للسكان الصحراويين نحو "منطقة تندوف" في جنوب غرب الجزائر، حين تصاعدت الاشتباكات بين

---

[1] هاني الأعصر، "الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب... محاولة للفهم والتقييم"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، فبراير 2018). تم الاطلاع في 15 أبريل 2025، متاح على (https://acpss.ahram.org.eg/16543)

"جبهة البوليساريو" والقوات المغربية بدءً من يناير 1976، مما أسهم في حدوث فراغ سكاني جزئي في بعض المناطق الصحراوية. [1]

- **مخيمات تندوف:**

تُعدّ "مخيمات تندوف" أحد أبرز بؤر التوتر في العلاقة بين المغرب والجزائر، إذ أُنشئت بدعم جزائري وبإشراف جبهة البوليساريو لاستقبال ما يُقدَّر بنحو 200 ألف لاجئ صحراوي، قبل أن تتحول تدريجيًا من إطار إنساني إلى ورقة مؤثرة في معادلة "قضية الصحراء"، وفي المقابل، عمل المغرب على تعزيز حضوره السكاني والإداري داخل الإقليم عبر برامج توطين وتنمية شملت مدنًا مثل: العيون والسمارة، خاصة منذ ثمانينيات القرن الماضي، من خلال سياسات تشغيل وحوافز اقتصادية للمستقرين في الجنوب، وهي سياسات أسهمت في إعادة تشكيل البنية الديموغرافية للإقليم، مع ما رافق ذلك من حساسيات اجتماعية بين السكان المحليين والوافدين، رغم اتجاه الدولة إلى دمج هذه الفئات تدريجيًا في العملية السياسية منذ عام 1997. [2]

وتتوزع المخيمات في تندوف على خمس مناطق رئيسية تعتمد على المساعدات الإنسانية الدولية، في ظل هشاشة اجتماعية واقتصادية متفاقمة تُستغل من شبكات التهريب والتنظيمات المتطرفة التي تنشط في محيط الساحل، ما جعل أزمة اللاجئين عنصرًا مؤثرًا في الأمن الإقليمي ومصدرًا متجددًا للتوتر بين المغرب والجزائر، تتداخل فيه أبعاد إنسانية وسياسية وأمنية تعقّد فرص بناء تفاهمات مشتركة. [3] وتوضح **الخريطة رقم (3)** الحدود الجغرافية لمخيمات تندوف.

([1]) Stephen Zunes and Jacob Mundy, **Western Sahara: War, Nationalism, and Conflict Irresolution, 2nd ed.** (New York: Syracuse University Press, 2022). Pp. 6 – 8.
([2]) Rita Reis, "Western Sahara's Sahrawi Refugees Face an Uncertain Future after 50 Years of Exile", **Migration Policy Institute** (Washington, DC.: November 2024) seen in 22 April 2025, available at (https://www.migrationpolicy.org/article/western-sahara-sahrawi-refugees).
([3]) **idem.**

خريطة رقم (3)

موقع مخيمات تندوف في الجزائر



Source: Rita Reis, "Western Sahara's Sahrawi Refugees Face an Uncertain Future after 50 Years of Exile", **Migration Policy Institute** (Washington, DC.: November 2024) seen in 22 April 2025. (*)

(*) **ملاحظة: الخريطة توضيحية ولا يُقصد بها الإقرار أو القبول بالحدود الإقليمية لإقليم الصحراء.**

– علاقة الجماعات الإرهابية ومخيمات تندوف:

تحولت "مخيمات تندوف" منذ عام 2011 إلى إحدى بؤر الهشاشة الأمنية في المنطقة، مع استغلال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي للأوضاع المعيشية داخل المخيمات في تجنيد عناصر محلية وبناء شبكات تهريب ارتبط بعضها بمنتسبين إلى جبهة البوليساريو، وهو ما أسهم في صعود حركات مسلحة مثل "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" بوصفها نموذجًا لتداخل الإرهاب مع شبكات التهريب والهجرة غير النظامية، وهو تداخل تجسّد في مسار "عدنان أبو وليد الصحراوي"، الذي انتقل من تندوف إلى قيادة عمليات إرهابية في المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو حتى مقتله عام 2021، هذا التداخل بين الأبعاد الإنسانية والأمنية، بما يزيد من تعقيد معادلات الأمن الإقليمي بين المغرب العربي ومنطقة الساحل. [1]

ويواصل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفروعه في الساحل توسيع شبكات التهريب المرتبطة بمخيمات اللاجئين، مستفيدًا من هشاشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومحاولًا استقطاب الشباب الصحراوي للانخراط في الأنشطة الميدانية، كما تشير بعض المؤشرات إلى وجود تواصل محدود مع مكونات قبلية في النيجر ومالي وموريتانيا، خاصة بين الطوارق والعرب، في إطار تحالفات تغلب عليها المصلحة، لكن مع اتساع هذا النمط من التنسيق تزداد احتمالات إعادة تشكيل خرائط النفوذ بين الجماعات المسلحة في الساحل لا سيما في ظل ارتباط بعض شبكات التهريب بعناصر محسوبة على جبهة البوليساريو داخل تندوف، في وقت يعكس فيه انخراط بعض الشباب في أنشطة التهريب آثار العزلة وضعف الفرص الاقتصادية، بما يخلق بيئة أكثر قابلية للاختراق من قبل التنظيمات المتطرفة. [2]

أ. مسارات وأنماط الهجرة نحو المغرب والجزائر:

تشكل دول شمال إفريقيا نقطة عبور رئيسية لهجرة إفريقيا جنوب الصحراء نحو أوروبا، عبر مسارات الصحراء الكبرى التي تربط دول الساحل بالمغرب العربي، فيما يختار بعض المهاجرين الاستقرار أو العمل في دول العبور.

---

[1] " أبو وليد الصحراوي: من مخيمات تندوف إلى قيادة تنظيم "الدولة الإسلامية" في الصحراء الكبرى"، **إذاعة مونت كارلو** (باريس: شبكة مونت كارلو الفرنسية، سبتمبر 2021) تم الاطلاع في 22 أبريل 2025، متاح على (https://www.mc-doualiya).

[2] Anouar Boukhars, "Simmering Discontent in the Western Sahara", **the Carnegie papers** (Washington, D.C.: The Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, March 2012), p. p 3– 5.

- مسارات الهجرة:

يمر المهاجرون من دول غرب ووسط إفريقيا عبر مسارات صحراوية معروفة، أبرزها مدينتا "أغاديز" في النيجر و"غاو" في مالي اللتان تستخدمهما شبكات التهريب كنقاط انطلاق رئيسية، فقد تحولت أغاديز من مركز للقوافل التجارية إلى محور للهجرة بفضل شبكات التهريب وتوفر معلومات الطرق، حيث يتجه منها المهاجرون نحو المغرب أو الجزائر، كذلك تُعد غاو نقطة تجمع للمهاجرين من دول مثل: ساحل العاج وغانا وسيراليون، قبل التوجه شمالًا نحو الجزائر عبر مناطق مثل "تامنراست ومغنية"، ثم إلى المغرب باعتباره بوابة أخيرة نحو أوروبا، ورغم بعدها عن المراكز الحضرية، تظل هذه المناطق بيئة رئيسية لنشاط شبكات تهريب المهاجرين.[1]

- ديناميكيات الهجرة:

شهدت ديناميكيات الهجرة نحو المغرب العربي تحولات خلال العقدين الأخيرين، إذ أدت الانتفاضات العربية عام 2011 وسقوط نظام القذافي إلى زيادة أعداد المهاجرين المتجهين إلى تونس والجزائر والمغرب ودول الساحل، كما أسهمت الانقلابات العسكرية منذ 2021 في موجات نزوح جديدة مدفوعة بالفقر وعدم الاستقرار، وتبرز الصحراء الكبرى كممر رئيسي لعبور المهاجرين عبر مدن مثل أغاديز في النيجر وغاو في مالي وتمنراست في الجزائر، حيث تنشط شبكات التهريب مستفيدة من ضعف الرقابة الحدودية، وهو ما يعكس تداخل الهجرة مع قضايا الأمن الإقليمي وتباين سياسات المغرب والجزائر في إدارة هذه التدفقات. [2]

وشهدت الهجرة عبر الصحراء الكبرى تصاعدًا منذ تسعينيات القرن الماضي بفعل الاضطرابات السياسية وسياسات الهجرة التي انتهجها نظام معمر القذافي في ليبيا، حيث استقبلت ليبيا بين عامي 2000 و2011 أكثر من مليوني مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء، وظلت الوجهة الرئيسية لنحو 70–80% من المهاجرين المتجهين إلى المغرب العربي. ومع سقوط النظام عام 2011 تحولت مسارات الهجرة نحو الجزائر والمغرب وتونس عبر طرق الصحراء الكبرى، كما أدى إلغاء النيجر للقانون رقم 36 لسنة 2015 في نوفمبر

---

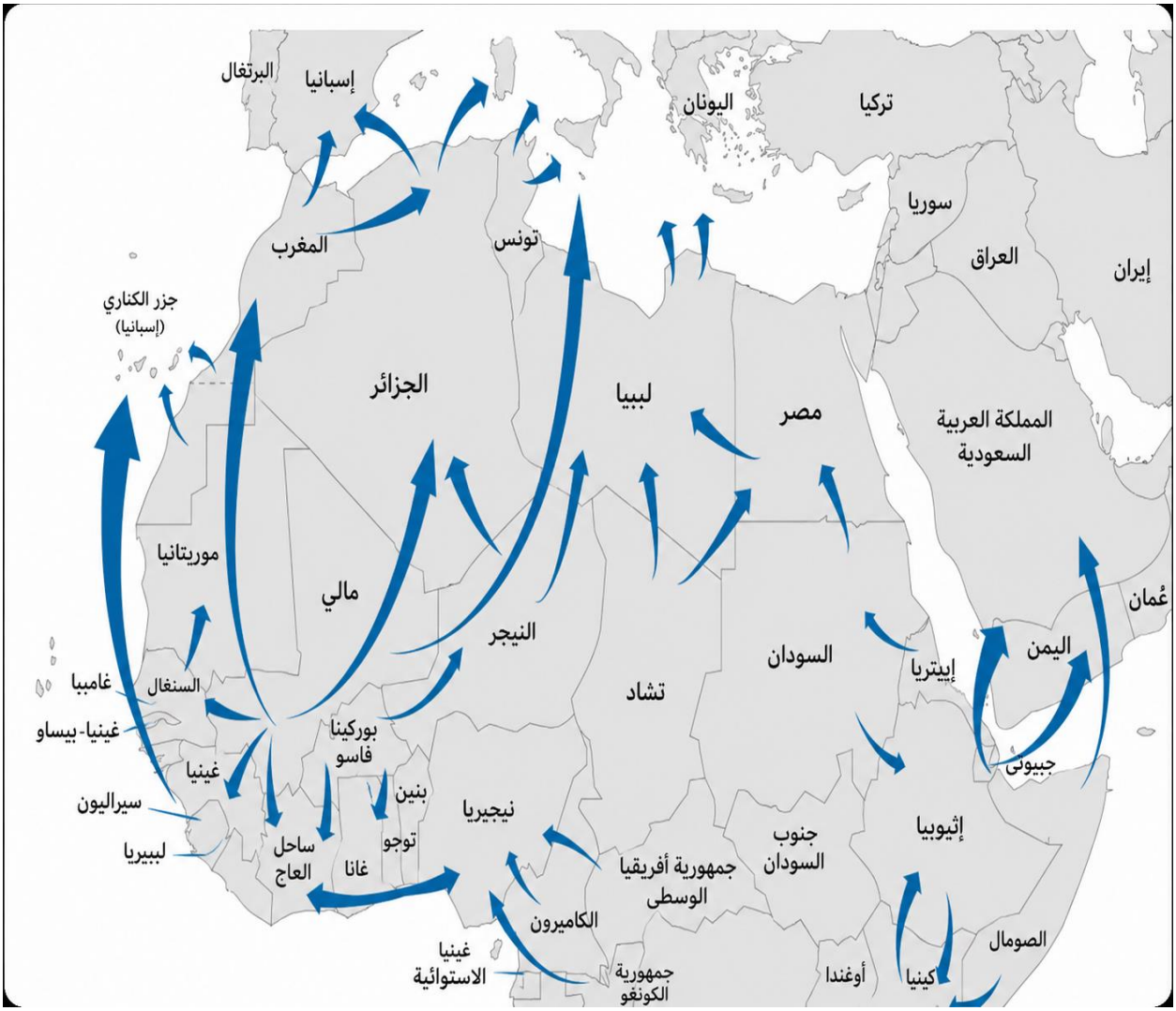
[1] بوحنية قوي، "الهجرة القسرية: لماذا تعتبر تهديدًا هيكليًا لإفريقيا"، **مركز الجزيرة للدراسات** (الدوحة: شبكة الجزيرة، أغسطس 2023) ص ص 5 – 7.

[2] David Gnes "Maghnia: Crossing the Uncrossable Border: Mission report on the vulnerability of Sub-Saharan migrants and refugees at the Algerian-Moroccan border", **Euro-Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)** (Copenhagen K, Euro-Mediterranean Human Rights Network, Euro-Mediterranean Human Rights Network, December 2013) PP. 9 - 15.

2023 إلى ارتفاع حركة التهريب من (400– 500) مهاجر أسبوعيًا إلى ما بين (500 و1000)، بما عزز الهجرة شمالًا وأعاد تشكيل شبكات التهريب في المنطقة. [1]

خريطة (4)

طرق الهجرة الرئيسية من وسط وغرب أفريقيا إلى أوروبا عبر المغرب والجزائر 2025



Source: Wendy Williams. "African Migration Trends to Watch in 2025." Africa Center for Strategic Studies (Washington, DC: United States Department of Defense, National Defense University, February 2025) PP. 2– 3.

[1] Tasnim Abderrahim, "Maghreb migrations: How North Africa and Europe can work together on sub-Saharan migration", **Policy Brief** (Berlin :The European Council on Foreign Relations, September 2024) PP. 3- 6.

ج – استراتيجيات المغرب والجزائر:

تعكس استراتيجيات المغرب والجزائر في التعامل مع الهجرة غير النظامية من منطقة الساحل اختلافًا جوهريًا في المقاربات والسياسات، فالمغرب يركز على بناء إطار تشريعي وتنظيمي لإدارة الهجرة بشكل منظم، جامع بين البعد الأمني واحترام حقوق الإنسان، مع تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بينما تعتمد الجزائر على تشديد الرقابة الحدودية وتفعيل آليات التنسيق مع دول الساحل لضبط التدفقات ومراقبة حركة المهاجرين عبر الحدود، وهو تباين يعكس اختلاف أولويات كل دولة داخليًا وخارجيًا، في سياق إقليمي تتزايد فيه التحديات الأمنية الناتجة عن الصراعات وعدم الاستقرار في دول المصدر.

- **حوكمة الهجرة وإدماج المهاجرين في المغرب**

يواجه المغرب تحديات كبيرة نتيجة استمرار تدفق المهاجرين من دول الساحل، ما دفعه إلى تبني استراتيجية توازن بين حماية الأمن واحترام حقوق المهاجرين، ترتكز على إطار قانوني وتنظيمي يضمن الحقوق الأساسية للمهاجرين ويعزز دمجهم اجتماعيًا، مع مكافحة شبكات التهريب والهجرة، بالإضافة إلى تحسين ظروف المعيشة للمهاجرين، للحد من التوترات الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الداخلي، وهو ما يمكن اعتباره امتدادًا لمفهوم "حوكمة الهجرة"(*)، التي بدأت منذ عام 2003، وصولًا إلى دستور 2011 الذي نظم حق التنقل للمهاجرين (المادة 24)، وهو ما يتكامل هذا الإطار مع برامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2012–2016)، لضمان توزيع عادل لمكاسب التنمية والوصول إلى الخدمات الأساسية لجميع الفئات، بما في ذلك المهاجرون داخل المغرب وخارجه. [1]

(*) **وفقاً لإطار حوكمة الهجرة الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للهجرة الصادر في 2015**، فإن حوكمة الهجرة (Migration Governance) هي إطار يهدف إلى تسهيل حركة البشر وتنقلهم بطريقة منظمة وآمنة ومنظمة، مع الالتزام بالمسؤولية وحماية حقوق المهاجرين، وذلك من خلال سياسات هجرة تعزز التنظيم والإدارة، وتضمن التوازن بين الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتكفل احترام الكرامة الإنسانية للمهاجرين، مع العمل على معالجة قضايا الهجرة المتعلقة باللاجئين والنزوح بشكل شامل، ويشمل المبادئ التالية: الالتزام بالقوانين الدولية لحماية حقوق المهاجرين، وضع سياسات باستخدام الأدلة والبيانات لدعم صنع القرار، التعاون مع الشركاء لمعالجة قضايا الهجرة، ضمان إدارة الهجرة بطريقة آمنة ومنظمة، وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتخفيف الضغوط المرتبطة بالهجرة.

[1] Mouna Dalouh, Governance of Irregular Migration in Morocco: Achievements and Expectations**", Institutional Reforms** (Rabat: Moroccan Institute for Policy Analysis, July 2024) pp. 5 – 6.

وشهدت الاستراتيجية المغربية للهجرة منذ 2013 تحولًا نحو مقاربة مؤسسية، تجسد في إنشاء قطاع حكومي مختص وتسوية أوضاع المهاجرين واعتماد الاستراتيجية الوطنية للهجرة في ديسمبر 2014، بما يجمع بين الاعتبارات الأمنية واحترام حقوق الإنسان، كما انخرط المغرب في المبادرة الأفريقية للهجرة والتنمية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأدرج قضايا الهجرة ضمن السياسات العامة من خلال خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان (2018–2021). [1]

وواجهت حوكمة الهجرة في المغرب تحديات مرتبطة بارتفاع تكاليف إدارة تدفقات المهاجرين، إذ استضافت البلاد نحو 102,358 مهاجرًا عام 2020 بما يمثل قرابة 0.3٪ من إجمالي السكان، بينما قُدّر عدد المهاجرين غير النظاميين بحوالي 75 ألفًا بحلول عام 2023، معظمهم من دول غرب ووسط إفريقيا جنوب الصحراء مثل نيجيريا والكونغو [2]، وترافقت هذه التدفقات مع نشاط متزايد لشبكات التهريب التي تنقل المهاجرين عبر المغرب نحو أوروبا رغم تشديد الرقابة على الحدود مع الجزائر، حيث تتراوح تكاليف تهريب الأطفال بين 10 و20 ألف دولار، بينما قد تصل تكاليف تهريب البالغين إلى نحو 50 ألف دولار[3]، ما يحول هذه المسارات إلى مجال لنشاط الاتجار بالبشر وتمويل شبكات تهريب الأسلحة والمخدرات، وهو ما دفع المغرب إلى تعزيز قدرات مراقبة الحدود وتطوير الوسائل التقنية والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين.. [4]

واعتمد المغرب مقاربة تجمع بين حماية حقوق المهاجرين غير النظاميين وتعزيز قدرات إدارة الحدود، إذ استفاد أكثر من 30 ألف شخص بحلول عام 2020 من خدمات الرعاية الصحية ضمن الخطة الصحية للفترة (2021–2025) بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، بالتوازي مع تطوير القدرات الأمنية والاستثمار في

---

[1] المملكة المغربية، "**الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء**"، الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، (2013)، ص 3–4.

[2] المملكة المغربية، "**خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (2018–2021)**"، المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، (ديسمبر 2017)، ص 72–73.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "**تقرير الهجرة الدولية 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية**"، (الأمم المتحدة: 2022)، الصفحات 36–125.

[4] Zharif Shaker, "The Dilemma of Irregular Migration in the African Sahel and Sahara Region and Its Regional Implications," **Journal of Legal and Political Sciences** (Algérie: Universite El wady, Issue 13, June 2016), p. 19 – 21.

التكنولوجيا لرصد تحركات المهاجرين وتعزيز التعاون مع الوكالات الدولية، مثل: الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل، إلى جانب دور منظمات المجتمع المدني في دعم إدماج المهاجرين اجتماعيًا.[1]

- **سياسة إجرائية جزائرية ضد المهاجرين**

تعتمد الجزائر سياسات تقيدية صارمة تجاه الهجرة غير النظامية، لا سيما تدفق المهاجرين من دول جنوب الصحراء الكبرى نحو الصحراء الكبرى قرب الحدود مع النيجر، فقد سجلت منظمة "إنذار الصحراء" نحو 26 ألف حالة طرد في 2023، بينما تم ترحيل نحو 2000 مهاجر مطلع 2024، مما أسفر عن وضع إنساني متردٍّ، إذ يجد العديد من المطرودين أنفسهم عالقين في مناطق صحراوية فقيرة الموارد، في حين تعاني مراكز الاستقبال، مثل: مركز أساماكا قرب الحدود، من الاكتظاظ، وهو ما يمكن قراءته ضمن استراتيجية متعددة الجوانب تهدف إلى ضبط الهجرة داخليًا وخارجيًا، تجمع بين التحكم الأمني ومواجهة التحديات الإنسانية المرتبطة بتدفقات الهجرة. [2]

وتتعامل الجزائر مع الهجرة غير النظامية في إطارين داخليًا وخارجيًا، وينظم المحور القانوني هذه العلاقة، حيث تحوّل البلد منذ 2008 من بلد عبور إلى بلد مصدّر، مع اعتبار الهجرة "جريمة" وفقًا للقانون الجنائي المعدل، [3] وتصل العقوبات إلى ستة أشهر سجن للمتورطين في محاولات الهروب، بينما تصل إلى عشر سنوات في حالات الاتجار بالبشر أو مساعدة شبكات الهجرة. [4]

وفي المحور الأمني، تعتمد الجزائر مقاربة تقوم على تعزيز التنسيق بين الأجهزة المعنية بمكافحة تهريب المهاجرين غير النظاميين، عبر تكامل مهام حرس السواحل وشرطة الحدود ووحدات حرس الحدود

---

[1] Mouna Dalouh, Governance of Irregular Migration in Morocco**", op,cit,** pp. 7 – 15.

[2] AKILAL Nassim, "The main causes of illegal immigration and Algeria's strategy to combat this phenomenon" **Journal of Media and Society** (Algeria: Universite El Oued, volume 08, number 02, December 2024) pp. 386 – 367.

[3] محمد رضا التميمي، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات والمواثيق الدولية"، **مجلة دفاتر السياسية والقانون** (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد الرابع، 2011) ص 266.

[4] **الجريدة الرسمية الجزائرية المعدلة والمتممة لقانون العقوبات 09 01**، الجزائر: العدد 15، مارس 2009، ص 4. وفقاً للقانون رقم (09–01) المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25 فبراير 2009 من خلال نص (المادة 175 مكرر 1) التي جاءت تحت عنوان "الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب"، حيث تنص على "يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 6 إلى 20 مليون دينار جزائري، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجنوبية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى لتجنب تقديم الوثائق أو القيام بالإجراءات القانونية، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم عبر منافذ أو أماكن غير موازية للحدود، دون تمييز بين أشكال الهجرة.

لملاحقة شبكات التهريب ومنع تسلل العناصر الإرهابية والهجرة السرية، كما يضطلع الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير النظامية بمتابعة نقاط العبور غير الشرعية وتطبيق إجراءات ردعية مثل الطرد والترحيل، بما يعكس مقاربة أمنية متعددة المستويات تقوم على ضبط الحدود ومكافحة الشبكات غير القانونية. [1]

وتتعامل الجزائر مع ملف الهجرة في إطار إقليمي ودولي يتسم بتحديات واضحة، إذ برزت توترات مع بعض دول الجوار، خاصة النيجر، نتيجة عمليات ترحيل المهاجرين منذ عام 2023. وعلى الصعيد الأوروبي، لم تتحول علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي إلى شراكة استراتيجية كاملة، رغم اتفاقية الشراكة الموقعة عام 2002 ودخولها حيز التنفيذ عام 2005، ومشاركتها في قمة فاليتا عام 2015 بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، وهو ما يعكس اعتماد الجزائر على مقاربة لإدارة الهجرة ترتكز أساسًا على السياسات الوطنية، ما يحد من مستوى التنسيق الإقليمي. [2]

---

[1] هاجر رشيد، "الاستراتيجة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب الدولي"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية** (الجزائر: جامعة مولاي طاهر بسميدة، مجلد 02، العدد 14، أبريل 2020) ص ص 194 – 196.

[2] خيرة العروشي، "إدارة الهجرة في الجزائر.. التحديات والاهتمامات والآفاق المستقبلية" **استقصاء يروميد هجرة** (برشلونة: شبكة الاتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط، ديسمبر 2022) ص ص 30 – 31.

الفصل الرابع

مواقف الأطراف الخارجية من التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي

الفصل الرابع

مواقف الأطراف الخارجية من التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي

لم يعد التنافس المغربي– الجزائري في الساحل تنافسًا ثنائيًا محدودًا بين الدولتين، بل تحوّل إلى ظاهرة جيوسياسية مركّبة، تتشابك فيها مصالح قوى إقليمية ودولية متعددة المستويات والأهداف، فمع تصاعد حدة هذا التنافس خلال العقد الأخير، أصبحت منطقة الساحل ساحة مفتوحة لإعادة تشكيل التوازنات الاستراتيجية، حيث تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية لفواعل إقليمية عربية وإفريقية، إلى جانب قوى دولية كبرى تسعى للحفاظ على نفوذها التقليدي أو بناء مواقع جديدة لها في هذه المنطقة الحيوية.

وأفسحت التحولات البنيوية التي شهدتها منطقة الساحل – من تراجع دور المؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي والإيكواس، وتصاعد موجة الانقلابات العسكرية، وتنامي التهديدات الأمنية والإرهابية – المجال واسعاً أمام المبادرات الوطنية ذات الطابع التنافسي، وفي هذا السياق، لم تعد دول الساحل مجرد ساحة سلبية للتنافس، بل أصبحت فاعلاً مشاركاً في رسم خريطة التحالفات والمصالح، مما جعل مواقف الأطراف الخارجية أكثر تعقيداً وانتقائية.

وتتباين مواقف القوى الدولية الكبرى في تعاملها مع هذا التنافس بحسب طبيعة مصالحها وأولوياتها الاستراتيجية، فبينما تواجه فرنسا تراجعاً ملموساً في نفوذها التاريخي بالمنطقة وتميل تكتيكياً نحو تعزيز شراكتها مع المغرب، تحافظ الولايات المتحدة على حياد براجماتي يوازن بين شراكتها الأمنية مع الرباط ومصالحها في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب مع الجزائر، بينما في المقابل، تستثمر كل من روسيا والصين الفراغ الاستراتيجي الناجم عن التراجع الغربي لتعزيز نفوذهما، حيث تجد موسكو في الجزائر بوابة رئيسية لحضورها العسكري والطاقوي، بينما تحرص بكين على توسيع استثماراتها الاقتصادية دون الانزلاق نحو الاصطفاف السياسي المباشر.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل مواقف الأطراف الخارجية من التنافس المغربي–الجزائري في الساحل، وذلك عبر مقاربة بنيوية – سلوكية تجمع بين قراءة التحولات الإقليمية وتحليل أنماط سلوك القوى الفاعلة، من خلال مبحثين رئيسيين:

1. المبحث الأول: مواقف الأطراف الإقليمية
2. المبحث الثاني: مواقف الأطراف الدولية الكبرى

المبحث الأول

مواقف الأطراف الإقليمية

يشكل البعد الإقليمي في التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل أحد المستويات الأساسية لفهم ديناميات التنافس وتطوراته، فالمحيط الإقليمي لم يعد إطارًا جغرافيًا محايدًا، بل فضاءً سياسيًا تتقاطع فيه مصالح وتحالفات متعددة، تُسهم في إعادة تشكيل توازنات النفوذ بين الطرفين، ومع تراجع فاعلية المؤسسات الإفريقية التقليدية، وازدياد الأزمات الأمنية والسياسية في دول الساحل، برزت فواعل إقليمية جديدة تسعى إلى توسيع أدوارها من خلال الانخراط المباشر أو عبر ممارسة أشكال مختلفة من التأثير.

وأدى ضعف أداء الاتحاد الإفريقي والانقسام داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) إلى تراجع دور الحياد المؤسسي، إذ تحولت هذه الأطر إلى ساحات للتجاذب بين المغرب والجزائر، كما أسهم صعود الأنظمة العسكرية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو في تغيير أنماط التفاعل داخل الإقليم، وتوليد بيئة جديدة للعلاقات الثنائية بين دول الساحل وقوى منطقة المغرب العربي، خارج الأطر الجماعية التقليدية.

واتخذت القوى العربية سياسات مختلفة تجاه المنطقة، فقد وسّعت الإمارات استثماراتها في النيجر وتشاد ضمن مقاربة تنموية ذات بعد اقتصادي، بينما حافظت مصر على نهج حذر يميل إلى التوازن بين الطرفين مع متابعة التطورات الأمنية جنوب الصحراء، أما السعودية، فتبنت مقاربة دبلوماسية تركز على التواصل مع كل من الرباط والجزائر ضمن أولويات الاستقرار الإقليمي، وهو ما يظهر تباينًا في أنماط الانخراط، دون تبنٍّ لمواقف واضحة.

كما أصبحت دول الساحل نفسها طرفًا مشاركًا في التفاعلات الإقليمية، فنيجيريا وتشاد ومالي والنيجر تتعامل مع التنافس المغربي–الجزائري على أساس مصلحي، إذ ترتبط بعلاقات اقتصادية وتنموية مع المغرب، وفي الوقت ذاته تحافظ على شراكات سياسية وأمنية مع الجزائر، ما يمنحها هامش حركة أوسع في صياغة مواقفها. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل مواقف الأطراف الإقليمية من التنافس المغربي–الجزائري في الساحل، **من خلال ثلاثة مطالب:**

1. المطلب الأول: مواقف المؤسسات الإفريقية
2. المطلب الثاني: مواقف الدول العربية
3. المطلب الثالث: مواقف الدول الإفريقية الفاعلة بالساحل

المطلب الأول

مواقف المؤسسات الأفريقية

يمثل الاتحاد الإفريقي، بوصفه المؤسسة الإقليمية المركزية في القارة، الإطار الرئيس لإدارة النزاعات وتعزيز التكامل بين الدول الأعضاء، غير أن التنافس المغربي–الجزائري في منطقة الساحل أظهر محدودية قدرة الاتحاد على الحفاظ على حياد مؤسسي فعّال، بفعل الانقسامات الداخلية والتجاذبات السياسية التي تعكس تغير موازين القوى الإقليمية، فعلى الرغم من تبني الاتحاد خطابًا دبلوماسيًا يدعو إلى الحوار والحلول السلمية، إلا أن مواقفه العملية كثيرًا ما تتأثر بضغوط الدول المؤثرة داخله، وعلى رأسها الجزائر التي تمتلك نفوذًا دبلوماسيًا بارزًا في مؤسسات الاتحاد ولجانه المختلفة.

أما المغرب، فقد شكّل انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية عام 1984 احتجاجًا على قبول عضوية «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» محطة مفصلية في علاقته بالمؤسسة القارية. ورغم عودته إلى الاتحاد الإفريقي عام 2017 في مسعى لاستعادة حضوره وتعزيز دوره داخل القارة، ظلت الخلافات حول قضية الصحراء قائمة، وانعكست على تفاعلات العمل داخل الاتحاد، مما جعله في كثير من الأحيان ساحة لتجاذب النفوذ بين البلدين بدلًا من كونه منصة وساطة متوازنة.

أولاً: موقف الاتحاد الإفريقي

يُعدّ الاتحاد الإفريقي، بوصفه الإطار المؤسسي الأبرز في القارة الأفريقي، المسؤول الأول عن إدارة النزاعات الإقليمية وتعزيز السلم والأمن المشتركين، غير أن أداءه في منطقة الساحل أظهر قصورًا بنيويًا واضحًا، إذ فشل في بلورة آليات فعّالة لاحتواء التدهور الأمني أو تنظيم التنافس بين القوى الإقليمية، وقد برز هذا القصور على نحو خاص مع تصاعد موجة الانقلابات العسكرية في مالي (2020 و2021) وبوركينا فاسو (2022) والنيجر (2023)، التي جاءت في سياق أزمات هيكلية عميقة طالت شرعية الأنظمة الحاكمة وكشفت هشاشة سياسات الحوكمة التقليدية في المنطقة. [1]

ويرتبط ضعف الدور الوسيط للاتحاد بعدة عوامل متداخلة، في مقدمتها غياب آليات إنفاذ فعّالة وموارد مالية كافية، إلى جانب الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي، وهو ما يحدّ من استقلالية قراراته ويجعل سياساته عرضة لتأثيرات القوى الدولية المانحة، فميزانية الاتحاد، التي تعتمد بنسبة معتبرة على

---

[1] Matteo Peccini, "The African Union's Pace of Integration: The Sahelian Crisis as a Challenge to Supranational Expectations", **The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes "ACCORD"** (Durban: 29 July 2025) seen in 4 November 2025, available at (https://www.accord.org.za/)

مساهمات خارجية، لا تتيح له تنفيذ برامج أمنية وتنموية مستقلة في منطقة الساحل، كما أن تمسّكه بمبدأ "عدم التدخل في الشؤونالداخلية للدول الأعضاء"، على الرغم من أهميته في احترام السيادة الوطنية، حدّ من قدرته على التحرك الحاسم في مواجهة الأزمات المتفاقمة، ما أفسح المجال أمام القوى الإقليمية – ومن بينها المغرب والجزائر – لملء الفراغ الاستراتيجي الناتج عن غياب الوساطة الإفريقية الفاعلة.[1]

وقد انعكس هذا الضعف المؤسسي في تعاطي الاتحاد مع النزاع حول قضية الصحراء أحد قضايا التنافس بين المغرب والجزائر، إذ مثّل قراره في عام 1984 منح "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" عضوية كاملة نقطة انقسام حادة دفعت المغرب إلى الانسحاب من المنظمة لأكثر من ثلاثة عقود، وحتى بعد عودته في عام 2017، بقي الاتحاد متحفظًا في مقاربة هذا الملف تجنّبًا لتأجيج الخلافات بين أعضائه بالنظر للثقل التاريخي للجزائر داخل الاتحاد والعودة المغربية، ما رسّخ صورته كفاعل يميل إلى الحياد السلبي أكثر من كونه وسيطًا قادرًا على إدارة النزاعات بين الدول الأعضاء. [2]

ويتجلى هذا القصور أيضًا في موقف الاتحاد من أحداث معبر الكركرات عام 2020، حين أطلق المغرب عملية عسكرية محدودة لإعادة فتح الطريق البري الرابط بين أراضيه وموريتانيا بعد أن أغلقته عناصر من جبهة البوليساريو، ففي الوقت الذي أثارت فيه العملية توترات سياسية وعسكرية في المنطقة، اقتصر ردّ الاتحاد الإفريقي على بيان مقتضب لرئيس مفوضيته آنذاك، موسى فقي محمد، أعرب فيه عن "القلق" دون اتخاذ أي خطوات عملية، وتهديد لاتفاق وقف إطلاق النار الساري منذ عام 1991، وهو ما يُظهر حدود القدرة على تجاوز المواقف الرمزية نحو سياسات ميدانية فعّالة.[3]

وفي هذا الإطار، تصاعدت التوترات بين المغرب والجزائر منذ عام 2020، حيث جدّدت الجزائر دعمها التاريخي لجبهة البوليساريو عقب انهيار اتفاق وقف إطلاق النار في نوفمبر من العام نفسه، وتدهورت العلاقات الثنائية بشكل أكبر في عام 2021 بعد اتهامات باستخدام برمجيات تجسس ضد

---

[1] نصيرة مهيرة، "التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية"، **مجلة الحقوق والحريات** (الجزائر: جامعة محمد خيضر – بسكرة، المجلد 9، العدد 2، أكتوبر 2021) ص ص 433 – 436.

[2] Esther Sun, "What Does the Western Sahara Conflict Mean for Africa?", **Council on Foreign Relations** (New York: December 2024) seen in 4 November 2025, available at (https://www.cfr.org/in-brief/)

[3] وكالة تاس، " الاتحاد الأفريقي يعرب عن قلقه إزاء تدهور الوضع في الصحراء الغربية"، **روسيا اليوم** (موسكو: شبكة RT التلفزيونية، نوفمبر 2020) تم الاطلاع في 4 نوفمبر 2025، متاح على (https://arabic.rt.com/middle_east)

مسؤولين جزائريين، ما دفع الجزائر إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الرباط في أغسطس من العام ذاته، كما امتدت التوترات الدبلوماسية بين البلدين إلى ساحات العمل الإفريقي، إذ سعى كل طرف إلى توسيع نفوذه داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي واستقطاب الدول الأعضاء، وتحولت القارة إلى ساحة تنافس دبلوماسي واقتصادي مفتوح. [1]

وقبل انضمام المغرب إلى الاتحاد الأفريقي في 2017، كان الاتحاد يتبنى خطابا مناوئًا للمغرب، ففي ديسمبر 2015 اتهم الاتحاد الإفريقي المغرب بتعطيل الحل في قضية الصحراء، وأن الحل يتعلق بإجراء استفتاء تقرير المصير، وهي فترة لم تكن فيها العلاقات جيدة، ففي أبريل من نفس العام، أعلن المغرب رفضه لتدخل الاتحاد الأفريقي بأي شكل في الأزمة، بل اتهمه بالسعي بـ"شكل واضح" لنسف جهود الأمم المتحدة لإيجاد مخرج لنزاع الصحراء، إضافة إلى التجرد من الحياد عبر "إطلاق حملة شرسة ومستمرة" ضد الرباط، مع "تبني الاتحاد لموافق البوليساريو والجزائر" في أقدم نزاع في إفريقيا. [2]

وبعيدًا عن التفاعلات المتعلقة بالقضايا المغربية الجزائرية، تظهر محدودية الدور كذلك لدى الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل، حيث ظلّ حضوره ثانويًا أو تابعًا، فعلى الرغم من التصريحات المتكررة حول طموحه في لعب دور قيادي في صياغة سياسات السلم والأمن داخل القارة – كما تجلّى في مبادرات مثل برنامج "إسكات البنادق بحلول عام 2020" – فإن واقع المنطقة أظهر محدودية قدرته التنفيذية والمؤسسية، وقد تمثّل أول تحرك ميداني إفريقي تجاه أزمة مالي عام 2012 في بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة إفريقية (AFISMA)، التي نسّقتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) بدعم من الاتحاد الإفريقي، قبل أن تنتقل إدارتها سريعًا إلى الأمم المتحدة وتتحول إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما –MINUSMA)، ما عكس عجز الاتحاد عن الاستمرار في قيادة عمليات حفظ السلام أو فرض رؤيته الأمنية الخاصة، كذلك في أغسطس من العام نفسه، أنشأ الاتحاد بعثة المهمة المشتركة للاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MISAHEL) لدعم جهود الأمم المتحدة وتنفيذ قراراته في الساحل، غير أنها ظلت محدودة التأثير بفعل

---

[1] Riccardo Fabiani, “Algeria and Morocco in Africa: Between Normal Competition and Diplomatic Escalation”, **IEMed Mediterranean Yearbook 2023** (Barcelona: European Institute of the Mediterranean, 2023). PP. 208 – 211.

[2] عادل الزبيري، "المغرب: نزاع الصحراء الغربية حصري على الأمم المتحدة"، العربية نت (الرياض: قناة العربية الإخبارية، مايو 2020) تم الاطلاع في 4 نوفمبر 2025، متاح على (https://www.alarabiya.net)

غياب آليات الإنفاذ وضعف الموارد الذاتية، وهو ما كرس تبعية الأداء الإفريقي للفاعلين الدوليين في إدارة أزمات الساحل.[1]

وتؤكد هذه المعطيات أن العجز البنيوي في أدوات الاتحاد الإفريقي الأمنية – وعلى رأسها هيكل السلم والأمن الإفريقي وقوة الاستعداد الإفريقية – لا يزال يحدّ بشدة من قدرته على التدخل الفعّال في مناطق النزاع، فضعف التمويل والتجهيزات اللوجستية ونقص التدريب الميداني جعل تلك القوات عاجزة عن الاستجابة السريعة للأزمات، وهو ما كرّس واقعًا تعتمد فيه القارة الإفريقية على الأطر الأممية والدولية بدلًا من امتلاك أدواتها الذاتية في إدارة الأزمات، لتبقى منطقة الساحل نموذجًا صارخًا على محدودية الدور الوسيط والأمني للاتحاد الإفريقي.

ثانياً: موقف المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)

تواجه المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) أزمة وجودية حادة تهدد تماسكها ومستقبلها كمنظمة إقليمية فاعلة، فالانقسام الذي ضرب المجموعة بين دول الانقلابات العسكرية (مالي، النيجر، بوركينا فاسو) والدول الملتزمة بالمسار الدستوري، أدى إلى شلل شبه كامل في قدرة المنظمة على اتخاذ قرارات موحدة أو فرض عقوبات فعّالة، بل إن الأمر تطور إلى حد إعلان دول الانقلابات الثلاث في يناير 2024 عن انسحابها من الإيكواس وتشكيل "تحالف دول الساحل" (Alliance of Sahel States)، ما يمثل ضربة قاسية لمشروع التكامل الإقليمي في غرب إفريقيا الذي استمر لعقود. [2]

لقد كانت الإيكواس، منذ تأسيسها عام 1975، تسعى لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول غرب إفريقيا، وقد نجحت في إطلاق عدة مبادرات مهمة مثل حرية التنقل بين الدول الأعضاء ومشاريع البنية التحتية المشتركة؛ إلا أن الأزمات الأمنية المتتالية في الساحل، وفشل المنظمة في معالجتها بشكل فعال، قد أدى إلى تآكل ثقة المواطنين والحكومات في قدرة المؤسسة على حمايتهم، فالعقوبات التي فرضتها الإيكواس

---

[1] "Mission analysis. African Union Mission for Mali and the Sahel (MISAHEL)", **PSC Peace and Security Council Report** (Addis Abeba: Institue for Security Studies, Issue 58, May 2014), pp.2-5.

[2] أسماء الحسيني، "كونفيدرالية دول الساحل.. بين سيناريوهات النجاح والفشل"، **آفاق مستقبلية** (القاهرة: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد 5، يناير 2025) ص ص 37 – 42.

على الدول الانقلابية، مثل: تعليق العضوية وفرض قيود اقتصادية، لم تنجح في إعادة النظام الدستوري، بل زادت من تعقيد الأزمة ودفعت هذه الدول نحو التحالف فيما بينها والبحث عن شركاء خارجيين بديلين.[1]

وانعكس هذا الانقسام مباشرة على فرص التمدد المغربي والجزائري في المنطقة، حيث استغل المغرب – الذي طمح خلال السنوات الماضية إلى الانضمام إلى المجموعة منذ 2013 – الفرصة لتعزيز شراكاته الاقتصادية والدينية مع دول الإيكواس المستقرة، خاصة نيجيريا وساحل العاج والسنغال وغانا، مقدّمًا نموذجًا بديلًا يرتكز على التنمية والاستثمار والتعاون الأمني ودبلوماسية "جنوب – جنوب بعيدًا عن الخطاب الأيديولوجي، فقد ركّز المغرب على بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال الاستثمار في قطاعات البنية التحتية والزراعة والطاقة المتجددة والصناعة الصيدلانية، كما استثمر في المجال الديني عبر تدريب الأئمة والوعاظ من دول الساحل في معاهده الدينية، ضمن استراتيجية تهدف لمواجهة التطرف ونشر الإسلام المعتدل.[2]

وآثرت دول المجموعة الاقتصادية رفض طلب المغرب بالانضمام لها، في ظل مشكلات قانونية متعلقة بالبروتوكول الخاص المؤسس للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وتحديدًا فيما يتعلق بما يفرضه البروتوكول المؤسس للإيكواس الذي يشترط العلمانية، ناهيك عن كونه تهديد للزعامة السياسية التي تريديها نيجيريا داخل المجموعة، وهو أيضاً ما تراه دول كتوجو وسيراليون، بالإضافة إلى رفض مجموعات الضغط الاقتصادية داخل دول الإيكواس، وبالتالي تبنت دول المجموعة سياسية توازن تضمن الحفاظ العلاقات بين المغرب وهذه الدول، دون التدخل في أي ملفات من شأنها توتير الأوضاع خاصة بين المغرب والجزائر. [3]

---

[1] Peter Yohanna Kazahchiang, " ECOWAS 50: Promise, Pitfalls, and the Future," **The Centre for Democracy and Development (CDD)** (Lagos: 30 May 2025) seen in 20 November 2025, available at (https://www.cddwestafrica.org/)

[2] فاطمة لمحرحر، "المغرب والتكتلات الإقليمية الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء.. أي رهانات؟"، **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، 1 ديسمبر 2022) تم الاطلاع في 20 نوفمبر 2025، متاح على الرابط: (https://qiraatafrican.com/3219/)

[3] امرؤ القيس طلحة جبريل، " المغرب – الإيكواس: النوايا الحسنة ليست كافية" **المعهد المغربي لتحليل السياسات** (الرباط: 29 ديسمبر 2020) تم الاطلاع في 20 نوفمبر 2025، متاح على الرابط: (https://mipa.institute)

وتتسم العلاقات السياسية بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" بقدر من التعقيد، نتيجة تفاعل عوامل تاريخية وأمنية وجيوسياسية متداخلة، فالجزائر تنظر إلى "إيكواس" بوصفها امتدادًا للنفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا، وهو ما يرسخ صورة سلبية عن المنظمة داخل الخطاب السياسي الجزائري وهي صورة ترسخت إبان دفع الجزائر للتدخل العسكري في مالي بعد التوترات العسكرية التي بدأت في 2012، ويزداد هذا التصور حدة بفعل الدور المغربي في الصراع المالي ودعم الرباط لمواقف "إيكواس"، في إطار مسعاها لتعزيز قوتها الناعمة وموازنة النفوذ الجزائري، بينما ترى دول إيكواس أن الجزائر تميل إلى عزل منافسيها الإقليميين – خصوصًا نيجيريا – على حساب العمل المشترك في مواجهة تهديدات كالإرهاب المرتبط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى انتقادات نيجيرية للمبادرات الأمنية الجزائرية.[1]

ولم تتحرك الإيكواس تجاه أيًا من أزمات بين المغرب والجزائر، لكنها تحركت تجاه الجزائر بفردها لفتح قنوات تواصل – ففي نوفمبر 2020، اتفق كلا الجانبان على إنشاء آلية للتشاور لتطوير العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية بينهما – أو فيما يخص أطراف تابعة لها كدولة مالي، وذلك على الرغم من انسحابها، فأعربت المجموعة الاقتصادية عن قلقها العميق إزاء التطورات الأخيرة بين الجزائر ومالي التي تمثلت في استدعاء السفراء، وإغلاق الأجواء، حيث وجهت نداءً إلى مالي والجزائر من أجل تهدئة التوتر والابتعاد عن منطق التصعيد، وطلبت من الدولتين الجنوح إلى الحوار واستخدام الآليات الإقليمية والقارية لتسوية الخلافات البينية. [2]

من جانب آخر، تتعمق تعقيدات الدور الجزائري في غرب أفريقيا جراء تراكب أبعاد داخلية وإقليمية: إذ أدّت التوترات الاجتماعية والسياسية المتزايدة داخل دول الساحل إلى خلخلة توازنات تاريخية كانت تمنح الجزائر هامشَ تأثير من خلال شبكات قبلية ودبلوماسية، وفي الوقت ذاته شهد المشهد تحولًا ملموسًا نحو خيارٍ عسكري أكثر صراحة لدى بعض دول الساحل (تشكيل محاور وتحالفات عسكرية وابتعاد عن استراتيجيات الوساطة والتسوية)، ما وضع الجزائر – التي بنت طوال عقود تواجدها الإقليمي على الوساطة والدبلوماسية والاتصال السياسي– أمام معضلة استراتيجياتية: إمّا أن تُحافظ على أدوارها التقليدية وتجد نفسها

---

[1] إبراهيم بن دايخة، "مستقبل المكانة الإقليمية للجزائر: إشكالية الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية وضرورات التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة مدارات سياسية** (الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 5، العدد 2، 2021) ص 17.

[2] "إيكواس تدعو الجزائر ومالي إلى الحوار والتهدئة"، **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، 10 أبريل 2025) تم الاطلاع في 20 نوفمبر 2025، متاح على الرابط: (https://qiraatafrican.com/28285)

متسامية عن معادلات القوة الجديدة، أو أن تعيد تشكيل أدواتها لتواكب مناخًا إقليميًا صارمًا يعتمد الحلول الأمنية. [1]

وأمام هذا التحوّل البنيوي، بدأت الجزائر في إعادة هندسة تموضعها الإقليمي عبر تحركات دبلوماسية محسوبة تهدف إلى امتصاص الضغوط وتفادي تهميش دورها التقليدي، ورغم التوترات الممتدة، برزت مؤخرًا مؤشرات على انفراج نسبي في علاقات الجزائر مع فاعلين إقليميين ودوليين، في محاولة لإيجاد بيئة أكثر ملاءمة للتعاون الاقتصادي والأمني، فقد لعبت الجزائر دور الوسيط في أزمات حيث تقدمت بمبادرة للإيكواس لحل الأزمة في النيجر بعد الانقلاب العسكري، في محاولة للحفاظ على استقرار محيطها وتعزيز نفوذها الدبلوماسي وفتح قنوات تواصل مع المنظمة، لكن تظل فعالية الجهد الجزائري في سياق علاقته بإيكواس رهينة بقدرته على استيعاب تعقيدات البيئة الإقليمية وبناء إطار تعاون قادر على معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية على حد سواء. [2]

وعليه، فإن موقف الإيكواس من التنافس المغربي–الجزائري في منطقة الساحل لا يقوم على انحياز صريح لأيٍّ من الطرفين، بل على مقاربة براجماتية تُقدِّم استقرار بنيتها الداخلية أولوية على أي انخراط في تنافس خارجي، فالمجموعة، المثقلة بأزمة الانقسامات والانسحابات، تُدرك أن أي اصطفاف واضح قد يفاقم الخلافات بين أعضائها، ويزيد هشاشة المجال الإقليمي في مواجهة تهديدات الإرهاب والانقلابات، ولهذا تفضّل الإيكواس إدارة العلاقة مع الدولتين بما لا يمس توازناتها الداخلية، ويمكن القول إن المجموعة تتبنّى سياسة "الحياد الوقائي"، إذ تسعى إلى منع التنافس المغربي–الجزائري من التحوّل إلى استقطاب داخل فضائها المؤسسي، وتحرص في الوقت نفسه على الحفاظ على قنوات التعاون المفتوحة مع الطرفين بما يضمن مصالح دولها ويجنّبها الانجراف نحو صراعات إقليمية أوسع.

ثالثاً: اتحاد المغرب العربي

يمكن قراءة المشهد الراهن باعتباره تحولاً جذرياً من مرحلة "الجمود المؤسسي" داخل أروقة اتحاد المغرب العربي إلى مرحلة "الاشتباك الاستراتيجي" المفتوح في المناطق المجاورة، إذ لم يعد فشل الاتحاد مجرد تعثر إداري أو نتيجة للخلافات التقليدية حول الصحراء والحدود، بل أصبح هذا الشلل المؤسسي

---

[1] فاروق حسين أبو ضيف، " تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم" **مرجع سبق ذكره.**

[2] "الوزير عطاف يستقبل سفراء دول أعضاء في "ايكواس" في إطار ترقية مبادرة رئيس الجمهورية"، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية (الجزائر: مجلس الوزراء الجزائري، وزارة الشؤون الخارجية، أغسطس 2023) تم الاطلاع في 20 نوفمبر 2025، متاح على الرابط: (https://www.mfa.gov.dz)

المحرك الرئيس لتبني القوتين المركزيتين – المغرب والجزائر – استراتيجيات "فك الارتباط" عن الحلم المغاربي الجامع، واستبداله بسياسات المحاور المتضادة التي تتجاوز الجغرافيا التقليدية للاتحاد، وفي ظل استحالة تمرير مشاريع التكامل الاقتصادي أو تفعيل آليات صنع القرار المشترك نتيجة "العرقلة المتبادلة" وغياب الثقة، تحولت الطاقة السياسية للدولتين من محاولات ترميم البيت إلى هندسة تحالفات بديلة تهدف إلى محاصرة الطرف الآخر إقليمياً. [1]

وتتجلى هذه الدينامية بوضوح في إعادة رسم المغرب لخرائط نفوذه بعيداً عن "العقدة المغاربية"، حيث اتجهت الرباط إلى تبني "عقيدة أطلسية–أفريقية" تهدف إلى ملء الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ الفرنسي والأوروبي في منطقة الساحل والصحراء، موضحة نفسها كبوابة اقتصادية وأمنية لغرب أفريقيا، وهو ما تُفسره الجزائر على أنه مسعى لتطويقها استراتيجياً، وفي رد فعل مباشر على هذا التمدد، فعّلت الجزائر استراتيجية "التوجه شرقاً" من خلال تشكيل محور مغاربي مصغر يضم تونس والحكومة الليبية في طرابلس، مستندة إلى خطاب سياسي يركز على التضامن العروبي ومناهضة التطبيع، في محاولة لخلق طوق جيوسياسي يوازن الثقل المغربي المتصاعد ويعيد للجزائر دورها كقوة إقليمية مركزية بعد تراجع نفوذها التقليدي في الجنوب. [2]

لقد حوّل هذا التنافس المحتدم حول هوامش الاتحاد المنهار دول الجوار الهشة، وتحديداً موريتانيا وليبيا، من مجرد "مجال حيوي" إلى ساحات احتكاك مباشر ومناطق اختبار لتوازن القوى، فموريتانيا لم تعد مجرد جارٍ محايد، بل أصبحت تمثل "مرتكز التوازن" في المعادلة الإقليمية، إذ يُعد تقاربها مع الرباط ضرورياً للمشروع المغربي تجاه أفريقيا، بينما تنظر إليه الجزائر والبوليساريو كتهديد وجودي يمس قواعد الاشتباك في ملف الصحراء، وبالمثل، يغذي الاستقطاب الثنائي حالة التشظي في ليبيا، مما يحوّل المنطقة بأسرها إلى فضاء تتشابك فيه الأجندات المحلية مع التحالفات الدولية المتغيرة، وعليه، لم تعد المنطقة تعيش مجرد تعثر مشروع وحدوي قديم، بل انتقلت فعلياً إلى واقع جيوسياسي جديد يتسم بالانقسام الحاد بين محورين متنافرين، ما يجعل مستقبل الاستقرار الإقليمي رهناً بحسابات "المعادلة الصفرية" التي تحكم العلاقة بين الرباط والجزائر. [3]

---

[1] عائشة البصري، " المغرب العربي والساحل الأفريقي بين التقارب، والتنافس، وإعادة التموضع"، **سلسلة تقييم حالة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، 13 أغسطس 2025) ص ص 1 – 6.

[2] محمود عزت عبدالحافظ، "8 تحديات تواجه تفعيل اتحاد المغرب العربي و3 سيناريوهات مرتبطة بمصيره"، **مجلة آراء حول الخليج** (جدة: مركز الخليج للأبحاث، العدد 203، أكتوبر 2024)

[3] عائشة البصري، " المغرب العربي والساحل الأفريقي بين التقارب، والتنافس، وإعادة التموضع"، **مرجع سبق ذكره**.

المطلب الثاني
مواقف الدول العربية

تتعامل القوى العربية مع التنافس _ الجزائري بشكل عام وفي منطقة الساحل بشكل خاصة، بوصفه عاملًا مؤثرًا في الأمن الإقليمي والمصالح الاستراتيجية في شمال وغرب أفريقيا، وهو ما شكل اختبارًا لقدرة هذه الدول على إدارة علاقاتها مع المغرب والجزائر في آن واحد، مع ضمان حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية دون الانجرار إلى أي استقطاب مباشر، ومن بين المواقف العربية، يبرز موقف دول (مصر، والسعودية، والإمارات)، في التعاطي الحذر مع كلا الدولتين، حيث تتقاطع الحسابات الأمنية والتنموية والسياسية ضمن شبكة معقدة من التحالفات والتوازنات، كما تختلف مقاربات هذه الدول في التعاطي مع حالة التنافس، لكنها تتفق على ضرورة موازنة العلاقات مع كلا الدولتين.

أولًا – موقف مصر:

تتقاطع مصالح مصر الاستراتيجية مع ديناميات التنافس المغربي – الجزائري على نحو متعدد الأبعاد، إذ تجمع القاهرة علاقات تاريخية مع كلا الطرفين، وفي الوقت نفسه تفرض التحديات الأمنية في منطقة الساحل – من الإرهاب والجريمة المنظمة إلى الهجرة غير النظامية – ضرورة الانخراط الفاعل في هذا المجال الحيوي لأمنها القومي، وتنطلق السياسة المصرية من منظومة متشابكة من الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية؛ فعلى المستوى الأمني، يرتبط استقرار الساحل بأمن مصر القومي، خاصة مع الامتداد الجغرافي من حدودها الغربية إلى منطقة الساحل الأوسع، بينما على المستوى السياسي تواجه القاهرة تحديًا في إدارة علاقاتها مع المغرب والجزائر وسط التنافس المتنامي بينهما، مما يستدعي سياسة حياد إيجابي ووساطة دبلوماسية عند الضرورة. [1]

وتتبنى مصر تجاه حالة التنافس بين البلدين حالة من "الحياد الاستراتيجي" بما يضمن لها إدارة العلاقات مع كل من الطرفين بتوازن دقيق، ووجود هامش مناورة يسمح لها بحماية مصالحها وتعزيز دورها كوسيط إقليمي محتمل، غير أن هذا الحياد ليس مطلقًا، بل يتخلله انحيازات ضمنية تتحدد وفقًا للملفات

---

[1] عمرو محمد كمال، "أدوار الفاعلين الإقليمين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، المجلد 45، العدد 2، إبريل 2023) ص ص 479 – 480.

والسياقات المختلفة، وتعكس حسابات معقدة تأخذ في الاعتبار كافة الأبعاد الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية للعلاقات المصرية مع كل من المغرب والجزائر. [1]

وتتقاطع مصالح مصر والمغرب في مجموعة من القواسم الاستراتيجية التي تدفع نحو تنسيق نسبي بين البلدين، دون أن يتحول ذلك إلى تحالف معلن أو انحياز مباشر في مواجهة الجزائر، ويتمتع البلدان بطموحات إقليمية متفاوتة؛ مصر بحكم دورها التاريخي في المنطقة، والمغرب بفضل صعوده المتزايد، ويقع كلاهما قرب ممرات بحرية حيوية للتجارة العالمية، ما يمنحهما أهمية جيواستراتيجية في حسابات القوى الكبرى، ومع ذلك، يختلف الوضع المصري جيوسياسيًا عن المغربي بسبب موقعها المحوري الذي يحيط به عدة نقاط توتر: ليبيا غربًا، غزة شمال شرق، والسودان جنوبًا، وهذا التعقيد الإقليمي يفرض على القاهرة إدارة علاقاتها بحذر، مع الحفاظ على حياد نسبي وتجنب الانجرار إلى استقطابات قد تزيد من هشاشة بيئتها الأمنية.[2]

وفي المقابل تظهر مساحة للتقاطع بين الرؤيتين المصرية والجزائرية في عدد من الملفات الإقليمية، وهو ما يمنح القاهرة هامش توازن في خضم التنافس المغربي – الجزائري، فالأزمة الليبية تظل أبرز نقاط الالتقاء بين البلدين، حيث يتبنيان مقاربة تقوم على رفض التدخلات الخارجية ودعم مسار سياسي يحفظ وحدة الدولة ويمنع تمدد الفواعل المسلحة، ويمتد هذا التقارب إلى ملفي مالي والنيجر اللذين شهدا تحولات متسارعة في بنية الحكم وطبيعة الشراكات الدولية؛ إذ تبنت القاهرة مقاربات حذرة تميل لاحترام سيادة الدولة الوطنية وتجنّب التصعيد، في مسار يقترب من الموقف الجزائري دون أن يتطور إلى اصطفاف كامل، كما يحضر التنسيق غير المباشر في تشاد، حيث تتعامل مصر مع هذا البلد بوصفه امتدادًا لأمنها المتأثر بالوضع الليبي، بينما تراعي في الوقت ذاته الحساسيات الإقليمية القائمة. [1]

---

[1] Lorenzo Castiglione, ‘’ Le rivalità sommerse in Nordafrica’’, **Istituto Analisi Relazioni Internazionali** (Roma: Luglio 2025) seen in: 1 December 2025, available at (https://iari.site/)

[2] "علاقات مصر والمغرب"، **الموسوعة الرقمية مصر وأفريقيا** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط: (https://africa.sis.gov.eg/)

[1] "علاقات مصر والجزائر"، **الموسوعة الرقمية مصر وأفريقيا** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط: (https://africa.sis.gov.eg/)

وبخصوص "قضية الصحراء"، *تتبنى مصر موقفًا رسميًا يدعم حلاً سياسيًا تفاوضيًا تحت إشراف الأمم المتحدة، دون انحياز للطرح المغربي (الحكم الذاتي الموسع) أو الطرح الجزائري (الاستفتاء على تقرير المصير) لكنه يمثل دعماً غير مباشر للمغرب التي تري أن أي اعتراف رسمي بالجمهورية الصحراوية هو تحرك ضدها، وهو ما بدا واضحًا في عدم انسحابها من القمة العربية الأفريقية التي انعقدت في عاصمة غينيا الاستوائية "مالابو"، في 23 نوفمبر 2016، حيث أعلنت الرئاسة المصرية في بيان لها، أن مشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسى، من منطلق المسؤولية، وجاءت لتعكس حرص مصر على تعزيز التعاون الأفريقي العربى المشترك من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة مختلف التحديات التي تواجه الشعوب العربية والأفريقية، وأنه تابع الاتصالات التى تمت قبل انعقاد القمة لمحاولة إيجاد مخرج للأزمة التى شهدها الاجتماع الوزارى التحضيري للقمة بخصوص بمشاركة الجمهورية الصحراوية. [1]

ومن بين المواقف التي ناورت خلالها القاهرة بما يحفظ علاقاتها بالدولتين مع تجنيب انخراطها في أي اعتراف ولو ضمني بالجمهورية الصحراوية، ما حدث في مايو 2025، عندما انسحبت مصر من المناورات العسكرية "أفريقيا للسلام 3" التي كان من المقرر أن تستضيفها الجزائر بمشاركة موريتانيا وتونس ومصر، وذلك بعد إعلان الجزائر عن مشاركة جبهة البوليساريو، ممثل الجمهورية العربية الصحراوية

---

* **فور اندلاع مواجهات أمغالا الأولى بين المغرب والجزائر في عام 1976**، انخرطت مصر في مسار وساطة نشط بين البلدين، حيث أجرى الرئيس الأسبق "محمد حسني مبارك" – نائب الرئيس الأسبق محمد أنور السادات في ذلك التوقيت – برحلات مكثفة بين البلدين بهدف تهدئة الأوضاع ووقف إطلاق النار بين الطرفين، ومن بين الجولات الأكثر تأثيراً جولة يناير 1976، حين عرض "حسني مبارك" المبادرة المصرية لحل النزاع، والتي نصّت على وقف إطلاق النار بين الطرفين، وتبع ذلك عقد اجتماع لوزراء خارجية الجزائر والمغرب ومصر بالقاهرة، ثم مؤتمر قمة للدول الثلاث، وأكدت مصر خلال هذه اللقاءات على أن علاقاتها المتميزة مع الجزائر لن تأتي على حساب علاقتها مع المغرب، إلا أن الرباط رفضت لقاء القمة في حين قبلت الجزائر المشاركة شريطة خروج القوات المغربية من الصحراء، وواصلت القاهرة جهودها للوساطة في نوفمبر عام 1977، حين التقى "حسني مبارك" قيادة أطراف النزاع الثلاثة مجددًا، مقدّمًا مقترحًا بتشكيل لجنة حكام من الدول العربية للوساطة. وقد مثلت هذه المبادرات المصرية جزءًا محوريًا من الجهود العربية للحفاظ على الاستقرار في منطقة الساحل والمغرب العربي، مؤكدًة على قدرة القاهرة على لعب دور التوازن بين الأطراف دون المساس بعلاقاتها الاستراتيجية مع أي طرف. **لمزيد من التفاصيل** عمرو محمد كمال، "أدوار الفاعلين الإقليمين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب"، **مرجع سبق ذكره.**

[1] "كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي في الجلسة الافتتاحية للقمة الإفريقية العربية الرابعة" **الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية** المصرية (القاهرة: رئاسة الجمهورية، 23 نوفمبر 2016). **جاء في نص البيان:** "تجدر الإشارة إلى أن مصر لا تعترف بالجمهورية الصحراوية، ولكنها تحظى بوضعية دولة عضو بالاتحاد الافريقي".

الديمقراطية، وهو ما يؤكد حرص مصر على تجنب أي موقف قد يضر بعلاقاتها تجاه البلدين أو يقوض دورها كوسيط إقليمي محتمل، فخطابها الدبلوماسي يظل متوازنًا، ويؤكد على احترام الشرعية الدولية والحلول السلمية، دون الدخول في تفاصيل قد تُفسر كدعم صريح لأي من الطرفين. [1]

ثانياً – موقف المملكة العربية السعودية

تتبنى المملكة العربية السعودية مقاربة حذرة تجاه التنافس المغربي – الجزائري، تقوم على إدارة التوازنات بدل الانخراط المباشر في مسارات التسوية، وقد برز خلال عام 2025 حراك دبلوماسي لافت أعاد طرح احتمال قيام الرياض بدور ميسر لخطوات تهدئة محدودة بين الطرفين، تمثل ذلك في زيارات متقاربة زمنيًا شملت استقبال "الملك محمد السادس" للمبعوث السعودي الأمير تركي بن محمد بن فهد في الرباط، واستقبال الرئيس الجزائري رسالة من القيادة السعودية عبر سفير المملكة، ورغم عدم إعلان الرياض عن مبادرة رسمية، فإن تزامن هذه التحركات يشير إلى رغبة في اختبار إمكانات فتح قنوات تواصل غير مباشرة، بما ينسجم مع نمط دبلوماسي "منخفض الوتيرة" يعتمد على تهيئة المناخ السياسي أكثر من طرح حلول تفاوضية جاهزة. [2]

ويتصل تفسير هذا الانخراط بوضعية السعودية كقوة ذات ثقل إقليمي وعلاقات مستقرة مع المغرب والجزائر، مما يمنحها القدرة على لعب دور تهدئة دون الدخول المباشر في ملف معقد مثل قضية الصحراء، كما تدرك المملكة حساسية التنافس بين البلدين وتشابكه مع اعتبارات الأمن القومي العربي، خصوصًا في شمال إفريقيا والساحل، فتتبنى خطوات محسوبة تركز على منع التصعيد أكثر من إنتاج اختراق دبلوماسي، وهو نهج يستند إلى رؤية استراتيجية طويلة المدى في التعاطي مع البلدين منذ سبعينات القرن الماضي *،

---

[1] Lorenzo Castiglione, '' Le rivalità sommerse in Nordafrica'' **op, cit.**

[2] ازهور الامغاري، " وساطة سعودية بين المغرب والجزائر... هل تنجح مساعي الرياض في رأب صدع الخلافات؟" **موقع شفاف** (الرباط: 10 أكتوبر 2025) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط: (https://chafaf.ma/)

*__منذ بداية النزاع بين البلدين حول قضية الصحراء__، كرست السعودية جهودًا متكررة للقيام بدور الوسيط، وهو ما يظهر من زيارة الملك فهد بن عبد العزيز لكلٍّ من الجزائر والرباط ونواكشوط في نوفمبر عام 1976، تلاها محاولة وساطة ثانية في سبتمبر عام 1977، إلا أن تلك المساعي لم تُثمر عن نجاح يذكر في تلك الفترة. كما عززت السعودية حضورها الدبلوماسي في السبعينات عبر إرسال وفد للمشاركة في الدورة الاستثنائية لمؤتمر دول عدم الانحياز الخامس الذي انعقد في أغسطس عام 1976 بالعاصمة السيريلانكية كولومبو، في محاولة لتقريب المواقف، رغم عدم تقبل الجزائر وجبهة البوليساريو لتلك المبادرات بدعوى عدم حياد المملكة. وخلال الثمانينات، شهدت الوساطة السعودية تقدمًا ملموسًا، إذ اجتمع قادة المغرب والجزائر للمرة الأولى برعاية الملك فهد بن عبدالعزيز، بعد تصالح العاهل المغربي الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في مكة المكرمة على هامش مؤتمر القمة الإسلامي بمدينة الطائف، وهو ما أتاح للملك فهد المبادرة لعقد قمة ثلاثية تحت خيمة أُقيمت

تهدف إلى تقريب المواقف وتهيئة الظروف لتسوية الخلافات، انطلاقاً من كونها فاعل إقليمي متوازن قادر على إدارة النزاعات دون الانحياز لأي طرف، بما أحدث انفراجة في الثمانينات يمكن البناء عليها في الوقت الحاضر ومستقبلاً. [1]

ويعكس هذا الحراك رغبة السعودية في تثبيت حضورها في منطقة المغرب العربي، مع تزايد الانشغال الدولي بالمنطقة وارتباطها بملفات الطاقة والهجرة والأمن في الساحل، فتتحرك الرياض لدعم الاستقرار دون الانحياز، مستثمرة موقعها كبنية توازن إقليمي قادرة على إدارة العلاقات الثنائية المتوترة، دون لعب دور وسيط مباشر في ملف الصحراء، وتستند السعودية، إلى رصيد تاريخي ثابت في دعم وحدة المغرب الترابية، وشبكة علاقات متوازنة مع الجزائر تسمح لها بلعب دور تواصلي غير صدامي، مدعومة بأوراق ضغط متعددة تشمل الاستثمارات والتنسيق الطاقوي والثقل السياسي داخل المنظمات الإقليمية والدولية، فضلاً عن موقعها ضمن منظومات النفوذ في أوروبا والولايات المتحدة، وتتيح الظروف الإقليمية الراهنة، في ظل الحاجة المتزايدة لاستقرار المغرب العربي، نافذة مناسبة لتفعيل وساطة هادئة، تهدف إلى تليين الموقف الجزائري ودعم المسار الأممي للحكم الذاتي، بما يجعل الدور السعودي عنصرًا قادرًا على إعادة تشكيل بيئة التفاوض وتقليص هوامش التصعيد بين المغرب والجزائر. [2]

وعليه، يشكل الحراك السعودي مؤشرًا على انخراط محسوب لا يستهدف صياغة تسوية نهائية بقدر ما يعكس رغبة في ضبط الإيقاع الإقليمي وتجنب مزيد من التوتر بين دولتين مركزيتين في شمال إفريقيا، ويتيح

بمدينة وجدة على الحدود الجزائرية–المغربية في مايو عام 1987. أسفرت تلك القمة عن نتائج إيجابية تمثلت في طي صفحة الخلاف، ورضوخ العاهل المغربي للاجتماع مع ممثلي جبهة البوليساريو في مدينة مراكش، كما ساهمت اللقاءات العلنية والسرية في إعادة استقرار العلاقات الثنائية بالإضافة إلى تبادل الأسرى بين البلدين، وعادت العلاقات الدبلوماسية إلى مسارها الطبيعي، واقترح العاهل المغربي تشكيل لجنة مشتركة لتسوية القضايا الخلافية، وهو ما فتح الطريق لعقد القمة المغاربية الخماسية في مدينة زرالدة في يونيو عام 1988، تلتها القمة المغاربية التي انعقدت في السابع من فبراير عام 1989 بمدينة مراكش، والتي أعلن خلالها قيام اتحاد المغرب العربي، إلى أن توقفت إثر استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد.

[1] عمرو محمد كمال، "أدوار الفاعلين الإقليمين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 480 – 481.

[2] خالد شيات، " دول الخليج تملك مقومات رعاية الحل النهائي لقضية الصحراء بين المغرب والجزائر" **مجلة آراء حول الخليج** (الرياض: مركز الخليج للأبحاث، العدد 206، يناير 2025) ص ص 175 – 179.

هذا الدور للرياض الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع المغرب، وعلى شراكتها المتنامية مع الجزائر، دون الانحياز لأي مسار قد يعقّد توازناتها الإقليمية أو يفتح ملفات لا تملك ضمانات كافية لنجاحها.

ثالثاً – موقف الإمارات العربية المتحدة

تنتهج الإمارات العربية المتحدة مقاربة براجماتية تجاه التنافس المغربي–الجزائري في شمال إفريقيا والساحل، مفضلة الانحياز الانتقائي وفق مصالحها الاستراتيجية بدلاً من الحياد النسبي الذي تتبناه مصر والسعودية، حيث مالت أبوظبي بوضوح لصالح المغرب منذ 2019، مستفيدة من التحالفات الإقليمية ومواقف مشتركة داعمة للتطبيع مع إسرائيل، ومعززة العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة. [1]

وعززت الإمارات سيادة المغرب على إقليم الصحراء عبر افتتاح قنصلية عامة في العيون المغربية في ديسمبر 2020، بالتوازي مع اتفاقيات التطبيع بين المغرب وإسرائيل والاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الإقليم، [2]) كما سعت أبوظبي حضورها الاقتصادي في الصحراء عبر استثمارات ضخمة في الطاقة المتجددة والموانئ والبنية التحتية، ما جعل المغرب أحد أكبر مستقبل للاستثمارات الإماراتية في إفريقيا، ودعم موقفه السياسي على الصعيد الدولي، ففي سبتمبر 2025، أفاد مكتب الصرف المغربي بأن دولة الإمارات العربية المتحدة أصبحت المستثمر الأول بالمغرب برسم سنة 2024، بحصة تبلغ 18.9 % من صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلاد. [3]

في المقابل، زاد التوتر مع الجزائر منذ وصول "عبد المجيد تبون" للرئاسة عام 2019، حيث تجلى في مناخ إعلامي متشنج، مثل: تصريحات المؤرخ محمد أمين بلغيث على قناة سكاي نيوز عربية في مايو 2025، ورد التلفزيون الجزائري الرسمي بوصف الإمارات بـ"الدويلة المصطنعة"، واستثمرت الإمارات هذا التوتر لمواصلة تعزيز نفوذها الاقتصادي في الجزائر، بضخ استثمارات بقيمة 661 مليون دولار في مشاريع

---

[1] وجدان بوعبدالله، "الحرب الباردة بين الجزائر والإمارات: الأسباب والانعكاسات"، **البيت الخليجي للدراسات والنشر** (لندن: 24 مايو 2025) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط: (https://gulfhouse.org/posts/6652/)

[2] **"دولة الإمارات تفتتح مقر قنصليتها العامة بمدينة العيون المغربية" الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإماراتية** (أبوظبي: مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، 4 نوفمبر 2020) (https://www.mofa)

[3] " الإمارات تصبح أكبر مستثمر في المغرب" **موقع سكاي نيوز عربية** (أبوظبي: 5 سبتمبر 2025) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط:: (https://www.skynewsarabia)

صناعية وتجارية وزراعية وسياحية، بما في ذلك مشروع "دنيا بارك" ومجمعات فندقية وتجميع عربات "مرسيدس بنز". [1]

وفي سياق الانخراط بين البلدين، قدمت الإمارات وساطة محدودة في 2014، بعد حادثة إطلاق نار عبر الحدود المغربية–الجزائرية، حيث عرض الشيخ محمد بن زايد – ولي عهد أبوظبي في ذلك التوقيت – التوسط للتخفيف من حدة التوتر، مع الحفاظ على قنوات اتصال مع الجانبين [2]، وعكست هذه المبادرات أن الانحياز الواضح للمغرب يمكن أن يترافق مع وساطة دبلوماسية محدودة عند الحاجة، ما يدل على مرونة استراتيجية الإمارات في إدارة النزاعات الإقليمية، لكنها لم تعد مقبولة في ظل توتر العلاقات بين البلدين وترسخ الخلاف بينها في ليبيا وملف التطبيع مع إسرائيل، درجة أن مبعوث الجزائر الخاص إلى دول المغرب العربي والصحراء الغربية، عمار بلاني، نفى الأنباء التي تتحدث عن وساطة إماراتية بين البلدين، معتبراً في 14 سبتمبر 2021، أنها مجرّد إشاعات تتداولها مواقع مغربية. [3]

وعليه، يمكن النظر إلى الانحياز الإماراتي لصالح المغرب مع الاحتفاظ بخيارات محدودة تجاه الجزائر كاستراتيجية متعمدة لإدارة النفوذ الإقليمي بطريقة براجماتية، وهذه المقاربة تكشف عن قراءة دقيقة لموازين القوى في المغرب العربي والساحل، حيث تحرص أبوظبي على تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي دون الانجرار إلى مواجهة مباشرة مع الجزائر، ما يعكس قدرة الإمارات على استخدام الانحياز الانتقائي والوساطة المحدودة كأدوات مرنة لإعادة تشكيل المشهد الاستراتيجي وضبط التنافس الإقليمي بما يخدم مصالحها طويلة المدى.

---

[1] وجدان بوعبدالله، "الحرب الباردة بين الجزائر والإمارات: الأسباب والانعكاسات"، **مرجع سبق ذكره.**

[2] **" وساطة إماراتية بين الجزائر والمغرب"، موقع الإمارات 71** (أبوظبي: 3 نوفمبر 2014) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط:: (https://www.uae71.com/posts/11481)

[3] **" الجزائر تنفي طلب وساطة الإمارات لتطبيع العلاقات مع المغرب"، موقع الجزيرة مباشر** (الدوحة: شبكة الجزيرة الإخبارية، 14 سبتمبر 2021) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط::
(https://www.aljazeeramubasher.net)

المطلب الثالث

مواقف الدول الإفريقية الفاعلة بالساحل

تتعامل الدول الفاعلة في منطقة الساحل، وعلى رأسها موريتانيا ونيجيريا وتشاد والسنغال، مع التنافس المغربي–الجزائري باعتباره متغيرًا محوريًا في معادلات الأمن والاستقرار الإقليمي، وتعتمد هذه الدول على سياسات براجماتية لإدارة علاقتها مع كلا الطرفين دون الانحياز الصريح، مستفيدة من التنافس لتعظيم مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية، مما يعزز دورها كفاعلين إقليميين قادرين على تحديد مسارات النفوذ والسياسات في المنطقة.

أولاً: موقف موريتانيا

تعد موريتانيا محورًا للتنافس الجيوسياسي بين المغرب والجزائر في الساحل، باعتبارها دولة ذات موقع استراتيجي يربط كلا الدولتين بغرب إفريقيا، لكن على مدار عقود اتسمت علاقاتها مع كلا الطرفين بـ"الحياد الإيجابي"، بما يتيح لها إدارة التوازن بين المغرب والجزائر دون الانحياز المباشر، مع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية والسياسية، حيث يأتي هذا التوجه في سياق تاريخي معقد، إذ اعترفت موريتانيا بالجمهورية الصحراوية منذ 1984، بينما حافظت في الوقت ذاته على علاقات ودية مع المغرب، ما يعكس قدرة الدولة على الجمع بين التزاماتها الدولية ومصالحها الوطنية. [1]

ويتحدد الأساس الاستراتيجي لهذا الحياد بعدة عوامل مترابطة، أولها يتعلق بالاستقرار الأمني الداخلي والإقليمي، إذ يقع شمال موريتانيا بالقرب من مخيمات تندوف للاجئين الصحراويين، مما يجعل أي انحياز واضح ضد الجزائر أو البوليساريو محفوفًا بالمخاطر، إضافة إلى وجود روابط عائلية ومذهبية وثيقة بين سكان شمال موريتانيا والمناطق الصحراوية، وهو عامل يضفي حساسية إضافية على أي تحرك سياسي محتمل في النزاع حول قضية الصحراء، كذلك يشكل الحفاظ على الاستقرار الداخلي أولوية وطنية، إذ إن

---

[1] . Wolfram Lacher, Isabelle Werenfels, "Mauritania's Balancing Act amid Intensifying Algerian-Moroccan Rivalry", **Megatrends spotlight** (Berlin: German Institute for International and Security Affairs, Megatrends Afrika, NO. 49, APRIL 2025).

التخلي عن الحياد من شأنه أن يولد استقطابًا سياسيًا واجتماعيًا، ويؤثر على تماسك المجتمع والسياسات الوطنية.[1]

وتكتسب موريتانيا أهمية جيوستراتيجية نتيجة موقعها كبوابة نحو غرب فهي توفر للمغرب الطريق البري الوحيد نحو إفريقيا جنوب الصحراء، بينما تمثل شبكة الطرق الجزائرية عبر أراضيها المسار الأقصر والأكثر أمانًا للتجارة مع غرب إفريقيا والمحيط الأطلنطي، وبالتالي دفعت حالة التنافس بين المغرب والجزائر موريتانيا إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية، بما يوفر لها هامشًا للتفاوض واستغلال الفرص دون الانخراط في النزاع السياسي المباشر، واختارت موريتانيا عدم الانخراط المباشر في المبادرة «الأطلسية» المغربية، وكذلك في مشاريع الغاز المقترحة من المغرب أو الجزائر، حفاظًا على موقف متوازن يحمي مصالحها الوطنية، كذلك ما لم تستجب لدعوة الجزائر لتشكيل تكتل مغاربي يستثني المغرب.[2]

ورغم تبني موريتانيا مبدأ الحياد الإيجابي تجاه التنافس المغربي–الجزائري، شهدت سياساتها منذ تولي الرئيس محمد ولد الغزواني انفتاحًا أكبر نحو الجزائر، فقد زارها خمس مرات، تضمنت زيارة دولة أسفرت عن توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، كما أعلن عام 2021 عن مشروع مشترك ممول جزائريًا لربط تندوف بالزويرات في موريتانيا، وفي عام 2024، شهدت موريتانيا أول زيارة رئاسية جزائرية منذ 37 عامًا، كما تجلى الاهتمام الجزائري بموريتانيا في افتتاح أول معبر حدودي عام 2018، وعقد الرئيسان لقاءً على الحدود في أوائل 2024 لتدشين المراكز الحدودية ومشروع الطريق، إضافة إلى إعلان الجزائر إنشاء خمس مناطق تجارة حرة مع الدول المجاورة بدءً من موريتانيا. [3] بينما على النقيض كانت هناك زيارة واحدة

---

[1] . **idem.**

[2] . Abderrafie Zaanoun, "Morocco's Atlantic Initiative and Potential Challenges to Regional Leadership" **SADA** (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, October 2024) seen in 8 December 2025, available at (https://carnegieendowment.org/sada/2024)

[3] حبيب الله مايابى، " الجزائر وموريتانيا.. وتيرة تعاون اقتصادي وأمني متصاعدة"، **الجزيرة نت** (الدوحة، شبكة الجزيرة الإعلامية، ديسمبر 2024) تم الاطلاع في 8 ديسمبر 2025، متاح على (https://www.aljazeera.net/).

للرئيس الموريتاني في ديسمبر 2024 إلى الدار البيضاء، في زيارة شبه رسمية وهو أول لقاء يجمع العاهل المغربي مع رئيس موريتاني منذ الإطاحة بالرئيس الموريتاني الأسبق ولد الطايع في أغسطس 2005. [1]

ويشكل التوازن بين المغرب والجزائر تحديًا مستمرًا للسياسة الموريتانية، إذ يتطلب إدارة دقيقة للعلاقات الاقتصادية والتجارية والعسكرية مع كلا الطرفين، مع تفادي الانحياز الذي قد يؤدي إلى استقطاب داخلي أو تهديد الاستقرار الوطني، وفي الوقت نفسه، يوفر هذا الحياد فرصًا واضحة لتعزيز البنية التحتية الوطنية وتحسين الشروط التجارية وتطوير التعاون العسكري مع كلا الجانبين، ما يتيح لموريتانيا تحقيق مصالح استراتيجية دون المساس بوضعها المستقل. [2] وعليه أن موقف موريتانيا يعكس نموذجًا للسياسة البراجماتية في مناطق النفوذ المتنافسة، إذ يسعى إلى التوفيق بين مصالح المغرب والجزائر مع الحفاظ على الاستقرار الداخلي واستثمار الفرص الاقتصادية والجيوستراتيجية، مع إدراك أن أي انحياز لكلا الدولتين قد يترتب عليه مخاطر استراتيجية كبيرة.

ثانيًا – موقف نيجيريا:

تعتبر نيجيريا عنصرًا محوريًا في معادلات النفوذ الإقليمي بمنطقة الساحل، بفضل حجمها السكاني والاقتصادي الذي يوفر لها القدرة على التأثير في ديناميات التفاعلات بين القوى الإقليمية المختلفة، حيث يتجاوز عدد سكانها 232.7 مليون نسمة في 2024، بينما يقدر ناتجها المحلي الإجمالي بحوالي 187.76 مليار دولار أمريكي، ما يمنحها موارد مادية ورمزية تؤهلها للعب دور محوري في إعادة صياغة التحالفات ومسارات النفوذ ضمن المنطقة، وهو ما يفسر مكانتها القيادية داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، حيث تمنحها القدرة على التأثير في القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والأمنية، بما في ذلك التدخلات العسكرية والوساطات الدبلوماسية، ويضعها في مركز صنع القرار الإقليمي ضمن آليات التعاون الجماعي لدول غرب إفريقيا. [3]

وتمثل نيجيريا نقطة ارتكاز في التنافس المغربي – الجزائري في منطقة الساحل، كونها تشكل محور انطلاق لمشروعي الغاز اللذين تتبناهما كلا الدولتين، وبغض النظر عن التنافس بين المغرب والجزائر،

---

[1] "الرئيس الموريتاني يلتقي الملك المغربي خلال زيارة خاصة للمغرب"، موقع التيار (نواكشوط: ديسمبر 2024) تم الاطلاع في 8 ديسمبر 2025، متاح على (https://ettayar.net/ar/node/2687)

[2] Wolfram Lacher, Isabelle Werenfels, "Mauritania's Balancing Act amid …", **op, cit.**

[3] Gross Domestic Product (GDP) in Nigeria Data (2025–2027), **Trading Economics,** seen in 8 December 2025, available at (https://ar.tradingeconomics.com/nigeria/gdp)

تتعامل نيجيريا مع المشروعين انطلاقًا من مصالحها الوطنية، معززة بذلك موقعها التفاوضي دون الانحياز لأي طرف، فمن ناحية صدّقت على دخول شركة البترول الوطنية النيجيرية في اتفاقية مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "سيدياو"، لبناء خط أنابيب الغاز بين نيجيريا والمغرب، ومن ناحية أخرى تتمسك بمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الجزائري، بما يمكنها من الاستفادة من نحو 210.54 تريليون قدم مكعبة هي إجمالي احتياطياتها، حسب أحدث بيانات عام 2025. [1]

ولا يقتصر الأمر على الجوانب الاقتصادية، فالمغرب والجزائر تحافظان على استراتيجية متينة مع أبوجا، خصوصًا في مكافحة الإرهاب، كون نيجيريا فاعلًا محوريًا في منظومة الأمن الإقليمي بالساحل، وبالتالي هناك تعاون استخباراتي وأمني على كافة المستويات، سواء فيما يتعلق بعمليات إدارة الحدود، والحد من تدفق المهاجرين، وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالنشاطات الإرهابية في منطقة الساحل، وكذلك التنسيق حول الاستقرار في منطقة الساحل بعد موجة الانقلابات العسكرية التي ضربت المنطقة، وخاصة الجزائر، حيث توافقت مع نيجيريا على ضرورة الحل السلمي ومنع التصعيد في النيجر. [2]

وعليه، فإن هذا التموضع الاستراتيجي لنيجيريا يعكس تبنيها لسياسة "الحياد البراجماتي" بما يضمن لها نجاح "إدارة التوازن" في علاقاتها بين البلدين، وهو نهج يتيح لها تعظيم مكاسبها من الطرفين دون الانخراط في صراعات لا تخدم مصالحها المباشرة، ويظهر في القدرة على التوازن بين الفرص الاقتصادية والسياسية، مع توسعة هوامش المناورة وتحقيق قوة تفاوضية متزايدة.

ثالثًا – موقف تشاد

تُعدّ دولة تشاد أحد الفواعل الإفريقية المتوسطة ذات الحضور المؤثر في معادلات التوازن الإقليمي بمنطقة الساحل، مستندةً إلى موقعها الجغرافي المركزي الذي يربط شمال إفريقيا بوسطها وغربها، حيث تصل مساحتها لـ (1,259,200 كيلومتر مربع)، فضلًا عن دورها الفاعل في مواجهة التهديدات العابرة للحدود،

---

[1] "7 معلومات عن أنبوب الغاز العابر للصحراء بعد انسحاب النيجر"، **شبكة الطاقة** (واشنطن: مايو 2025) تم الاطلاع في 8 ديسمبر 2025، متاح على (https://attaqa.net/)

[2] عثمان لحياني، "اتفاق بين الجزائر ونيجيريا على حل سلمي للأزمة في النيجر"، **العربي الجديد** (لندن: أغسطس 2023) تم الاطلاع في 8 ديسمبر 2025، متاح على (https://www.alaraby.co.uk)

وذلك بالنظر إلى حدودها المشتعلة، والتهديدات المركبة في منطقة الساحل، والتي دفعتها للانخراط بشكل مكثف في معادلة الأمن الإقليمي للمنطقة ككل. [1]

وتكتسب تشاد أهمية خاصة في سياق التنافس المغربي–الجزائري، ليس بوصفها قوة مقرِّرة، وإنما كدولة قادرة على توظيف هذا التنافس لتعظيم هامش المناورة الدبلوماسية وتحقيق مكاسب سياسية وأمنية وتنموية، ويُقدَّر عدد سكان تشاد 21,323,883 نسمة حتى تاريخ 23 ديسمبر 2025، فيما لا يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي 21.59 مليار دولار، وهو ما يجعلها دولة ذات موارد محدودة، لكنها تتمتع بقيمة استراتيجية عالية بحكم موقعها ودورها الأمني في قلب الساحل الإفريقي.[2]

ويمثل التموضع التشادي في التنافس المغربي– الجزائري نموذجًا لدبلوماسية الدول المتوسطة التي تسعى إلى تحويل الاستقطاب الإقليمي إلى مورد تفاوضي، فعلى مستوى القضايا السيادية، أظهرت تشاد ميلًا عمليًا واضحًا نحو المغرب، وتحديداً في ملف قضية الصحراء، حيث سحبت اعترافها بـ"الجمهورية الصحراوية" منذ عام 2006، قبل أن تعزز هذا الموقف بخطوة دبلوماسية ذات دلالة سياسية قوية تمثلت في افتتاح قنصلية عامة لها بمدينة الداخلة في أغسطس 2024، في خطوة عكست اعترافًا عمليًا بالسيادة المغربية على الإقليم، وأعادت تموضع تشاد ضمن خريطة الاصطفافات الإفريقية في هذا الملف، وهو انحياز يأتي في إطار حسابات "براجماتية" تتصل بالمكاسب السياسية والتنموية التي توفرها الشراكة مع المغرب، خاصة في مجالات التكوين الديني، والتعاون (جنوب–جنوب)، والانفتاح على المبادرات المغربية الرامية إلى ربط دول الساحل بالموانئ الأطلسية. [3]

وفي المقابل، تحرص تشاد على عدم الانزلاق نحو القطيعة مع الجزائر، إدراكًا لأهمية الأخيرة كفاعل أمني محوري في شمال إفريقيا والساحل، فعلى الرغم من التوتر الذي شاب العلاقات الثنائية عقب افتتاح القنصلية التشادية في الداخلة، وما ترتب عليه من ردود فعل دبلوماسية حيث استدعت الجزائر سفيرها من انجامينا في 2024، غير أنها حافظت على قنوات التواصل مع الجزائر، خاصة في الملفات المرتبطة بالأمن الحدودي، ومكافحة الجماعات الإرهابية، وضبط شبكات التهريب والهجرة غير النظامية، وهي قضايا تكتسب

---

[1] Worldometer, "chad Population", seen in 23, 2025, available at (https://www.worldometers)
[2] Worldometer, "Chad GDP by Country", seen in 23, 2025, available at (https://www.worldometers)

[3] El Hassane Hzaine, “Chad’s fifth President Faces Complex Heritage and Imperatives of Change’’, Morocco World News (AL rebate: May 2024) seen in 23, 2025, available at (https://www.moroccoworldnews.com/2024/)

أهمية مضاعفة في ظل امتداد التهديدات الأمنية عبر الحدود الجنوبية للجزائر والشمالية لتشاد، ما يجعل التعاون الأمني ضرورة وظيفية للطرفين تتجاوز الخلافات السياسية، وما يدلل على نجاح تشاد في ذلك الأمر، تأكيدات الوزير الأول بالجزائر، سيفي غريب، في ديسمبر 2025، عن استعداد بلاده لتعزيز التعاون الثنائي مع جمهورية تشاد في كافة المجالات، وتعزيز التنسيق بشأن تطوير قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم. [1]

ولا ينفصل هذا السلوك التشادي عن محددات أوسع للسياسة الخارجية، أبرزها الحاجة الملحة إلى الاستقرار الداخلي والدعم الخارجي في مرحلة ما بعد التحولات السياسية التي شهدتها البلاد، فضلًا عن محدودية الموارد الاقتصادية، ما يدفعها إلى تبني سياسة خارجية مرنة تقوم على تنويع الشراكات وعدم الارتهان لطرف واحد، وفي هذا السياق، يمكن فهم السلوك التشادي ضمن مقاربات "الواقعية الجديدة" التي تركز على تفاعل العوامل البنيوية مع حسابات النخب الحاكمة في توجيه سياسات الدول المتوسطة داخل بيئات إقليمية مضطربة.[2]

وعليه، فإن هذا التموضع يعكس تبنّي تشاد لنمط من «البراجماتية المائلة»، حيث تُظهر انحيازًا محسوبًا للمغرب في القضايا السيادية ذات العائد السياسي المرتفع، مقابل الحفاظ على علاقات عملية مع الجزائر في الملفات الأمنية والحدودية ذات الطابع الوجودي، ويتيح هذا النهج لها تعظيم مكاسبها من التنافس بين البلدين دون الانخراط في صراع صفري، مع توسيع هوامش المناورة الدبلوماسية وتعزيز قدرتها التفاوضية داخل الإقليم، بما يخدم أولوياتها طويلة الأمد في الأمن والاستقرار والتنمية.

رابعاً – موقف السنغال

تُعدّ السنغال أحد الفواعل المحورية في غرب إفريقيا ضمن معادلات التوازن الإقليمي، استنادًا إلى موقعها الجغرافي، واستقرارها السياسي النسبي، وثقلها الدبلوماسي داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، بما يمنحها قدرة معتبرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية دون الانزلاق إلى سياسات

---

[1] "الوزير الأول يستقبل وزيرة البترول والمناجم والجيولوجيا لجمهورية تشاد"، **الموقع الرسمي لديوان مصالح الوزير الأول** (الجزائر: مجلس الوزراء، ديسمبر 2025) تم الاطلاع في 23 ديسمبر 2025، متاح على الرابط: (https://www.premier-ministre.gov.dz)

[2] عبد الغفار علي عبد الرحيم، الأمين الدودو عبد الله الخاطري، أحمد محمد زقلو، " العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية التشادية"، **مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية** (القاهرة: جامعة القاهرة فرع الخرطوم، المجلد 41، العدد 41، الجزء السابع (العلوم السياسية)، يناير 2024) ص 862.

الاستقطاب الحاد. ويستند هذا الدور إلى إرث دبلوماسي قائم على الاعتدال والوساطة، تعزّز مع تولي الرئيس باسيرو ديوماي فاي الحكم في مارس 2024، حيث تبنت داكار مقاربة مرنة تستهدف احتواء أزمات الساحل، والحفاظ على تماسك "إيكواس"، والانفتاح على مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين، وهو ما انعكس بوضوح على نمط إدارتها لعلاقاتها مع الفواعل الإقليمية الكبرى، وفي مقدمتها المغرب والجزائر. [1]

وتبرز السنغال كحلقة مؤثرة في التنافس المغربي–الجزائري في غرب إفريقيا، ليس باعتبارها ساحة صراع مباشر، وإنما بوصفها نموذجًا لـ«الانحياز المتوازن»، حيث تتبنى موقفًا سياسيًا واضحًا داعمًا للمغرب في قضية الصحراء، مع الحرص في الوقت ذاته على عدم القطيعة الكاملة مع الجزائر، فقد دعمت مبادرة الحكم الذاتي المغربية رسميًا، وكرّست هذا الدعم عمليًا عبر افتتاح قنصلية لها في الداخلة في أبريل 2021، دون أن يتحول ذلك إلى سياسة مواجهة مفتوحة مع الجزائر، التي أبقت معها على قنوات دبلوماسية نشطة داخل الأطر الإفريقية والدولية. [2]

ويتعزز هذا التموضع من خلال المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، إذ تمثل الشراكة مع المغرب أحد أعمدة السياسة السنغالية في المجال التنموي، سواء عبر الاستثمارات المغربية المباشرة أو عبر المشاريع العابرة للحدود، وفي مقدمتها مشروع أنبوب الغاز الأطلسي، الذي يربط غرب إفريقيا بالمغرب وأوروبا، ويمنح هذا المشروع السنغال موقعًا متقدمًا داخل معادلة الأمن الطاقوي الإقليمي، ويعزز ارتباطها بالتصور المغربي للتكامل بين شمال وغرب القارة، ففي نوفمبر 2025، أكد وزير الاندماج الإفريقي والشؤون الخارجية والسنغاليين في الخارج، استعداد بلاده للانخراط في المبادرات المغربية التي أطلقها "الملك محمد السادس" لفائدة دول الساحل والدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلنطي ومواكبتها، وذلك في مقابل غياب مشاريع استراتيجية موازية تربطها بالجزائر، ما يكرّس تفاوتًا واضحًا في عمق الشراكات بين الطرفين.[3]

---

[1] بسمة سعد، "دبلوماسية الجوار.. دلالات الجولات الخارجية للرئيس السنغالي الجديد لدول غرب إفريقيا"، **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، يونيو 2024) تم الاطلاع في 23 ديسمبر 2025، متاح على الرابط: (https://qiraatafrican.com/20930)

[2] ليث محمد، " السنغال تفتتح قنصلية بمدينة الداخلة في الصحراء الغربية"، **إرم نيوز** (أبوظبي: شركة إرم ميديا، أبريل 2021) تم الاطلاع في 23 ديسمبر 2025، متاح على (https://www.eremnews.com/news/2316313)

[3] محمد حميدي، " السنغال تعلن مواكبة مشاريع المغرب لولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلنطي "، **هسبريس** (الرباط: نوفمبر 2025) تم الاطلاع في 23 ديسمبر 2025، متاح على (https://www.hespress.com/)

وعلى المستوى الأمني، تتعامل السنغال مع المغرب والجزائر من منظور "براجماتي"، باعتبارهما فاعلين مركزيين في معادلة الاستقرار الإقليمي، خاصة في ظل تصاعد التهديدات الإرهابية وتداعيات الانقلابات العسكرية في الساحل، غير أن هذا التعاطي لا يُترجم إلى توازن تماثلي، بل إلى توزيع مدروس للأدوار، حيث تستثمر داكار في التعاون الأمني والاستخباراتي الإقليمي دون ربطه مباشرة بالخلافات السياسية بين المغرب والجزائر، بما يسمح لها بالحفاظ على دورها كوسيط مقبول داخل فضاء غرب إفريقيا، وهو ما يتماشى مع السياسة المتوازنة التي تنتهجها، حيث تسعى إلى توسيع الشراكات والعلاقات الإقليمية والدولية؛ من خلال تبني مقاربة أكثر انفتاحًا على مختلف القوى الإقليمية، بما في ذلك دول الساحل، باختلاف سياساتها وتوجهاتها.[1]

وعليه، فإن هذا التموضع يعكس تبني السنغال لنهج "الانحياز الوظيفي"، الذي يجمع بين وضوح الموقف السياسي وحسابات البراجماتية الاستراتيجية، بما يتيح لها تعظيم مكاسبها الدبلوماسية والاقتصادية دون الانخراط في صراع صفري بين المغرب والجزائر، وهو نهج يمنح السنغال قدرة متزايدة على إدارة التوازن، وتوسيع هوامش المناورة، وتعزيز مكانتها كفاعل إقليمي مؤثر، لا كطرف تابع في معادلة الاستقطاب داخل إفريقيا.

---

[1] "مقاربة متوازنة: لماذا تسعى السنغال للتقارب مع دول الساحل والصحراء؟"، **تقديرات المستقبل** (أبوظبي: مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، أغسطس 2024) ص 3

المبحث الثاني
مواقف الأطراف الدولية

يحظى التنافس بين المغرب والجزائر في منطقة الساحل باهتمام متزايد من قبل الأطراف الدولية الفاعلة، في ظل التحولات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة، وتنامي أهميتها في حسابات الاستقرار والنفوذ الإقليمي والدولي، فالساحل، بما يمثله من فضاء جغرافي متداخل وحدود رخوة، أصبح مسرحًا لتقاطعات متعددة بين الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين، الأمر الذي انعكس على طريقة تعامل القوى الكبرى مع التنافس المغربي–الجزائري داخل هذا المجال.

ويتداخل هذا التنافس مع أولويات دولية مختلفة، تتراوح بين اعتبارات الأمن ومكافحة الإرهاب، وإدارة الهجرة، وضمان المصالح الاقتصادية، ما جعل مواقف الأطراف الدولية منه تتسم بالتباين وعدم التجانس، وفي هذا الإطار، تتعامل بعض القوى مع التنافس بوصفه أحد عناصر التوازن الإقليمي في الساحل، بينما تنظر إليه أطراف أخرى باعتباره عاملًا من عوامل عدم الاستقرار التي تستوجب الاحتواء أو الضبط ضمن ترتيبات أوسع.

وتبرز أهمية تناول مواقف الأطراف الدولية في كونها تعكس اختلاف المقاربات والاستراتيجيات تجاه المنطقة، وتكشف عن طبيعة الأدوار التي تسعى كل قوة إلى القيام بها داخل الساحل، وحدود تأثير التنافس المغربي–الجزائري في صياغة هذه الأدوار، كما يسمح هذا التناول بفهم أعمق لكيفية إدماج هذا التنافس ضمن السياسات الدولية الموجهة للساحل، دون افتراض مسبق لطبيعته أو مآلاته.

وفي هذا السياق، تتباين مقاربات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، مقارنة بمقاربات روسيا والصين، إلى جانب موقف الاتحاد الأوروبي، بما يعكس تنوع الرؤى الدولية تجاه التنافس بين المغرب والجزائر في منطقة الساحل، واختلاف مستويات الانخراط وأدوات التأثير. وسيتم تناول هذا المبحث من خلال 3 مطالب رئيسية، هي:

- المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا
- المطلب الثاني: موقف روسيا والصين
- المطلب الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول

موقف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا

يمثل التنافس المغربي–الجزائري في منطقة الساحل محور اهتمام مباشر للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، باعتباره مفتاحاً للتوازنات الإقليمية في غرب ووسط إفريقيا، فقد ركزت الولايات المتحدة على دعم المغرب في قضية الصحراء مع الحفاظ على حوار مستمر مع الجزائر لضمان استقرار الساحل ومواجهة الإرهاب، في حين حرصت فرنسا على تعزيز حضورها التاريخي عبر شراكات أمنية وتنموية مع القوى المحلية، مع الحفاظ على دور مؤثر للجزائر في إدارة التهديدات الأمنية.

وفي هذا الإطار، شكّل موقف كل من الولايات المتحدة وفرنسا مؤشراً واضحاً على استراتيجياتهما في إدارة المنافسة المغربية – الجزائرية، فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسية وأمنية لإدارة النفوذ بين الرباط والجزائر، بينما اعتمدت فرنسا على شبكة تعاون متوازنة تسمح لها بالتحرك مع المغرب والجزائر دون إضعاف أي طرف، بما يعكس اهتمام القوى الكبرى بضبط التنافس الإقليمي دون دفع المنطقة إلى صراعات مباشرة.

أولاً – موقف الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر التنافس المغربي–الجزائري في منطقة الساحل محور اهتمام مباشر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، باعتباره مفتاحاً للتوازنات الإقليمية في غرب ووسط إفريقيا، فقد ركزت واشنطن على دعم المغرب في قضية الصحراء مع الحفاظ على حوار مستمر مع الجزائر لضمان استقرار الساحل ومواجهة الإرهاب، في حين حرصت باريس على تعزيز حضورها التاريخي عبر شراكات أمنية وتنموية مع القوى المحلية، مع الحفاظ على دور مؤثر للجزائر في إدارة التهديدات الأمنية.

ويظل ملف إقليم الصحراء أحد أبرز الملفات التي تصوغ السياسة الأمريكية تجاه المغرب والجزائر، فقد كشفت التحركات الأمريكية داخل مجلس الأمن في أكتوبر 2025 بشأن تجديد ولاية بعثة «المينورسو» عن انتقال نوعي في مقاربة واشنطن للنزاع، وتجاوز الإدارة الأمريكية للانحياز التقليدي لدعم الحكم الذاتي المغربي كخيار من الخيارات، وسعت إلى تكريسه كأساس وحيد للتفاوض، في خطوة تعيد تعريف الإطار

الأممي للنزاع القائم منذ 1991 على مبدأ تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير عبر الاستفتاء، مما يعكس محاولة واشنطن الجمع بين دعم مصالح المغرب والحفاظ على استقرار العملية التفاوضية الدولية. [1]

ولا يمكن فصل هذا التحرك عن الإرث الذي أسسته "إدارة ترامب" منذ ديسمبر 2020، حين جرى الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على إقليم الصحراء في سياق مقايضة استراتيجية أوسع ارتبطت باتفاقيات "إبراهام" وتطبيع العلاقات المغربية – الإسرائيلية، غير أن الجديد في اللحظة الراهنة يتمثل في محاولة نقل هذا الاعتراف من كونه موقفًا ثنائيًا إلى كونه مرجعية دولية ملزمة، عبر مجلس الأمن، بما يمنح الرباط أفضلية هيكلية داخل مسار التفاوض الأممي، ويُقيد في المقابل هامش المناورة لدى الجزائر وجبهة البوليساريو. [2]

من هذا المنظور، لا تعكس المبادرة الأمريكية مجرد دعم لخطة مغربية مطروحة منذ 2007، بل تعكس منطقًا استراتيجيًا أوسع للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد "ترامب"، يقوم على فرض تسويات سريعة للأزمات المزمنة، حتى وإن جاءت على حساب التوازنات القانونية أو استدامة هذه التسويات، فشغف الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" – خلال حقبته الثانية – بصناعة "صفقات سلام" قابلة للتسويق الدولي ورغبته في تحقيق اختراقات رمزية يفسران الإصرار على تحويل مهمة «المينورسو» من آلية لتنظيم الاستفتاء إلى أداة لتنفيذ الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، ضمن إطار زمني ضيق لا يتجاوز ثلاثة أشهر، بما يعكس نهج الضغط أكثر من إدارة التفاوض. [3]

وتتصادم هذه المقاربة الأمريكية مع الموقف الجزائري الذي يعتبر نزاع قضية الصحراء قضية إنهاء استعمار غير مكتملة، ويستند في موقفه إلى مرجعيات أممية وقانونية راسخة، أبرزها رأي محكمة العدل الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ورغم الانفتاح الجزائري على واشنطن في ملفات الأمن والطاقة، بما يشمل التعاون مع «أفريكوم» وفتح قطاع المعادن الاستراتيجية مثل الليثيوم أمام الاستثمارات

---

[1] Hugh Lovatt, "Western Sahara shuffle: Trump's foray could make or break peace" **European Council on Foreign Relations** (Berlin: November 2025) seen In 16 January 2026, available at (https://ecfr.eu/article/western-sahara)

[2] د. حسن أبو طالب، "الصحراء الغربية بين شغف ترامب ومحنة "البوليساريو" **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2025) تم الاطلاع في 16 يناير 2026، متاح على الرابط: (https://acpss.ahram.org.eg/21546)

[3] **المرجع نفسه.**

الأمريكية، تحرص الجزائر على الفصل بين هذا التقارب البراجماتي وموقفها الثابت من الصحراء، وترفض أي تعديل جوهري لمهمة «المينورسو» يفرغ حق تقرير المصير من محتواه.[1]

في المقابل، تحاول واشنطن إدارة هذا التناقض عبر سياسة العصا والجزرة: حوافز اقتصادية واستثمارية للجزائر، وضمانات سياسية للمغرب، يقابلها في الخلفية تلويح غير مباشر بأدوات ضغط، مثل تصنيف البوليساريو منظمة إرهابية، أو تقليص هامش الحركة الاقتصادية والدبلوماسية للجزائر في حال عرقلة المسار الأمريكي، ويكشف هذا النهج عن إدراك أمريكي بأن فرض حل أحادي دون غطاء إقليمي قد يدفع الجزائر إلى مزيد من الارتماء في أحضان موسكو وبكين، في لحظة تتسم بتراجع النفوذ الفرنسي في أفريقيا وتصاعد التنافس الدولي في الساحل والصحراء. [2]

خلال عهد إدارة بايدن (20 يناير 2021 – 20 يناير 2025)، اتسمت السياسة الأمريكية تجاه المغرب بموازنة بين الاستمرارية والتغيير، حيث حافظت الإدارة على الأسس الدبلوماسية الموروثة من حقبة "ترامب" الأولى، مع دمج أولويات جديدة تتعلق بالتعددية والقيم الديمقراطية وتشجيع الحلول التفاوضية متعددة الأطراف لتعزيز دور المؤسسات الدولية في حل النزاعات، وقد ركزت واشنطن على تعزيز مكانة المغرب كحليف استراتيجي رئيسي في شمال إفريقيا، عبر شراكات أمنية واقتصادية متكاملة ودعم الاستقرار الإقليمي لمواجهة التطرف وتعزيز النمو، بما في ذلك البناء على نتائج تطبيع العلاقات المغربية–الإسرائيلية، وعلى الصعيد العسكري، استمر التعاون ضمن خارطة طريق عشرية تشمل التدريب العسكري ومكافحة الإرهاب وبناء القدرات، وتجلى ذلك في مناورات كبرى مثل "الأسد الأفريقي" و"فينيكس إكسبريس"، ما جعل المغرب شريكاً محورياً في التحالف الدولي ضد داعش وقوة استقرار أساسية في الساحل، مع استمرار الدعم الدبلوماسي والأمني الأمريكي لتعزيز استقراره في منطقة مضطربة. [3]

وفي سياق إدارة العلاقات بين المغرب والجزائر، سعت واشنطن إلى الحفاظ على توازن دقيق في التنافس الإقليمي على النفوذ في الساحل الإفريقي، فبينما أبقت على دعم سيادة المغرب على الصحراء كما

---

[1] Sabina Henneberg, Amine Ghoulidi," Balancing U.S. Relations in North Africa Without Undermining the Abraham Accords", **Policy Analysis** (Washington D.C.: The Washington Institute for Near east policy, PolicyWatch 3817, November 2023). seen In 16 January 2026, available at (https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/)

[2] **idem.**

[3] Dr. Thami Fadil, "The American Foreign Policy toward Morocco during the Biden Administration", **International Journal of Innovative Science and Research Technology** (Pennsylvania: Eastern University, Volume 9, Number 11, November 2024) pp. 1355 – 1356.

في عهد "ترامب"، فتحت في الوقت نفسه حواراً نشطاً مع الجزائر لضمان عدم الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع المغرب، ويعكس هذا النهج وعي الإدارة بالدور الحاسم للجزائر في استقرار الساحل ومكافحة الإرهاب، ما يجعل الموقف الأمريكي استراتيجية مزدوجة تقوم على دعم مصالح المغرب السياسية والأمنية، مع الحفاظ على قدرة الجزائر على لعب دور مؤثر في الترتيبات الإقليمية دون تهميشها. [1]

وأظهر الانخراط الأمريكي في عهد بايدن حرص واشنطن على إدماج الأطراف المتنافسة في آلية أممية مشتركة، من خلال تعديل مهمة بعثة «المينورسو» ومتابعة الحوار بين المغرب والبوليساريو والجزائر، ما أتاح فرض إطار تفاوضي يوازن بين السيادة المغربية ومطلب تقرير المصير دون خلق أزمة ثنائية، وعزز قدرة الولايات المتحدة على إدارة المنافسة الإقليمية في الساحل عبر دعم المغرب وضبط سلوك الجزائر باستخدام الوسائل الدبلوماسية والأمنية لضمان الاستقرار ومنع التصعيد المباشر، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في شمال وغرب إفريقيا.[2]

وعليه، يمكن القول إن السياسة الأمريكية تجاه التنافس المغربي–الجزائري في الساحل اتسمت بالمرونة والاستراتيجية المزدوجة، إذ نجحت واشنطن في موازنة دعم المغرب سياسياً وأمنياً مع الحفاظ على قدرة الجزائر على لعب دور مؤثر في استقرار المنطقة، مستندة في ذلك إلى أدوات دبلوماسية وأمنية، وإطار أممي مشترك عبر بعثة «المينورسو»، بما يعكس وعي الإدارة الأمريكية بالديناميات الإقليمية والتحديات الأمنية في الساحل، وبما يسمح لها بإدارة النفوذ الدولي دون دفع المنطقة إلى مواجهة مباشرة، ويؤكد أن السياسة الأمريكية لم تعد مجرد دعم ثنائي، بل أداة لإدارة التنافس الإقليمي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في شمال وغرب إفريقيا.

ثانيًا – موقف فرنسا

تعتبر فرنسا، بصفتها قوة تاريخية ومؤثرة في شمال وغرب إفريقيا، من اللاعبين الأساسيين في التنافس المغربي – الجزائري، حيث تجمع باريس بين الرغبة في الحفاظ على نفوذها التقليدي في المنطقة وبين الحاجة إلى إدارة ديناميات جديدة للتوازنات الإقليمية، ويعد الملف المغربي محور اهتمام فرنسي استراتيجي منذ عقود، ليس فقط بسبب الروابط التاريخية والثقافية، بل أيضًا بسبب مصالح باريس الاقتصادية والأمنية

---

[1] "Managing Tensions between Algeria and Morocco", **Middle East Report** (Brussels: International Crisis Group, Number 247, November 2024). P. 14.
[2] Dr. Thami Fadil, "The American Foreign Policy toward Morocco during the Biden Administration", **op, cit,** pp. 1357 – 1358.

والسياسية، في حين تحرص فرنسا على الحفاظ على علاقات متوازنة مع الجزائر، لتجنب أي تصعيد قد يضر بمصالحها الإقليمية ويقلل من قدرتها على التأثير في ملف الساحل.

وتجلّى هذا النهج بوضوح خلال زيارة الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" إلى المغرب في أكتوبر 2024، والتي جاءت بعد سلسلة من التوترات المتبادلة بين باريس والرباط على مدى السنوات الماضية، وتركزت نتائج الزيارة حول تعزيز الثقة في العلاقة الثنائية وإعادة ترتيب الأولويات الفرنسية في المنطقة، حيث أعلن "ماكرون" دعم فرنسا للسيادة المغربية على إقليم الصحراء، معتبرًا أن الحلول المستقبلية يجب أن تتم في إطار السيادة المغربية، مع تعزيز الحكم الذاتي كإطار تفاوضي وحيد مقبول دوليًا، وهو ما يعكس تحولًا ملموسًا في سياسة فرنسا، بعيدًا عن الانحياز السابق لمحاولة تحسين العلاقات التاريخية مع الجزائر عبر ما يُعرف بسياسات الذاكرة، التي أثارت احتقانًا داخليًا وخارجيًا بسبب الملفات التاريخية المتعلقة بالاستعمار والعلاقات الثنائية. [1]

وتستند باريس في دعمها للمغرب إلى عدة عوامل هيكلية ومؤسساتية، تشمل: العلاقات الوثيقة مع الجالية المغربية في فرنسا، والتي تتراوح بين 850 ألفًا ومليون ونصف نسمة، وتواجد الشخصيات المؤثرة في السياسة والثقافة والاقتصاد، من وزراء وأعضاء برلمان وأدباء ومفكرين وفنانين ورجال أعمال، ما يجعل المغرب شريكًا يسهل التعامل معه على مستويات متعددة، كما أن استثمارات فرنسا في المغرب تتجاوز 15 مليار يورو، ويعمل بها أكثر من مئة ألف موظف، وتلعب الشركات الفرنسية دورًا محوريًا في تطوير قطاعات الطاقة والطيران والنقل والسياحة، إلى جانب ذلك، تتميز العلاقات بمكونات أمنية ودفاعية تتضمن برامج تدريب مشتركة، وتبادل الخبرات العسكرية، وتنظيم مناورات كبرى مثل "تافيلالت" وعمليات بحرية مشتركة، ما يعزز قدرة المغرب على لعب دور استراتيجي في استقرار المنطقة، مع فتح قنوات تعاون فرنسي لمراقبة ومكافحة التهديدات العابرة للحدود. [2]

ورغم هذا النهج الرسمي، كشفت الأزمة الدبلوماسية بين فرنسا والجزائر في 2025 – 2024 عن حدود فعالية سياسة الحرص الفرنسي، إذ شهدت العلاقات تصعيدًا حادًا نتيجة الاعتراف الفرنسي بالسيادة المغربية على إقليم الصحراء، ورفض الجزائر إعادة مواطنيها المقرر ترحيلهم من فرنسا، إلى جانب قضايا

---

1 توفيق أكليمندوس، " فرنسا بين المغرب والجزائر وإمكان الموازنة (١) العلاقات مع المغرب"، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** (القاهرة: نوفمبر 2024) تم الاطلاع في 16 يناير 2026، متاح على الرابط: (https://ecss.com.eg/49318/)

2 **المرجع نفسه.**

مثل اختطاف المعارض الجزائري أمير بوخورس واعتقال الصحفي الفرنسي كريستوف غليز، ما أدى إلى طرد دبلوماسيين وفرض قيود صارمة على التأشيرات، ومع ذلك، حافظت باريس على سعيها للحوار والتعاون، بما في ذلك استمرار الترتيبات الاقتصادية المحدودة والمحادثات الأمنية، وحرصها على إبقاء الجزائر شريكًا في أي مبادرات إقليمية كبرى، مما يعكس رغبتها في إدارة النزاعات الاستراتيجية دون فقدان النفوذ الفرنسي بالكامل في الجزائر والساحل، ورغبتها في الحد من تأثير القوى الأخرى مثل روسيا والصين على المنطقة. (1)

وفي أغسطس 2022، قام الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" بزيارة استغرقت ثلاثة أيام إلى الجزائر، برفقة وفد ضم 90 شخصية من وزراء وقادة أعمال وشخصيات ثقافية، في إطار سعي باريس لاستغلال الأهمية الاستراتيجية للجزائر كمورد أساسي للغاز في ظل أزمة الطاقة الأوروبية الناجمة عن الحرب الروسية–الأوكرانية، إذ تُزوّد الجزائر الاتحاد الأوروبي بنسبة تتراوح بين 8 و9% من وارداته من الغاز الطبيعي، وقد ركزت الزيارة على إطلاق لجنة مشتركة من المؤرخين الفرنسيين والجزائريين لدراسة المحفوظات المتعلقة بالحقبة الاستعمارية والفظائع المرتكبة خلال حرب الاستقلال، وهي مبادرة وصفها الرئيس "إيمانويل ماكرون" بأنها طريق إلى "الحقيقة والاعتراف"، فيما رحّب بها الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" باعتبارها تمثل "آفاقاً واعدة لشراكة خاصة"، رغم أن عمل اللجنة توقف لاحقًا دون نتائج ملموسة مثل التعويضات أو الوصول إلى الوثائق العسكرية السرية. (2)

وإلى جانب البعد الرمزي، ركزت باريس والجزائر خلال هذه الزيارة على تعزيز التعاون العملي، حيث تعهدت فرنسا بتقديم 100 مليون يورو لدعم الشركات الجزائرية الناشئة ومشاريع الطاقة المتجددة، في حين وقّعت شركة توتال إنيرجيز اتفاقية بقيمة 1.4 مليار دولار لتطوير حقول الغاز في حوض أهنت، كما شهد التعاون الأمني تقدماً ملموساً، من خلال تدريبات مشتركة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، واتفاقيات لتبادل المعلومات الاستخباراتية لمواجهة شبكات الاتجار بالبشر، ما يعكس سعي الطرفين لإعادة ضبط

[1] Zafer Aydin, “Diplomatic Fallout: Understanding the 2024–2025 France–Algeria”, **Hariciye Foreign Policy and Security Research Center** (Ankara: August 2025) seen In 16 January 2026, available at (https://hariciye.org/en/diplomatic-fallout)

[2] Antonio Bhardwaj, “France and Algeria: Navigating a Complex Relationship Amidst Diplomatic Tensions and Historical Legacy” **The Foreign Affairs Forum** (Dubai: march 2025) seen In 16 January 2026, available at (https://www.faf.ae)

العلاقة الفرنسية – الجزائرية على أسس عملية تجمع بين الأمن والاقتصاد والبعد الرمزي المرتبط بالذاكرة التاريخية.[1]

وعلى صعيد الملفات العملية، لعبت فرنسا دورًا محورياً في دعم المغرب في مجالات التنمية والبنية التحتية، حيث تم توقيع عقود بقيمة تقارب عشرة مليارات يورو تشمل قطارات فائقة السرعة، محطات تحلية المياه، مشاريع الطاقة المتجددة، وتطوير الموانئ والمرافق الصناعية، ما يعكس التوازن بين المصالح الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية، كما نجحت فرنسا في إدارة الملفات الشائكة مع الجزائر مثل الهجرة غير النظامية ومكافحة المخدرات من خلال تأسيس آليات مشتركة مع المغرب لتقصير أطر الترحيل وتحسين التعاون الأمني، دون أن تؤدي هذه القضايا إلى توتر العلاقات الثنائية. [2]

وفيما يخص نقاط الخلاف بين البلدين وعلى رأسها قضية الصحراء، حافظت فرنسا على قنوات الاتصال المفتوحة لتنسيق المواقف حول قضية الصحراء، مع التأكيد على دعم الحلول التفاوضية ضمن الإطار الدولي، بما يعكس حرصها على توازن علاقاتها بين المغرب والجزائر وعدم الإضرار بمصالحها الاستراتيجية في شمال وغرب إفريقيا، وذلك رغم اعترافها رسميًا بـ"مغربية الصحراء" فقد نشرت وزارة الخارجية الفرنسية على موقعها الرسمي خريطة رسمية للمغرب تشمل صحرائه، مع إعلانها عن نيتها تعزيز حضورها القنصلي والثقافي في الصحراء بتاريخ 30 أكتوبر 2024، كما أكدت عبر الاجتماعات الرسمية والمراسلات بين مسؤولي وزارة الخارجية الفرنسية ونظرائهم المغاربة على جدية المغرب وموثوقيته كشريك في التسوية، مع تعزيز التعاون الدبلوماسي للحفاظ على توازن القوى في المنطقة وضمان مساهمة الأطراف الإقليمية في إيجاد حل متوافق عليه دوليًا، مؤمنة بأن التوافق بين الرباط والجزائر ضمن إطار أممي هو السبيل الأفضل لضمان الاستقرار الإقليمي وتجنب أي تصعيد محتمل. [3]

وعليه، يمكن القول إن موقف فرنسا من التنافس المغربي _ الجزائري يقوم على منطق مزدوج قائم على دعم المغرب وتعزيز مكانته الإقليمية، مع الحفاظ على نفوذها في الجزائر، بما يضمن استقرار المنطقة ويحمي مصالحها التاريخية والمعاصرة، وهذا التوازن يعكس فهم باريس للديناميات المعقدة، ويبرز دورها كلاعب قادر على إدارة النفوذ الإقليمي بطريقة استراتيجية، مع اعتماد الأدوات المناسبة لضبط التنافس وتحويله إلى آلية لتعزيز الاستقرار بدلاً من تصعيد النزاعات.

---

[1] **idem.**

[2] توفيق أكليمندوس، "فرنسا بين المغرب والجزائر وإمكان الموازنة (١) العلاقات مع المغرب"، **مرجع سبق ذكره.**

[3] "Managing Tensions between Algeria and Morocco", Middle East Report, **op, cit,** p 15 – 16.

المطلب الثاني

موقف روسيا والصين

تُعدّ روسيا والصين اليوم من أبرز الفاعلين الدوليين في منطقة المغرب العربي والساحل، حيث تعملان على إعادة تشكيل أنماط النفوذ في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل في ظل تراجع الحضور الغربي التقليدي، ولا يأتي هذا الحضور بوصفه امتدادًا لدبلوماسية تقليدية، بل في إطار استراتيجيات مدروسة تسعى إلى استثمار التحولات الجيوسياسية والانقسامات الإقليمية، وعلى رأسها التنافس المغربي – الجزائري، الذي تحوّل إلى عامل بنيوي مؤثر في معادلات التمكين الخارجي داخل الإقليم.

وفي هذا السياق، تختلف مقاربة كل من موسكو وبكين رغم تقاطع أهدافهما العامة؛ إذ تعتمد روسيا على أدوات النفوذ الأمني والعسكري وإدارة الفوضى الإقليمية لتعزيز موقعها كقوة منازعة للغرب، بينما ترتكز الاستراتيجية الصينية على النفاذ الاقتصادي الهادئ وبناء شبكات مصالح طويلة الأمد تقوم على البراجماتية وتحييد الصراعات السياسية، وبالتالي فإن تحليل الموقفين الروسي والصيني من التنافس المغربي – الجزائري لا يهدف فقط إلى فهم سياساتهما الإقليمية، بل إلى تفكيك منطق إعادة توزيع النفوذ الدولي في المغرب العربي والساحل في سياق التعددية القطبية الصاعدة.

أولاً – موقف روسيا:

تتبنّى روسيا في منطقة المغرب العربي استراتيجيةً متكاملة تهدف إلى تقويض أنماط الهيمنة الغربية التقليدية، والمساهمة في إعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، وتنظر موسكو إلى هذه المساحة الجيوسياسية باعتبارها امتدادًا طبيعيًا لاستراتيجيتها الأوسع في الشرق الأوسط، وبوابةً رئيسية للنفاذ نحو القارة الإفريقية ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، وتقوم هذه المقاربة البراجماتية على السعي إلى تأمين موطئ قدم دائم في جنوب البحر المتوسط، بما يسمح لروسيا بمواجهة تمدد حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وكسر الاحتكار الغربي التاريخي لمسارات النفوذ السياسي والأمني في المنطقة. [1]

وفي هذا الإطار، تُعد الجزائر "حجر الزاوية" والمركز الاستراتيجي الأكثر موثوقية في الحسابات الروسية داخل منطقة المغرب العربي منذ الحقبة السوفيتية، إذ يشترك الطرفان في رؤية سيادية متقاربة، تقوم على رفض التدخلات الأجنبية المباشرة، وتفضيل الحلول الجماعية وغير المشروطة للمشكلات الدولية، ولا

---

[1] قطاس سمير، بسكري منير، "الدور المتصاعد لروسيا في منطقة المغرب العربي: تحديات ورهانات"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية** (الجزائر: جامعة محمد خضر بسكرة، المجلد 17 العدد 2، ديسمبر 2022) ص ص 346–348.

يقتصر هذا التقارب على كونه علاقة تسليحية تقليدية، بل يرتقي إلى ما يمكن توصيفه بـ"شراكة امتياز"، تسعى إلى تعزيز المكانة الدولية لكلٍّ من موسكو والجزائر، وتوسيع هامش استقلالهما الاستراتيجي داخل النظام الدولي.[1]

ويمثّل الاعتماد العسكري المتبادل ذروة هذا الميل الروسي نحو الجزائر، حيث تشير التقديرات إلى أن ما يقارب 90% من المنظومة التسليحية الجزائرية ذات منشأ روسي، وتوفّر موسكو للجزائر أنظمة تسليح ذات طابع "سيادي" تُباع دون شروط سياسية أو قيود تشغيلية، بما يضمن للجزائر استقلالية قرارها الدفاعي والعملياتي، كما تتجاوز هذه الشراكة البعد المادي للسلاح لتشمل نقل "الفن التشغيلي" العسكري الروسي، وتكوين وتأهيل الضباط الجزائريين داخل الأكاديميات العسكرية الروسية المتخصصة، بما يعمّق الطابع البنيوي للعلاقة الدفاعية بين الطرفين. [2]

في المقابل، تنفتح روسيا على المغرب من خلال مقاربة مختلفة قوامها "الاتية الاقتصادية" وتوسيع دوائر التبادل التجاري بما يخدم المصالح المتبادلة. ويُعد المغرب ثاني أكبر شريك تجاري عربي لروسيا، وثالث أكبر شريك إفريقي لها، مع تركيز ملحوظ على قطاعي الزراعة والصيد البحري، وتهدف موسكو من خلال هذه العلاقة إلى تنويع شبكة شركائها الإقليميين، والحفاظ على قنوات تواصل مستقرة مع فاعل إقليمي وثيق الصلة بالغرب، دون الانخراط في صدامات سياسية قد تُربك استراتيجيتها الأوسع في المنطقة.[3]

وتعكس مقاربة موسكو لقضية الصحراء المغربية سياسة توازن دقيقة؛ إذ تلتزم روسيا رسميًا بدعم قرارات الأمم المتحدة، وهي قرارات يتقاطع مضمونها في جوهره مع الطرح الجزائري القائم على مبدأ «تقرير المصير»، غير أن موسكو، في الوقت ذاته، تحرص على توجيه رسائل طمأنة واضحة إلى الرباط، تؤكد من خلالها أن تعاونها مع خصوم المغرب الإقليميين لن يترتب عليه مساس بالمصالح الحيوية للمملكة، وفي هذا الإطار، يوظّف الكرملين حق النقض (الفيتو) بوصفه أداة ضغط استراتيجية، تُمكّنه من تعزيز موقعه كفاعل دولي لا يمكن تجاوزه من قبل أي من طرفي النزاع، وعلى امتداد عقود، حافظت روسيا على موقف يُوصَف

---

[1] عصام بن الشيخ، "السياسة الروسية تجاه إفريقيا: العلاقات الجزائرية الروسية أنموذجًا (1992–2022)"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** (الجزائر: جامعة الوادي، المجلد 14، العدد 1، أبريل 2023) ص ص 148–150.

[2] مريم حمامي. "التعاون العسكري الجزائري – الروسي من 1991 إلى 2018"، **رسالة ماجستير** (الجزائر: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018) ص ص 133 – 138.

[3] قطاس سمير، بسكري منير، "الدور المتصاعد لروسيا في منطقة المغرب العربي: تحديات ورهانات"، **مرجع سبق ذكره**، ص 351.

بـ«المحايد» إزاء نزاع الصحراء، مع ميل عملي لترجيح الطرح الجزائري الداعم لجبهة «البوليساريو»، دون أن يصل ذلك إلى تبنٍّ صريح للمقاربة الجزائرية، وفي المقابل من دون تقديم دعم واضح للمقترح المغربي القائم على الحكم الذاتي في الصحراء. [1]

وتتعامل موسكو مع الجزائر باعتبارها حلقة الارتكاز الأمنية الأهم في معادلاتها الإفريقية، مستفيدة من موقعها الجيوسياسي المتقدم وخبرتها المتراكمة في إدارة ملفات الساحل والصحراء. ويأتي ذلك في ظل تنامي الحضور الروسي في بؤر إقليمية حساسة، ولا سيما في مالي وليبيا، حيث تُعوّل موسكو على الدور الجزائري في ضبط التهديدات العابرة للحدود ومكافحة التنظيمات المسلحة، ويمنح هذا التشابك الأمني – الاستراتيجي الجزائر ثقلاً نوعيًا داخل الرؤية الروسية بعيدة المدى، بما يتجاوز نطاق الشراكة الثنائية ليشكّل جزءًا من مقاربة أوسع لإعادة تموضع روسيا في شمال وغرب إفريقيا.[2]

ويُعزّز هذا التقارب الأمني الميلَ الروسي الواضح نحو الجزائر في المجال الطاقوي، حيث تتقاطع مصالح الطرفين ضمن أطر متعددة، أبرزها «أوبك+» ومنتدى الدول المصدّرة للغاز، ففي هذا السياق، تسعى موسكو إلى توظيف الثقل الطاقوي الجزائري بوصفه ورقة موازنة وضغط ضمن صراعها الجيوسياسي المفتوح مع أوروبا والغرب، ويتجاوز هذا النمط من التعاون موقع المغرب، باعتباره بلدًا مستوردًا للطاقة، ليكرّس الجزائر شريكًا فاعلًا في ضمان استقرار تدفقات الطاقة العالمية، والمساهمة في إعادة ضبط التوازنات السعرية، داخل الأسواق الدولية. [3]

وتراهن روسيا كذلك على الجزائر كحليف مستقبلي محتمل ضمن توسعات تجمع "بريكس+"، بما يعزز تكتل دول الجنوب في مواجهة منطق الأحادية القطبية. وترى موسكو في انضمام الجزائر إلى هذا الإطار دعمًا مباشرًا لنفوذها الجيوسياسي في شمال إفريقيا، وتعزيزًا لقدرتها على التأثير في ممرات الطاقة الحيوية. ويُسهم هذا الطموح المشترك في تعميق الارتباط العضوي بين الطرفين، بوصفه بديلًا عن نماذج العولمة الغربية ذات الطابع النمطي.[4]

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص 355– 356.

[2] عصام بن الشيخ، "السياسة الروسية تجاه إفريقيا: العلاقات الجزائرية الروسية أنموذجًا (1992–2022)"، **مرجع سبق ذكره**، ص 162.

[3] **المرجع السابق**، ص ص 138 – 143.

[4] **المرجع السابق**، ص 156.

وعليه، يمكن القول إن السياسية الخارجية الروسية تميل – استراتيجيًا وعسكريًا ووجوديًا– نحو الجزائر بوصفها حليفًا عضويًا ثابتًا وموثوقًا، في المقابل، بينما يظل الميل نحو المغرب محكومًا بمنطق تجاري واتي، يهدف إلى تحقيق المنفعة الاقتصادية المتبادلة وتفادي الصدام السياسي، وعليه، تبقى الجزائر هي "نقطة الارتكاز" الجيوسياسية التي لا يمكن لموسكو التفريط بها إذا ما أرادت ضمان استقرار واستدامة نفوذها الإقليمي في المغرب العربي والساحل.

ثانيًا – موقف الصين

تتبنّى الصين في علاقاتها مع المغرب والجزائر سياسة خارجية قائمة على الاتية الاقتصادية وتجنّب التدخل في الشؤون الداخلية، بهدف تعظيم مكاسبها الاستراتيجية طويلة الأمد في شمال إفريقيا دون الانخراط في التنافسات السياسية أو الاصطفافات الإقليمية، وتنطلق بكين من إدراك أن الطبيعة المعقّدة للبيئة المغاربية تفرض إدارة توازن دقيقة تضمن استمرارية تدفق الموارد وحماية الاستثمارات وتوسيع الأسواق، وهو ما يدفعها إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع القطبين المغاربيين وتفادي أي انحياز صريح قد يضر بمصالحها العابرة للحدود.

ويستند التقارب الصيني – الجزائري إلى عمق تاريخي وثوري يعود إلى خمسينيات القرن الماضي، حين كانت الصين من أوائل الداعمين للكفاح الجزائري من أجل الاستقلال، وأول دولة غير عربية تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام 1958، وقد أسّس هذا الإرث التاريخي لعلاقة ذات بعد استراتيجي خاص، جعل من الجزائر شريكًا موثوقًا لبكين في الدفاع عن قضايا دول الجنوب، وفي دعم المساعي الصينية لاستعادة مقعدها الدائم في مجلس الأمن عام 1971، ولم يكن هذا التقارب ذا طابع رمزي فحسب، بل تحوّل إلى قاعدة سياسية صلبة سمحت بتطوير شراكة طويلة الأمد قائمة على الثقة السياسية والانسجام في الخطاب السيادي الرافض للهيمنة والتدخلات الخارجية. [1]

وفي السياق ذاته، تنظر الصين إلى الجزائر بوصفها شريكًا استراتيجيًا في تأمين مصادر الطاقة والمواد الأولية اللازمة لدعم صعودها الاقتصادي، بالنظر إلى الثقل الجيوسياسي للجزائر وثرواتها الطبيعية وموقعها في جنوب المتوسط، ويهدف هذا التقارب إلى تعزيز نفوذ بكين في شمال إفريقيا، والاستفادة من السوق الجزائرية الواسعة، في حين تسعى الجزائر من جانبها إلى نقل التكنولوجيا الصينية وتقليص التبعية

---

[1] صالح زياني، يوسف بوعندل، "العلاقات الجزائرية الصينية ومشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** (الجزائر: جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد 12، العدد 1، يناير 2023) ص ص 61 – 62.

الاقتصادية التقليدية للغرب، بما يعكس تقاطعًا براجماتيًا في المصالح دون أن يتحول إلى تحالف أيديولوجي مغلق. [1]

وقد تعزز هذا المسار بتوقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين والجزائر عام 2014، لتكون الجزائر أول بلد عربي يحظى بهذا المستوى من الشراكة مع بكين. وترجمت هذه الاتفاقية عمليًا عبر تنفيذ مشاريع بنية تحتية كبرى من قبل الشركات الصينية، مثل الطريق السيار شرق–غرب، ومطار الجزائر الدولي الجديد، وجامع الجزائر الأعظم، إلى جانب آلاف الوحدات السكنية، وهو ما يعكس تحوّل الحضور الصيني في الجزائر من مجرد شراكة تجارية إلى نفوذ بنيوي طويل الأمد في الاقتصاد الوطني.[2]

في المقابل، ورغم غياب تقارب أيديولوجي تاريخي مماثل، فإن المغرب شكّل منذ وقت مبكر شريكًا مهمًا للصين، إذ كان من أوائل الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية عام 1958. غير أن العلاقات الثنائية شهدت تحولًا نوعيًا خلال العقد الأخير، خصوصًا عقب زيارة "الملك محمد السادس" إلى بكين عام 2016، حيث انتقلت العلاقة إلى مستوى أكثر براجماتية، قوامه الاقتصاد والاستثمار، وتهدف هذه الشراكة إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين للمغرب، واستثمار موقعه الجغرافي كبوابة بين إفريقيا وأوروبا، بما يتقاطع مع الطموحات الصينية في بناء سلاسل إنتاج وتوزيع عابرة للأقاليم.[3]

ويكتسب المغرب أهمية خاصة في الاستراتيجية الصينية بوصفه أول دولة في شمال إفريقيا تنضم رسميًا إلى مبادرة "الحزام والطريق"، حيث تسعى بكين إلى تحويله إلى منصة لوجستية ورقمية محورية تربط بين المحيط الأطلنطي والبحر المتوسط والأسواق الإفريقية، ويبرز البعد الرقمي بوصفه أحد أهم مجالات هذا التعاون، من خلال تطوير البنية التحتية للاتصالات ونقل التكنولوجيا، بما يجعل المغرب محطة رئيسية

---

[1] عبد القادر بوالروايح، "مشروع طريق الحرير في العلاقات الصينية–الجزائرية: نحو بناء محور إستراتيجي إقليمي"، **رسالة دكتوراه** (الجزائر: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2024/2023) ص ص 164 – 168.

[2] صالح زياني، يوسف بوعندل، "العلاقات الجزائرية الصينية ومشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 65 – 66.

[3] البيديري عبد الواحد. "العلاقات المغربية الصينية: أولوية الاقتصاد على السياسة"، **مجلة قضايا آسيوية** (لندن: المركز الديمقراطي العربي، المجلد 2، العدد 5، يوليو 2020) ص ص 29 – 30.

ضمن مسار "طريق الحرير الرقمي"، *ويعزز دوره كمركز إقليمي للصناعات التكنولوجية والخدمات العابرة للحدود. [1]

وفي هذا الإطار، يبرز مشروع "مدينة محمد السادس طنجة تيك" بوصفه أحد أبرز تجليات الحضور الصناعي الصيني في المغرب، حيث يعكس رغبة بكين في استغلال القرب الجغرافي للمملكة من أوروبا، واتخاذها قاعدة إنتاجية متقدمة في مجالات مثل صناعة السيارات والإلكترونيات. ويمثل هذا المشروع نموذجًا للتوجه الصيني نحو دمج الاستثمار الصناعي بالبعد اللوجستي، بما يخدم سلاسل التوريد العالمية دون الانخراط في رهانات سياسية مباشرة. [2]

وعلى المستوى السياسي، تنتهج الصين سياسة الحياد الإيجابي تجاه قضية الصحراء، حيث تمتنع في الغالب عن التصويت على القرارات المرتبطة بها داخل الأمم المتحدة، تفاديًا للانحياز لأي من الطرفين. وتؤكد بكين دعمها للمسارات التفاوضية والحلول السلمية، بما يسمح لها بالحفاظ على علاقات اقتصادية متينة مع الجزائر الداعمة لجبهة البوليساريو، ومع المغرب في الوقت ذاته، دون أن تتحول القضية إلى عامل توتير لعلاقاتها الثنائية.[3]

ورغم أن التعاون الأمني والعسكري الصيني مع المغرب لا يزال في طور البناء ويقتصر على صفقات محدودة ونقل تكنولوجيا، فإن العلاقة الأمنية مع الجزائر تبدو أكثر رسوخًا، وتشمل مجالات مكافحة الإرهاب والتعاون العسكري التقني، وتصف الصين الجزائر بأنها "جزيرة استقرار" في محيط إقليمي مضطرب، وهو

---

* **طريق الحرير الرقمي (Digital Silk Road)** هو أحد المسارات الفرعية لمبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين، ويشير إلى البعد الرقمي والتكنولوجي في الاستراتيجية الصينية الهادفة إلى توسيع نفوذها العالمي عبر البنية التحتية الرقمية بدل الاكتفاء بالبنية التحتية المادية التقليدية. وتسعى الصين من خلال طريق الحرير الرقمي إلى بناء منظومة ترابط رقمي عابرة للحدود، تُمكّنها من ترسيخ حضورها الاقتصادي والتقني في الدول الشريكة، وتوسيع أسواق شركاتها التكنولوجية، مع تقليص الهيمنة الغربية على الفضاء السيبراني العالمي.

[1] برايس نيري، "طريق الحرير الرقمية للصين في المغرب: تداعيات هيمنة القطاع الرقمي"، **ورقة سياسات** (الرباط: المعهد المغربي لتحليل السياسات، يناير 2023) ص ص 4 – 6.

[2] فخار، خالد، حاجة آمال، "المداخل النظرية المفسّرة لحقيقة الدور الصيني في المنطقة المغاربية"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية** (الجزائر: جامعة عمر التليجي بالأغواط، المجلد السادس، العدد 1، 2022). ص 832.

[3] البيديري عبد الواحد. "العلاقات المغربية الصينية: أولوية الاقتصاد على السياسة"، **مجلة قضايا آسيوية، مرجع سبق ذكر، ص 35.**

توصيف يعكس رغبة بكين في تعميق التنسيق الأمني معها دون الانخراط المباشر في ترتيبات عسكرية إقليمية معقدة. [1]

وقد مكّن هذا النهج البراجماتي الصين من تعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة، حيث أصبحت المورد التجاري الأول للجزائر لعدة سنوات، وثالث شريك تجاري للمغرب، متجاوزةً قوى تقليدية مثل فرنسا، ويعتمد هذا الاختراق على تقديم أسعار تنافسية وقروض دون مشروطية سياسية، ما يمنح الدول في إقليم المغرب العربي هامشًا أوسع للمناورة في علاقاتها مع الغرب، ويُفسر في الوقت ذاته الترحيب المتبادل بتنامي الحضور الصيني. [2] وفيما يتعلق بقضية الصحراء، تتبنى الصين سياسة تقوم على "الحياد الإيجابي"، حيث تحرص على الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف المعنية بالنزاع، وتهدف من خلال هذا التوجه إلى الحفاظ على توازن استراتيجي في علاقاتها مع دول المنطقة، لا سيما المغرب والجزائر، لضمان حماية واستمرار مصالحها الاقتصادية والسياسية المتنامية في شمال أفريقيا، بما يعكس رغبة بكين في تجنب الانحياز الصريح الذي قد يؤثر على شراكاتها، مفضلةً التركيز على التعاون التنموي الذي يخدم مبادراتها العالمية. [3]

أما على المستوى الدولي وفي إطار مجلس الأمن، فإن الصين تلتزم دائماً بدعم المسار الأممي والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الأطراف. وتشدد الدبلوماسية الصينية على أهمية الحوار والتفاوض كسبيل وحيد لإنهاء النزاع، مع التزامها بمبادئ القانون الدولي واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتنظر الصين إلى استقرار منطقة المغرب العربي كعامل أساسي لنجاح مشاريعها الكبرى، مما يجعلها تدفع دائماً باتجاه الحلول السلمية التي تضمن الأمن الإقليمي.[4] **وعليه،** يمكن القول، إن الصين لا تميل إلى أحد الطرفين على نحو حصري، بل تعتمد نموذجًا مزدوجًا يوازن بين مصالحها المختلفة؛ فهي تميل إلى الجزائر بوصفها شريكًا سياسيًا تاريخيًا ومصدرًا حيويًا للطاقة، وتميل إلى المغرب باعتباره منصة لوجستية وتكنولوجية وبوابة تجارية متقدمة، ويتيح هذا التوازن الدقيق لبكين أن تكرّس موقعها كشريك لا غنى عنه للطرفين، مستبدلةً الصراعات الأيديولوجية بمصالح اقتصادية عابرة للحدود تخدم رؤيتها العالمية المرتبطة بمبادرة "الحزام والطريق.

---

(1) **المرجع السابق،** ص 34.

(2) برايس نيري، "طريق الحرير الرقمية للصين في المغرب: تداعيات هيمنة القطاع الرقمي"، **مرجع سبق ذكره،** ص 9.

(3) حميد جريري، "العلاقات المغربية الصينية وقضية الصحراء المغربية"، **مجلة شؤون استراتيجية** (المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، العدد 21، أبريل 2025) ص 241 – 244.

(4) **المرجع السابق،** ص ص 254 - 254.

المطلب الثالث

موقف الاتحاد الأوروبي

يتعامل الاتحاد الأوروبي مع التنافس المغربي – الجزائري في منطقة الساحل باعتباره أحد محددات البيئة الإقليمية التي تؤثر بشكل مباشر في مقاربته الأوسع تجاه جنوب المتوسط وإفريقيا، فالساحل، بما يحمله من هشاشة أمنية وسياسية، يمثل مجالًا تتقاطع فيه المصالح الأوروبية مع حسابات الفاعلين الإقليميين، ما يفرض عليه صياغة سياسات تتسم بالحذر والمرونة في آن واحد.

وفي هذا الإطار، لا ينظر الاتحاد الأوروبي إلى التنافس القائم بوصفه ملفًا ثنائيًا معزولًا، بل كجزء من سياق إقليمي أوسع تتداخل فيه اعتبارات الأمن والتنمية والطاقة والهجرة، ومن ثم، تأتي مقاربته محكومة بمحاولة الموازنة بين الحفاظ على مصالحه الاستراتيجية، وتفادي الانخراط في اصطفافات قد تُقيد حركته أو تُضاعف من تعقيدات المشهد الإقليمي، وهو ما يفتح المجال لتحليل أعمق لكيفية إدارة هذا التنافس وحدود فاعلية السياسة الأوروبية في الساحل.

تقوم مقاربة الاتحاد الأوروبي تجاه التنافس المغربي–الجزائري في منطقة الساحل على إدراك بنيوي لطبيعة الإقليم بوصفه فضاءً تتقاطع فيه الأزمات الأمنية والسياسية والتنموية، بما يجعله غير قابل لسياسات الحسم أو الاصطفاف الصريح، فمنذ إطلاق "الاستراتيجية الأوروبية المتكاملة للساحل" في عام 2021 *، قدم الاتحاد الأوروبي كفاعل قادر على إدارة التعقيد بدل السعي إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، واضعاً في الاعتبار أن أمن أوروبا لا ينفصل عن استقرار جنوب المتوسط، ويعكس هذا التوجه قناعة أوروبية بأن

---

* تعتمد الاستراتيجية الأوروبية المتكاملة في منطقة الساحل، التي أقرها المجلس الأوروبي في 16 أبريل 2021، على مبدأ "المسؤولية المتبادلة" في الشراكة مع دول مجموعة الخمس للساحل (بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر)، وتهدف إلى تعزيز البعد السياسي للشراكة وتوسيع نطاق العمل ليشمل التنمية المستدامة، متجاوزةً بذلك مجرد الانخراط العسكري التقليدي. وتتمحور أهدافها الرئيسية حول تقوية مؤسسات الدولة وتوفير الخدمات الأساسية، وبناء الثقة بين الحكومات والسكان، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وإصلاح قطاع الأمن. وقد دعمت هذه التوجهات ميدانياً عدة بعثات تابعة لسياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP)، مثل: بعثة "يوتيم مالي" (EUTM Mali) وبعثات "يوكاب الساحل". ويواجه الاتحاد الأوروبي حالياً ضرورة مراجعة هذه الاستراتيجية نتيجة تراجع التعاون الإقليمي عقب سلسلة الانقلابات العسكرية وانسحاب بعض الدول من التحالفات السابقة. **لمزيد من التفاصيل الاطلاع على:**

European Parliament, "The European Union’s Integrated Strategy in the Sahel”, **Legislative Train Schedule (Brussels**: European Union, December 2024) pp. 1 – 3.

التعامل مع الساحل يجب أن يتم عبر مقاربة شمولية تدمج الأمن والتنمية وبناء القدرات، لا عبر أدوات الردع الصلبة وحدها.[1]

وتتحدد علاقات الاتحاد الأوروبي بكل من المغرب والجزائر ضمن أطر شراكة تبدو متكافئة شكليًا، لكنها تحمل في جوهرها تمايزًا وظيفيًا واضحًا، فالتعاون مع الجزائر يظل محكومًا باعتبارات الطاقة والأمن والحوار السياسي، بينما يُنظر إلى المغرب باعتباره شريكًا ديناميكيًا في أجندة التحول الاقتصادي والاندماج التدريجي مع السوق الأوروبية، وهو تمايز يعكس إدراكًا أوروبيًا بأن أدوات النفوذ في المغرب العربي لا يمكن اختزالها في البعد الأمني، بل تتطلب توظيفًا ذكيًا لأدوات الاقتصاد والاستثمار والربط الإقليمي.[2]

أولاً – موقف الاتحاد الأوروبي من نزاع إقليم الصحراء

ويظل نزاع إقليم الصحراء القيد الأكثر إرباكًا لأي سياسة أوروبية متماسكة تجاه المغرب العربي ومنطقة الساحل، نظرًا لكونه نزاعًا ممتدًا يتقاطع فيه البعد القانوني مع الحسابات الجيوسياسية، فغياب التقدم في المسار السياسي لا يرتبط فقط بتباين مواقف الأطراف، بل أيضًا بعدم وضوح توصيف الأدوار الحقيقية داخل النزاع، وهو ما أضعف فعالية الوساطة الأممية وقيّد هامش الحركة الأوروبية، وجعل الاتحاد الأوروبي في موقع المراقب الحذر الساعي إلى احتواء التداعيات بدل الدفع نحو تسوية حاسمة. [3]

وتزداد هذه المعضلة تعقيدًا مع تصاعد الطرح الذي يعتبر الجزائر طرفًا كامل الأهلية في النزاع، استنادًا إلى معيار السيطرة الفعلية على جبهة البوليساريو، ويضع هذا التوصيف الاتحاد الأوروبي أمام تناقض قانوني وأخلاقي واضح، إذ يتعامل مع الجزائر كشريك سيادي في ملفات الطاقة والأمن ومكافحة الإرهاب، في الوقت الذي تُدار فيه مخيمات تندوف خارج أي إطار قانوني واضح للمساءلة، وهو ما يكشف حدود المقاربة الأوروبية القائمة على الفصل بين الشراكات الاستراتيجية والالتزامات المعيارية. [4]

---

[1] **ibid.**

[2] "Algeria – Enlargement and Eastern Neighbourhood." **European Commission Official Website**, (Brussels: European Union, European Commission, Directorate-General for Neighbourhood and Enlargement Negotiations, 2024).seen in 19 Jan. 2026 , Available at (https://enlargement.ec.europa.eu)

[3] Matsumoto Shoji, "2024 Secretary- General Report on Sahara: Algeria and Polisario", **Policy Brief** (Rabat: Policy Center for the New South, Number 03/25, January 2025). P. 4.

[4] **ibid, p 5.**

ولا يظل هذا الإرباك حبيس التوصيف السياسي أو الجدل الأكاديمي، بل سرعان ما انتقل إلى المجال القضائي الأوروبي، ليكشف بصورة أوضح حدود قدرة الاتحاد الأوروبي على الفصل بين التزاماته القانونية ومصالحه الجيوسياسية، فقد تأثرت قدرة الاتحاد على الحفاظ على توازن دقيق بين المغرب والجزائر بتداعيات المسار القضائي المرتبط بقضية الصحراء، ولا سيما منذ لجوء جبهة البوليساريو إلى محكمة العدل الأوروبية للطعن في شرعية إدراج الإقليم ضمن الاتفاقيات التجارية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في سبتمبر 2021، وقد خلصت المحكمة إلى أن تطبيق اتفاقات الصيد البحري والزراعة دون الحصول على موافقة سكان الإقليم يُعد إجراءً غير مشروع، ما وضع بروكسل في موقف معقّد بين الالتزام القانوني والحفاظ على الشراكة الاستراتيجية مع الرباط. [1]

ورغم الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية، اختار الاتحاد الأوروبي تحييد المسار القضائي عن علاقاته السياسية مع المغرب، مؤكدًا استمرارية الشراكة باعتبارها عنصرًا أساسيًا في معادلة الاستقرار الإقليمي، وفي المقابل، لم يكن في مقدور بروكسل تجاوز الجزائر، نظرًا لمكانتها كمورد طاقي رئيسي وشريك أمني محوري في مكافحة الإرهاب، وهو ما فرض على الاتحاد تبني مقاربة توازن وظيفي بين الشريكين في ملفات الطاقة والأمن والهجرة، وقد كشفت ردود الفعل الأوروبية عقب حكم أكتوبر 2024 حدود هذا النهج، مبيّنة أن إدارة هذا التوازن تظل عملية شديدة الحساسية ومكلفة سياسيًا، وتعكس في جوهرها اعتماد الاتحاد الأوروبي سياسة تحوّطية تقوم على إدارة التناقضات الإقليمية بدل حسمها.[2]

ويدرك الاتحاد الأوروبي محدودية الرهان على المبادرات الأممية وحدها كمسار للحل، وهو ما انعكس في التعامل الحذر مع مقترحات المبعوث الأممي الأخيرة التي شملت تقسيم الإقليم جغرافياً إلى منطقة شمالية تندمج مع المغرب مع الاعتراف الدولي بسيادته عليها، ومنطقة جنوبية تُنشأ فيها دولة مستقلة، فضلاً عن محاولاته توسيع دائرة المشاركة السياسية لتشمل فاعلين غير حكوميين وممثلين عن السكان تحت مصطلح "جميع المعنيين" (all concerned) لتجاوز حالة الانسداد، وقد عزز هذا الواقع قناعة أوروبية بأن النزاع دخل مرحلة إدارة الوضع القائم، لا البحث عن تسوية نهائية، خاصة بعد الرفض القاطع لهذه المقترحات التي اعتبرت إعادة إنتاج لخطط فاشلة سابقة مثل "خطة بيكر الثانية"، ما يفسر الميل العملي نحو دعم المبادرات التي توفر استقرارًا وظيفيًا واتفاقات شراكة تقنية، حتى وإن لم تُنهِ الإشكال القانوني والسياسي جذريًا. [3]

---

(1) "Managing Tensions between Algeria and Morocco", **op, cit**, p. 17.
(2) **ibid,** p. 18.
(3) Matsumoto Shoji, "2024 Secretary- General Report on Sahara…", **op, cit**, p 12.

وضمن هذا السياق، يبرز المغرب بوصفه الطرف الأكثر مبادرة، لا سيما من خلال طرح مقترح الحكم الذاتي، الذي حظي بدعم قوى أوروبية وازنة باعتباره الإطار الأكثر واقعية لتجاوز الجمود السياسي. ويُنظر إلى هذا المقترح داخل دوائر أوروبية على أنه يوفر مخرجًا عمليًا يوازن بين الاستقرار واحترام الخصوصيات الإقليمية. [1]

ثانيًا – البعد الجيو – اقتصادي لتعامل الاتحاد الأوروبي:

يتخذ تعامل الاتحاد الأوروبي مع التنافس المغربي–الجزائري بعدًا جيو–اقتصاديًا متزايدًا، حيث تتقاطع مشاريع الطاقة والبنية التحتية مع حسابات النفوذ الإقليمي، ففي حين تروّج الجزائر لأنبوب الغاز العابر للصحراء كمسار استراتيجي نحو أوروبا، يدفع المغرب بمبادرته الأطلسية لربط دول الساحل بالمحيط، مقدمًا نفسه كبوابة بديلة أقل عرضة للاضطرابات الأمنية، وتتعمق هذه الحسابات مع التحولات السياسية في دول الساحل، حيث أدت الانقلابات العسكرية إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، ودفع الدول المعنية إلى تبني استراتيجيات تحوّط قائمة على تنويع الشركاء، وقد انعكس هذا الواقع على المقاربة الأوروبية التي باتت أكثر حذرًا وأقل اندفاعًا في الاستثمار السياسي المباشر. [2]

وينظر الاتحاد الأوروبي إلى المغرب بوصفه جسرًا استراتيجيًا نحو إفريقيا من خلال مبادرته الأطلسية، قادرًا على استيعاب الاستثمارات الأوروبية وربطها بالعمق الإفريقي، خصوصًا في مجالات الطاقة والموانئ واللوجستيات، بما يتقاطع مع أهداف مبادرة "البوابة العالمية" *، خاصة بالنظر إلى حالة تراجع العلاقات الجزائرية مع بعض عواصم الساحل، والتي استغلها المغرب لتعزيز حضوره عبر أدوات القوة الناعمة،

---

[1] Mohammed Loulichki, "Towards Autonomy for the Sahara; a Dynamic Underway", **Policy Brief** (Rabat: Policy Center for the New South, Number 12/25, April 2025) pp. 5- 7.

[2] Rossella Marangio, "Shifting Sands: Hedging Strategies in Sahel-Maghreb Relations" **Briefs** (Paris; European Union Institute for Security Studies, Number 12, May 23, 2025), p 2.

* **تُعد مبادرة "البوابة العالمية** (Global Gateway) "إطاراً استراتيجياً أطلقه الاتحاد الأوروبي في عام 2021 بهدف تقليص فجوة الاستثمار العالمية وتعزيز المشاريع المستدامة وعالية الجودة حول العالم، وتمثل هذه المبادرة الركيزة الاستثمارية لـ "ميثاق المتوسط" الذي أُطلق في نوفمبر 2025، وتهدف إلى إطلاق العنان للإمكانات غير المستغلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتهدف المبادرة إلى حشد استثمارات تصل إلى 300 مليار يورو، وهو هدف تحقق في غضون أربع سنوات فقط، مما دفع الاتحاد لرفع السقف المستهدف إلى 400 مليار يورو بحلول عام 2027، وتُنفذ المبادرة في منطقة الجوار الجنوبي لمنطقة الاتحاد الأوروبي عبر "خطة الاستثمار الاقتصادي(EIP) "، التي رُصد لها حزمة مالية أوروبية تصل إلى 7 مليارات يورو، مع طموح لحشد 30 مليار يورو من الاستثمارات العامة والخاصة بحلول عام 2027 بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية؛ وقد تحقق هذا الهدف بالفعل في سبتمبر 2025 قبل عامين من موعده المحدد.

مستثمرًا في التعليم الديني والتكوين العسكري وبناء شبكات طويلة الأمد مع النخب الإفريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ نفوذ أقل كلفة وأكثر استدامة. [1]

في المقابل، يواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز شراكته الاستراتيجية مع الجزائر من خلال أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI – أوروبا العالمية) للفترة 2021– 2027، وهي الآلية التمويلية الأساسية التي حلت محل "أداة الجوار الأوروبية (ENI) "التي رصدت سابقاً نحو 236 مليون يورو لبرامج التعاون الثنائي، وفيها تتركز الاستثمارات بشكل محوري على ثلاثة قطاعات رئيسية حددها "البرنامج التأشيري متعدد السنوات: (MIP)" الانتقال الطاقي والعمل المناخي، والحوكمة الاقتصادية والتنمية المحلية، بالإضافة إلى دعم النمو المستدام والشامل الذي يركز على الوظائف الخضراء والتحول الرقمي. [2]

وتتجلى الرغبة الأوروبية في الحفاظ على الجزائر كشريك طاقي موثوق من خلال تخصيص تمويلات لمشاريع نوعية مثل تطوير الهيدروجين الأخضر وكفاءة الطاقة، إلى جانب التعاون الاستراتيجي في مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP) الذي يربط نيجيريا بأوروبا عبر الأراضي الجزائرية وبموازاة ذلك، يسعى الاتحاد إلى تحفيز إصلاحات هيكلية وإدارية عبر أدوات فنية متقدمة، حيث نُفذ 26 مشروعاً للتوأمة المؤسساتية و61 فعالية ضمن أداة التبادل التقني والمعلومات (TAIEX) لتعزيز كفاءة الإدارة العامة في قطاعات كالمالية والزراعة والصناعة، كما يخصص الاتحاد منحاً إضافية ضمن "خطة الاستثمار الاقتصادي للجوار الجنوبي"، التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد الجزائري لضمان مرونته أمام الأزمات العالمية. [3]

ويمتد هذا التوازن إلى ملف الهجرة، حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي على التعاون مع الجزائر للحد من التدفقات غير النظامية، مستخدمًا أدوات مالية مخصصة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة، في إطار مقاربة وقائية تهدف إلى تقليل الضغوط السياسية داخل أوروبا، وتظل قضية مخيمات تندوف أحد أبرز أوجه التناقض في السياسة الأوروبية، إذ يستمر تقديم المساعدات الإنسانية دون معالجة الإشكال القانوني المتعلق بالمسؤولية، ما يضعف مصداقية الخطاب الحقوقي الأوروبي ويكشف حدود المقاربة المعيارية. [4]

---

[1] **ibid,** p 3.

[2] "Algeria – Enlargement and Eastern Neighbourhood." **op, cit**.

[3] **idem.**

[4] Matsumoto Shoji, "2024 Secretary- General Report on Sahara…" **op, cit**., p. 11.

ويتعمق هذا التناقض مع أحكام محكمة العدل الأوروبية التي ألغت بعض الاتفاقيات مع المغرب، مظهرةً صدامًا بين الاعتبارات القضائية والرهانات الجيوسياسية، ما قيد قدرة الاتحاد على ترجمة ميوله السياسية إلى سياسات متماسكة، وأمام هذا الواقع، يتجه الاتحاد الأوروبي تدريجيًا نحو دبلوماسية أكثر واقعية وأقل معيارية، تركز على التعاون القطاعي وتخفيف حدة الاشتراطات القيمية، خاصة في التعامل مع الأنظمة العسكرية في الساحل والتنافس المغربي–الجزائري. [1]

وتعكس السياسة الأوروبية تجاه الساحل والمغرب العربي تحولًا واضحًا من دبلوماسية معيارية قائمة على الاشتراطات القيمية إلى مقاربة أكثر واقعية تُدار بمنطق المصالح، هذا التحول تفرضه حدود مسامية وتداخل أمني–اقتصادي، إلى جانب سلوك إقليمي نَفعي وتصاعد التنافس المغربي–الجزائري، ويتجلى ذلك في تراجع أولوية التعاون الأمني المباشر، مقابل توسيع النفوذ عبر تعاون قطاعي في المياه والطاقة والبنية التحتية، كمسارات أقل تصادمية وأكثر استدامة. كما يظهر إدراك أوروبي لمنطق التحوط الذي تتبناه دول المنطقة، ما يدفع بروكسل إلى الموازنة بين شراكات اتية، تجمع بين تعميق الحضور البنيوي مع المغرب والحفاظ على الجزائر كفاعل محوري في أمن الطاقة، في إطار سياسة تركز على إدارة المصالح والخطوط الحمراء بدل الشراكات القيمية الشاملة. [2]

وعليه، يمكن القول، إن الاتحاد الأوروبي لا يعتمد حيادًا تقليديًا، بل ينتهج تحوّطًا استراتيجيًا موزعًا يرى في المغرب شريكًا اتيًا وتنمويًا وجيو–اقتصاديًا، وفي الجزائر شريكًا طاقيًا وأمنيًا لا غنى عنه، وهو ما يعكس عقلانية مصلحية واضحة، لكنه يظل هشًا وقابلًا للاهتزاز مع أي تحوّل حاد في توازنات الساحل.

---

[1] Rossella Marangio, "Shifting Sands: Hedging Strategies in Sahel-Maghreb Relations"
[2] **idem.**

خاتمة

في ضوء المعالجة التحليلية المتكاملة التي تناولتها هذه الدراسة عبر فصولها الأربعة، تتبلور صورة شاملة لطبيعة التنافس بين المغرب والجزائر في منطقة الساحل، باعتباره تعبيرًا عن تحول أعمق في أنماط التفاعل الإقليمي في شمال وغرب أفريقيا، ويكشف هذا التنافس عن بنية جيوسياسية مركبة لا يمكن اختزالها في إطار خلاف سياسي ثنائي، إذ تتأسس على منظومة متداخلة من المحددات البنيوية والاستراتيجيات المتباينة، أعادت تعريف الساحل بوصفه فضاءً لإعادة توزيع النفوذ وبناء الشرعية الإقليمية.

وتبرز نتائج الفصول الأربعة أن التنافس المغربي _ الجزائري يتشكل داخل تفاعل معقّد بين تحولات المجال الجيوسياسي للساحل، وأنماط صنع القرار لدى الطرفين، وتباين المقاربات الأمنية والاقتصادية، إلى جانب القضايا المباشرة محل التنافس وآليات إدارتها، كما يتضح أن هذا التنافس لا يتحرك بمعزل عن البيئة الإقليمية والدولية، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتموضعات قوى إقليمية ودولية تتعامل معه بوصفه متغيرًا ضابطًا للاستقرار، وتميل في الغالب إلى إدارته واحتواء تداعياته أكثر من السعي إلى تسويته.

وفي هذا السياق، تُمثّل هذه الخاتمة تثبيتًا لما استقر عليه التحليل من نتائج تتعلق بديناميات التنافس وانعكاساته على أنماط الانخراط الإقليمي ومسارات الاستقرار في منطقة الساحل، مع إبراز الفروق النسبية في فاعلية الأدوات التي يعتمدها كل من المغرب والجزائر في إدارة هذا التنافس، كما تفتح الخاتمة أفقًا استشرافيًا لمآلات هذا التنافس في ظل التحولات الجارية على المستويين الإقليمي والدولي، بما يتيح تقديم تقديرات تحليلية تسهم في فهم اتجاهات التوازنات الإقليمية وحدود تطورها خلال المرحلة المقبلة.

أولًا – النتائج:

تتبلور النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة بوصفها محصلة تحليلية جرى بناؤها عبر أربعة فصول، تناولت التنافس بين المغرب والجزائر في منطقة الساحل منذ عام 1999، واستندت إلى تتبع تفاعلاته البنيوية وأدوات إدارته وانعكاساته الإقليمية، ومواقف الأطراف الخارجية، الأمر الذي أتاح استخلاص مجموعة من النتائج التحليلية التي توضّح طبيعة هذا التنافس ومساراته على النحو التالي:

1. محددات التنافس بين المغرب والجزائر في منطقة الساحل

تشير نتائج هذا الفصل إلى أن التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل يتحدد بمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر في الوجهات الخارجية للبلدين تجاه الإقليم، ويعكس اختلاف الخصائص الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية، إلى جانب تباين إدراكهما للتحولات الإقليمية، اختلاف مقارباتهما في إدارة النفوذ داخل المنطقة.

ويؤدي المحدد الجغرافي دورًا أساسيًا في تفسير طبيعة التفاعل المغربي _ الجزائري مع منطقة الساحل، غير أن تأثيره يختلف لدى كل من البلدين؛ فالمغرب يوظف موقعه الجيوسياسي كبوابة بين أوروبا وإفريقيا لتعزيز حضوره الاقتصادي والدبلوماسي في دول الساحل وغرب إفريقيا، مستفيدًا من موقعه البحري وشبكة علاقاته الاقتصادية مع الأسواق الأوروبية، بينما يفرض الامتداد الحدودي المباشر للجزائر مع عدد من دول الساحل، وعلى رأسها مالي والنيجر، مقاربة تركز بدرجة أكبر على الاعتبارات الأمنية المرتبطة بحماية الحدود الجنوبية واحتواء التهديدات العابرة للحدود، مثل نشاط الجماعات المسلحة وتهريب السلاح والجريمة المنظمة.

ويمثل المحدد التاريخي عنصرًا مؤثرًا في تشكيل طبيعة الحضور المغربي والجزائري في إفريقيا عمومًا ومنطقة الساحل على وجه الخصوص؛ فالمغرب يستند إلى امتداد تاريخي طويل نحو غرب إفريقيا عبر شبكات التجارة الصحراوية والروابط السياسية والدينية، وهو ما يوفر للدبلوماسية المغربية رصيدًا يسهم في بناء العلاقات مع دول المنطقة، بينما يرتبط الحضور التاريخي للجزائر بإرثها الثوري ودورها في دعم حركات التحرر الإفريقية، الأمر الذي منحها مكانة سياسية داخل المشهد الإفريقي ومؤسساته الإقليمية. وبذلك يستند كل من البلدين إلى مرجعيات تاريخية مختلفة في بناء نفوذه داخل القارة الإفريقية.

وتمثل طبيعة النظام السياسي في كل من البلدين أحد المحددات في طبيعة التنافس بين البلدين في منطقة الساحل؛ ففي المغرب يتمركز صنع القرار بدرجة كبيرة داخل المؤسسة الملكية، بما يمنحها قدرًا من الاستمرارية والمرونة في إطلاق المبادرات السياسية والاقتصادية، بينما تتسم عملية صنع القرار في الجزائر بطابع مؤسسي تتداخل فيه أدوار القيادة السياسية مع المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وهو ما يجعل مقاربتها تجاه الساحل أكثر ارتباطًا بالاعتبارات الأمنية والاستراتيجية المرتبطة بحماية الاستقرار الإقليمي.

ويمثل البعد الاقتصادي أحد المحددات المؤثرة في طبيعة الحضور المغربي – الجزائري في منطقة الساحل؛ فالمغرب يسعى إلى توسيع نفوذه عبر الاستثمارات والتعاون التنموي والدبلوماسية الاقتصادية، بما يسمح ببناء شبكة من المصالح الاقتصادية مع دول المنطقة، بينما يتركز الحضور الاقتصادي الجزائري

بدرجة أكبر في مجالات الطاقة والتعاون الحكومي. وبذلك يعتمد المغرب على الدبلوماسية الاقتصادية وتوسيع الاستثمارات، في حين يظل الحضور الاقتصادي الجزائري أكثر ارتباطًا بتوظيف موارده الطاقوية.

وأظهرت الدراسة أن المحدد الثقافي يمثل أحد عناصر القوة الناعمة المؤثرة في طبيعة الحضور المغربي والجزائري في إفريقيا؛ فالمغرب يستند إلى روابط دينية وثقافية مع مجتمعات غرب إفريقيا والساحل، خاصة من خلال انتشار المذهب المالكي والطرق الصوفية، بينما يرتبط الحضور الثقافي الجزائري بدرجة أكبر بإرثه السياسي والثوري، دون الامتداد الديني والثقافي نفسه داخل المجتمعات المحلية في الساحل.

وعلى رأس المحددات الخارجية الحاكمة للسياسة الخارجية لكلا البلدين، تأتي قضية الصحراء بوصفها أحد المحركات الأساسية للتنافس داخل المشهد الإفريقي عمومًا ومنطقة الساحل خصوصًا؛ فالمغرب يسعى إلى توسيع حضوره الدبلوماسي والاقتصادي في إفريقيا بهدف تعزيز الدعم الإقليمي لموقفه من القضية وتأييد مبادرته للحكم الذاتي، بينما تدعم الجزائر جبهة البوليساريو وتتعامل مع القضية باعتبارها مسألة تتعلق بتصفية الاستعمار، وهو ما يدفعها إلى توظيف علاقاتها الدبلوماسية للحفاظ على حضور القضية في الأجندة الإفريقية.

ومن بين المحددات الخارجية أيضًا التحديات الأمنية في منطقة الساحل، وعلى رأسها انتشار الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة والتهديدات العابرة للحدود؛ ففي حين يسعى المغرب إلى تعزيز تعاونه الأمني مع دول المنطقة في إطار مقاربة تجمع بين الأمن والتنمية، تنظر الجزائر إلى هذه التهديدات باعتبارها تحديًا مباشرًا لأمنها القومي، ما يدفعها إلى تكثيف حضورها الأمني والعسكري على حدودها الجنوبية وتعزيز التنسيق الأمني مع دول الجوار.

وأخيرًا، يمثل تصاعد التنافس الدولي في منطقة الساحل أحد العوامل الخارجية المؤثرة في طبيعة التفاعلات الإقليمية، ففي ظل تزايد حضور القوى الدولية وتنامي الاهتمام بموارد الإقليم وموقعه الجيوسياسي، يسعى المغرب إلى توظيف هذا السياق لتعزيز حضوره الاقتصادي والدبلوماسي داخل دول الساحل وغرب إفريقيا، بينما تسعى الجزائر إلى الحفاظ على موقعها كفاعل إقليمي رئيسي في قضايا الأمن والاستقرار في جوارها الجنوبي، مع موازنة التفاعلات الدولية بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية.

2. أدوات التنافس المغربي_ الجزائري في الساحل الأفريقي:

تشير نتائج هذا الفصل إلى أن التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل يتخذ طابعًا غير مباشر، ويعتمد على توظيف أدوات سياسية وأمنية واقتصادية لتعزيز النفوذ داخل المنطقة. ويعكس اختلاف هذه الأدوات تباينًا في تصور كل من المغرب والجزائر لدوره الإقليمي؛ إذ يميل المغرب إلى بناء نفوذ متعدد

الأبعاد قائم على الدبلوماسية والقوة الناعمة والشراكات الاقتصادية، بينما تركز الجزائر على توظيف دورها الأمني والدبلوماسي في إدارة أزمات الساحل والحفاظ على مكانتها كفاعل إقليمي رئيسي.

وتمثل الأدوات السياسية المدخل الأبرز لبناء النفوذ في منطقة الساحل، غير أن توظيفها يختلف بين البلدين؛ ففي حالة المغرب، ارتكزت توجهاتها على الدبلوماسية النشطة، خاصة من خلال الدبلوماسية الملكية، والزيارات الرسمية، وتوسيع شبكة الاتفاقيات الثنائية مع دول الساحل، بما يستهدف بناء شراكات سياسية طويلة الأمد وتعزيز الحضور داخل المنظمات الإقليمية الإفريقية، أما الجزائر، فقد اعتمدت على دور الوساطة في الأزمات الإقليمية، ولا سيما في مالي، والدفع نحو الحلول السياسية للنزاعات، استنادًا إلى تقاليدها الدبلوماسية القائمة على مبدأ عدم التدخل وتسوية الصراعات بالحوار.

وتعد الدبلوماسية الدينية إحدى أدوات القوة الناعمة التي اعتمدها المغرب لتعزيز نفوذه في دول الساحل، من خلال توظيف الروابط الدينية والثقافية المرتبطة بالمذهب المالكي والطرق الصوفية، بما أسهم في تعزيز حضوره داخل المجتمعات المحلية، وفي المقابل، يرتكز الحضور الخارجي للجزائر بصورة أكبر على الأدوات السياسية والأمنية، وهو ما يجعل النفوذ المغربي أكثر حضورًا في المجالين الديني والثقافي مقارنة بالحضور الجزائري الذي يظل أقرب إلى المستوى الرسمي والمؤسساتي.

كما تمثل الأدوات الأمنية والعسكرية مجالًا رئيسيًا للتنافس بين البلدين، غير أن دوافع استخدامها تختلف؛ ففي حالة الجزائر، يرتبط الانخراط الأمني باعتبارات الأمن القومي نتيجة الامتداد الحدودي المباشر مع دول الساحل، الأمر الذي دفعها إلى تعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب وتنسيق الجهود العسكرية مع دول الجوار، أما المغرب، فرغم عدم امتلاكه حدودًا مباشرة مع منطقة الساحل، فقد عمل على تطوير التعاون الأمني والعسكري مع بعض دول المنطقة في إطار تعزيز حضوره الإقليمي ودعم الاستقرار الأمني. ويعكس ذلك اختلافًا في دوافع الانخراط الأمني بين البلدين.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد أظهرت الدراسة اعتماد المغرب بدرجة كبيرة على الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز حضوره في منطقة الساحل، من خلال التوسع في الاستثمارات بقطاعات البنوك والاتصالات والطاقة والبنية التحتية، بما أسهم في بناء شبكة مصالح اقتصادية مع دول المنطقة. وفي المقابل، يتركز الحضور الاقتصادي الجزائري بدرجة أكبر في قطاع الطاقة وبعض أشكال التعاون الاقتصادي، وبذلك يعتمد المغرب على تنويع أدوات حضوره الاقتصادي، بينما تظل المقاربة الجزائرية أكثر ارتباطًا بتوظيف مواردها الطاقوية.

3. قضايا التنافس بين المغرب والجزائر في منطقة الساحل

تشير نتائج هذا الفصل إلى أن التنافس المغربي – الجزائري في منطقة الساحل يتجلى من خلال مجموعة من القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تشكل مجالات رئيسية لإعادة تشكيل النفوذ الإقليمي، حيث يعكس اختلاف مقاربات البلدين لهذه القضايا تباينًا في إدراك كل منهما لطبيعة دوره الإقليمي وأدوات تعزيز حضوره داخل منطقة الساحل.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن "قضية الصحراء" تمثل المحور الأكثر تأثيرًا في طبيعة التنافس المغربي – الجزائري داخل منطقة الساحل الأفريقي، إذ يسعى المغرب إلى تثبيت سيادته على الإقليم وتكريس الاعتراف الإقليمي والدولي بمبادرته للحكم الذاتي، من خلال توظيف حضوره الدبلوماسي والاقتصادي في دول الساحل، بينما تنظر الجزائر إلى القضية باعتبارها مسألة تتعلق بحق تقرير المصير وتصفية الاستعمار، وهو ما يفسر استمرار دعمها السياسي والدبلوماسي لجبهة البوليساريو، الأمر الذي يجعل القضية أحد أبرز محددات التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الساحل.

وتوصلت الدراسة إلى أن التهديدات الإرهابية والجماعات المسلحة تمثل مجالًا رئيسيًا آخر يتداخل فيه التعاون والتنافس بين المغرب والجزائر، إذ ينظر المغرب إلى مكافحة الإرهاب باعتبارها جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز الاستقرار الإقليمي، ولذلك يسعى إلى توسيع التعاون الأمني والاستخباراتي مع دول المنطقة والشركاء الدوليين، بينما ترى الجزائر في تصاعد النشاط الإرهابي تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ما يدفعها إلى تعزيز قدراتها العسكرية وتكثيف التنسيق الأمني مع دول الجوار، وهو ما يعكس اختلافًا في أولويات البلدين؛ إذ يركز المغرب على توسيع التعاون الأمني والإقليمي، بينما تعطي الجزائر أولوية لحماية أمنها القومي وتأمين حدودها الجنوبية.

وتبين من خلال الدراسة أن قضية الهجرة غير النظامية تمثل أحد العوامل المؤثرة في طبيعة التفاعل بين المغرب والجزائر، إذ يعتمد المغرب مقاربة تقوم على إدارة الهجرة في إطار الشراكات مع الدول الأوروبية والإفريقية، بينما تتعامل الجزائر مع الظاهرة من منظور أمني يركز على ضبط الحدود ومكافحة شبكات التهريب العابرة للصحراء.

وعلى المستوى الاقتصادي، أظهرت نتائج الفصل أن التنافس يتجلى في السعي إلى بناء شبكات نفوذ اقتصادي عبر مشروعات الطاقة والبنية التحتية، إذ يعمل المغرب على توسيع حضوره الاقتصادي في منطقة

الساحل من خلال الاستثمار في قطاعات الطاقة والبنوك والبنية التحتية، ويعد مشروع أنبوب الغاز المغربي – النيجيري أحد أبرز أدواته لتعزيز الارتباط الاقتصادي بدول المنطقة، في حين تعتمد الجزائر بدرجة أكبر على توظيف مواردها الطاقوية ومكانتها كأحد كبار منتجي الغاز لتعزيز علاقاتها الاقتصادية، مع تركيز أكبر على قطاع الطاقة مقارنة بالمقاربة المغربية الأكثر تنوعًا.

كما يمثل التنافس على الزعامة السياسية أحد الأبعاد الرئيسة للتنافس بين البلدين، إذ يسعى المغرب إلى توسيع شبكة علاقاته الثنائية والانخراط الفاعل في المؤسسات الإقليمية لتعزيز نفوذه داخل القارة، بينما ترتكز مقاربة الجزائر على الحفاظ على دورها التقليدي كفاعل سياسي وأمني مؤثر في منطقة الساحل، مستندة إلى موقعها الجغرافي وثقلها الدبلوماسي. وبذلك يعكس التنافس السياسي اختلافًا في أدوات بناء النفوذ الإقليمي بين البلدين.

وتؤكد هذه النتائج أن التنافس المغربي – الجزائري في منطقة الساحل يتخذ طابعًا غير مباشر، يعتمد على توظيف أدوات سياسية وأمنية واقتصادية لتعزيز النفوذ والتأثير داخل المنطقة، دون أن يتطور إلى مواجهة مباشرة بين الطرفين.

4. مواقف الأطراف الخارجية من التنافس المغربي– الجزائري في منطقة الساحل

تشير نتائج هذا الفصل إلى أن التنافس المغربي – الجزائري في منطقة الساحل تجاوز إطار العلاقات الثنائية بين البلدين، ليصبح جزءًا من شبكة معقدة من التفاعلات الإقليمية والدولية، بما جعل مواقف القوى الفاعلة أحد المحددات الرئيسة لاتجاهات هذا التنافس وطبيعة الأدوار التي يضطلع بها كل من المغرب والجزائر داخل المنطقة.

وأظهرت الدراسة أن المؤسسات الإفريقية تمثل إحدى الساحات المؤسسية التي يتجلى داخلها التنافس بين المغرب والجزائر، إلا أن الانقسامات الداخلية وضعف آليات التنفيذ حدّا من قدرتها على إدارة هذا التنافس، لتصبح في كثير من الأحيان انعكاسًا لموازين القوى بين الطرفين أكثر من كونها إطارًا قادرًا على احتوائه.

كما بينت أن القوى العربية اتبعت مقاربات متفاوتة في التعامل مع هذا التنافس؛ إذ حافظت مصر على سياسة الحياد الاستراتيجي، بينما انتهجت المملكة العربية السعودية سياسة تقوم على إدارة التوازنات

الإقليمية، في حين تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة مقاربة أكثر براغماتية عززت من خلالها شراكاتها الاقتصادية مع المغرب، مع استمرار علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الجزائر.

وفيما يتعلق بدول الساحل، أظهرت الدراسة أنها لم تنخرط في اصطفاف واضح مع أي من الطرفين، وإنما اتبعت "مقاربة براجماتية" قائمة على الاستفادة من علاقاتها مع المغرب والجزائر وفقًا لمصالحها الوطنية، من خلال الجمع بين التعاون الاقتصادي مع المغرب والتعاون الأمني والسياسي مع الجزائر، وهو ما حدّ من قدرة أي منهما على احتكار النفوذ داخل المنطقة.

أما على المستوى الدولي، فقد تبنت الولايات المتحدة وفرنسا سياسة تقوم على الشراكة المزدوجة مع البلدين، من خلال تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي مع المغرب، والحفاظ في الوقت نفسه على التعاون الأمني مع الجزائر في ملفات مكافحة الإرهاب وأمن منطقة الساحل.

كما أظهرت الدراسة ميل روسيا إلى الجزائر استنادًا إلى شراكتهما العسكرية والتقنية الممتدة، مع استمرار علاقاتها السياسية والاقتصادية مع المغرب، بينما انتهجت الصين سياسة الحياد البراغماتي، مع التركيز على توسيع شراكاتها الاقتصادية مع الطرفين دون الانخراط في تنافسهما السياسي، بينما اعتمد الاتحاد الأوروبي مقاربة براجماتية تقوم على توزيع الأدوار، إذ ركز على التعاون مع المغرب في ملفات الهجرة والتنمية الاقتصادية، ومع الجزائر في قضايا الطاقة والأمن الإقليمي.

وتؤكد هذه النتائج أن موازين التنافس المغربي – الجزائري في منطقة الساحل لا تتحدد فقط بقدرات البلدين، وإنما تتأثر أيضًا بطبيعة مواقف القوى الإقليمية والدولية، التي تسهم في إعادة تشكيل حدود النفوذ والأدوار التي يضطلع بها كل منهما داخل البيئة الجيوسياسية المتغيرة في منطقة الساحل.

ثانيًا – السيناريوهات المحتملة لمستقبل التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل

تنطلق السيناريوهات التي تعرضها هذه الدراسة من قراءة تركيبية لتفاعل المحددات البنيوية مع أدوات إدارة التنافس المغربي – الجزائري في منطقة الساحل، وما أفرزته من أنماط سلوك قابلة للتطور في المدى المنظور، ولا تُطرح هذه السيناريوهات بوصفها مسارات حتمية، وإنما كإطارات تحليلية مرجّحة تساعد على استشراف اتجاهات التنافس في ضوء المعطيات النظرية والتطبيقية الراهنة، مع إتاحة إمكانية تتبعها وقياسها عبر مؤشرات محددة تعكس درجة تحقق كل مسار وحدود استدامته داخل بيئة إقليمية شديدة الهشاشة.

1. استمرار التنافس المُدار (السيناريو الأكثر ترجيحًا)

يفترض هذا السيناريو استمرار التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل ضمن مستوى منخفض إلى متوسط الحدة، بحيث تظل الخلافات تُدار عبر أدوات سياسية وأمنية واقتصادية غير مباشرة، دون أن تتطور إلى صدام مفتوح.

ويستند ترجيح هذا السيناريو إلى استمرار المحددات البنيوية الحاكمة للتنافس، وفي مقدمتها قضية الصحراء، إلى جانب اعتماد الطرفين على أدوات تسمح بإدارة التنافس دون حسمه، فضلًا عن تداخل القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية بما يجعل أي تصعيد شامل مرتفع الكلفة على الطرفين.

كما تعزز المؤشرات الراهنة هذا المسار، إذ يواصل المغرب والجزائر تعزيز حضورهما في منطقة الساحل عبر أدوات ونطاقات نفوذ مختلفة، في ظل غياب مؤشرات على استعداد أي منهما لتحمل كلفة التصعيد، بالتوازي مع حرص القوى الإقليمية والدولية على احتواء التنافس ومنع تحوله إلى صراع مفتوح. ومن ثم، يُرجح استمرار نمط التنافس المُدار خلال المدى المنظور.

2. تصاعد التنافس وتحوله إلى صراع نفوذ أكثر حدّة (سيناريو محتمل غير مرجّح)

يفترض هذا السيناريو انتقال التنافس المغربي _ الجزائري في منطقة الساحل إلى مستوى أعلى من الاشتباك السياسي والأمني، مع بقاء احتمالات المواجهة العسكرية المباشرة محدودة، ويستند في ذلك إلى طبيعة البيئة الأمنية الهشة في الساحل، التي تسمح بتصاعد التنافس عبر أدوات سياسية وأمنية واقتصادية دون تجاوز حدود الصدام المباشر.

وتعزز هذا السيناريو مجموعة من العوامل؛ إذ إن استمرار التدهور الأمني في مالي والنيجر وبوركينا فاسو قد يدفع الطرفين إلى توسيع حضورهما لحماية مصالحهما، كما أن أي تحولات جوهرية في ملف

الصحراء، سواء من خلال اعترافات دولية جديدة أو تغير في مواقف الفاعلين الإقليميين والدوليين، قد تؤدي إلى تصاعد التنافس بينهما، ويضاف إلى ذلك احتدام التنافس الدولي في منطقة الساحل، ولا سيما بين روسيا والدول الغربية، بما قد يتيح لكل من المغرب والجزائر توسيع هامش تحركه استنادًا إلى دعم خارجي ظرفي.

ومع ذلك، يبقى هذا السيناريو أقل ترجيحًا من السيناريو المرجح، إذ تحد من فرص تحققه كلفة التصعيد على استقرار المنطقة، إلى جانب استمرار اعتماد الطرفين على أنماط تنافس تسمح بتعظيم النفوذ دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة، وهو ما يجعل إدارة التنافس أكثر احتمالًا من تصعيده.

3. احتواء تنافسي محدود عبر تنسيق انتقائي (السيناريو الأضعف)

يفترض هذا السيناريو حدوث درجة محدودة من الاحتواء للتنافس المغربي – الجزائري عبر تنسيق انتقائي يقتصر على بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية، دون أن يمتد إلى معالجة القضايا الخلافية الجوهرية أو إحداث تحول حقيقي في طبيعة العلاقات بين البلدين، ليظل هذا التنسيق محكومًا باعتبارات ظرفية أكثر من كونه تعبيرًا عن إرادة سياسية لإعادة بناء العلاقات الثنائية.

ويستند ضعف هذا السيناريو إلى استمرار انعدام الثقة البنيوي بين المغرب والجزائر، وما يرتبط به من تباين في إدراك مصادر التهديد وأولويات كلا البلدين، إلى جانب استمرار الخلاف حول قضية الصحراء، فضلًا عن غياب إطار مؤسسي مغاربي فاعل قادر على تحويل أي تنسيق محدود إلى تعاون مستدام في ظل جمود اتحاد المغرب العربي.

كما تشير المؤشرات الراهنة إلى أن أي تنسيق محتمل سيظل مدفوعًا بضغوط خارجية مرتبطة بالتحديات الأمنية المشتركة، أكثر من كونه نابعًا من إرادة ذاتية، في ظل استمرار تغليب الاعتبارات السيادية والرمزية على منطق الأمن الجماعي والتكامل الإقليمي، وهو ما يجعل هذا السيناريو الأقل ترجيحًا، إذ يقتصر أثره على إدارة بعض الملفات دون إحداث تغيير جوهري في بنية التنافس بين البلدين.وفي ضوء التفاعل بين المحددات البنيوية، وطبيعة الأدوات المستخدمة، وسلوك الفاعلين الإقليميين والدوليين، يظل سيناريو "استمرار التنافس المُدار" هو الأكثر اتساقًا مع معطيات الرسالة والواقع الراهن، مع بقاء هامش محدود لتحولات تصعيدية أو احتوائية تظل مشروطة بتغيرات حادة في البيئة الإقليمية والدولية.

قائمة المراجع

أولًا – المراجع العربية

1. الوثائق:

1) الأمانة العامة للحكومة، **دستور المملكة المغربية "الفصل 41"**، الرباط: الجريدة الرسمية، 2011.

2) الجريدة الرسمية، **الجريدة الرسمية الجزائرية المعدلة والمتممة لقانون العقوبات 09-01**، الجزائر: العدد 15، مارس 2009.

3) الجمهورية الجزائرية، **"الجريدة الرسمية – قانون المقايضة"**، الجزائر: العدد 63، 2019.

4) الرئاسة المغربية، **خطب جلالة الملك 403.. نص الرسالة التي وجهها جلالة الملك إلى القمة الاستثنائية لمجموعة دول الساحل والصحراء**، الرباط: 2019.

5) الجريدة الرسمية، **المادة 4 من الظهير الشريف رقم 1-15-75 صادر في 24 يونيو 2015 المتعلق بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة**، الرباط: (العدد 63 – 72، 25 يونيو 2015).

6) الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، "الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء"، الرباط: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي، 2013.

7) المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، **خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (2018-2021)**، الرباط: (ديسمبر 2017).

8) مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، **ظهير شريف رقم (1-15-75).. يتعلق بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة**، الرباط: 24 يونيو 2015.

9) "كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي في الجلسة الافتتاحية للقمة الإفريقية العربية الرابعة" **الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية المصرية**، القاهرة: رئاسة الجمهورية، 23 نوفمبر 2016.

2. الكتب:

1) رضوان بوهيدل، **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل.. الدول الهشة والفاشلة في مواجهة القوى الكبرى والصاعدة** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020).

2) علي بن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس** (الرباط: المطبعة الملكية، ط ٢، ١٩٩٩).

3. المقالات:

1) إبراهيم بتقة، "لمحات من تاريخ قبائل الطوارق"، **مجلة الدراسات الإفريقية** (الجزائر: جامعة الجزائر 2، المجلد 3، العدد 5، نوفمبر 2016).

2) إبراهيم بن دايخة، "مستقبل المكانة الإقليمية للجزائر: إشكالية الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية وضرورات التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة مدارات سياسية** (الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 5، العدد 2، 2021).

3) أسماء الحسيني، "كونفيدرالية دول الساحل.. بين سيناريوهات النجاح والفشل"، **آفاق مستقبلية** (القاهرة: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد 5، يناير 2025).

4) امحمد جبرون، "إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة.. قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني بالمغرب"، **كراسات علمية** (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، مراصد، العدد 4، 2011م).

5) أمينة بوبصلة، "التنافس الدولي على الموارد –نموذجا منطقة الساحل والصحراء الإفريقية"، **مجلة أكاديميا للدراسات السياسية** (الجزائر: المركز الجامعي أفلو، المجلد 7، العدد 1، يونيو 2024).

6) بلحاج أحمد، خلفة نصير، "الانتقال الطاقوي في الجزائر: السياسات والتحديات في ظل المتغيرات الوطنية والدولية) **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية** (الجزائر: جامعة ابن خلدون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 1، 2025).

7) بلخوني محمد أيمن، "السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل بين حتمية الدور وفاعلية الأداء"، **مجلة السياسة العالمية** (الجزائر: بومرادس، جامعة أمحمد بوقرة، مخبر الدراسات السياسة والدولية، 2025).

8) البيديري عبد الواحد. "العلاقات المغربية الصينية: أولوية الاقتصاد على السياسة"، **مجلة قضايا آسيوية** (لندن: المركز الديمقراطي العربي، المجلد 2، العدد 5، يوليو 2020).

9) جليل اقنين، " السياسة الخارجة المغربية: المحددات والأبعاد"، **مجلة شؤون استراتيجية** (الرباط: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، العدد 6، يونيو 2019).

10) جميلة مرابط، الفضاء الأطلسي الافريقي باستدامة طاقية تحول دينامي للحاضر والمستقبل (أنابيب الغاز المغرب– نيجيريا نموذج رائد)"، **مجلة القانون والأعمال الدولية** (سطات: جامعة الحسن الأول، يونيو 2024).

11) الحاج عيسى بن عمر، عبد الله ياسين غفافلية، خديجة عمراوي، "دور الجزائر في منطقة الساحل – مكافحة المفاهيم والجريمة المنظمة"، **مجلة المستقل للدراسات القانونية والسياسية** (الجزائر: مركز جامعة أفلو، المجلد 5، العدد 1، يونيو 2021).

12) حمزة بلعور، محبوبة الأقريد، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل قوتها الناعمة بإفريقيا"، **مجلة المعيار** (الجزائر: قسنطينة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 29، العدد 1، 2024).

13) حمزة بلعور، محبوبة الأقريد، "دور الدبلوماسية الدينية الجزائرية في تفعيل قوتها الناعمة في أفريقيا"، مجلة المعيار (قسنطينة: جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، المجلد 29، العدد 1، 2024).

14) حميد جريري، "العلاقات المغربية الصينية وقضية الصحراء المغربية"، **مجلة شؤون استراتيجية** (المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، العدد 21، أبريل 2025).

15) خالد شيات، " دول الخليج تملك مقومات رعاية الحل النهائي لقضية الصحراء بين المغرب والجزائر" **مجلة آراء حول الخليج** (الرياض: مركز الخليج للأبحاث، العدد 206، يناير 2025).

16) خالد فخار، آمال حاجة، "المداخل النظرية المفسّرة لحقيقة الدور الصيني في المنطقة المغاربية"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية** (الجزائر: جامعة عمر التليجي بالأغواط، المجلد السادس، العدد 1، 2022).

17) خديجة بن سعيد، "محدودية دور الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل في ظل التنافس الدولي" **مجلة العلوم القانونية والسياسية** (الجزائر: جامعة الوادي، المجلد 13، العدد 1، أبريل 2022).

18) خراتي بن ملوكة، عيسى طيبي، "المقاربة التنموية للجزائر في إفريقيا ودول الساحل"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني** (الجزائر: جامعة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 13، العدد 2، 2022).

19) الخضر عبد الباقي، "مواجهة جماعية: تقييم الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة بوكو حرام"، **اتجاهات الأحداث** (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، العدد 9، أبريل 2015).

20) دالع وهيبة، "دور الجزائر في تنمية منطقة الساحل 2010 – 2020" (مالي، النيجر، موريتانيا نموذجاً)" **مجلة السياسة العالمية** (الجزائر: جامعة الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2024).

21) رحيمة لدغش، سليمة لدغش، "أبعاد قضية الصحراء وموقف الجزائر الثابت"، **مجلة آفاق للعلوم** (الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 5، العدد 3، يونيو 2020).

22) رشيد الحديقي، "السياق الأورو– متوسطي الجديد.. أي اتجاه للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي" **تقرير المسح الأورومتوسطي – يوروميد** (برشلونة: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، أكتوبر 2024).

23) سماح ميهوب وإلهام بوجعدار، "السيناريو المستقبلي لاستهلاك طاقة الكهرباء والغاز في الجزائر – دراسة قياسية تنبؤية"، **مجلة المنهل الاقتصادي** (الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد 6، العدد 1، يونيو 2023).

24) سمير قط، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا المبادئ، الأسس والتطورات"، **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، العدد 32، يونيو 2017).

25) صالح زياني، يوسف بوعندل، "العلاقات الجزائرية الصينية ومشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** (الجزائر: جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد 12، العدد 1، يناير 2023).

26) عادل زعلوك، " الاستراتيجيات الكبرى في مجال السياسة الخارجية: دراسة تأصيلية في المفاهيم والصور والطبيعة الديناميكية"، مجلة السياسة والاقتصاد (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 16، أكتوبر 2022).

27) عائشة قادة بن عبد الله، " الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل والصحراء في ظل التحولات الإقليمية"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية** (تلمسان: جامعة أبوبكر بلقايد، المجلد 1، العدد 1، يونيو 2022).

28) عبد الصمد المجوطي، "المغرب وإفريقيا: مسارات العودة والتفاعل"، **شؤون استراتيجية** (الرباط: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، العدد 3، يناير 2019).

29) عبد الغفار علي عبد الرحيم، الأمين الدودو عبد الله الخاطري، أحمد محمد زقلو، " العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية التشادية"، **مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية** (القاهرة: جامعة القاهرة فرع الخرطوم، المجلد 41، العدد 41، الجزء السابع (العلوم السياسية)، يناير 2024).

30) عبد اللطيف شهاب زكري، "ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة تحليلية لحركة الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي"، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية** (بغداد: الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد 16، 2008).

31) عبد حسين عبد محسن سوسة، " موقف جامعة الدول العربية من مشكلة الصحراء الغربية"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية** (الأنبار: جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد 2، ديسمبر 2015).

32) عبدالفتاح البلعشمي، "تدبير السياسة الخارجية المغربية للتوترات الدبلوماسية بين التوازنات الدولية والمصلحة الوطنية"، "أعمال ندوة: السياسة الخارجية المغربية في عالم متغير الضوابط والديناميات" (مراكش: جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2022).

33) عبدالقادر عبد العالي, "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** (الجزائر: عبد الحميد بن باديس–مستغانم، العدد 7، يوليو 2014).

34) عبدالقادر كركار، "الهجرة السرية إلى الجزائر من بلدان الساحل الأفريقي من اللجوء إلى الاسترزاق وأثرها على الأمن القومي الجزائري"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية** (الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثاني، فبراير 2023).

35) عصام بن الشيخ، "السياسة الروسية تجاه إفريقيا: العلاقات الجزائرية الروسية أنموذجًا (1992–2022)"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** (الجزائر: جامعة الوادي، المجلد 14، العدد 1، أبريل 2023).

36) علي لحويمد، "أبعاد السياسة الخارجية المغربية تجاه تجمع الساحل والصحراء"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، العدد 39، يناير 2016).

37) عمر سعداوي، "الجزائر وأمن الطاقة الأوروبي في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة" **مجلة السياسة العالمية** (الجزائر: جامعة بومرادس، المجلد 7، العدد 3، 2023).

38) عمرو محمد كمال، "أدوار الفاعلين الإقليمين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، المجلد 45، العدد 2، إبريل 2023).

39) فاروق حسين أبو ضيف، "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم"، **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، أبريل 2025).

40) فاطمة زمام، "فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل"، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة** (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 11، ديسمبر 2018).

41) قطاس سمير، بسكري منير، "الدور المتصاعد لروسيا في منطقة المغرب العربي: تحديات ورهانات"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية** (الجزائر: جامعة محمد خضر بسكرة، المجلد 17 العدد 2، ديسمبر 2022).

42) كنزة مغيش، "برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية 2011 – 2030"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** (الجزائر: جامعة الجزائر 3، المجلد 9، العدد 2، يونيو 2021).

43) ليلى الإدريسي العزوزي، "الهجرة غير الشرعية بالجوار المغربي وإشكالية اللجوء"، مجلة **شؤون استراتيجية** (الرباط: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، العدد 13، يناير 2023).

44) ليندة معيزي، "الدبلوماسية الجزائرية في القارة الأفريقية.. المحددات والتوجهات والتحديات"، **مجلة السياسة العالمية** (الجزائر: جامعة امحمد بوقرة –بومرداس، مخبر الدراسات السياسية والدولية، المجلد 8 ، العدد 1، 2024).

45) مال امقران، "الدبلوماسية الاقتصادية المغربية بعد عودته إلى الاتحاد الأفريقي: الآليات والرهانات"، **شؤون استراتيجية** (الرباط: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، يونيو 2022).

46) محمد الأمين البقالي الطاهري، "دوائر صنع القرار في النظام السياسي المغربي: نموذج السياسة الخارجية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية (الرباط: العدد 174، يناير – فبراير 2024).

47) محمد الرضا التميمي، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات والمواثيق الدولية"، **مجلة دفاتر السياسية والقانون** (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد الرابع، 2011).

48) محمد سفيان بوخبزة، "محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل" **مجلة السياسة العالمية** (الجزائر: جامعة امحمد بوقرة –بومرداس، مركز الدراسات السياسية والدولية، المجلد 7، العدد 3، السنة 2023).

49) محمد عطيف، "السياسة الخارجية المغربية تجاه محيطها الدولي: قراءة في المميزات والتخطيط الاستراتيجي"، **مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية** (الرباط: العدد 54، مايو 2023).

50) محمود عزت عبدالحافظ، "8 تحديات تواجه تفعيل اتحاد المغرب العربي و3 سيناريوهات مرتبطة بمصيره"، **مجلة آراء حول الخليج** (جدة: مركز الخليج للأبحاث، العدد 203، أكتوبر 2024).

51) منير جمدوني، "دور الوساطة المغربية في حل النزاع الليبي الداخلي أمام متغيرات الظروف الجيوسياسية الإقليمية وحسابات الاستقطاب الدولي"، **شؤون استراتيجية** (الرباط: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، العدد 3، يناير 2022).

52) نادية الرامي، "محددات ومبادئ السياسة الخارجية المغربية"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية و الإدارية** (الرباط: مركز المنارة للدراسات و الأبحاث، العدد 16، 2016).

53) نجية بلخثير، سهام بن رحو، "تحديات الأمن الحدودي الجزائري: دراسة حالة الحدود الجنوبية"، **مجلة السياسة العالمية** (الجزائر: جامعة امحمد بوقرة –بومرداس، مخبر الدراسات السياسية والدولية، المجلد 5، العدد 1، 2021).

54) نصيرة مهيرة، "التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية"، **مجلة الحقوق والحريات** (الجزائر: جامعة محمد خيضر– بسكرة، المجلد 9، العدد 2، أكتوبر 2021).

55) نعيمة الفرح، "المغرب وأفريقيا: التعاون الثنائي الاستراتيجي والإكراهات المطروحة"، **مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث** (الرباط: العدد 15، مايو 2024).

56) نوال بهدين، "الفاعلون في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية وفق الدستور الجديد"، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية** (الرباط: عدد مزدوج 109/ 110، سنة 2013).

57) هاجر بن العربي، "توظيف الدبلوماسية الروحية والدينية في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول إفريقيا"، **مجلة آفاق للدراسات السياسية والقانونية** (الجزائر: الأغواط، جامعة عمار ثليجي، المجلد 6، العدد 3، نوفمبر 2020).

58) هاجر رشيد، "الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب الدولي"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية** (الجزائر: جامعة مولاي طاهر بسميدة، مجلد 02، العدد 14، أبريل 2020).

59) هتهات أبوبكر الصديق، عبد العزيز لزهر، " دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل جنوب الصحراء. المقاربة الجزائرية"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي** (الجزائر: الأغواط، جامعة عمار ثليجي، المجلد 8، العدد 1، مايو 2024).

60) يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء: الثوابت والمتغيرات"، **سياسات عربية** (الدوحة: معهد الدوحة للدراسات العليا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 2، العدد 10، سبتمبر 2014).

61) يس افقير، "المحددات التقليدية المتحكمة في توجه السياسة الخارجية المغربية اتجاه إفريقيا"، مجلة القانون والأعمال (الرباط: جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مختبر البحث قانون الأعمال، العدد 93، يونيو 2023).

4. الرسائل العلمية والبحوث غير المنشورة

1) بلقاسم فؤاد، "الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإقليمي.. دراسة في دوائر المغرب العربي، الساحل وغرب المتوسط"، **رسالة دكتوراه** (الجزائر: جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 18/ 2019).

2) حسيبة بلاطش، "السياسة الطاقوية في الجزائر وانعكاسها على الأمن والتنمية والاستقرار"، **رسالة دكتوراه** (الجزائر: جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021).

3) عبد الحميد ميمون، الوساطة في سياسة الجزائر الخارجية: دراسة حالتي مالي وليبيا منذ 2011"، **رسالة دكتوراه** (الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2024).

4) عبد القادر بوالروايح، "مشروع طريق الحرير في العلاقات الصينية–الجزائرية: نحو بناء محور إستراتيجي إقليمي"، **رسالة دكتوراه** (الجزائر: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2024/2023).

5) علي عشوي، "الوساطة كآلية لحل النزاعات الدولية: دراسة في الوساطة الجزائرية في مالي)، **رسالة دكتوراه** (الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، 2020).

6) علياء محمد عبدالجواد المنصوري، "تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا.. الجزائر أنموذجاً" (2011 – 2020)، **رسالة ماجستير** (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، يناير 2021).

7) مريني مصطفى، "استراتيجية إدارة المناطق الحدودية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة – دراسة حالة الجزائر) **رسالة ماجستير** (الجزائر: جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022).

8) ميمونى عبدالكريم، "المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه دول الساحل الأفريقي"، **رسالة ماجستير** (الجزائر: جامعة أحمد درايعة أدرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2023).

5. البحوث المنشورة والنشرات والكتيبات

1) "تحركات مُناوئة: حدود عودة داعش إلى دول المغرب العربي"، **تقديرات المستقبل** (أبو ظبي: مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، مايو 2024).

2) "مقاربة متوازنة: لماذا تسعى السنغال للتقارب مع دول الساحل والصحراء؟"، **تقديرات المستقبل** (أبوظبي: مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، أغسطس 2024).

3) آمنة فايد، "كيف توظف الجزائر دورها الخارجي في تعزيز مكاسبها؟"، **مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أغسطس 2022)

4) برايس نيري، "طريق الحرير الرقمية للصين في المغرب: تداعيات هيمنة القطاع الرقمي"، **ورقة سياسات** (الرباط: المعهد المغربي لتحليل السياسات، يناير 2023).

5) بسمة سعد، " نحو مقاربة مغربية في سياق ساحلي مضطرب.. ما أهداف إطلاق مراكش مبادرة تجارية مع دول الساحل الأفريقي؟" **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، يناير 2024)

6) بسمة سعد، "دبلوماسية الجوار.. دلالات الجولات الخارجية للرئيس السنغالي الجديد لدول غرب إفريقيا"، **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، يونيو 2024)

7) بوحنية قوي، "الهجرة القسرية: لماذا تعتبر تهديدًا هيكليًا لإفريقيا"، **مركز الجزيرة للدراسات** (الدوحة: شبكة الجزيرة، أغسطس 2023).

8) توفيق أكليمندوس، " فرنسا بين المغرب والجزائر وإمكان الموازنة (١) العلاقات مع المغرب"، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** (القاهرة: نوفمبر 2024).

9) حسن أبو طالب، "الصحراء الغربية بين شغف ترامب ومحنة "البوليساريو" مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2025)

10) حسن الشاغل، "مقاربة الجزائر نحو أمن الطاقة المتجدِّدة"، **مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية** (إسطنبول: أكتوبر 2024).

11) حمدي عبدالرحمن حسن، " الاتجاه غربًا! تحولات الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل" **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، أبريل 2025).

12) خيرة العروشي، "إدارة الهجرة في الجزائر.. التحديات والاهتمامات والآفاق المستقبلية" **استقصاء يروميد هجرة** (برشلونة: شبكة الاتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط، ديسمبر 2022).

13) سافانا دي تسييرس، قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة: النيجر، **ورقة إحاطة** (جنيف: الأمم المتحدة، مسح الأسلحة الصغيرة، ديسمبر 2017).

14) سعيد الصديقي، "السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا"، **المعهد المغربي لتحليل السياسات** (الرباط: أبريل 2018).

15) سليم حميمنات، " تصدير "الأمن الروحي" كآلية استراتيجية لدعم التمدد المغربي في إفريقيا"، **المعهد المغربي لتحليل السياسات** (الرباط: مارس 2018).

16) صافيناز محمد أحمد، " الجزائر وأزمة النيجر.. الوساطة الدبلوماسية بين الفرص والتحديات"، **مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سبتمبر 2023).

17) عائشة البصري، " المغرب العربي والساحل الأفريقي بين التقارب، والتنافس، وإعادة التموضع"، **تقييم حالة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2025).

18) عبد الحق دحمان، "البعد الديني كأحد مصادر النفوذ الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية"، **مركز المجدد للبحوث والدراسات** (إسطنبول: باشاك شهير، 2023).

19) العربي بن رمضان، " المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، **مركز الأفارقة للدراسات والاستشارات** (أبوجا: ديسمبر 2016).

20) فاطمة لمحرحر، "المغرب والتكتلات الإقليمية الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء.. أي رهانات؟" **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، ديسمبر 2022)

21) محمد بوشيخي، تحول استراتيجي: لماذا قد يتوسع المغرب في مكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقي؟"، **مركز المستقبل للدراسات المتقدمة** (أبوظبي: مارس 2025).

22) محمد عصام لعروسي، "محرّكات الهجرة وارتداداتها في شمال إفريقيا والشرق الأوسط"، **مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية** (لندن: يوليو 2024).

23) نور الدين بيدُكان، "دور المغرب في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل: المرتكزات والتحديات والآفاق"، **مركز الإمارات للسياسات** (أبوظبي: ديسمبر 2020).

24) نور الدين بيدكان، "مشروع خط أنبوب الغاز نيجيريا–المغرب: الفرص والتحديات"، **مركز الإمارات للسياسات** (أبوظبي: ديسمبر 2022).

25) هاني الأعصر، "الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب... محاولة للفهم والتقييم"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، فبراير 2018).

26) وفاء صندي، "الخبرة المغربية في مكافحة التطرف"، **المركز المصري للفكر والدراسات** (القاهرة: مارس 2019).

27) يحيى زبير، عبد القادر عبد الرحمن (الجزائر ومالي على المحك: أزمة الحدود تهدّد مستقبل العلاقات"، **موجز قضية** (الدوحة: مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، يوليو 2025).

6. الكتب السنوية والتقارير الاستراتيجية والسنوية:

1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "**تقرير الهجرة الدولية 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية**"، (الأمم المتحدة: 2022).

7. مصادر الإنترنت:

1) " خدعة أخرى.. الجزائر ترد على الرباط بشأن خريطة المغرب الكاملة خلال فعاليات الجامعة العربية"، **موقع روسيا اليوم** (موسكو: شبكة أخبار روسيا اليوم، ديسمبر 2021) تم الاطلاع في 20 أكتوبر 2025، متاح على الرابط:: (https://arabic.rt.com).

2) " خريطة المغرب وموقف جامعة الدول العربية وانسحاب بوريطة.. هذه هي الحقيقة"، **الموقع الإلكتروني لحزب العدالة والتنمية** (الرباط: حزب العدالة والتنمية، أكتوبر 2022). تم الاطلاع في 20 أكتوبر 2025، متاح على الرابط:: (https://www.pjd.ma/174998).

3) "7 معلومات عن أنبوب الغاز العابر للصحراء بعد انسحاب النيجر"، **شبكة الطاقة** (واشنطن: مايو 2025) تم الاطلاع في 8 ديسمبر 2025، متاح على (https://attaqa.net/).

4) "الإمارات تصبح أكبر مستثمر في المغرب" **موقع سكاي نيوز عربية** (أبوظبي: 5 سبتمبر 2025) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط:: (https://www.skynewsarabia).

5) "الجزائر تعلن قبول النيجر لوساطتها القائمة على "مرحلة انتقالية" مدتها ستة أشهر ؟" **وكالة فرانس 24** (باريس: أكتوبر 2023) تم الاطلاع في 6 يناير 2025، متاح على الرابط: (https://www.france24.com/ar/).

6) "الجزائر تنفي طلب وساطة الإمارات لتطبيع العلاقات مع المغرب"، **موقع الجزيرة مباشر** (الدوحة: شبكة الجزيرة الإخبارية، 14 سبتمبر 2021) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط:: (https://www.aljazeeramubasher.net).

7) "الجزائر: ستون سنة من الخبرة في مجال الوساطة في النزاعات بإفريقيا"، **وكالة الأنباء الجزائرية** (الجزائر: 19 نوفمبر 2022) تم الاطلاع في 30 ديسمبر 2024 متاح على الرابط:: (https://www.aps.dz/ar/134851).

8) "الحضور المتزايد للدرهم المغربي في غرب إفريقيا الفرص والتحديات"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية** (أبوظبي:30 يوليو 2025) تم الاطلاع في 5 يناير 2026 متاح على الرابط: (https://www.ecssr.ae/ar/).

9) "الرباط.. مؤتمر حول مكافحة الإرهاب والأمن البحري على طول السواحل الإفريقية الأطلسية"، **الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج** (الرباط: مجلس الوزراء، يناير 2025) تم الاطلاع في 25 فبراير 2025، متاح على (https://diplomatie.ma/ar/).

10) "الرئيس الموريتاني يلتقي الملك المغربي خلال زيارة خاصة للمغرب"، **موقع التيار** (نواكشوط: ديسمبر 2024) تم الاطلاع في 8 ديسمبر 2025، متاح على (https://ettayar.net/ar/node/2687).

11) "السنغال تفتتح قنصلية بمدينة الداخلة في الصحراء الغربية"، **إرم نيوز** (أبوظبي: شركة إرم ميديا، أبريل 2021) تم الاطلاع في 23 ديسمبر 2025، متاح على (https://www.eremnews.com/news/2316313).

12) "إيكواس تدعو الجزائر ومالي إلى الحوار والتهدئة"، **قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، 10 أبريل 2025) تم الاطلاع في 20 نوفمبر 2025، متاح على الرابط: (https://qiraatafrican.com/28285).

13) "تنسيق ميداني بين انفصالي أزواد وتنظيم القاعدة شمال مالي"، **ميدل إيست أونلاين** (لندن: يوليو 2025). تم الاطلاع في 1 نوفمبر 2025، متاح على (https://www.middle-east-online.com).

14) "دولة الإمارات تفتتح مقر قنصليتها العامة بمدينة العيون المغربية"، **الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإماراتية** (أبوظبي: مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، 4 نوفمبر 2020) (https://www.mofa).

15) إدريس آيات، "الجزائر والمغرب في منطقة الساحل: سباق النفوذ على الخرائط الجديدة للقوة"، **مدونة سطور** (أبريل 2025) تم الاطلاع في 12 يناير 2026، متاح على الرابط: (https://sotour.net/9013/).

16) ازهور الامغاري، " وساطة سعودية بين المغرب والجزائر... هل تنجح مساعي الرياض في رأب صدع الخلافات؟" **موقع شفاف** (الرباط: 10 أكتوبر 2025) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط: (https://chafaf.ma/).

17) امرؤ القيس طلحة جبريل، " المغرب – الإيكواس: النوايا الحسنة ليست كافية" المعهد المغربي لتحليل السياسات (الرباط: 29 ديسمبر 2020) تم الاطلاع في 20 نوفمبر 2025، متاح على الرابط: (https://mipa.institute)

18) أميرة خاتو، "الجزائر تفوز بعضوية مجلس السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي" **أوراس** (الجزائر: 15 أبريل 2025) تم الاطلاع في 19 أكتوبر 2025، متاح على الاطلاع على اللينك التالي: (https://www.awras.com/)

19) حبيب الله مايابى، " الجزائر وموريتانيا.. وتيرة تعاون اقتصادي وأمني متصاعدة"، **الجزيرة نت** (الدوحة، شبكة الجزيرة الإعلامية، ديسمبر 2024) تم الاطلاع في 8 ديسمبر 2025، متاح على (https://www.aljazeera.net/)

20) حسان حويشة، " 5 قطاعات مغرية للمستثمرين الجزائريين في موريتانيا"، **جريدة الشروق** (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، سبتمبر 2024) تم الاطلاع في 18 مارس 2025، متاح على (https://www.echoroukonline.com/5)

21) حسن الأشرف، "المغرب يرفع موازنة الجيش لدواع دفاعية وتأمين الحدود"، **إندبندنت عربية** (الرياض: المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، نوفمبر 2024). تم الاطلاع في 25 فبراير 2025، متاح على (www.independentarabia.com)

22) حفيظ صواليلي، "الجزائر رسميا في منطقة التجارة الحرة الإفريقية"، **جريدة الخبر** (الجزائر: مؤسسة الخبر، نوفمبر 2024) تم الاطلاع في 20 مارس 2025، متاح على (https://www.elkhabar.com/press/251931/)

23) رضوان بوهيدل، "استراتيجية الجزائر في الساحل الإفريقي.. بين أمن الحدود وطموحات النفوذ"، **أفريكا نيوز** (الجزائر: بلولايت ميديا، سبتمبر 2025) تم الاطلاع في 12 يناير 2026، متاح على الرابط: (https://africanews.dz/)

24) "الرباط.. مؤتمر حول مكافحة الإرهاب والأمن البحري على طول السواحل الإفريقية الأطلسية"، **الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج** (الرباط: مجلس الوزراء، يناير 2025) تم الاطلاع في 25 فبراير 2025، متاح على(https://diplomatie.ma/ar/)

25) "الرئيس الموريتاني يلتقي الملك المغربي خلال زيارة خاصة للمغرب"، **موقع التيار** (نواكشوط: ديسمبر 2024) تم الاطلاع في 8 ديسمبر 2025، متاح على(https://ettayar.net/ar/node/2687)

26) "السنغال تفتتح قنصلية بمدينة الداخلة في الصحراء الغربية"، **إرم نيوز** (أبوظبي: شركة إرم ميديا، أبريل 2021) تم الاطلاع في 23 ديسمبر 2025، متاح على (https://www.eremnews.com/news/2316313)

27) 7"معلومات عن أنبوب الغاز العابر للصحراء بعد انسحاب النيجر"، **شبكة الطاقة** (واشنطن: مايو 2025) تم الاطلاع في 8 ديسمبر 2025، متاح على (https://attaqa.net/).

28) عادل الزبيري، " المغرب: إحباط 45 ألف محاولة هجرة غير شرعية منذ بداية 2024"، **العربية نت** (دبي: قناة العربية الإخبارية، سبتمبر 2024) تم الاطلاع في 22 يناير 2025، متاح على (https://linksshortcut.com/VINpf)

29) عادل الزبيري، "المغرب: نزاع الصحراء الغربية حصري على الأمم المتحدة"، **العربية نت** (الرياض: قناة العربية الإخبارية، مايو 2020) تم الاطلاع في 4 نوفمبر 2025، متاح على (https://www.alarabiya.net/north-africa)

30) عباس الخشال، "الجزائر: مجلس الأمن لم يقر سيادة المغرب المزعومة على الصحراء"، **إذاعة صوت ألمانيا (DW)** (برلين: نوفمبر 2025) تم الاطلاع في 12 يناير 2026، متاح على الرابط: (https://www.dw.com/ar/)

31) عبد الغني بلوط، "دبلوماسية المساجد.. قوة المغرب الناعمة في أفريقيا"، **الجزيرة نت** (الدوحة: شبكة الجزيرة الإعلامية، أبريل 2024) تم الاطلاع في 6 يناير 2025، متاح على الرابط: (https://www.ajnet.me/politics/2024)

32) عثمان لحياني، "اتفاق بين الجزائر ونيجيريا على حل سلمي للأزمة في النيجر"، **العربي الجديد** (لندن: أغسطس 2023) تم الاطلاع في 8 ديسمبر 2025، متاح على(https://www.alaraby.co.uk)

33) "علاقات مصر والجزائر"، **الموسوعة الرقمية مصر وأفريقيا** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط:(https://africa.sis.gov.eg/)

34) "علاقات مصر والمغرب"، **الموسوعة الرقمية مصر وأفريقيا** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط:(https://africa.sis.gov.eg/)

35) علي ياحي، "الهجرة غير النظامية... الجزائر بين بلد عبور ومقر للاستقرار"، **إندبندنت عربية** (الرياض: المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، يوليو 2024). تم الاطلاع في 1 مارس 2025، متاح على (https://2u.pw/QQOB8F2x)

36) عز الدين عمر، " العشرية السوداء.. قصة سقوط الجزائر في مستنقع الدم"، **ميدان** (الدوحة: شبكة الجزيرة الإعلامية، أغسطس 2021) تم الاطلاع في 1 مارس 2025 متاح على (https://www.ajnet.me/midan/intellect)

37) عماد السعيدي، "نيجيريا والمغرب.. خطة طموحة لرفع التبادل التجاري إلى 2.5 مليار دولار"، **جريدة ديتافور** (الرباط: مارس 2025) تم الاطلاع في 13 مارس 2025 متاح على (https://detafour.com/%D9%86%D9)

38) "15 ألف متشدد تخلوا عن العمل المسلح في الجزائر منذ 1999"، **الحرة** (واشنطن: شبكة تلفزيون الشرق الأوسط، سبتمبر 2013) تم الاطلاع في 1 مارس 2025 متاح على (https://www.alhurra.com/algeria)

39) "كيف ستتعامل الجزائر مع موجة الهجرة من دول الساحل والصحراء؟"، **الحرة** (واشنطن: شبكة تلفزيون الشرق الأوسط، يناير 2025) تم الاطلاع في 1 مارس 2025 متاح على (https://www.alhurra.com/algeria).

40) "لجزائر: إنشاء مناطق حرّة للتبادل التجاري مع دول الساحل الأفريقي"، أخبار عربية (بكين: وكالة شينخوا، فبراير 2024) تم الاطلاع في 20 مارس 2025، متاح على (https://arabic.news.cn/20240)

41) ماجيد صراح، " ممثلة الجزائر سلمى مليكة حدادي تفوز بمنصب نائب رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي، **الشروق أونلاين** (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام، 15 فبراير 2025) تم الاطلاع في 19 أكتوبر 2025، متاع على الرابط التالي (https://www.echoroukonline.com/)

42) "ماذا تضمن رد النيجر على إعلان الجزائر قبول وساطتها لإيجاد حل سياسي للأزمة؟" وكالة فرانس 24 (باريس: أكتوبر 2023) تم الاطلاع في 6 يناير 2025، متاح على الرابط: : (https://www.france24.com/ar/)

43) "المغرب وشركة شيل يوقعان عقدا حول الغاز الطبيعي المسال"، قطاع التنمية المستدامة (الرباط: مجلس الوزراء وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، 14 يوليو 2023) تم الاطلاع في 15 يوليو 2025، متاح على الرابط: (https://www.environnement)

44) "مسؤول أمني: تم تفكيك 210 خلايا إرهابية في المغرب منذ عام 2002"، أصوات مغاربية (فيرجينيا: شبكة الشرق الأوسط للإرسال MBN، مايو 2021). تم الاطلاع في 22 فبراير 2025 متاح على (www.maghrebvoices.com/morocco)

45) "معضلة مستمرة: لماذا لم تتراجع هجمات جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" في مالي؟"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** (أبو ظبي: سبتمبر 2019) ، تم الاطلاع في 22 يناير 2025، متاح على(https://www.futureuae.com/en)

46) "مُبادرة الأطلسي: هل تعوّض التحركات المغربية انسحاب فرنسا من دول الساحل الإفريقي؟" **مركز المستقبل للدراسات المتقدمة** (أبو ظبي: يناير 2024). تم الاطلاع في 27 أكتوبر 2025، متاح على الرابط:(https://futureuae.com/ar-AE)

47) محمد حميدي، " السنغال تعلن مواكبة مشاريع المغرب لولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلنطي "، **هسبريس** (الرباط: نوفمبر 2025) تم الاطلاع في 23 ديسمبر 2025، متاح على (https://www.hespress.com/)

48) نهال أحمد السيد، "تقارب متنام: مستقبل التحالف بين القاعدة والأزواد شمال مالي"، **مركز المسبار للدراسات والبحوث** (دبي: مايو 2025) تم الاطلاع في 1 نوفمبر 2025، متاح على (https://almesbar.net/)

49) "النيجر توجه ضربة موجعة لطموحات الجزائر بالانسحاب من مشروع غاز الصحراء"، **الشرق الأوسط أونلاين** (لندن: مايو 2025) تم الاطلاع في 17 يونيو 2025، متاح الاطلاع على (https://middle-east-online.com/%D8%A7)

50) نوارة باشوش، "25 مليار دولار للتسليح وحماية الجزائر في 2025"، **جريدة الشروق** (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، أكتوبر 2024) تم الاطلاع في 15 أكتوبر 2025، متاح على (https://www.echoroukonline.com/)

51) وجدان بوعبدالله، "الحرب الباردة بين الجزائر والإمارات: الأسباب والانعكاسات"، **البيت الخليجي للدراسات والنشر** (لندن: 24 مايو 2025) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط: (https://gulfhouse.org/posts/6652/)

52) "وساطة إماراتية بين الجزائر والمغرب"، موقع الإمارات 71 (أبوظبي: 3 نوفمبر 2014) تم الاطلاع في 1 ديسمبر 2025، متاح على الرابط: (https://www.uae71.com/posts/11481)

53) وكالة أنباء الشرق الأوسط، " وزير الطاقة الجزائري: استثمارات في دول الجوار بإجمالي 442 مليون دولار لتعزيز القدرات النفطية"، بوابة الأهرام (القاهرة: مؤسسة الأهرام، فبراير 2024) تم الاطلاع في 18 مارس 2025، متاح على (https://gate.ahram.org.eg/4701277)

54) وكالة تاس، " الاتحاد الأفريقي يعرب عن قلقه إزاء تدهور الوضع في الصحراء الغربية"، **روسيا اليوم** (موسكو: شبكة RT التلفزيونية، نوفمبر 2020) تم الاطلاع في 4 نوفمبر 2025، متاح على (https://arabic.rt.com/middle_east)

55) "الوزير الأول يستقبل وزيرة البترول والمناجم والجيولوجيا لجمهورية تشاد"، **الموقع الرسمي لديوان مصالح الوزير الأول** (الجزائر: مجلس الوزراء، ديسمبر 2025) تم الاطلاع في 23 ديسمبر 2025، متاح على الرابط: (https://www.premier-ministre.gov.dz)

56) "الوزير عطاف يستقبل سفراء دول أعضاء في "ايكواس" في إطار ترقية مبادرة رئيس الجمهورية"، **الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية** (الجزائر: مجلس الوزراء الجزائري، وزارة الشؤون الخارجية، أغسطس 2023) تم الاطلاع في 20 نوفمبر 2025، متاح على الرابط: (https://www.mfa.gov.dz)

57) "أبو وليد الصحراوي: من مخيمات تندوف إلى قيادة تنظيم "الدولة الإسلامية" في الصحراء الكبرى"، **إذاعة مونت كارلو** (باريس: شبكة مونت كارلو الفرنسية، سبتمبر 2021) تم الاطلاع في 22 أبريل 2025، متاح على(https://www.mc-doualiya)

58) "البيان الختامي للقاء السادة أعضاء مجلسي النواب و الدولة المجتمعين في بوزنيقة بالمملكة المغربية الشقيقة"، **مجلس النواب الليبي** (بنغازي: 19 ديسمبر 2024) تم الاطلاع في 2 سبتمبر 2025، متاح الاطلاع على(https://parliament.ly/)

59) "عملية أمنية كبيرة تحبط مخططا إرهابيا خطيرا في المغرب"، **سكاي نيوز عربية** (أبوظبي: فبراير 2025) تم الاطلاع في 22 فبراير 2025 متاح على(www.skynewsarabia.com/1778273)

ثانيًا ـ المراجع الأجنبية

Books:

1) Anderson, Ewan W., and Anderson, Liam D., **An Atlas of Middle Eastern Affairs** (Oxfordshire: Routledge, 2014)
2) Fabiani, Riccardo. **Algeria and Morocco in Africa: Between Normal Competition and Diplomatic Escalation**, in IEMed Mediterranean Yearbook 2023 (Barcelona: European Institute of the Mediterranean, 2023).
3) Riccardo Fabiani. "Algeria and Morocco in Africa: Between Normal Competition and Diplomatic Escalation", in **EuroMed Insights – Migrations Yearbook 2023** (Barcelona: European Institute of the Mediterranean, October 2023).
4) Stephen Zunes and Jacob Mundy, Western Sahara: War, Nationalism, and Conflict Irresolution, 2nd ed. (New York: Syracuse University Press, 2022).

Articles:

1) "Mission analysis. African Union Mission for Mali and the Sahel (MISAHEL)", **PSC Peace and Security Council Report** (Addis Abeba: Institue for Security Studies, Issue 58, May 2014).
2) (London: Routledge, Vol. 25, No. 2, November 2018).
3) AKILAL, Nassim, "The main causes of illegal immigration and Algeria's strategy to combat this phenomenon", **Journal of Media and Society** (Algeria: Universite El Oued, Volume 08, Number 02, December 2024).
4) Alain Antil, "Le royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique sub-saharienne", Institut français des relations internationales (Paris: November 2003).
5) Alexandra Hallqvist, Bitte Hammargren, "Navigating in a complex neighborhood – Algeria's responses to security challenges in Libya and the Sahel"**Swedish Defence Research Agency** (Stockholm: Swedish Defence Research Agency, April 2020).
6) Amal El Founti, "Morocco's Religious Diplomacy in the 2020s: Opportunities and Neo-Liberal/Neo-Colonial Challenges Facing the 'Moroccan Model'", **Strife Journal** (AL Archives Ouvertes, Spring 2021).
7) André Desmaraism, "Monitoring Illicit Arms Flows: National Forensic Institutions in the Sahel", **Briefing Paper** (Geneva: Small Arms Survey, June 2018).
8) Anouar Boukhars, "Simmering Discontent in the Western Sahara", **The Carnegie Papers** (Washington, D.C.: Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, March 2012).

9) Antonio Bhardwaj, "France and Algeria: Navigating a Complex Relationship Amidst Diplomatic Tensions and Historical Legacy", **The Foreign Affairs Forum** (Dubai: March 2025).
10) Arpan Banerjee, "Moroccan Entry to the African Union and the Revival of the Western Sahara Dispute", **Harvard International Law Journal** (Cambridge: Harvard University, Vol. 59, 2017).
11) Chedad REBIDJ, "The Impact of the Libyan crisis on Algeria's security and the role of the Algerian strategy in addressing it", **Revue ZAOULI** (Abidjan: INSAAC – CRAC, N° 9, Vol. 3, March 2025).
12) Cherkaoui Roudani, "Why Does Daesh in the Sahel Consider Morocco a Key Target?", **Modern Diplomacy** (Plovdiv: Independent European Media Ltd, February 2025).
13) David Gnes, "Maghnia: Crossing the Uncrossable Border: Mission report on the vulnerability of Sub-Saharan migrants and refugees at the Algerian-Moroccan border", **Euro-Mediterranean Human Rights Network** (Copenhagen: December 2013).
14) Dr. Thami Fadil, "The American Foreign Policy toward Morocco during the Biden Administration", **International Journal of Innovative Science and Research Technology** (Pennsylvania: Eastern University, Volume 9, Number 11, November 2024).
15) El Hassane Hzaine, "Chad's fifth President Faces Complex Heritage and Imperatives of Change", **Morocco World News** (AL rebat, May 2024).
16) Frédéric Powelton, "Algeria: Why and how the Algerian Regime sponsors the Polisario in Tindouf", **Sahel Intelligence** (Paris: GIC Conseil, September 2025).
17) Guattas, Samir, Benaissa Lazhar "The role of Algerian diplomacy in the Libyan crisis: Objectives and obstacles", **Technium Social Sciences Journal** (U.K.: Vol. 34, August 2022).
18) Hamza Meddeb, "Economic Statecraft as Geopolitical Strategy: New Dimensions of Moroccan-Algerian Rivalry", **Carnegie Endowment for International Peace** (Washington, DC: July 2025).
19) Houda Chograni, "The Polisario Front, Morocco, and the Western Sahara Conflict", **Mission Arab Center Washington DC** (Washington: June 2021).
20) Hugh Lovatt, "Western Sahara shuffle: Trump's foray could make or break peace", **European Council on Foreign Relations** (Berlin: November 2025).
21) J.M. Zuloaga, "Marruecos construirá un aeropuerto en el extremo sur del Sáhara para atacar a la yihad en el Sahel", **La Razón** (Madrid: March 2025).

22) Joseph Daher, "Morocco's Regional Ambitions in Sub-Saharan Africa: Royal Diplomacy", **Fondation pour la Recherche Stratégique** (Paris: Levallois-Perret, February 2018).
23) Kamissa Camara, "As terrorist groups expand in the Sahel, is Algeria the missing link?", **Middle East Institute** (Washington D.C.: December 6, 2022).
24) Karim Sadjadpour, "Irregular Migration and Border Security in Morocco", **Carnegie Endowment for International Peace** (Beirut: Carnegie Middle East Center, June 2024).
25) Layla Bentaher, Mohammed Abdellaoul, "Moroccan Economic Diplomacy Supporting the Nation's Sustainable Development", **African Scientific Journal** (Vol. 03, No. 26, October 2024).
26) Lhoucine Rhazoui, "Revisiting US-Morocco partnership: Security and development approach in the Sahel region", **Modern Diplomacy** (Plovdiv: December 2024).
27) Liam Karr, "North African Competition in the Sahel; Libya on the Edge; Burkina Faso is Spiraling", **Africa File** (Washington, DC: Institute for the Study of War, August 2024).
28) Lofti Sour, "Algeria's Role in the African Sahel: Toward a New Security Paradigm", **International Journal of Euro-Mediterranean Studies** (Portorož: Euro-Mediterranean University, Volume 15, Number 2, 2022).
29) Lorenzo Castiglione, “Le rivalità sommerse in Nordafrica", **Istituto Analisi Relazioni Internazionali** (Rome: July 2025).
30) Mahamadou Simpara, "King Mohammed VI: A Quarter Century of Pan-African Leadership", **Morocco World News** (New York: July 2024).
31) Matsumoto Shoji, "2024 Secretary-General Report on Sahara: Algeria and Polisario", **Policy Brief** (Rabat: Policy Center for the New South, January 2025).
32) Matteo Peccini, "The African Union's Pace of Integration: The Sahelian Crisis as a Challenge to Supranational Expectations", **ACCORD** (Durban: July 29, 2025).
33) Mohammed Benhamou, "The Security Threat of Polisario", **Horizons** (New York: Center for International Relations and Sustainable Development, Spring 2023).
34) Mohammed Loulichki, "Towards Autonomy for the Sahara; a Dynamic Underway", **Policy Brief** (Rabat: Policy Center for the New South, April 2025).
35) Mouna Dalouh, "Governance of Irregular Migration in Morocco: Achievements and Expectations", **Moroccan Institute for Policy Analysis** (Rabat: July 2024).

36) Nour Ghantous, "Between Russia and the West: Can clean energy overcome Morocco's fossil fuel diplomacy?", **Energy Monitor** (London: GlobalData Plc, April 2023).
37) Oksana Voytyuk, "New Gas Pipelines as an Element of the Geopolitical Competition of Algeria and Morocco in Africa", **African Journal of Economics Politics and Social Studies** (Dodoma: University of Tanzania, Vol. 2, Issue 1, 2023).
38) Paul Amara, "West Africa: Sahel – African-Atlantic Gas Pipeline a Structural Project", Centre for Strategies and Security for the Sahel Sahara (Nouakchott: April 2025).
39) Peter Yohanna Kazahchiang, "ECOWAS 50: Promise, Pitfalls, and the Future", **Centre for Democracy and Development** (Lagos: May 30, 2025).
40) Pham, J. Peter, "Morocco's Vital Role in Northwest Africa's Security and Development", **Atlantic Council** (Washington, D.C.: November 2013).
41) Rawan Maayeh, "Prospects for better Morocco-Algeria ties are bleak", **Oxford Analytica** (Oxford: Dow Jones, March 2025).
42) Riccardo Fabiani, "Morocco's Difficult Path to ECOWAS Membership", **Sada Journal** (Washington, DC: Carnegie Endowment, March 28, 2019).
43) Richard Cohen, "Cooperative Security: From Individual Security to International Stability", **The George C. Marshall European Center for Security Studies** (Germany: U.S. Department of Defense, 2001).
44) Rita Reis, "Western Sahara's Sahrawi Refugees Face an Uncertain Future after 50 Years of Exile", **Migration Policy Institute** (Washington, DC: November 2024).
45) Rossella Marangio, "Shifting Sands: Hedging Strategies in Sahel-Maghreb Relations", **European Union Institute for Security Studies** (Paris: May 23, 2025).
46) Sabina Henneberg, Amine Ghoulidi, "Balancing U.S. Relations in North Africa Without Undermining the Abraham Accords", **Washington Institute for Near East Policy** (Washington D.C.: November 2023).
47) Salim Hmimnat, "Spiritual Security as a (Meta-) Political Strategy to Compete Over Regional Leadership", **Journal of North African Studies**
48) Sarah Feuer, Reda Ayadi, "Twenty Years Under King Mohammed VI (Part 2): Foreign Policy Developments", **Washington Institute for Near East Policy** (Washington: July 2019).
49) Serigne-Bamba Gaye, "Connections between Jihadist groups and smuggling and illegal trafficking rings in the Sahel", **Friedrich-Ebert-Stiftung** (Dakar: 2018).

50) Tasnim Abderrahim, "Maghreb migrations: How North Africa and Europe can work together on sub-Saharan migration", **European Council on Foreign Relations** (Berlin: September 2024).
51) Tomas Chambourdon, "The Accord for Peace and Reconciliation in Mali (Algiers Accords, 2015), or the fallout of a broken promise", **ESCP International Politics Society** (Paris: February 2024).
52) Wendy Williams, "African Migration Trends to Watch in 2025", **Africa Center for Strategic Studies** (Washington, DC: February 2025).
53) Wolfram Lacher, and Isabelle Werenfels, "Mauritania's Balancing Act amid Intensifying Algerian-Moroccan Rivalry", **German Institute for International and Security Affairs** (Berlin: April 2025).
54) Yahia H. Zoubir, "The Sahara-Sahel Quagmire: Regional and International Dynamics", **Mediterranean Politics** (U.K.: Taylor&Francis, Vol. 17, No. 3, November 2012).
55) Zafer Aydin, "Diplomatic Fallout: Understanding the 2024–2025 France–Algeria", **Hariciye Foreign Policy and Security Research Center** (Ankara: August 2025).
56) Zharif Shaker, "The Dilemma of Irregular Migration in the African Sahel and Sahara Region and Its Regional Implications", **Journal of Legal and Political Sciences** (Algérie: Universite El Wady, Issue 13, June 2016).

Published Research, Bulletins and Booklets

1) "10 Countries Most Impacted by Terrorism", **Global Terrorism Index 2025** (London: Institute for Economics and Peace, March 2025).
2) Abderrafie Zaanoun, "Morocco's Atlantic Initiative and Potential Challenges to Regional Leadership", **SADA** (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, October 2024).
3) Andrew Lebovich, "Why the Western Sahara dispute could escalate conflicts across North Africa and the Sahel", **The European Council on Foreign Relations** (London: December 2020).
4) Esther Sun, "What Does the Western Sahara Conflict Mean for Africa?", **Council on Foreign Relations** (New York: December 2024).
5) Imru AL Qays Talha Jebril, "Morocco-ECOWAS: Good intentions are not enough", **The Moroccan Institute for Policy Analysis** (Rabat: February 2020).
6) Jean-Yves Moisseron, Jean-François Daguzan, “Morocco’s Regional Ambitions in Sub-Saharan Africa: Royal Diplomacy”, **Observatoire of Arab-Muslim World and Sahel** (Pairs: Fondation pour la recherche stratégique, February 2018).

7) Samuel Herize, "Morocco aims to become the regional leader needed in the Sahel", **Global Affairs and Strategic Studies** (Pamplona: University of Navarra, February 2024).

Internet Sources

1) "Algeria: Why and how the Algerian Regime sponsors the Polisario in Tindouf" **Sahel Intelligence** (Paris: la société GIC CONSEIL, septembre 2025) Consulté le 12 janvier 2026, Disponible sur (https://sahel-intelligence.com/39975).
2) "Bilateral trade between Algeria and Chad", **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 20 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral).
3) "Bilateral trade between Algeria and Mali", **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 20 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral).
4) "Bilateral trade between Algeria and Nigeria", **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 20 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral).
5) "Bilateral trade between Algeria and Senegal", **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 20 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral).
6) "Bilateral trade between Morocco and Chad" (2004 – 2023), **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx).
7) "Bilateral trade between Morocco and Mali" (2014 – 2023), **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx).
8) "Bilateral trade between Morocco and Mauritania" (2004 – 2023), **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?).
9) "Bilateral trade between Morocco and Nigeria" (2004 – 2023), **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?).
10) "Chad GDP by Country", **Worldometer**, seen in 23, 2025, available at (https://www.worldometers).
11) **"chad Population"**, Worldometer, seen in 23, 2025, available at (https://www.worldometers).
12) "Moroccan direct investments in Chad (2014-2022), **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.investmentmap.org/investment/).

13) "Moroccan direct investments in Niger (2014-2022)", **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.investmentmap.org/investment).
14) "Moroccan direct investments in Nigeria (2014-2022)", **Trade map** (Switzerland: 2025) seen in 13 March 2025, available at: (https://www.investmentmap.org/investment).
15) "New Report Proposes Upgrades to Morocco's Counterterrorism Strategy for 2030" **African Defense Tribune (ADF),** (Stuttgart: United States Africa Command (AFRICOM), September 2025) seen in 11 January 2026, available in (https://adf-magazine.com/).
16) "President Jean-Claude Kassi Brou presents Commission's Strategic Plan, Community Report to ECOWAS Parliament" **ECOWAS CEDEAO** (ABUJA: the Economic Community of West African States (ECOWAS), 16 May, 2018. Seen in 20 October 2025, available at (https://www.ecowas.int/).
17) "Providing FEED services for a gas pipeline in West Africa", **Worley** (Australia: 26 April 2022) seen in 1 June 2025, available at: (https://www.worley.com/en/insights/).
18) "U.S. Security Cooperation with Morocco", **Bureau of Political-Military Affairs** (Washington, DC: United States Department of State, January 2025) seen in 9 April 2025, available at (https://www.state.gov/u-s-security).
19) Goddy Ikeh, "Marsa Maroc expands activities in West Africa", **APA News** (Dakar: 01 May 2025) seen 5 January 2026, available (https://apanews.net/marsa-maroc).
20) Gross Domestic Product (GDP) in Nigeria Data (2025–2027), **Trading Economics**, seen in 8 December 2025, available at (https://ar.tradingeconomics.com/nigeria/gdp).
21) Morocco's Embassies, **Consulates, and Representative Offices,** (Embassysies.info: 2025) seen in 12 August 2025, available at https://embassies.info/morocco.

Abstract:

This study examines the Moroccan–Algerian competition in the Sahel region since 1999 as one of the most prominent forms of regional competition in Africa. The study is set against the backdrop of the profound political and security transformations that have reshaped the region, as well as the growing strategic significance of the Sahel as a vital sphere of security, influence, and geopolitical competition for both Morocco and Algeria.

This competition has evolved in the context of the two states' efforts to strengthen their regional standing, safeguard their strategic interests, and respond to mounting security challenges, alongside the increasing involvement of regional and international actors in the Sahel.

The study is guided by the following central research question: How has the Moroccan–Algerian competition since 1999 affected the nature of relations in the Sahel region? To address this question, the study adopts the National Interest Approach to explain the behavior of both states in managing their competition through an analysis of its determinants and the divergence in their strategic priorities.

The study concludes that the future of the Sahel will remain closely linked to the nature of Moroccan–Algerian relations, as this competition constitutes a key determinant of regional stability. In this regard, the study proposes three possible scenarios: the continuation of escalating competition, which appears to be the most likely scenario; the managed containment of competition; and a shift toward limited regional cooperation driven by political developments and regional and international pressures.

Keywords: Morocco, Algeria, Sahel Region, Regional Rivalry, Regional Security, Western Sahara, Regional Influence.

SUMMRY:

Name: Mohamed Rabie Mohamed Ibrahim Elsharkawy

Title: Moroccan - Algerian Competition in the Sahel since 1999

Degree: Master in African Studies (Politics)

Approach: National Interest Approach

Study Structure

The study is divided into four chapters. The first chapter examines the determinants of Moroccan–Algerian competition in the Sahel region. The second chapter explores the instruments and manifestations of this competition. The third chapter analyzes its major dimensions, with particular emphasis on the political, economic, and security dimensions. The fourth chapter examines the positions of regional and international actors toward Moroccan–Algerian competition, assesses its implications for the stability of the Sahel region, and concludes by presenting the study's future scenarios.

Findings

The study concludes that Moroccan–Algerian competition has significantly contributed to the growing complexity of the regional environment in the Sahel by reinforcing political polarization and weakening the prospects for a unified regional approach to addressing security and development challenges.

It also reveals a clear divergence in the strategies adopted by the two countries, with Morocco relying primarily on economic diplomacy and soft power, while Algeria has placed greater emphasis on a security- and military-oriented approach.

Furthermore, this competition has intensified the involvement of regional and international actors in the Sahel, while the Western Sahara issue remains one of its principal driving forces. Finally, the study concludes that the future of the Sahel will remain closely linked to the nature of Moroccan _ Algerian relations and presents three possible scenarios: the continuation of escalating competition, the managed containment of competition, and a shift toward limited regional cooperation driven by political developments and regional and international pressures.

Faculty of African Graduate Studies

Department of Political Science and Economics

Moroccan - Algerian Competition in the Sahel since 1999

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of African Studies (Politics)

Prepared by

Mohamed Rabee Mohamed Ibrahim Elsharkawy

Supervised by

Assoc. Prof. Dr/ Mahmoud Zakaria Mahmoud
Associate Professor of Political Science
Faculty of African Graduate Studies

Dr. Nadia Abdel Fattah Ashmawy
Lecturer of Political Science
Faculty of African Graduate Studies

2026